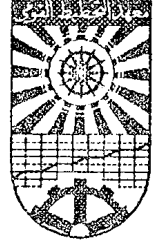


جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١١٦)

حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين "

يونية ١٩٩٨

"حول أهم التحديات الاجتماعيه فى مواجهة
القرن الواحد والعشرين"

"حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين "

تقديم للدراسة :

تتناول هذه الدراسة مناقشة أهم التحديات الاجتماعية التى تواجه خطط التنمية فى القرن الواحد والعشرين فى بعض من المجالات التى يهتم بها مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بمعهد التخطيط القومى وهى مجالات التعليم والصحة والبيئة والسياحة والاعلام .

ولاشك أن النظرة المتأنية الى القرن الواحد والعشرين ونحن نعيش نهايات القرن الحالى تعطينا الكثير والعديد من المؤشرات والسمات التى تصور ملامح عامة يتميز بها القرن الواحد والعشرين عن القرون السابقة .

فالتغيرات السريعة وامتلاحة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية على المستوى العالمى تقود العالم الى ضرورة فرض نمط جديد من التعامل من الدول فى هذه المجالات فى ظل ما يحدث من قدرات علمية وتكنولوجية وثورات فى مجال المعلومات الى جانب ما يحدث من تكتلات سياسية واقتصادية وما يستتبع ذلك من اتفاقيات من مجموعات الدول شمالا أو جنوبا .

ولاشك أن المشكلات البيئية ومردوداتها والتى جسدت نفسها خلال النصف الثانى من القرن الحالى وما أكدته من أن البشر يعيشون فى عالم مغلق ليس له مداخل ولا مخرج وأنهم بفعل المردودات البيئية السلبية ينصهرون حاليا فى بوتقة واحدة تقودهم الى فناء محتوم اذا لم يتمكنوا جميعا مشتركين لوقف ماسببوه من هدم للتوازن البيئى والذي يمثل قوام هذا العالم وبالتالي عليهم

إعادته الى طبيعته مرة أخرى من أجل إستمرار الحياة البشرية وذلك من خلال بناء خطط للتنمية تركز على محور أساسى لإعادة هذا التوازن من قبل كل من الدول بل من قبل كل البشر .

وتلك مهمة المنظومة الاجتماعية فى القرن الواحد والعشرين بكل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي لابد وأن تبنى خطط التنمية على ركيزة من الفهم والوعى البيئى لإعادة التوازن البيئى والمحافظة عليه فى هذا القرن والقرون المقبلة .

وتلك الخلاصة تشير الى حتمية تعاون دول وشعوب العالم أجمع لتحقيق هذا الهدف فى ظل سلام عادل ودائم ينتج قوة هذا التعاون من هذا المنطلق فإن ملامح القرن الواحد والعشرين تشير الى العديد من التحديات التى يواجهها العالم والتى تحتاج فى مواجهتها الى التعامل السريع مع مستجدات العلم ومستجدات التكنولوجيا والمعلومات واستخدام الجديد من التكنولوجيا النخيفة فى مجالات أنشطة التنمية الصناعية وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج المتطورة والتشريعات التى تحافظ على البيئة وصحة البشر فى جميع مجالات التنمية .

الدراسات المقدمة وأهدافها :

فى الاطار السابق فإن الدراسة المقدمة تتناول فى بدايتها مناقشة عامة حول ملامح القرن الواحد والعشرين وذلك كمدخل لتوضيح ما يحدث من تغيرات عالمية وضرورة ارتباطها بسياسة وخطط التنمية المحلية فى كل دولة ثم تناقش الدراسة أهم التحديات التى تواجه بعض خطط التنمية المحلية فى خمسة مجالات وهى التعليم والصحة والبيئة والسياحة والاعلام . وذلك بهدف عرض ومناقشة أهم التحديات الواقعة فى نطاق كل من هذه المجالات مع محاولة الخروج برؤى جديدة لطبيعة هذه المجالات فى القرن الواحد والعشرين فى

وبناء على ما سبق تقديمه فإن محتوى هذه الدراسة يتم عرضه فى ستة فصول يتناول الفصل الأول منها مناقشة عامة حول أهم التغيرات العالمية وتتناول باقى الفصول الخمسة عرض لأهم التحديات المحلية التى تواجه خطط التنمية المحلية فى ج.م.ع فى مجالات التعليم والصحة والبيئة والسياحة والاعلام وذلك على النحو المفصل التالى :

الفصل الأول : بعنوان نظرة عامة حول أهم التغيرات العالمية والتى تشكل تحديات لبعض خطط التنمية الاجتماعية المحلية فى ج.م.ع ويتناول هذا الفصل دراستين الأولى بعنوان "مقدمة عامة حول ملامح القرن القادم " وهى مقدمة من الدكتور نعمان محمد نعمان الخبير بمركز التعليم بوزارة التربية والتعليم والثانية بعنوان محصر واطلالة الألفية الثالثة " وهى دراسة مقدمة من أ.د. لطف الله امام صالح المستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

الفصل الثانى : بعنوان "تطور التعليم لمواجهة إحتياجات القرن الحادى والعشرين" • ويتناول بنفس العنوان دراستين الأولى مقدمة من أ.د. محمد عبدالعزيز عيد ، المستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى والدراسة الثانية مقدمة من د. زينات طبالة الخبير الأول بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بالمعهد •

الفصل الثالث : بعنوان " بعض التحديات الصحية فى مواجهة القرن الحادى والعشرين " • وهى دراسة مقدمة من د. عزه الفندرى الخبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى ، أ.د. أشرف حسونه

الفصل الرابع : بعنوان " التحديات البيئية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين " وهى دراسة مقدمة من د. نفيسه أبوالسعود الخبير الأول بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بالمعهد •

الفصل الخامس : " التحديات الاجتماعية للسياحة فى القرن الواحد والعشرين" .

وهى دراسة مقدمة من أ.د. وفاء أحمد عبدالله المستشار بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بالمعهد .

الفصل السادس : بعنوان "حول أهم التحديات فى مجال الإعلام فى القرن الواحد والعشرين" .

وهى دراسة مقدمة من أ.د. نادرة عبدالحليم وهدان مستشار ومدير مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى .

الباحث الرئيسى

أ.د. وفاء احمد عبد الله

فريق البحث

شارك فى إنجاز هذه الدراسة فريق بحث مكون من السادة المستشارين

والخبراء والمدرسين والمدرسين المساعدين وذلك على النحو التالى :

- ١ - أ.د. وفیق اشرف حسونه وقد تشرفت المجموعة بإشرافه وإشتراكه فى مناقشة المجموعة للدراسات المقدمة وإشرافه الكامل على الورقة المقدمة عن قطاع الصحة .
- ٢ - أ.د. وفاء أحمد عبدالله وقامت بدور الباحث الرئيسى لهذه الدراسة مع تقديم دراسة عن "التحديات الاجتماعية للقرن الواحد والعشرين فى مجال السياحة" .
- ٣ - أ.د. عبدالعزيز عیدوقد قام بتقديم ورقة علمية بالنسبة للدراسة الخاصة بأهم التحديات فى مواجهة قطاع التعليم .
- ٤ - أ.د. نادره وهدان وقامت بتقديم الدراسة الخاصة بالتحديات الاجتماعية للقرن الواحد والعشرين فى مجال الاعلام .
- ٥ - أ.د. لطف الله امام صالح وقام بإعداد الدراسة المقدمة عن أهم تغيرات القرن الواحد والعشرين وتحديات الداخل والخارج .
- ٦ - د. زينات طبالة وقد قامت بتقديم ورقة علمية عن الدراسة الخاصة بالتحديات التى تواجه مجال التعليم فى ج.م.ع .
- ٧ - د. نفيسه أبو السعود وقد قامت بتقديم الدراسة الخاصة بأهم التحديات فى القرن الواحد والعشرين بالنسبة لمجال البيئة .
- ٨ - د. نعمان محمد نعمان وقد قام بتقديم دراسة حول ملامح عامة عن القرن القادم كتحديات للقرن الواحد والعشرين .

وقد ساعد فى إنجاز هذه الدراسة من المعيدین والمدرسين المساعدين

كل من :

السید / احمد حسام الدين نجاتی

السیده / بسمة محرم الحداد

السيدة / نبيله غنيم

السيدة / إيمان منجى

الفصل الأول

نظرة عامة حول أهم التحديات
العالمية والتي تشكل تحديات لبعض خطط التنمية
الاجتماعية المحلية فى ج م . ع

ويتناول هذا الفصل دراستين

الأول بعنوان : مقدمة عامة حول ملامح القرن القادم

والثانية : بعنوان مصر وإطلاعية الألفية التالية

الدراسة الأولى

مقدمه عامه حول ملامح
القرن القادم

القسم الأول : مقدمة عامه حول ملامح القرن القادم

١ - مدخل

القرن العشرون هو قرن الثورات العلميه بدأ بالثورة الصناعية الثانية المتضمنه للثورة النووية وثورة الإلكترونيات تلك التي فتحت السبيل لما يسمى بالموجه الثالثه حسب تعبير توفلر متضمنة ثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا الحيوية .

هذه الثورات العلميه المتضافره جعلت الفجوة الزمنية بين الإنجاز العلمى والإنجاز التكنولوجى قريبا الى حد كبير .

كانت هناك دائما فجوة زمنية قد تصل الى قرنين أو أكثر ما بين الوصول الى الحقيقة العلمية وبين دخول هذه الحقيقة إلى حيز التطبيق الفعلى .

لقد إكتشفت قوة البخار فى القرن السادس عشر الميلادى مثلا ، ولكن العالم لم يعرف الآلة البخارية إلا فى أواخر القرن الثامن عشر، أما إكتشاف قوانين نيوتن الخاصة بالجاذبيه فقد كانت فى أوائل القرن الثامن عشر ، ولكن الاستفاده العلميه منها فى صنع الطائرات لم تحدث إلا فى بدء القرن العشرين .

غير أن القرن العشرين شهد إنخفاضا ملحوظا لهذه الفجوة الزمنية الى بضعة عقود من أثنين ، أصبحت حاليا بضعة أشهر أو أيام ، ما بين إكتشاف القانون العلمى ودخوله الى حيز التطبيق ، حيث عرف اليابانيون الخصائص الكهربيه لألياف السيليكون عام ١٩٨١ وقبل منتصف الثمانينات أنتجوا أشباه الموصلات والتي أدته الى ثورة فى عالم الحاسبات الآليه وتكنولوجيا الإتصالات وأخيرا وصلت دوره التجديد فى التكنولوجيا اليابانيه الى حدود ٤٥ يوما فى بعض المنتجات .

أن تقريب الفجوة الزمنية بين المعرفة العلميه والتطبيق جعلت العلاقة وثيقة بين العلم النظرى والتكنولوجيا ، حتى أصبح البحث عن قانون علمى فى بعض الحالات مهمه توكل الى الباحثين من أجل حل مشكلة تكنولوجية ، أى أن

الحاجة التكنولوجية أصبحت سابقة لإكتشاف القانون العلمى .

هذا الوضع هو الذى جعل البحث العلمى مخططا لمواجهة المشكلات الناجمة عن التطبيق التكنولوجى ، فلم يعد الإكتشاف العلمى يتم بمحض الصدفة مثل إكتشاف فاراداي Faraday لقوانين الكهرباء أو فلمنج للبنسلين ، إنما أصبح إكتشاف الحقيقة العلمية عمل قصدى ، يتم تجنيد مجموعة من الباحثين للعمل طبقا لبرنامج بحثى معين للوصول الى القوانين الكامنة خلف الحقيقة موضع التساؤل وبذلك لم تعد الحقيقة العلمية ثمرة جهد فردى ، وإنما هى ثمرة عمل جماعى ومؤسسى أيضا .

القرن الحادى والعشرين سوف يتسم بتناقص الموارد الطبيعية ، سواء من ناحية موارد الطاقة الأحفورية مثل الفحم والنفط ، أو مساحة الأراضى القابلة للزراعة وكذلك الموارد المنجمية مثل الحديد والنحاس فضلا عن خطر تناقص المياه العذبة بسبب تغيرات المناخ والتي سوف تبدأ أثارها فى الظهور فى نهايات العقد الثانى من القرن القادم ، لذلك سوف تتزايد الحاجة لدور العلم من أجل تعويض البشرية عن تناقص الموارد بإكتشاف موارد جديدة أو صياغة أسس جديدة للعملية الإنتاجية تحقق شروط الإنتاج الاقتصادى ولا تخل برفاهية البشر .

إن العلم والبحث العلمى هو النشاط المرشح للريادة لأنه المسئول عن توفير الظروف الضرورية لإستمرار حياة البشر على هذا الكوكب دون حدوث مجاعات طاحنه ، أو أزمات خانقه لتوفير الموارد الضرورية (كأن تحدث ندرة لموارد الطاقة مثلا فى فصل الشتاء فى المناطق الباردة) .

يرتبط ذلك كله بتطور الإتجاهات التحديشية الى تشييد نظم الإنتاج الآلى المتكامله ، سواء كان إنتاجا سلعيا أو خدميا .

هذه الظروف العامة تفرض إعادة النظر فى السياسات التعليمية وإستراتيجية البحث العلمى فى المجتمعات النامية .

كون البحث العلمى قد أصبح عملية قصديه ، فإنه بذلك وقد أصبح عملا مخططا ، يلزمه كوادى فنيه قادرة على إنجاز المهام المنوطه بها ، أى أن عملية إعداد الباحث (الكادر الفنى) لم تعد مسألة خاضعة لإشباع حاجة شخصيه عند فرد بعينه ، ولكنها أصبحت إحتياج تمليه ضرورات النمو الاقتصادى شأنه شأن إعداد عامل فنى أو مهندس أو ممرض أو مدرس لمواجهة حاجة المجتمع الى اعداد معينه من المتخصصين لأداء واجبات مهمه بعينها . ونتيجة للتعقيد التكنولوجى لنظم الأداء الآلى المتكامله ، من ناحيه أخرى ، فإن الفنيين اللازمين للعمل على هذه النظم يحتاجون الى إعداد علمى متميز ، لم تكن هناك حاجة سابقة اليه ، كما فى حالة إعداد الفنيين اللازمين للعمل على الآلات الميكانيكية أو الكهربائية ، كما كان فى الماضى ، أو حتى فى الوقت الحاضر فى ظل التكنولوجيات غير المتطورة السائدة فى أغلب بلدان العالم الثالث .

مثل هذا الإعداد العلمى الراقى الذى تفرضه ظروف عصر جديد ، لا يمكن الوصول اليه إلا بتوافر نظم تعليم جيدة التصميم بحيث يمكنها تقديم خدمات تعليمية راقية ، قادره على متابعة معدلات التحديث المتسارعه ، وإعداد المواطن القادر على مواجهة مسئولياته الاجتماعيه والانتاجيه . ذلك أن نظم التعليم عليها المواكبة المتزامنه لمعدلات التطور العلمى المتزامن ، فى الوقت نفسه ، مع معدلات التحديث التكنولوجى ، لأن المشكلات الجديدة "نوعيا" المطروحه على البشرية فى القرن القادم ، تحتاج دوما الى توافر الأشخاص القادرين على إيجاد الحلول المبتكره لهذه المشكلات .

إن الابتكار ، والأمر كذلك ، لم يعد أمرا خاضعا للموهبه أو للحظات من التألق الذهنى التى لا تتوافر إلا لبعض أصحاب المواهب العلمية أو الفنية ، ولكن الابتكار أصبح عمالية مبروجه لها أسسها وأدواتها وعلى الناس أن تتعلمها .

إن النظر للنظام التعليمى (أو النظم التعليميه) اليوم ، يتخذ بعدا آخر لأننا ننظر لنظام يضمن خلق النظرة المنظومية والمقدرة الابتكاريه والمبادأه والقدرة على التعليم المستمر والتعليم الذاتى ، ويوفر الطاقات العلميه والفنيه القادره على مواجهة تحديات العصر الذى نعيشه وتعقيدات عصر قادم ، للمكون المعرفى فى المنتج السلعى أو الخدمى فيه دورا رئيسيا .

إذن النظره للتعليم فى هذه الحالة هى نظرة لضرورة تشييد البنية الأساسية المعرفيه لمنظومة الإنتاج المعاصره ، فإذا تخلف بلد من البلدان عن تشييد هذه البينه الاساسية فإنه بالقطع سيكون خارج منظومة الإنتاج العالمى ، وليس هذا أمر من قبيل المبالغه أو الإستخدام المجازى للغه ولكن أمر حقيقى والمثال على ذلك هو ما يجرى الآن فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث تخلفت هذه البلدان عن تشييد بنيتها الأساسية من طرق وموانئ وخطوط اتصال سائكية ولا سلكيه ، بعد تحررها من الإستعمار ، واكتفت فقط بتلك الطرق التى انشئت فى عصر الإستعمار وكذلك الموانئ ، إن الإنجاز الوحيد الذى قامت به هذه البلدان بعد التحرر على صعيد تجهيز البنية الأساسية هو بناء مطار دولى وتأسيس شركة طيران وطنيه ، وقد جاءت فى الغالب هذه الشركة الوطنيه صغيرة ، وشديدة الفقر تعتمد على أسطول متواضع لنقل الركاب .

لقد كانت النتيجة الطبيعیه لهذا الوضع أن وقفت هذه البلدان على هامش حركة الإنتاج العالمى على الرغم من الثراء الواسع لمواردها الطبيعیه وأصبحت العديد من بلاد القاره تعاني من المجاعات ، فضلا عن نصيبها الضئيل جدا من التجارة الدولية .

إن منطقة جنوب السودان مثلا تحتوى على ٨,٨٪ من إجمالى أعداد الماشيه فى العالم . على الرغم من ذلك كانت هذه المنطقة واحدة من الأماكن التى عانت من المجاعات فى العشرين سنة الأخيرة عدة مرات بل أن الماشيه كانت تنفق بسبب التسمم اللبني لعدم حلبها والإستفاده من لبنها بسبب عدم المقدره على الوصول للأسواق فى المدن السودانيه أو الأوغنديه أو الأثيوبيه . وبالمقابل يعيش السكان فى المدن والقرى القريه فى أسوأ الأحوال المعيشيه بسبب تدهور موارد الغذاء ، ويجدون فى موردا للطعام سوى ما تلقيه طائرات الإغاثه من صناديق الأطمعه .

هذا الوضع غير المعقول نتج بسبب غياب هياكل البنية الأساسية فعجزت البلدان عن إستغلال الموارد المتاحة والمتوافره بين ايديها .

وضع مثل هذا متوقع فى القرن القادم لتلك البلدان التى لم تخطو بجدية نحو إصلاح نظامها التعليمى وبناء النظام القادر على مواجهة متطلبات العمليات الانتاجيه والمنافسة الاقتصادية متمثلا فى شبكة قوية من مراكز البحث العلمى المرتبطة بالمؤسسات التعليمية والتى تعمل فى إنسجام تام مع عملية صنع القرار على كافة المستويات الجزئية والكلية يخدم كل هذا ويحركه ويضبطه شبكة من نظم المعلومات المتكامله على شبكات المعلومات العالميه . وهذا يقتضى توافر نظام تعليمى بالغ الحساسية تجاه التغيرات فى العالم من حوله لا تتوقف العملية التعليمية فيه عند الحدود النظاميه فقط ولكنه يتقدم أيضا إمكانيات التعليم المستمر ويهيئ الخريجين لممارسة التعليم الذاتى . وهذا يعنى ارتباط مؤسسات الثقافة والإعلام بالمؤسسات التعليمية فى خدمة افاق المعرفة فى المجتمع المعنى . هذا هو الإطار العام للبنية الأساسية المعرفيه فى مجتمع الغد وربما اليوم أيضا .

إن البلد التى تغيب عنها هذه البنية سوف تخرج خارج حركة الإقتصاد العالمى غير ما سوف عليها .

١ - ٢ النظام العالمى الجديد والملاحم التكنولوجيه والإنتاجيه للقرن القادم :

ونحن نطوى صفحات القرن العشرين ، يدور الحديث عاليا عن القرن الذى يليه . إن تتالى السنين والقرون بمفهوم التقويم الميلادى ، لا يعيننا فى الكثير خاصة وأن العقود والقرون التى تمر على البشرية أصبحت تعبر عن مفاهيم بعينها لأن السنوات متخمة بالأحداث والإنجازات وجوانب الفشل أيضا .

إنطلاقا من هذا المعنى ، قد نجد القرن الحادى والعشرين قد بدأ بالفعل فى بعض مجالات النشاط الإنسانى ، مثل مجال المعلوماتيه على سبيل المثال ، ولكنه لم يبدأ بعد على صعيد ديمقراطية العلاقات الدولية ، بل أن السنوات وربما الأشهر الأخيرة تفيض بتراجع تاريخ بدء القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال على وجه التحديد ، بل أن الممارسات الحاليه تنتمى لبدايات القرن العشرين .

هذا الجانب من تناقض الصورة العامة للواقع الذي نعيشه كجماعه إنسانيه يلقي بظلاله الكثيفه على مجالات العلوم الاجتماعيه ، وينطبع هذا التناقض على رسالة العلوم والأنشطة الاجتماعيه والثقافيه الموجهه للجماعه الانسانيه ، وتكون الصورة أشد خطورة عندما تنعكس على الرساله الموجهه للنشئ ، أى رسالة التعليم . لنا أن نتصور مدى تناقض هذه الرسالة بين الدعوة المفتوحه لحماية البيئه العالميه تحت شعار المصير المشترك للجماعه الانسانيه وتدريس المعلوماتيه والعلوم الشارحه لها القائمه على حق الإنسان فى المعرفه ، أيا كان هذا الإنسان ، وبين تمجيد الإمبراطوريات الاستعماريه القديمه (فى البلدان الصناعيه المتقدمه) وطرح النظريات الأنثروبولوجيه التى تروج للدور التحضيرى والتمدينى للمستعمرين الأوائل ، فى نفس الوقت الذى تتبنى فيه نفس النظم التعليميه لشعارات المساواه بين البشر والتسامح والتربيه من اجل السلام التى طرحتها اليونيسكو فى السنوات الأخيرة .

هذا التناقض فى الرسالة التعليميه يعكس تناقض مفهوم "القرن" كمحدد له معنى علمى وتاريخى وسياسى فى حياه الجماعه الإنسانيه لذلك ، لا يصح التعامل مع القرن الواحد والعشرين بوصفه مفهوما متسقاً أو حتى مشكلاً لنسق منسجم لمجالات النشاط الانسانى .

وعلى هذا الاساس عندما نتناول القرن الحادى والعشرين فى هذه الورقة سوف نحدد الجوانب التى نريد القاء الضوء عليها ، ونحن فى أغلب الأحوال سوف نبتعد عن تعقيدات السلوك الاجتماعى والسياسى للجماعه الانسانيه فى القرن القادم ، أى نبتعد عن القرن الحادى والعشرين من وجهة النظر الأنثروبولوجيه ، وسوف نلجأ الى مدخل أكثر بساطه ومباشره لفهم التحديات التى تواجهنا فى العقود القادمه ، من خلال التعرض للتطورات التكنولوجيه والطبيعيه ، فى هذه الحدود البسيطة .

١-٢-١- التحديات التي تواجه الجماعة الانسانية فى القرن الحادى والعشرين :

١-١-٢-١- تزايد عدد السكان وتفاقم مشكلة الغذاء

كان السؤال الذى يطلقه الخبراء منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، ماذا يحدث عندما يصبح عدد سكان العالم ٦ مليار نسمة ، الآن وقد تجاوز عدد سكان العالم ٥,٤ مليار نسمة دون ظهور أى سياسات جذرية لمواجهة الفقر ونقص الغذاء . أصبح هناك ١٧٤,٥ مليون طفل يعانون من سوء التغذية يعيشون جميعا فى البلدان التى وأكثر من ١٢ مليون طفل يموتون دون سن الخامسة فى بلدان العالم الثالث (١) .

ترى ماذا يكون عليه الوضع عام ٢٠٢٥ عندما يصبح عدد سكان العالم ٨,٢ مليار نسمة يعيش ٦,٩٤ مليار نسمة منهم فى بلدان العالم الثالث (٢) ؟

يتصور بعض الخبراء أن إعادة توزيع موارد الغذاء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ضرورة ماسة ، حيث أن الفجوة بين معدلات الاستهلاك ما بين الشمال والجنوب شديدة الاتساع فهى فى حدود ١ : ٩٠ مثل لصالح البلدان المتقدمة ، ونتصور أن مثل هذا الحل متاحا فى الوقت الحاضر ، وإن كان استمراره سيؤدى الى المزيد من تدمير الموارد الطبيعية دون مبرر حقيقى ، لأن هذا الفارق الواسع فى مستويات الاستهلاك لا بد وأن ينطوى على قدر كبير من إهدار الموارد فيما لا ينفع (يقدر أحد الباحثين أن ما ينفق على إطعام القطط والكلاب فى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى لإطعام سكان قارة افريقيا بأكملها) .

(1) Human Development Report, 1995, P.214 - 216, UNDP, 1995.

(٢) مستقبلنا المشترك ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - عالم المعرفة ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٨ .

غير أن الحلول الحالية التي يقوم بها سكان البلدان الفقيرة والنامية يترتب عليها المزيد من إهدار الموارد الموجهة لإنتاج الغذاء مما يفاقم أزمة الغذاء بدرجة أكبر ومع استمرار تزايد أعداد السكان في العالم فإن المزيد من الضغط على الموارد الطبيعية لابد وأن يتحقق ، وبذلك تصبح المصادر التقليدية لإنتاج الغذاء غير كافية حتى ولو تصورنا إمكانية إعادة توزيع موارد الغذاء بصورة أكثر عدلا بين الدول لأن مستويات الغذاء الحالية في البلدان النامية شديدة التواضع ولا تعنى بالاحتياجات الأدمية الضرورية ، أى أن المطلوب ليس المساواة بين البشر في سوء التغذية ولكن المطلوب هو المساواة بين البشر في قدر مناسب من الرفاهية ، وبذلك لا نتصور أن الموارد التقليدية لإنتاج الغذاء قادرة على توفير قدر مناسب من الرفاهية للبشر جميعا ، وتكمن المقدره على حل مشكلة الغذاء في اللجوء لأساليب جديدة وغير تقليدية لإنتاج الغذاء ، اعتمادا على منجزات العلم الحديث .

الوضع في مصر في هذا الصدد معبر بدرجة كبيرة جدا عن ملامح أزمة الغذاء العالمية فإن المتوقع طبقا لتدفقات تعداد السكان عام ١٩٨٦ أن يصبح عدد سكان مصر عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ مليون نسمة ، أما في عام ٢٠٢٠ فإن المتوقع أن يصل هذا العدد لحوالى ١٠٦ مليون نسمة ، فإذا إستمرت مصر في الإعتماد على مصادر غذائها من الإنتاج الزراعى وحده أو بالصورة التقليدية الحالية للإنتاج الزراعى فإنه لا يوجد أدنى أمل جاد كى تتجاوز مصر أزمته الغذائية .

٢-١-٢-١- نضوب الموارد المنجمية :

كان لتقرير روما عام ١٩٧١ صدق هائلا عندما حذر من نضوب الموارد الطبيعية خاصة الموارد المنجمية مثل الحديد والنحاس والنيكل والكوبالت ٠٠ الخ، فضلا عن إقتراب موعد نضوب الإحتياطيات البترولية ، وقد ورد ذلك في تقرير حدود النمو الصادر عن نادى روما^(١)

(١) رونيلىا هـ . ميدوز وآخرون : حدود النمو . تقرير لمشروع "نادى روما" عن المآزق الذي تواجهه البشرية - ترجمة محمد مصطفى غنيم - دار المعارف ، ١٩٧٦ .

لقد إستقبل العالم هذا التقرير بين متشائم وبين غير مصدق بما فيه ، وقد وصفت تقديرات تقرير "حدود النمو" بالمغالاه وعدم الواقعيه فى حالات كثيره غير أن المتابع لتطور إستخدام المواد الخام فى الصنائه فى العالم خلال العقود الاخيره يدرك بدرجة عاليه من اليقين أن البشرية متجه بسرعه نحو إنضاب مواردها فى ظل تزايد وتيرة نمو الصنائه فى العالم حيث أن ما تنتجه البشرية فى أوائل التسعينات يبلغ ٧ أمثال ما كان ينتج فى السبعينات خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٨ زاد إستخدام معدن الألمونيوم بأكثر من الضعف أما كميات النحاس والقصدير فقد زادت بحوالى مرة ونصف المره ونفس المعدل تقريبا بالنسبه للحديد الخام ، أما إستخدام الرصاص فقد تضاعف حجم إستخدامه تقريبا (١) .

إذا إستمرت هذه المعدلات فى النمو فإن الإنتاج الصناعى العالمى مهدد ، وهذا ما حذى بتقرير حدود النمو للدعوة الى تخفيض معدلات النمو الصناعى ، على أمل أن تتمكن البشرية من الإستمرار على مستوى معقول من الرفاهية لفترة أطول ومعنى ذلك أن تتراجع البلدان الناميه عن خطط النمو الطموحه لديها ، لأن النهايه سوف تكون مأسويه ، وما يمكن أن تصيبه الأجيال الحاضره من رفاهية هو شئ مؤقت تماما ، سرعان ما تأتى الكارثة من بعده كى يعانى البشر من نقص شديد فى كل شئ وتعم حالة من الفقر وتدهور مستويات المعيشة .

لقد أغفل تقرير حدود النمو مقدرة المجموعه الانسانيه على تسخير العلم لخدمة أهدافها، وما يمكن ان يسفر عنه علم خواص الماده ، وهذا ما تحقق بظهور المواد الجديده والمتقدمه ، ولكن المشكله الناجمه عنها الآن هو عدم قابليه أغلب هذه المواد الجديده لإعادة التدوير Recycling .

إن الخطر الناجم عن ذلك هو تزايد حجم المخلفات الصلبه للإنتاج والإستهلاك وما يترتب على ذلك من تفاقم مشكله التخلص من النفايات ، خاصة

(١) إنقاذ كوكبنا ، التحديات والأمال ٠٠٠ مرجع سابق ص ١٢٤ .

وأن أغلب هذه المواد الجديدة تحتوى على مركبات كيميائية سامة (١) . إنها المشكلة التى تعاني منها الجماعة الإنسانية الآن وهى مشكلة التخلص الآمن من النفايات السامة ، ومن المتوقع مع تزايد الإعتماد على المواد الجديدة والمتقدمه فى ظل حالتها التكنولوجيه الحاليه ، أن تتفاقم أكثر مشكلة التخلص من النفايات السامة .

غير أن البلدان الناميه والتى لا تملك بعد المقدره العلميه أو التكنولوجيه لتصنيع هذه المواد هى بلدانا مهدده بتوقف وتأثر النمو لديها ، حيث أنها محكومة بإحتياجات المواد الخام المنجميه المهدده بالنضوب ، خاصة وأن البلدان الناميه إعتمدت لسنوات طويلة على تصدير المواد الخام (ولازالت صادرات المواد الخام تمثل نصيبا مهما من صادرات البلدان الناميه) .

إن عدد من المناجم المصريه دخل مرحلة الإنتاج غير الإقتصادى بسبب إنخفاض معدلات الإنتاج منه أو لتدهور أسعار المواد الخام فى السوق العالمى ، ولكن مصر حتى الآن لم تدخل مجال تصنيع المواد الجديدة والمتقدمه ، وليست أهميه تصنيع هذه المواد راجعه الى خطر نضوب المواد الخام المنجميه ، ولكن بعض هذه المواد الجديدة أثبت كفاءه أعلى فى الإستخدام من المواد الخام الطبيعيه ، إن كابلات الألياف الزجاجيه أكثر كفاءه وأرخص وزنا من الكابلات النحاسيه . غير أن الإمكانيات البحثيه المصريه فى هذا المجال قد تسمح بالدخول الى هذا المجال خاصة وأن بعض المواد الخام التى تساعد على نشوء هذه الصناعه موجوده ولكن النشاط الصناعى فى مصر لا يزال بعيدا عن البدء فى الدخول فى مضممار هذه الصناعه .

١-٢-١-٣- تناقص مصادر الطاقة التقليديه :

لقد عاشت البشرية حوالى مائتى عام تعتمد على الفحم الحجرى مصدرا للطاقة واليوم تربع النفط تماما على عرش الطاقة فى العالم وأصبح مؤثرا فى صياغة سياسات الإنتاج والنزاعات والتحالفات الدوليه ، غير أن عمر النفط

(١) د . نبيل محمد غنيم : المواد الجديدة والمتقدمه ، ورشة عمل الاختيارات التكنولوجيه لمصر ، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بجريدة الأهرام ، بدون تاريخ .

قصيرا بالمقارنة بعمر الفحم إن توقعات استمرار إحتياجات النفط فى العالم لا تزيد عن ٤٤ عاما ، بدءا من عام ١٩٨٩ إذا ما إستمرت معدلات انتاج النفط بنفس معدلات عام ١٩٨٩ (١) غير أن العامل المحدد الاضافى لإستخدام النفط مصدرا للطاقة هو مقدرة الحمل البيئى للغلاف الجوى تلكره الأرضية الذى يستوعب سنويا حوالى ٦ مليون طن من الغازات الكربونية (٢) ، مما يهدد بمخاطر ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير شكل الحياه عليها .

وعلى الرغم من أن الطاقة الكهربائية مصدرا نظيفا من مصادر الطاقة إلا أن توليدها يتم شئى الغالب بإستخدام الوقود الحضرى ولذلك فإن القسم من الطاقة الكهربائية المعتمده على الوقود الحضرى أصبح مهددا بسبب قرب نضوب موارد الوقود الحضرى أما ذلك القسم من الطاقة الكهربائية المتولد من المساقط المائية فإن الآثار البيئية الخطرة الناجمه من المولدات الهيدروليكيه ، أصبحت تشكل الآن حائلا أماما التوسع فى إستخدام المساقط المائية كالسدود والخزانات وبذلك أصبحت الكهرباء كمصدر للطاقة النظيفة من المصادر المهدده .

ولم يعد العالم من ناحيه أخرى مستعدا بالقبول بمصادر الطاقة النووية ، لمخاطر التلوث الإشعاعى الناتج عنها ، وكانت القوى الرافضه لإستخدام الطاقة النووية تعيش صراعات غير متكافئة لفترة زمنية طويلة مع اصحاب النفوذ والسلطه والمال الذين يقفون خلف التوسع فى إستخدام مصادر الطاقة النووية حتى إنفجار مفاعل تشيرنوبيل عام ١٩٨٦ .

منذ ذلك التاريخ المشئوم والمدافعين عن إستخدام الطاقة النووية يواجهون مأزقا لا يحسدون عليه ، وقد سقطت بصورة نهائية إدعاءات الأمان النووى الكامل ، وقد نجحت القوى المعارضه لإستخدام الطاقة النووية فى المانيا فى إيقاف إنشاء المحطات النووية منذ الثمانينات ونفس الشئ يحدث فى الإتحاد

(١) كريستوفر فالافين ، نيكولاس لينسن : ما بعد عصر النفط . تصميم اقتصاد قائم على الطاقة الشمسية ، معهد المراقبة العالميه world watch ، الدار الدولية للنشر والتوزيع . القاهرة . ١٩٩٢ ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١ .

السوفيتي (السابق) ٠ (١)

لم تعد الشعوب مستريحة للتوسع في إستخدامات الطاقة النووية ، خاصة وأنه في حالة إحلال الوقود النووي محل النفط سوف تحتاج البشرية الى محطات نووية تقدر بثلاثة أمثال المحطات القائمة مما يزيد من إحتتمالات التسرب الاشعاعى ٠ (٢)

إن مخاطر التلوث الاشعاعى الناتج عن المحطات النووية ليست مجرد مخاوف فجرها حوادث تشرنوبيل ، ولكن الجماعات المهتمة بحماية البيئة فى الولايات المتحدة ترصد بدقة حوادث المفاعلات النووية ومواجهة مشروعات إنشاء هذه المفاعلات تعد واحدة من أهم أنشطة جماعات حماية البيئة (٣)

نخلص من كل هذا الى ان مستقبل مصادر الطاقة التقليدية الحالية فى خطر ، وأن البشرية مقدمه على فترة هامة ودرجة لنقص مصادر الطاقة التقليدية ٠

هذا الوضع هو الذى دفع بإتجاه التفكير فى مصادر جديدة للطاقة المتجدده ، من أهم خصائصها أن تكون طاقة نظيفة وأن تكون مستمره ، أى من مصادر غير قابلة للنضوب وتعد مصر واحدة من أوفر بلدان العالم حظا فى أحد هذه المصادر وهو الطاقة الشمسية ٠

٢-٢-١-٤ - المشكلات البيئية :

حتى عقدين من الزمان لم تكن الجماعة الانسانية تعرف الكثير عما يسمى بالمشكلة البيئية لقد كانت الحياه على الارض متناهية الامكانيات فى أعين البشر ، لم يكن أحد يتصور أن هناك حدودا لطاقة الهواء الجوى على

(١) المصدر السابق ص ١٠ ٠

(٢) نفس المصدر ٠

(٣) Cristopher Manes: Green Rage, little, Broum and company 1990, p. 71, part 3.

إستيعاب الغازات ، ولم يكن هناك أحد يتصور أن الغلاف الجوى المحيط بالأرض من الممكن أن يصاب بالعطب ، وكانت البحار بالنسبة لنا مدى لا محدود حتى أصبحت الطرق الملاحيه شبكة متداخله تغطى أغلب صفحات البحار والمحيطات ، لقد كانت الطبيعه حتى وقت قريب هى جسد الإله نوت المصريه (اله السماء تدحنى بحدب تحتضن الارض والبشر بجسدها الممتد الرقيق) .

هذا التعامل الرومانسى مع الطبيعه بعثت أغنياته وأشعاره تحذيرات العلماء الأمريكيين عام ١٩٧٦ معلنين حدوث ارتفاع طفيف فى درجة حرارة الارض ، وأثبتوا ان هذا الارتفاع مضطرد الحدوث . لقد سبق ذلك مؤتمر البيئة العالمى فى ستوكهلم عام ١٩٧٢ محذرا من تآكل طبقة الاوزون ومفجرا عددا من القضايا البيئية الهامه مثل التلوث والتنوع الحيوى والتصحر ، ولكننا كجماعة إنسانية لم نتصور الخطر وقتها .

فى قمة الأرض عام ١٩٩٢ وجدت البشرية أمامها مهمة وضع أجندة للمهام البيئية للقرن القادم ، لقد دخلت قضية البيئة دائرة الإهتمام العام وتعارك من حولها قادة الدول وتباينت المواقف فى جلسات وأروقه المؤتمر .

بين تحذير العلماء الامريكيين من ارتفاع درجة حرارة الارض وبين قمة الارض فى ريودى جانيرو تفجرت مأساة قرية بوبال الهندية فى أغسطس ١٩٨٥ ، عندما لقى من سكان هذه القرية الهندية النقيرة مصرعهم غير الاف المشوهين بسبب تسرب غاز من مصنع كيماويات . لقد ادرك الجميع أن خطر التلوث ليس شاغل مجموعة من العلماء المترفين وليست مواجهة مطلبا ترفيا لمجتمعات متخمه ، لقد قضى الخطر على الاف الفقراء فى الهند .

إكتشاف ابعاد المشكلة البيئية والعجز عن السيطرة على كل مقوماتها يعكس المرحلة الانتقاليه التى يعيشها العلم فى عصرنا الراهن ، إذ سمح التقدم العلمى برصد أبعاد المشكلة البيئية ، ولكن عجز العلم عن حل الكثير من مشكلات الانتاج والنمو وغياب الاستجابه والتفهم من المؤسسات السياسية والاجتماعيه لمتطلبات مواجهة المشكلة كل هذا خلق تعقيدات المشكلة البيئية بوضعها الراهن .

ان الباحث المهتم بالأنثروبولوجيا يستطيع أن يحكم على عصرنا بدقة من خلال تداعيات المشكلة البيئية، تلك التى تبرز أهم ملامحها فيما يلى:

أ - ظاهرة تغير المناخ :

المتغير الرئيسى فى ظاهرة تغير المناخ هو توقع ارتفاع درجة حرارة الارض ما بين ١,٥ - ٤,٥ درجة مئوية حتى نهاية القرن القادم ، يترتب على هذا الارتفاع فى درجة حرارة الارض ، إختلال معدلات البخر وحركة الرياح والسحب ، وبذلك يتوقع أن يحدث تحرك لأحزمة المطر التقليديه وكثافة السحب وحركة العواصف والأعاصير .

إن ارتفاع درجة حرارة الارض سوف يسبب ذوبان الجليد على قمم بعض الجبال وأطراف المناطق المتجمده مما يترتب عليه حدوث ارتفاعات طفيفة تدريجية فى مستوى المياه فى البحار والمحيطات ويتأثر بذلك المناطق الساحليه فى ١٧٩ دولة (١) .

يرتب على ارتفاع مستوى سطح البحر غمر مناطق بكاملها من أهمها القطاع الشمالى من دلتا النيل والدلتا الواقعه بين انهار الجانج وبراهما يوترا ونهر ماجنا فى بنجلاديش هذا فضلا عن احتمال إختفاء عدد من الدول الجزر مثل جزيرة مارشال فى إختفاء تاما تحت سطح البحر ، بالإجمال سوف لن تكون خريطة العالم فى نهاية هذا القرن الى العقد الأول من القرن القادم صالحه لتوضيح صورة عن العالم فى نهاية القرن القادم .

غير أن الأثر الثانى والذى لا يقل خطوره واتساعا عن الخطر الأول هو تناقص موارد المياه العذبه بسبب التغيرات المتوقعة على المناخ ، حيث ان ارتفاع درجة الحرارة من درجة الى درجتين مئويتين مع انخفاض ١٠٪ من الرطوبه النسبية سوف يترتب عليه إنخفاض فى حجم الامطار السنوية ما بين

٤٠ - ٧٠% (١) وسوف يتأثر بهذا الوضع بدرجة كبيرة البلدان الجافة وشبه الجافة .

يرجع حدوث هذه الظاهرة (ظاهرة تغير المناخ) الى تزايد تركيز ثاني اكسيد الكربون فى الهواء الجوى مما يؤدي الى حدوث ظاهرة الصوبه حيث ان زيادة تركيز هذا الغاز لا تسمح بانعكاس حرارة الأرض خارج الغلاف الجوى ولكنها تسمح فقط بدخول الحرارة الى هواء الارض ، هذا التركيز ناتج عن تزايد النشاط الصناعى فى العالم وكافة الأنشطة المعتمدة على حرق الوقود سواء كان وقود أحفورى (بتروى أم فحم حجرى) أو فحما نباتيا ، وقد شجع على زيادة معدلات تركيز ثانى اكسيد الكربون تناقص مساحات الغابات فى العالم بسبب أنشطة قطع الغابات للإستفادة من أخشابها أو استخدام تربة الغابات الهشه فى الانتاج الزراعى ، وبذلك أوقفت جزئيا عملية إعادة تمثيل ثانى اكسيد الكربون الى اكسجين وبخار ماء .

أى أن التلوث الغازى بسبب النشاط الصناعى وحركة المركبات بالإضافة الى تناقص مساحات الغابات ، قد أدى الى تولد ظاهرة تغير المناخ مع ما يترتب على الظاهرة من تعقيدات تؤثر بدرجة كبيرة على ملامح الحياه على الارض .

ب - تآكل طبقة الأوزون:

يعتبر إكتشاف حدوث تآكل فى طبقة الأوزون إحدى ثمار التقدم العلمى ، لأنه لولا وجود الأقمار الصناعيه القادره على تصوير الطيف الغازى لما أمكن إكتشاف التآكل الحادث فى طبقة الأوزون ، قد يدعى بعض العلماء بأنه فى أزمان سابقة حدث هذا التآكل ولكن تقوم أجهزةالرصد وقتها لم يمكنها من تحديده ، هذا دروب من التخمين لا ينبغى التوقف عنده .

(١) Caring for th Earth, Astrategy for sustainable living, IUCN - UNEP - WWF P.138.

إن الأوزون الستراتوسفيرى هو هذه الطبقة من الأوزون الموجودة على ارتفاع ما بين ٢٥ - ٤٠ كيلو مترا من سطح البحر وهو المرشح الطبيعى الذى يقوم بإمتصاص الاشعه فوق البنفسجيه ذات الموجات القصيرة (١) التى تسبب أضرارا مدمره للإنسان والحيوان والنبات ، وهى تعد من أهم مسببات مرض السرطان أضف الى ذلك دور طبقة الأوزون الستراتوسفيرى فى إمتصاص نسبة كبيرة جدا من مختلف انواع الأشعه الكونيه المنعكسه أو المنبعثه الى الارض من الأجرام السماوية المختلفه وبعض هذه الأشعه إذا وصل بكميات أكبر من حدود معينة سيؤدى الى مخاطر كبيره على الحياه على سطح الأرض .

تآكل طبقة الأوزون هو فعل انساني بحت وهو ناتج عن إنبعاث أكاسيد النيتروجين من الطائرات التى تسير بأسرع من سرعة الصوت على ارتفاعات عاليه ، وكذلك المركبات الكلوروفلور الكربونيه ، فضلا عن آثار مجموعة من الغازات الأخرى منها غاز الكربون المستخدم فى الثلاجات وأجهزة التكييف والذى يعمل كغاز حامل لبعض المبيدات التى تستخدم بطريقة الإيروسولات .

غير أن اهم وأخطر اسباب تآكل طبقة الأوزون الستراتوسفيرى هو إنبعاث إشعاع جاما من عمليات الإنشطار النووى من التجارب النوويه المختلفه سواء كانت تجارب سلمية أو عسكرية . حيث أن هذا الإشعاع ينطلق بسرعه توازى سرعة الضوء فيفتت ذره الأوزون مباشرة ، ولكن هذا السبب يحجم كثير من المهتمين بشأن الأوزون عن الحديث عنه حتى لا يثيرون حفيظة القوى الكبرى على أى حال بعد منع التجارب النوويه تستطيع ان تقول ان هذا السبب قد توقف ولم يعد يشكل خطرا بعد اليوم .

معنى الحفاظ على طبقة الأوزون هو منع تصنيع وإستخدام عدد من المركبات الكيماوية التى تسببت فى ذلك ، وهذا الأمر يقتضى قيام هيئة دولية للرقابه وقد نص على ذلك إعلان لاهى لحماية طبقة الأوزون عام ١٩٨٩ (كانت مصر إحدى دول إعلان لاهى) ولكن هذه الهيئة الدولية لم يقدر لها القيام حتى الآن .

الأثر الناتج عن حركة الطيور الأسرع من الصوت ، أثره مستمر الى وقت ليس بالقليل ، خاصة وأن الإتجاه العالمى فى حركة النقل الجوى فى نمو متزايد ، وبذلك يصبح على الجماعه الإنسانية إبتكار الحلول التكنولوجيه المناسبه لفرض مزيد من الحماية على طبقة الأوزون الستراتوسفيرى *

ج - التلوث البحرى :

لعبت حركة النقل البحرى الكثيفة وطرق الصرف الصحى والزراعى والصناعى ونشاط الإصطيفاف والسياحه دورا واسعا فى إحداث التلوث فى مئات الأميال المربعه من البحار والمحيطات ، يضاف الى ذلك إستخدام مياه البحار لإلقاء النفايات السامه ودفن النفايات النوويه فى مناطق القاع *

إن بعض هذه الملوثات سوف تستمر لفترات زمنية طويلة ، بل وبعض البحار لن يتخلص من أثار التلوث قبل مرور وقت طويل نسبيا بغرض توقف كل مصادر التلوث الآتية اليه مثل البحر المتوسط مثلا الذى يحتاج لحوالى ٥٠ عاما لتجديد مياهه كلها وكذلك الخليج العربى الذى يحتاج الى ١٥٠ عاما لتجديد مياهه *

لقد أثرت معدلات التلوث المتزايدة على التجمعات السمكية فى البحار كما أدت الى تركيز نسب عناصر التلوث فى أنسجة الأسماك الأمر الذى يؤدى الى ضرر بالغ لمستهلكيها *

ومن ناحية أخرى أدى الإستغلال المفرط للثروة البحرية الى تناقص خطير فى أكثر من ١٩ نوعا من الأسماك مما يهدد بإنقراضها ، وقد فجر هذا الوضع صراعات بين الدول المعتمدة بصوره أساسية على صيد الأسماك حيث يشغل نشاط الصيد قسما هاما من مكون الناتج المحلى الإجمالى لها ، وقد ترتب على ذلك تفجر مشكلة الرقابه على النشاط الإنسانى فى البحار والمحيطات ، ولا يزال الخبراء يناقشون إمكانيات ذلك وكيف يمكن أن يكون مؤثرا *

إن مصر واحده من أكثر بلدان العالم تعرضا للمخاطر بالنسبة لبيئتها البحرية نظرا لوجود قناة السويس كممر مائى هام ، فضلا عن إتساع شواطئها

ومياها الاقليمية مما يلقي بالمزيد من التبعات لحماية البيئة والثروة البحريتين .

وفى الوقت الذى يبحث فيه العالم عن مصادر غير تقليدية للغذاء سوف يشكل البحر دون شك أحد أهم هذه المصادر ، ولكن تلوث البيئة البحرية سوف يقلل كثيرا من فرص ذلك .

د - الحفاظ على التنوع الحيوى :

خلال التاريخ الطبيعى للحياه على الأرض إختفت مئات ، بل الاف الأنواع ، وتطورت أنواع جديدة ، غير أن هذه الحركة بناموس التطور الطبيعى كان يلزمها ملايين السنين . إلا أنه بسبب النشاط الإنسانى المتزايد على الأرض وإنتشار النشاط العمرانى فى كل أرجاء المعموره ، فإن الحياه النباتيه والحيوانية أصبحت مهددة ، بسبب التعدى على الكائنات (النباتيه والحيوانيه) وإختراق الطبيعه البكر التى يتكيفون معها باليات النشاط الإنسانى ، ومن ناحيه أخرى لعب الإستغلال المفرط دورا خطرا فى إنقراض أو التهديد بإنقراض العديد من الأنواع ، على سبيل المثال ظاهرة الصيد الجائر فى البحار والتى أصبحت مهددة بالفعل للعديد من أنواع الأسماك فضلا عن تهديد عدد من الفقاريات الهامه بسبب تجارة جلود الحيوانات أو تعرض الفيل الأفريقى للإنقراض بسبب تجارة العاج .

كما يلعب التلوث دورا هاما فى تهديد التنوع الحيوى وابلغ الأمثله على ذلك تلك الآثار المدمرة للأمطار الحامضيه والتى تعد المسئوله عن موت مساحات من الغابات فى اوروبا وأمريكا الشماليه .

إن التدخل البشرى فى المنظومات الحيويه قد يؤدى الى اختلال التوزيع العددي لنوع من الأنواع مما يحفز انواعا أخرى مفترسة لهذا النوع لمزيد من الافتراس ، أو يؤدى التدخل البشرى لدخول انواع جديدة غريبة عن الموئل الطبيعى تقوم بإخلال التوازن الحيوى فيه .

لقد اكتشف العلماء أن حوالى ربع مجموع التنوع البيولوجى على الأرض معرضا لخطر الإنقراض خلال الأعوام العشرين أو الثلاثين القادمة ، إن نشاط

قطع الأشجار فى منطقة الغابات الإستوائية مثلا (تحتوى على أكثر من نصف الأنواع النباتية والحيوانية على الأرض) يؤدى الى خسارة محتملة لحوالى ٥٠ ألف نوع فى السنة (١) .

هذا الوضع يهدد مستقبل الحياة على الأرض بصورة جدية لأنه يدمر المخزون الوراثى للأنواع النباتية والحيوانية ، وهذا المخزون له أهمية إستثنائية تتمثل فى :

١ - فى ظل تغير الظروف الطبيعية المحيطة بإنتاج بعض الأنواع المعروفة ذات الأهمية الإقتصادية الحالية يمكن الإستفادة من الصفات الوراثية المقاومة للظروف غير الملائمة من أحد الأقارب الطبيعى البرية لتطور خصائص النوع ذو الأهمية الاقتصادية .

٢ - فى ظل محدودية الموارد الطبيعى الأخذ فى التناقص تمثل الأنواع البرية (نباتية أو حيوانية) مصادر محتملة لإكتشاف أنواع جديدة قابله للتطور كغذاء إنسانى جديد ينتج فى ظروف أقل وفرة للموارد الطبيعى .

٣ - تقوم أنواع البكتريا والفيروسات ، خاصة المرضية منها ، بتعديل تركيباتها وتدعيم مقاومتها للعقاقير المعروفة (هناك تحذيرات بعدم جدوى المضادات الحيوية المعروفة فى المستقبل) ، حتى الآن وبذلك يشكل المخزون الوراثى إمكانية هائلة لمواجهة الأمراض المحتملة .

كما نرى ، ان السلوك الإنسانى المفتقر الى التحديد على إعتبار أن كل الموارد المجانية مباحة وأن تكثيف إستغلال الموارد جانب من جوانب الإستغلال الإقتصادى الرشيد لأنه يدعم إقتصاديات النشاط الإنتاجى ويؤدى الى الإنتاجية هذه العوامل ، بل هذه الثقافة الاقتصادية فى حاجة الى إعادة نظر .

١-٢-٢- مهام تفرض نفسها على البشرية فى القرن القادم:

التحديات التى أشرنا اليها فى عجاله ، تعكس ملامح واقع تقدم عليه الجماعة الإنسانية يختلف كثيرا عن الواقع الذى عشناه على الكوكب منذ ظهور الانسان على الارض .

ان سلسلة الإنجازات البشرية فى الماضى كانت تقوم على تطوير وتحسين وسائل المعيشه وجعل الحياه أكثر أمنا وسهولة ، غير أن ما نحن مطالبين به اليوم هو ضمان مواصلة الحياة على الارض فى ظل مؤشرات نضوب أو قرب نضوب الموارد وفى ظل توقعات إختلال التوازن البيئى المعتاد منذ عشرات القرون .

لذلك ، اصبح على الجماعة الانسانية ، إبتداع أساليب جديدة ومبتكرة لمواجهة هذه التحديات ، تعتمد أساسا على العلم من أجل تخليق مواد جديدة ومن أجل صياغة شروط جديدة لإستمرار الحياة على الارض وتتلخص هذه المهام الجديدة فيما يلى:

١-٢-٢-١- المواد الجديدة والمتقدمة :

هذه المواد تشكل بديلا للخامات التقليديه المعروفه ، وهى مواد مبتكره تتميز بأداء وظيفى ذو كفاءة عاليه high performance مع صغر الحجم وقلة فى الوزن مقارنة بمشيلاتها من المواد التقليديه . وهذه المواد تزداد أهميتها يوما بعد يوم بينما تتوارى المواد التقليديه لتحل محلها مواد أكثر تقدما وتظهر تطبيقات حديثة غير مألوفه لهذه المواد . (١)

الى جانب أن ظهور هذه المواد يحل مشكلة نضوب الموارد المنجميه التى أرقّت الجماعة الإنسانية منذ التحذير الأول لتقرير نادى روما عام ١٩٧١ ، إلا أن مرونة هذه المواد والمقدرة على تطوير خواصها تجعل إمكانية تطوير هذه الخواص لمواجهة إحتياجات جديدة لم تمكنا المواد التقليديه من القيام بها

(١) د . نبيل محمد غنيم ، مصدر سابق .

بسبب ثبوت خواصها ، حيث كان اقصى ما يستطيع الانسان عمله لتطوير خاصية معدن من المعادن ، سبك ، سبيكه جديده من معادن أخرى مع بعض المعالجة الكيميائية ولكن هذا كله كان دائما محكوما بخواص العناصر الداخلة في تركيب السبيكة .

إن إمكانية إبتكار ماده جديدة بإستخدام هذه التكنولوجيا الجديدة تسمح لنا بطرح المشكلة وإقتراح خواص الماده المطلوب انتاجها لمواجهة المشكلة التي تعترضنا مثل تصميم مادة تتحمل درجات حرارة فائقة لا تستطيع تحملها المعادن المعروفة على الارض أو إبتكار مادة تتحمل درجات عاليه جدا من الضغط الجوى ٠٠٠ الخ .

لذلك ، تعتمد المواد الجديدة والمتقدمه بالدرجة الاولى على الذكاء البشرى الراقى والمعلومات المكثفه التى تؤدى الى الابتكار وعلى العمال الماهره وتكنولوجيات المعالجة الراقية Fin processing technologies وعلى توافر الطاقة الملائمة (١) .

١-٢-٢-٢- موارد الطاقة المتجددة :

الفلسفة التى تكمن خلف موارد الطاقة المتجدده تقوم على الاستفادة من موارد للطاقة مثل الشمس والرياح والحركة الهيدروليكية للمياه ، غير أن الأخيرة لم تعد من المصادر المفضله بعد ظهور الآثار البيئية الضارة لمولدات الطاقة الهيدروليكية على مجارى الانهار ومساقط المياه .

تعد التكلفة العاليه نسبيا للخلايا الضوئية أحد محددات استخدام الطاقة الشمسية لذلك فإن إستخدام الطاقة الشمسية لا يزال ضئيلا على المستوى العالمى (٢) . غير أن امكانيات الإستفاده العاليه من الطاقة الشمسية : تعود الى بديهه ان شعاع الشمس منتشرا ومتوافرا ، كما يمكن استغلال الشمس بحرية

(١) المصدر السابق .

(٢) مستقبلنا المشترك ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

كاملة دون أية مخاطر^(١) ، ولكن الامر يحتاج الى المزيد من إجراء البحوث بغرض تطوير نظم لتخزين الطاقة الشمسية اقل تكلفة ، كما أن تصميمات المباني لا بد من تعديلها حتى تسمح بإستقبال أكبر قدر من أشعه الشمس .

وتعد مصر ومجموعة البلدان الواقعه على الساحل الشمالى لأفريقيا من أكثر بلدان العالم تأهيلا للإستفادة بالطاقة الشمسية حيث أن هذه البلدان يتحقق عليها أطول فترات سطوع للشمس فى اليوم على الكره الأرضية .

أما مصادر طاقة الرياح ، فإن الإستفادة منها يقتضى القيام بمسوح جغرافية لتحديد الاماكن ذات سرعة الرياح العاليه (مصادر الرياح) ، وهذا النوع من الطاقة يعد بعثا للإستخدامات القديمة لطاقة الرياح حيث كان يتم تحويل طاقات الريح مباشرة الى حركة ميكانيكيه ، المطلوب اليوم هو تحويل طاقة الرياح الى طاقة كهربية ، لإتاحة أوسع فرصة لتنمية إستخدامات هذه الطاقة .

وهناك مصدر آخر للطاقة المتجدده ليس بمستوى انتشار المصدرين السابقين وهو ال "جيو حرارية" ، هو مصدر الحرارة الطبيعى فى باطن الارض ويوفر استخدامه حوالى ١٥% من اجمالى مصادر الطاقة فى البلدان الصناعيه والنامية^(٢) .

إن بعض البلدان فى العالم اصبحت تحصل على نسبة كبيرة نسبيا من طاقتها من هذا المصدر ففى السلندور مثلا يحصلون على ٤٠% من إحتياجاتهم من الطاقة الجيو حرارية وفى نيكارجوا يحصلون على ٢٨% من إحتياجاتهم منها وكذلك فى كينيا على ١١% من إحتياجات الطاقة .

(١) كريستوفر فلافين ، نيكولاس لينسن ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(٢) مستقبلنا المشترك ، مصدر سابق ، ص ٢٨١ .

إن إمكانيات إستخدام هذه الطاقة عاليه فى بلدان سواحل المحيط الهادى والبلدان الواقعه على وادى الاخدود الأعظم بشرق افريقيا وبلدان حوض البحر المتوسط ، وتعد أعلى الإمكانيات فى العالم هذه الكامنة فى اليابان (١) .

١ - ٢-٢-٣- مواجهة المشكلات البيئية :

يقتضى مواجهة المشكلات البيئية التى سبق أن تعرضنا لها ، والمشكلات الاخرى التى ربما تأتى فى مرتبة تاليه فى الأهمية ، إحداث تغيرات حقيقية فى اسلوب الانتاج والمناهيم القائمة عليه من أجل تحقيق مبدأ إستدامة الموارد
•Resources Sustainability

إن مفهوم تكثيف استغلال الموارد هو المفهوم الذى يسود الفكر الاقتصادى حتى الآن ، وطبقا لمعدلات وكفاءة استغلال الموارد يتحدد مستوى النمو الاقتصادى ، وبذلك فإن مفهوم النمو مستند منطقيا على فكرة تكثيف الاستغلال للمورد ، وهذا يتعارض مع مفهوم إستدامة المورد وهو المفهوم المحورى لفكرة التنمية المتواصله اذن التفكير فى حل أو مواجهة المشكلات البيئية وتحقيق مستوى من التنمية المتواصله يقتضى مراجعة لعدد من المفاهيم الاقتصادية وعلى رأسها مفهوم النمو ومفهوم استخدام الموارد مع كل ما يرتبط به من مفاهيم التكلفة ومفاهيم العائد .

معنى ذلك ، فى مجال البيئة ، لا تجد الجماعة الانسانية نفسها فى معرض البحث عن حلول لتخفيف حدة التلوث مثلا ، أو إبتكار تكنولوجيا نظيفة أو إستخدام مواد بديله لتقليل تفاقم عملية تآكل طبقة الأوزون ، إن حل المشكلة يشمل هذا كله ، ولكن يزيد بضرورة طرح مفاهيم جديدة تعبر عن رؤية إقتصادية مختلفه . تعيد تعريف عدد من المفاهيم المستقرة فى الفكر الإنسانى .

تعديل أو تطوير المفاهيم الحاكمة للنشاط الاقتصادي (مثل مفهوم النمو) ليس بالأمر الهين على الإطلاق لأن ثورة الفكر لا تعنى الكثير بالنسبة لحركة السوق ، وليس من السهولة إقناع احد المنتجين أو البائعين بأن يخفض ارباحه من اجل الاجيال القادمة حتى تتحقق الإستمرارية للموارد . بل ان فكرة إستدامة الموارد على هذا النحو الذى تعالج به ، ترك ما يكفى للأجيال القادمة ، هي فكرة تنطوى على ساذجه بالغه ، لاننا لا نعرف مستوى الرفاهيه الذى ستعيشه الاجيال القادمة ، وما هو عدد الاجيال القادمه على الأرض حتى تترك لهم ما يكفى من الموارد .

لذلك ، فإن الفكر الاقتصادي عليه أن يصل لحلول فى إدارة النشاط الاقتصادي على كل من المستوى الجزئى والمستوى الكلى من اجل إطلاق حركة إستعادة الموارد نفسها وهذا يعنى وجود النظام الذى يضمن أن لا يكون الاستهلاك هو نهاية السلسلة الانتاجيه ولكن مجرد حلقة من حلقات الانتاج وإعادة الانتاج المتصله بلا نهاية .

١-٢-٤- نظم المعلومات والاتصالات وتغير شكل العمل :

ان إهم ما يميز التكنولوجيات السابق التعرض لها وكذلك الحلول المنهاجية للمشكلات المتوقعه هو الاعتماد على المعرفه المجردة (١) ، نصيب المادة الخام أو الموارد ضئيل ، لكن العبرة بإمتلاك وتطوير التكنولوجيا وهو عمل يعتمد على السلوك الجماعى الواسع ، وتنظيم الانتاج أو عملية التنمية فى ظل هذا الاعتبار ، يستلزم اعلى درجة من تنظيم المعلومات وسرعة تداولها وفى نفس الوقت سرعة وصول المعلومه والاتصال بين الدورات المختلفه للنشاط سواء كان نشاط اقتصادى أو علمى .

هذا الاعتبار يفرض ضرورة تطوير نظم المعلومات والاتصالات ، وهذا التطور لا يقف عند حد تداول المعلومه ولكن يتجاوز ذلك فى إطار التعامل مع وسائل الذكاء الاصطناعى الى تنفيذ المهام الروتينية والمتكرره ، تلك التى لا

(١) أنطون زجلان وآخرون : التكنولوجيا المتقدمه وفرص العرب للدخول فى مضماتها ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٨٦ .

تحتاج الى ابتكار وإبداع البشر ، بل ان القيام بحلول مبتكرة فى إطار معطيات النظام موضوع التنفيذ امر وارد ، طالما ان هيكل البدائل التنفيذية لنظام الذكاء الاصطناعى تسمح بذلك .

إذن ، تكون شبكة المعلومات والاتصالات خادمة لنظم ابتكار وتطوير واستخدام التكنولوجيا المشار اليها، ولا يمكن الاستغناء عنها ، وفى نفس الوقت تلعب دورا لا غنى عنه فى انجاز قسم هام من العمليات التنفيذية فى انتاج السلع والخدمات .

فى ظل هذه الوضعيه سوف يختلف شكل ومستوى العمل الانسانى ، حيث يتجه العمل الانسانى) نوعيا نحو العمل الذهنى ويكون على البشر توجيه نظم الاداة وطرح واختيار بدائل التشغيل وهذا الامر يكون له إنعكاسه العميق على اساليب الادارة واتخاذ القرار .

هذا الاتجاه بدأت بشائره بالفعل فى عدد من المؤسسات العابره للقوميات وفى القطاعات المتقدمة تكنولوجيا فى الولايات المتحدة واليابان والمانيا ، وقد انعكس ذلك فى ادبيات العلوم الإدارية بظهور مفهوم إدارة القرار • Decision Management

الدراسة الثانية

مصر وإطالة الألفية الثالثة
تحديات الداخل وتحديات الخارج
(نظرات فارهاصات فتساؤولات)

ورقه من إعداد أ.د. لطف الله إمام صالح
المستشار بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

منذ منتصف السبعينات أصابت عواصف التغيير و التغيير العلم نفسه فحدثت ثورات في المعلوماتية و في احلال الموارد و في البيولوجيا ، فهذه هي تضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمي و التطبيق التكنولوجي له في الصناعة فبعد أن كانت تلك الفجوة تصل الي ٦٥ عاما خلال القرن التاسع عشر أصبحت عامان فقط و متي !!! في بداية بدايات النصف الثاني من القرن العشرين فماذا عليه الحال الان و ان غدا لناظرة قريب (انظر الجدول رقم (١)) .

ففي المعلوماتية اللغة جديدة و الحاسبات كل لحظة المستحدث منها جاهز و أدوات الاتصال ووسائله و وسائطه اللحاق بجديدها ضرب من ضروب اللهث وراء الاشراقات التي تكاد بالكاد أن تلاحقها سلوكيات الاتصال أمام ما يسقط من معارف الي ساكني الارض و البحر و الجو مما حول العالم الي قرية اتصالية في التو و اللحظة يري و يسمع و يعلم و يعيش ساكني الكوكب الاحداث و الاحاديث أيا كان موقعها أو وقائعها أو نوعها أو نمطها و لا تدري نفس ما الجديد غدا في المجال المعلوماتي.

و تلعب تقنيات الاتصال بالمعلوماتية الدور الكبير في التغيير لما يتفرع عنها من قيم و من مفاهيم جديدة من شأنها أن تعيد صياغة معاني التقدم و التخلف و علاقة الفرد بذاته و بالمجتمع المحلي المحيط به كذلك علاقة المجتمعات المحلية بالمجتمعات الاخرى و معني العمل و التغيير و دور الدولة و أداة الحرب و معني السوق و الاعلام .

و من ثم فان التكنولوجيا الاتصالية ستصاغ مفاهيم جديدة لكل مناحي الحياة و ان محاولة احداث تغييرات اقتصادية جذرية لا يمكن حدوثها الا اذا كان مدعوما و قائما علي تغييرات جذرية في نظام الاتصالات و لاسيما في حالة الاقتصاديات الصاعدة الواعدة كمصر .

فالمشاركة في الملثات و المشاركة في المعلومات و المشاركة في المعلوماتية من تقنيات للاتصال ومن مجاميع للمعارف و من تطبيقات متصلة بها و المشاركة الاتصالية من اعادة تدوير للمعلومات و من اعادة تدوير للبرامج المرتبطة لاجراء التحليل و لمقتضيات الادراك و الاستيعاب و التمثل و صناعة و اتخاذ القرار بالمشاركة و الاستنباط و استخراج النتائج لاعادة تدويرها بين الاطراف المنضوية في هذه المشاركة كلها تخصيب للابداع و التميز كجوهر للتنافسية بما يحدوها من تدفق للمعلومات و القدرة علي سرعة الاتصال مع الاخرين في مجتمع عالمي شبكي الروابط (أو مجتمع مشبك Networked Society) يتواصل بين عناصره عبر موجات الاثير التي لا تحدوها قيود أو عوائق فأصبح الان أعضاء الشبكة الدولية للمعلومات ٥٧ مليون فردا بعد أن كانوا لا يتجاوزون المليون فرد منذ خمس سنوات في مطلع التسعينات .

و قد أذاب مفهوم المشاركة الاتصالية تجرد الاسواق عند حدود الدولة و أصبحت السوق تشمل العالم كله و دوران رأس المال رحاه لا يتوقف فتحويل الاموال من سوق لاخري أصبح يتم بضغطة واحدة علي لوحة المفاتيح مما خلق مفاهيم جديدة للاستثمار الذي لم يصبح محليا و لا اقليميا و لا دوليا و انما أصبح كوكبيا .

و عن تكنولوجيا " المعلومات و التبادل عن بعد " ، تعتبر ثورة المعلومات و الاتصالات و تطبيقاتها التي تشمل جميع المجالات في حياتنا المعاصرة مرحلة فاصلة في تاريخ تطور البشرية و ذلك فيما يتعلق بمفهوم الوسيط و الذي يلعب الدور المحوري في كافة أشكال التبادل الصناعي و الزراعي و التجاري منذ نشوء المجتمعات حتي الان . فقد صاحب تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات عن بعد و التي يطلق عليها اسم التليماتكس Telematics ظهور أشكال جديدة ذات

جدول رقم (١)
تضاؤل الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمي و التطبيق التكنولوجي
في الصناعة من القرن التاسع عشر الي القرن العشرين

الاكتشاف العلمي	عام الاكتشاف	عام التطبيق في الصناعة للاكتشاف	الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمي و التطبيق الصناعي
١- الموتور الكهربائي	١٨٢١	١٨٨٦	٦٥ عاما
٢- خرطوم الفاكيوم تكنولوجيا تفريغ الهواء Vacum Tube	١٨٨٢	١٩١٥	٣٣ عاما
٣- الراديو	١٨٨٧	١٩٢٢	٣٥ عاما
٤- أشعة X	١٨٩٥	١٩١٣	١٨ عاما
٥- المفاعل الذري	١٩٣٢	١٩٤٢	١٠ سنوات
٦- الرادار	١٩٣٥	١٩٤٠	٥ سنوات
٧- الترانزيستور	١٩٤٨	١٩٥١	٣ سنوات
٨- الخلية الشمسية	١٩٥٣	١٩٥٥	٢ عامين
٩- الالياف الصناعية Synthetic Resins	١٩٥٠	١٩٥٨	٨ سنوات

المصدر :

د. عوض مختار هلوذة ، " الابتكار " ، الاهرام الاقتصادي ، الملحق الموزع مجانا مع عدد ١٠ مارس ١٩٩٧ ، ص ١

أداء مختلف لهذه الوسائط تختلف عن أشكالها وأساليبها التقليدية قبل هذه المرحلة و ذلك علي الرغم من استمرار الوظيفة التي تؤديها هذه الوسائط في أشكالها الجديدة و هي اتمام عمليات التبادل السلمي و الخدمي من خلال عمليات التبادل المعلوماتي .

ففي ظل التكنولوجيا الجديدة أصبح من غير الضروري ان يتم التبادل عن طريق وجود أشخاص التبادل . بل يمكن أن يتم دون أن يلتقون أبدا أو يعرف كل منهما الآخر . و ذلك عن طريق الانظمة الالكترونية و التي أصبحت هي الوسيط الجديد الذي يقوم بعملية التبادل الان ليس بين الافراد الطبيعيين فحسب و لكن بين الاشخاص المعنوية من شركات و من مؤسسات و أيضا بين الدول أيضا . حيث يتم تبادل المعلومات المتعلقة بالصفقات التجارية و يتم انجازها بدون الالتقاء المباشر بين طرفي التعامل و يطلق علي هذا النمط من التبادل اسم التجارة عن بعد Teletrade و شملت هذه الانظمة جميع المجالات فأصبح هناك التدريب عن بعد Teletraining و العمل عن بعد Teleworking و الطب عن بعد Telemedicine و التعلم عن بعد أو التعليم المرن Learning distance و شملت هذه الانظمة كذلك مجال البحث العلمي فيما يعرف بالبحث عن بعد Teleresearch حيث يمكن اشتراك عدة مراكز للبحوث بعيدة عن بعضها البعض و في دول مختلفة في ايجاد حلول للمشاكل العلمية . و في مجال الحرب هناك الحرب عن بعد كما ظهرت في حرب الخليج الثانية حيث قامت الصواريخ الذكية بتدمير أجهزة الرادار و أنظمة المعلومات و مراكز القيادة لدي الخصم و انعدمت الحاجة الي التحام الجيوش ببعضها البعض أو تحريك عدد كبير منها .

و من هذا يتضح أن تلك التقنيات السابقة من التبادل في المجالات المختلفة تهدف الي تجاوز حدود الزمان و المكان المرتبطين بالوسيط الشخصي السائد في نمط التبادل التقليدي كما عرف في الماضي . و بذلك يمكن أن نطلق علي هذه التقنيات اجمالا اسم أنظمة " التبادل عن بعد " .

و يجب الاخذ في الاعتبار أن تقنيات " التبادل عن بعد " ليست منفصلة عن التقنيات الاخرى التي سبقتها خلال عقد السبعينات و هي تقنية " الاتوماتية " و التي كان من نتائجها احلال الربوت (الانسان الالي) محل العامل البشري كوسيط في الانتاج الصناعي .

و تجدر الإشارة الي أنه منذ عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر فان هناك تطورا مستمرا فيما يتعلق بأشكال هذه الوسائط و زيادة قدرتها علي الاداء . و ليس منفصلا عن هذا اختراع التليفون Telephone (التحدث عن بعد) ، و التلجراف Telegraph (ارسال الرسائل عن بعد) ثم التليفزيون Television (رؤية و نقل الصور عن بعد) . و تجدر الإشارة كذلك الي أن الاستغناء عن المعلم و عن المدرسة كوسيط في نظام التعليم عن بعد يعود الي عام ١٨٣٦ عندما استجابت جامعة لندن لعمل مناهج للتعليم الذاتي للانجليز المقيمين بالهند و ذلك عن طريق المراسلة.

و كما يبدو فان " التبادل عن بعد " لا يعدو أن يكون مرحلة متقدمة من مراحل التطور التكنولوجي الممتدة علي مدي أكثر من قرن من الزمان منذ اختراع التليفون و غيره من أجهزة الاتصال سوف يتلوها حتما مراحل أخرى ينتج عنها نتائج أخرى .

و يقتصر تعاملنا حتي الان مع هذه المراحل علي الدعوة الي التوسع في ادخال الكومبيوتر و الي تدريسه في المدارس و كذلك الي ادخال مناهج تدريسه بكليات التربية . و هو أسلوب يمكن اعتباره خطوة علي الطريق لكنه يعكس أمرا هاما هو أننا ننظر الي مرحلة " التبادل عن بعد " علي أنها مرحلة منفصلة عن مراحل التطور التكنولوجي السابقة عليها . و يعكس هذا الموقف قصور

ادراكنا لبنية و طبيعة الثورات التكنولوجية . فهذه الثورات لا تعدو أن تكون تطبيقات لانجازات مهمة في مجال النظريات العلمية و التي هي نتاج البحث العلمي ، و من ثم فلا يمكن فصل كل هذا عن نظرية المعرفة و عن النظام التربوي السائد بهذه المجتمعات .

و عن تقنيات الاتصال و حرب المستقبل فان السيطرة علي الخصم بتقنيات الاتصال بشل أجهزة معلوماته و نظم الاتصال لديه ستكون الفيصل في حسم المعارك حيث يلعب معدل تدفق البيانات (عن أحوال المعركة و تحركات الجند و تلقي الاوامر) دورا حاسما في الامر كما تؤكدنا المقارنة المتضمنة بالجدول رقم (٢) .

و تكنولوجيا الاتصال المستقبلي ستثير مخاطر جديدة أخطرها خطر : " الاكتشاف المعلوماتي" بما يعنيه من انهيار للدولة اذا ما أصيب جهازها الاتصالي - المعلوماتي المنظم لحياتها بعطب سواء عن عمد أو عن سوء استخدام .

و في المواد فالاحلال للتخليق محل الطبيعي منها فحدث و لا حرج فالتحمل و الضغط و الاجهاد و الشد و الصلابة و المرونة مفاهيم اندثرت تلك التي ظلت قرونا ثوابت علمية ، فالكربون يحول الان الي ماس و الاساس يحول الي كربون اذ يكفي اعادة ترتيب بللورات احداها فيتم الحصول فورا علي الاخري ، و كذا الاجهاد و الموصلية يمكن اعادة النظر في أمرهما من خلال اعادة صف الالكترونات .

أما البيولوجيا فقد احتلت العصر حيث لم تقتصر ثورتها علي مراقبة وظائف المخ بل تعدتها الي الوقوف علي كل ما هو أمر وراثي فالاحماض و الانزيمات و الالكترونات و اشكال الاتصال و زراعة أجزاء الجسم من قلب و بنكرياس الي كلي و كبد و تدارك الامراض و الحفاظ علي الجينات الادمية في بنوك و التعرف علي الشفرة الوراثية لكل خلية من ناحية تكوينها و هدفها و استجاباتها كلها شفرات أسرارها ما أصبحت أسرار .

وقد أعلن عن نجاح عالم الوراثة الياباني " اساواشيدا " و مساعدوه في الحصول علي فيران تحمل كروموسومات بشرية كاملة ، ينتظم بكل منها ما يقرب من الالف جين ، بعد أن كانت عمليات نقل الجينات من البشر الي الحيوانات ، لانتاج حيوانات مؤلفة وراثية Recombinant ، توصف بأنها عبر جينية Transgenic ، لا تتضمن أكثر من جين أو جينين علي الاغلب .

لقد جاء هذا الحدث الهام قبل أن يهدأ الغبار ، الذي أثارته " دوللي " النعجة التي استنسخها يان ويلموت و مساعدوه في اسكتلندا من خلية ضرع نعجة بالغة . و الجدير بالذكر أن غبار " دوللي " ، التي كشف الغطاء عن ميلادها في نهاية فبراير ١٩٩٧ ، قد غطي كثيرا علي انجازات هامة ، تم الاعلان عنها بين التاريخين و منها علي سبيل المثال اجراء تجارب أخرى لاستنساخ أبقار مذبوحة من خلايا أخرى غير الضرع ، كالمبيض (النمسا) - محاولة القيام بالتوالد العذري ، الذي يتم فيه الاستغناء تماما عن دور الذكر في الحيوانات الراقية (اليابان) - تكوين كروموسوم اصطناعي ، به مقاطع من جينات بشرية ، و نجاح انقسامه في الخلايا السرطانية المزروعة من جينات بشرية و نجاح انقسامه في الخلايا السرطانية المزروعة بالمعمل (امريكا) - بدء استخدام انخميرة التي تم الانتهاء من تحليل البرنامج الوراثي الكامل لها حيث وجد انه يحتوي علي ستة الالف جين ، كدليل وراثي يساعد في التعامل مع البرنامج الوراثي البشري (المقرر الانتهاء من التعرف عليه عام ٢٠٠٥) و ذلك بتشكيل ستة الالف سلالة يغيب في كل منها عمل جين واحد من جينات البرنامج للتعرف علي دوره في تكوين هذا الكائن و صيد الخلية (امريكا) - تجارب تغليف

جدول (٢)
وسائل الاتصال و تطور معدلات تدفق البيانات أثناء الحرب

وسيلة الاتصال	معدل تدفق البيانات	الحرب
التلغراف	٣٠ كلمة/دقيقة	١- الحربين الاهلية الامريكية (عام ١٨٦٥) و العالمية الاولى (عام ١٩١٥)
التلغراف	٦٦ كلمة/دقيقة	٢- الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٤٥)
عبر الحاسبات الالية	١٩٢ الف كلمة/دقيقة	٣- حرب الخليج (عام ١٩٩١)
عبر الحاسب الآلي	١,٥ تريليون كلمة/دقيقة	٤- حرب المستقبل (ما بعد عام ٢٠١٥)

المصدر :

د. حسن أبوظالب ، المشروع الوطني : تقنيات الاتصال و نظرة الي المستقبل ، قضايا استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، جريدة الاهرام ، ١٤ ابريل ١٩٩٧ ص. ٢٤ .

كرات الدم بمادة بولي ايثيلين جليكول ، بما قد يسمح بنقل الدم من أي فرد الي فرد آخر ، مع تلافي رد الفعل المناعي (أمريكا) . (١)

و هذه الامثلة تؤكد فعلا أننا نعيش عصر المعلومات البيولوجية (أي الوراثية) ، الذي سيضع بصمته بشدة علي نوعية الحياة في القرن القادم .

و الفيران المؤنسنة Humanised التي سميت كذلك لانها تحتوي علي جينات بشرية بمناسبة ما أعلن في اليابان عن ظهور ما يحتوي منها علي عدد كبير جدا من الجينات و ليس جينا أو جينين فقط حيث قدمت أمريكا و غيرها الحيوانات المؤلفة وراثيا بعدد قليل جدا من الجينات . (٢)

أن اليابانيين قد أنتجوا فأرهم المدهش بدمج خلايا أجنة الفيران مع خلايا الجلد البشرية ، و احتفظوا بالخلايا الجينية المحتوية علي الكروموسومين رقم ١٤ ، ٢٢ البشريين ، لاحتوائهما علي الجينات المنتجة للجسام المضادة . و بخلط هذه الخلايا المعلمة مع أجنة فيران مبكرة وزرعها في الرحم ولدت الفيران التي تحمل الكروموسومات في خلاياها و الاهم من ذلك ان هذه الجينات الموجودة قد عبرت عن نفسها في أجزاء جسم الفيران و دمانها ، و الاكثر أهمية و خطورة انها انتقلت بشكل طبيعي الي الاجيال التالية . و رغم أن خلط خلايا أجنة الفيران المختلفة وراثيا قد تم من سنوات عديدة ، و أنتج فيران موزايك المبقة (بخلط خلايا جينية لفيران سوداء مع بيضاء مثلا) إلا أن الخلايا هنا كانت تحمل جرعة كبيرة من الجينات البشرية . (٣)

و الاهتمام هنا يعني التقييم النقدي بجوانبه العلمية و العملية و الاخلاقية فيجانب امكانية دراسة دور الوراثة في تكوين تشوهات الاجنة و الامراض الوراثية هنالك فرصة لانتاج الاجسام المضادة و الفاكسينات ، و الاستخدام في علاج السرطان و أمراض المناعة الا أن المناقشة يجب أن تمتد الي ما يسمى بحروب الجينات و أخقية الشركات في احتكار الفوائد المرجوة من التطبيقات الطبية الناجحة في هذه المجالات .

و هنالك أيضا الجوانب الاخلاقية الخاصة بحدود الخلط بين الاجناس الي مدي يمكن أنسنة الفيران اذ يمتد النقاش ليتجاوز حدود حقوق الانسان الي حقوق الحيوان من حيث ان الفأر و الانسان يتشابهان وراثيا بنسبة ٨٠٪ بينما تزيد النسبة في الشمبانزي الي ما يزيد عن ٩٨٪ ، و مع ذلك يبقى الانسان انسانا و الفأر فأرا ... الخ .

فما هي الآثار البعيدة لهذا الخلط اذا تم بطريقة غير محسوبة ؟ ان التقييم النقدي يستدعي التمسك بحصر الاستخدام في الاهداف التطبيقية الواضحة ، التي تقرها القواعد المنظمة للعمل في هذا المجال الخاص بالتطويع الوراثي Genetic manipulation للكائنات ، سواء عن طريق الهندسة الوراثية أو غيرها . و هذا ما تم بالنسبة للاستنساخ في القواعد المنظمة التي أقرتها الدول الاوروبية و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث اتفق علي رفض استنساخ الانسان ، و قصر البحوث علي الاجنة المبكرة دون زراعتها في الارحام بهدف دراسة الامراض الوراثية و غيرها ، و من ثم فان التقييم يعني التوظيف السليم لمنجزات العلم باعتباره خطوة علي الطريق تستلزم التجويد و التحسين ، و التوجيه لصالح الانسان . (٤)

(١) . (٢) ، (٣) ، (٤) : د. أحمد شوقي ، جريدة الاهرام اليومية ، عدد ١٠/٦/١٩٩٧ ، ص ١٠ .

أما عن الأصول الوراثية للمحاصيل الرئيسية فقد فقدت مصر معظم الأصول الوراثية للمحاصيل الرئيسية ، و كادت أن تفقد كل أعشابها البرية التي كانت ، و مازال المتبقي منها ، يمثل ثروة قومية بالغة الأهمية . و يكفي للوقوف علي حجم الخطر الذي يهدد مستقبلنا القريب جدا (اذا لم نسرع الان وفورا باتشاء بنك للجينات النباتية و الحيوانية في مصر) أن نشير الي أن بعض علماء التنوع الاحيائي علي مستوي العالم يتوقعون أن يكون القرن الحادي و العشرون هو قرن الاستعمار الجيني لدول العالم الثالث و خصوصا منطقة الشرق الاوسط . (١)

و لعل الخطر يتجسد أكثر اذا عرفنا أن شركات الهندسة الوراثية و البيوتكنولوجيا في أمريكا و أوروبا و اليابان ، تمارس منذ سنوات طويلة نهبا منظما للأصول الوراثية النباتية و الحيوانية من دول العالم الثالث و من بينها مصر و الدول العربية ، و حيث تمكنت هذه الشركات - بواسطة حكومات بلادها - من أن تضع ما توصلت اليه في هذا المجال ضمن حقوق الملكية الفكرية التي تحميها اتفاقية الجات . و هو الامر الذي يعني أننا في مصر سنفاجأ بعد أقل من ثماني سنوات باجراءات دولية صارمة تمنعنا من استخدام التقاوي و البذور و المبيدات الحيوية في الزراعة ، أو من استخدام الاعشاب في صناعة الدواء ، الا بعد موافقة الشركات الاجنبية التي تحتكر ملكيتها بموجب براءات اختراع ، حتي لو كانت النباتات الحقلية أو البرية ذات اصل مصري !! (٢)

و من ثم فتورة الهندسة الوراثية في مجال الزراعة و الصحة تسير في اتجاه تكريس التخلف و الفقر في العالم الثالث .

اذ في نهاية الستينات من هذا القرن أعلن المركز الدولي لتحسين الذرة و القمح بالمكسيك عن أن فريقا بحثيا يقوده العالم الزراعي الأمريكي " نورمان بورلوج " توصل الي استنباط صنف جديد من القمح يعطي أكثر من ٣٠ أردب قمح في الفدان ، و سارعت مصر آنذاك (ضمن ٢١ دولة من العالم الثالث) الي استيراد الهجن المكسيكية و زراعتها ، و قد أعطي الفدان ٢٤ أردبا في العام الاول ، الامر الذي أدى الي اقبال الفلاحين جميعا علي زراعته في العام الثاني ، لان انتاج الاصناف المحلية آنذاك كان يتراوح بين ٨ و ٩ أرداب للفدان و بعد ثلاث سنوات تقريبا حدثت المفاجأة : انخفض انتاج القمح المكسيكي تدريجيا حتي وصل الي ٣ أرداب للفدان . ثم تسبب في وجود مرض صدأ القمح ، و بدلا من الاستغناء عن زراعة الهجن المستوردة أدخلتنا الشركات متعددة الجنسية في دائرة استيراد هجن أخرى عالية الانتاج ، و استيراد مبيدات لمقاومة الصدأ ! (٣) .

و في الوقت الذي حصل فيه (بورلوج) علي جائزة نوبل للسلام كانت دول العالم الثالث التي اعتمدت علي زراعة أصنافه تفقد تدريجيا سلالات القمح الخاصة بها ، لان الوعي الزراعي آنذاك لم يكن مؤهلا للتفكير في ضرورة حفظ السلالات الوطنية في 'بنوك جينات' فيما كان علماء تربية النباتات الاجانب يدهسون حقول و صحاري منطقة الشرق الاوسط طولا و عرضا ، بوصفها مهد الحضارة الزراعية و مركز التنوع البيولوجي لغالبية المحاصيل المهمة في العالم كله .. و المؤكد أن هؤلاء العلماء لم يتركوا نباتا حقليا أو عشبا بري الا و حملوه معهم الي بلادهم ، حيث تم حفظه في بنوك جينات شركات الهندسة الوراثية بالدول الصناعية الكبرى ، التي تسعى الي الوصول للسيطرة علي الدول الفقيرة ، باحتكار ملكية الاصناف المحسنة وراثيا من هذه السلالات. (٤)

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤): محمد البرغوثي ، تحقيق صحفي عنوانه : " بنك جينات في مواجهة الجات " ، ثروات مصر من الأصول الوراثية النباتية و الحيوانية في طريقها للانقراض ' جريدة الاهرام اليومية عدد ٩٧/٦/١٩ ، ص ٣

و لقد أدى زيادة الاعتماد علي الهجن المستوردة في جميع المحاصيل الي ضياع الاصول الوراثية المصرية من القطن و الحبوب و الخضروات و الفاكهة نتيجة ما يسمى بالجين المنتشر ، الذي ينتقل من السلالة المستوردة الي ما يقابلها من السلالة الاصلية ، و بعد بضعة أجيال يحدث تغير فسيولوجي في المستورد و الاصيل معا ، ينتج عنه تحول بعض البروتينات الي بروتين ضار بالصحة .. و لغنا الان نعرف اسباب الشكوي التي يرددها الجميع عن تغير طعم ورائحة العديد من الخضروات و الفواكة المصرية !! (١)

و تضم اسرائيل الان أكبر بنك جينات نباتية في منطقة الشرق الاوسط يضم حوالي ٢٥ ألف عينة نباتية ، تليها ايران التي يضم بنكها ٢٠ ألف عينة من الحبوب و الفواكه و الخضروات و البقوليات ... و تأتي تركيا في المرتبة الثالثة حيث يضم بنكها ١٣ ألف عينة ... و لكن كل الاصول الوراثية النباتية الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط توجد ببوك العالم الصناعي المتقدم . (٢)

و في يونيو ١٩٩٤ عقدت منظمة حماية البيئة بالامم المتحدة مؤتمرا بنيريوبي ، كان من توصياته المهمة ضرورة ايجاد آلية دولية لحماية حقوق فلاح العالم الثالث في أصوله النباتية ، و لكنها كغيرها من التوصيات التي ترددت في مؤتمر قمة الارض بالبرازيل عام ١٩٩٢ تظل فقط تحتفظ بجدارتها الادبية و الاخلاقية دون أن تتمكن من امتلاك آلية سياسية تضعها في حيز التطبيق . (٣)

و في مؤتمرا علميا عقد في المانيا منذ أسابيع " و كانت الاصول الوراثية للنباتات و كيفية الحفاظ عليها هي أهم محاور المؤتمر حدث خلاف شديد بين علماء دول العالم الثالث و علماء أوروبا و أمريكا ، عندما أثيرت قضية حقوق فلاح دول العالم الثالث في أصوله النباتية ، و قد استند علماء الدول المتقدمة الي ضرورة تقديم مستندات ملكية النبات المتنازع عليه ... ظلنا منهم انها مسألة مستحيلة ، فهم يعرفون أننا حتي الان لا نملك بنوك جينات نباتية ، و بالتالي سنعجز عن مقاضاة الشركات متعددة الجنسية التي نهبت أصولنا الوراثية النباتية ، تحت غطاء مشروعات علمية مشتركة يشارك فيها أساتذة مصريون دون ادراك لمخاطر هذا النهب ، وخصوصا في ظل حماية حقوق الملكية الفكرية التي تكفلها اتفاقية الجات . (٤)

و لقد أصبح شيئا مألوفا جدا أن نري و نسمع عالم نبات اسرائيلي يعلن في مؤتمرا علمي عن اكتشافه لمادة فعالة جدا في نبات معين لعلاج مرض ما ، و خلال عرض مادته العلمية نكتشف أن النبات الذي يتحدث عنه نبات مصري مأخوذ من سيناء . و هو الامر نفسه الذي يحدث في أمريكا و أوروبا ، حيث يشهد العالم منذ سنوات ثورة حقيقية في الاعتماد علي الاعشاب في الصناعات الصيدلانية و قد واكبت أولي مراحل هذه الثورة عمليات تسابق الي صحاري دول العالم الثالث و خصوصا في افريقيا و آسيا ، و فيما كان أساتذة أقسام الفارماكولوجي بكليات الصيدلة المصرية و أساتذة كليات العلوم و الزراعة و المركز القومي للبحوث يكسبون ما توصلوا اليه من اكتشافات مذهلة في هذا المجال في أوراق يتم اهمالها في الادراج و المكتبات كان العلماء الاجانب يسجلون نفس الاكتشافات في براءات اختراع بأسمائهم و أسماء الشركات التي تمول أبحاثها و كانت عجلة الانتاج المرتبطة بمعامل الابحاث ارتباطا وظيفيا ، قد سارعت بطرح منتجات عشبية تنطوي علي فوائد علاجية عظيمة في أسواق العالم كله . أنه الامر الذي ينبغي تداركه بأقصى سرعة بإنشاء بنك جينات نباتية .. و تسجيل ما توصل اليه علماء النباتات في براءات اختراع ، و ربط الابحاث العلمية بعجلة الانتاج ... و لكن قبل هذا كله ينبغي البحث عن آلية قانونية

من (١) الي (٤) نفس المصدر السابق ، ص ٣

تحمي حقوقنا في الاصول الوراثية المسروقة من حقوننا و صحاريننا و خصوصا أن عملية اثبات ملكية النبات ليست صعبة من الناحية العلمية . (١)

كما ان استيراد و نشر السلالات الجديدة - فيما يسمى بالثورة الخضراء - تسبب في ازالة الاصناف القديمة من المحاصيل الرئيسية و أن التوسع في مشروعات البنية الأساسية في المناطق الجديدة أدى الي ابادة الكثير من الاباء البرية النباتية التي تستخدم في التحسين الوراثي . (٢)

و هكذا ضاعت سلالات الحقل من أيدي الفلاحين كما أدى استخدام المخصبات و الهرمونات و المبيدات الي استمرار ظهور سلالات فسيولوجية جديدة للفطريات و مسببات الامراض ، الامر الذي يقتضي ضرورة تغيير الاصناف الجديدة أيضا من وقت لآخر ، و من هنا ظهرت الحاجة الي الاحتفاظ بالاصول الوراثية للأنواع المختلفة من النباتات الاقتصادية حتي يستطيع مربو النباتات استنباط سلالات جديدة لمواجهة زحف الافات ، و مواجهة الضغوط البيئية مثل الجفاف و الملوحة و القلوية و الحموضة ، التي تضطر لمواجهةها لدي التوسع الزراعي . (٣)

و منذ أكثر من أربع سنوات قامت الجمعية المصرية لتربية النباتات بعمل ندوة عامة استهدفت جميع الاصول الوراثية للأنواع الموجودة لدي علماء تربية النباتات في شبكة قومية واحدة ، و لكن المشروع تم اجهاضه بسبب عدم وجود حافطة مالية قومية تستطيع مساعدة مربو النباتات علي تجديد ما يستطيعون الحصول عليه من المصادر الوراثية لاي نوع . (٤)

و رغم ذلك تظل مشكلة توفير عينات متجددة عالية الانتاج للحفظ المستديم في بنك الجينات أمرا يسهل استدراكه ، بالنسبة للمحاصيل الرئيسية ، لأن وزارة الزراعة قامت باتشاء أقسام تربية بجميع فروع الانتاج النباتي للمحاصيل الرئيسية التي أصبح تركيبها الوراثي معروفا الي حد وجود خرائط كروموزمية واضحة ، تيسر جميع أعمال التربية بما يتضمن الطموح الي تحسين الأنواع و الاصناف الزراعية . و لكن هذا الامر غير موجود في النباتات الطبية علي المستوى الاقليمي من هنا تصبح قضية النباتات الطبية خاصة جدا ، فهي تشمل مئات الأنواع في مصر ، و أغلبها مهدد بالانقراض التام فمن و كيف يتحمل مسئولية انقاذ هذا الجزء المهم من الاصول الوراثية الذي يختص بقطاع الدواء و الطب الشعبي ؟ (٥)

و علي الرغم من هذا الزخم من الاف البحوث التي تصدر عن نباتات مصر الطبية (و هي بحوث تقوم الدول المانحة بتمويل العديد منها لأنها تعرف أن كل نبات طبي هو بالاساس نبات اقتصادي) فإنه يقترح سرعة انشاء بنك جينات نباتات طبية و يحدد عناصر المساهمة في انشائه بالمؤسسات الصيدلانية و قطاع الادوية بوزارة الصحة و القطاع الخاص ، و شركات التقاوي و البذور و وزارة الصحة و معاهد البحوث في مجال الصحة و الزراعة و وزارة البحث العلمي و التعمير و الحكم المحلي و جهاز شنون البيئة و الجمعيات الاهلية علي اتساعها . و ذلك لتجهيز المكون المصري لنقطة ارتكاز تعتمد عليها جهود الحفاظ علي الاصول الوراثية و توصيفها و ادارتها كموارد ، و من ثم التعامل مع الاطراف المستفيدة أخذا و عطاءا في ظل ادارة اتفاقية الجات . (٦)

من (١) الي (٦) : نفس المرجع السابق ، ص ٣

و قد انتهى مؤخرا مركز الهندسة الوراثية بزراعة عين شمس من وضع تصور شامل لانشاء " بنك جينات نباتية و حيوانية و حشرات و كائنات دقيقة " و ذلك في اطار مشروع التنوع البيولوجي الذي اعده جهاز شنون البيئة المصري (اعمالا لاحد نصوص اتفاقية ريو دي جانيرو - قمة الارض - عام ١٩٩٢ ، بضرورة حصر موارد مصر الوراثية من الكائنات الحية) . (١)

" و الجين - بنك " يختلف عن مراكز حفظ الاصناف و الانواع رغم أهميتها ، فمراكز الحفظ ليس من شأنها استخدام ما تحفظه ، و لكن البنك يقوم بفرز الاصول الوراثية و تصنيفها و تقسيمها و تدويرها في مشروعات ، كما أن البنك لا ينتظر أن يرسل له الآخرون شيئا ، و لكن يبادر الي ارسال بعثات لجمع العينات البرية و المزروعة و يحفظها معمليا في بيئاتها الطبيعية . (٢)

" و الجين - بنك " تستخدم فيه أحدث وسائل التكنولوجيا الحيوية ، كما أنه يتضمن مركزا لتوثيق المعلومات الخاصة بالاصول الوراثية ، و يقوم بتبادل الاصول الوراثية مع البنوك الاخرى في جميع دول العالم .. كما أنه يهتم " باستثمار " الاصول الوراثية في مشروعات تستهدف تحسين الانتاج النباتي و الحيواني علما بان الكثير من الاصول الوراثية البرية اندثر تماما !! كما أن بعض الاصناف المزروعة التي قام مركز البحوث الزراعية بجهد متميز في تحسينها خلال عشرات السنين ، لم تحفظ بالطريقة المثلى ، الامر الذي أدى الي تدهورها ، و بالتالي ضاع هذا الجهد المبذول كانه لم يكن !! (٣)

و من ثم هناك هوة شديدة الاتساع بين الطموح و الواقع و يتردد الان بقوة في أروقة مراكز الابحاث و معامل الجامعات أن تنازع بعض الجهات علي الافراد باتشاء هذا البنك كان سببا رئيسيا في اجهاض كل الجهود بما فيها جهد الجهات المتنازعة . و الامر الان يقتضي التدخل الحاسم لتوحيد هذه الجهود المشتتة قبل أن يدهشنا بلدوزر الجات بعد أقل من ثماني سنوات .

علما بأن مبيعات اسرائيل من الاعشاب الطبية في السوق الامامية فقط قد وصلت الي ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار في العام الواحد ، و المعروف أن علماء النبات الاسرائيليين مسحوا شبه جزيرة سيناء كاملا أثناء احتلالها و تمكنوا من الاحتفاظ بعينات من كل نباتاتها البرية في بنك الجينات النباتية ، و هناك نباتات برية سيناوية تذكرها المراجع العلمية لم يعثر لها علي أثر بعد تحرير سيناء !!

كل الثورات أنفة الذكر ثورات معارف صغرت الاشياء و انتقلت بالاشياء من صناعتها الي طباعتها أو نسخها حفرأ أو استنساخا و بشكل مصغر بدلا من تركيبها .

و هذا التغيير العلمي ترتب عليه فرز للمعارف و المفاهيم بعثرة و دمجا مع طرح جانبي للكثير منها و تغيير في المفاهيم المؤسسية من تصغير لحجمها و تناثر لشتاتها في المسافات اذ أن كلمة الصناعة التي كانت مرادفتها تعني الاسوار و المباني و المستعمرات أصبحت الان جزئيات ضئيلة مبعثرة تدار من علي بعد و كيف لا " و الريموت " جاهز و حاضر و متاح و مباح .

و انتهى عصر الطلب يخلق العرض و ان عقلية الانسان تقاس بالذكاء أو أن الاحجام الكبيرة لها السيادة و انتهى عصر التخصص و تقسيم العمل و انقلبت معايير تقويم الكفاءة ثورايا لتحل محلها معايير تقويمية أخرى فخفض التكاليف و الوفورات المادية و الزمنية هيهات ان يكون لها بقاء كمعيار ترشيدي لاستخدام الموارد .

فالميزة النسبية أخلت المكان للميزة التنافسية حتى التخطيط السلعي و الخدمي التقليدي توارى ليحل محله التخطيط لاتاحة فرص المبادرات بالقدرة علي توقع ما سيطرح من نتاج الابداع و الابتكار بالسوق مصحوبا بافراز و ابراز الجودة ، و قدرة علي خزن و استرجاع المعلومات و المعارف و الابداعات و هي المفاهيم القرينة لمفهوم الميزة التنافسية التي حلت بلا رجعة محل الميزة النسبية .

كل هذه الثورات و التغيرات منذ منتصف السبعينات دعمت الاتجاه نحو العالمية في الاقتصاد الدولي بجعل اقتصاديات الدول سوقا واحدا مفتوحا علي بعضه البعض من حيث التأثير و التأثير مما حتم العولمة بالاندماج في الاقتصاد العالمي مع فرض القيود و الالتزامات فيما يخص حماية الحقوق الفكرية و براءات الاختراع و ازالة انقيود و الحواجز الجمركية من أمام السلع و الخدمات لانها لم تصبح الاولى بالحماية لضمان تصريفها كما أن الجديد منها كل يوم فات .

فأضحى الاولى حماية الفكر المبدع و الابداعات الفكرية (التي أتت بهذه السلع و الخدمات كنتاج للثورة في مجالات الاتصال والمعلوماتية و التخليقية و البيولوجية) كبديل عن حماية السلع و الخدمات نفسها و من هنا أضحت حماية الحقوق الفكرية و براءات الاختراع اولي من حماية ما يتولد عنها من منتجات سلعية و خدمية .

و العولمة أو الكوكبية الفكرية و الابداعية و الاقتصادية (بفضل الثورات السابق التنوية اليها) فرضت معايير جديدة لترتيب الدول بالابقاء و الاستعباد بل و الاستبعاد فيكفي السيطرة ابداعيا و فكريا من دول علي دول و لا حاجة لسيطرة علي أرض أو تحريك جيوش فاستعباد و استعمار البعض للبعض يمكن (بفضل الثورات المذكورة) أن يتم من علي بعد و دونما احتلال للأرض و انما أصبح الابداع المعلوماتي و ابداع الاحلال التخليقي و الابداع البيولوجي هي وسائل السيطرة علي ارادة و فعل الآخرين .

فإذا كانت تداعيات الثورة المعرفية قد أدت الي ما أدت اليه حتي الان من اسقاط لمفاهيم و أدوات و لمناهج فماذا يخبئ المستقبل لنا و نحن علي أهبة القاء التحية علي قرن جديد يدق أجراس حياتنا ليقتمحها شئنا أم أبينا ، فهل طاقتنا المجتمعية قادرة علي التصدي لاستقبال معطيات هذا القرن من ضرورات التعامل مع تلك المعطيات و الاتي لا محالة بكل جديد في مجالات الاتصال و المعلوماتية و البيولوجيا و المواد و الموارد .

و مع اطلالة القرن القادم ستجد كافة الشرائح العمرية السكانية لمصر نفسها (شاعت أم أبت) في مواجهة مع أقدار الكوكبية و العولمة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تداعياتها السياسية التي بدأت أرهاسات اعادة تشكيل جغرافيا و طبوغرافيا العالم كقربة واحدة اتصاليا و معلوماتيا و استثماريا ، تداولا و تناولا للسلع و للخدمات بلا حواجز و لا متاريس التي لا و لن تكون ألا لحقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع و الابداع حيث ستكون الحماية لها و لها وحدها دون غيرها .

و من ثم فقضية القضايا الحاكمة و الحاسمة في الامر فصلا و قولاً و فعلا سيكون للتنافس الابداعي في المجالات الخمس : الاتصال و المعلوماتية و الموارد و المواد (بينيا و تخليقيا) و البيولوجيا . فهل بالطاقة البشرية المتاحة لدينا قادرين علي أن نكون فاعلين؟ أم سيكون مفعول بنا؟ ام سنكون ماذا ؟

ان الاجابة علي هذا التساؤل ليس في الجعبة ايجاد صيغة له اللهم الا من خلال التطرق و التعرض لمواصفات كينونة الاطر المؤسسية و هياكل المتغيرات التاشيرية اقتصاديا و بينيا و صحيا و تعليميا و ثقافيا ليعرج التحليل في النهاية الي الوبائيات الاجتماعية المتوطنة و التي تعاني منها مختلف الشرائح السكانية و الجغرافية و الاجتماعية .

فاققتصاديا فإن ما يحدث من تغييرات التحول الي اقتصاديات السوق مجينا من اقتصاد أدير اداريا بشوابة التخطيط المركزي بالقرانة مع انفتاح اقتصادي فكان النصيب العديد من الايجابيات مقرونة بمثالب انتظار جني ثمرات ذلك بحكم فترة التفريخ طويلة الاجل التي يحتاجها مثل هذا التحويل حتي بعد اتمامه انجازا و ان كانت ايجابيات هذا التغيير وطنيا لا ينكرها الا جاحد بل تقدير و توقير ما بذل من جهد في بناء بنايات أساسية تحتية و فوقية خلال السنوات الخمسة عشرة السابقة واضحة لكل ذي عينان فكفي بالاحتياطات الدولية (بخلاف الذهب) التي بلغت في المتوسط الثمانية عشر مليارا و نصف المليار دولار أمريكي و كفي بمعدل التضخم الذي توارى الي ٨٪ بعد أن كان ٢١,٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩ و كفي بالاستقرار المالي و النقدي خير شهود عيان في هذا الصدد حين أصبح العجز في الموازنة العامة في عام ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٢,٧ مليار جنية مصري بعد أن كان ١٦,٩ مليار جنية في عام ١٩٩١/٩٠ .

الا أن ما أحرزة الاقتصاد الوطني من انجازات علي المستوي الكلي لا يقلل من المخاطر الداهمة لانتشار الفقر بين الاسر و اول المؤشرات في هذا الامر أن نصف الانفاق الاستهلاكي للأسرة بالحضر يتجه الي الطعام و الشراب و بالريف يحتل هذا البند قرابة ٦٠٪ من الانفاق الاستهلاكي .

و هناك ٢ مليون أسرة حضرية و ٣,٣ مليون أسرة ريفية تعاني من الفقر حيث يعاني نصفها من الفقر المدقع اذ لا يستطيع هذا النصف حتي الاقتراب من خط الفقر سدا لرمقه بالسعرات الحرارية التي يمكن أن تقيم الأود ، و يتمدد الفقر مستشرى بين الاسر ليضاعف من حجم الاسر الفقيرة بالريف في عام ١٩٩٠/٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١ و كيف لا ويمكن بسهولة ايجاد أربع أسر من كل خمسة بريف الوجهة القبلي و ايجاد أسرتين من بين كل ثلاث أسر بحضر الوجهة القبلي و أسرة من كل أسرتين بحضر أو بريف الوجهة البحري تعاني من الفقر (أنظر الجداول أرقام : (٣) ، (٤) ، (٥)) .

فاذا ما ارتقي تعريف انفاق خط الفقر ليتجاوز مفهومه (المأخوذ في الاعتبار هنا بتكلفة السعرات الحرارية اللازمة لسد رمق الفرد) الي تعريف للفقر يأخذ في اعتباره و ليشمل سلع و خدمات يمكن أن توصف حاليا أو مستقبلا أيضا بالضرورية فماذا سيكون عليه حجم الاسر المصابة اقتصاديا بالفقر ريفا و حضرا ، قبلي و بحري .

فامام هذا الفقر الذي يدق العظام و هنا يمكن أن نجد مكانا مقولة : انه لا سلام اجتماعي بلا عدالة اجتماعية ، و لا عدالة اجتماعية بلا ضمان اجتماعي ، فهل أن الاوان لأقامة نظام ضمان

جدول رقم (٣)
الاسر الفقيرة والمعدمة فى مصر ودخل خط الفقر ومستوى دخل المعدمين ومستوى الفقر
(عام ١٩٩٠/١٩٩١)

ريف	حضر	البيان	
		الفقراء (بما فيهم المعدمين) :	(أولا)
٣٧١٣,٣	٣٧٩٥,٩	دخل الاسرة عند خط الفقر (بالجنيه) :	-١
٣٣٣٤,٢	٣٣٤٧,٤	انفاق الاسرة عند خط الفقر (بالجنيه).	-أ
٢٠٣٠,٤	١٨٨٤,٧	انفاق الاسرة على الطعام عند خط الفقر (بالجنيه).	-ب
		خط الفقر النسبى :	-٢
%٩٠	%٧٠,٤	كنسبة من الدخل الذى تم حصره فى المسح بالعينة.	-أ
%٥٢,٢	%٣٩,٩	كنسبة من متوسط الدخل على المستوى القومى.	-ب
		عدد الاسر الفقيرة (بالالف) :	-٣
٣٩٥٣,٣	٢٦٦٧,٦	العدد مقدر طبقا لتوزيع دخل الاسر.	-أ
٣٣٤٠,٤	١٩٥٤,٤	العدد مقدر طبقا لتوزيع انفاق الاسر.	-ب
		التوزيع النسبى للاسر الفقيرة (%): (مؤشر عدد الافراد)	-٤
%٦٤,٥	%٤٩	النسبة مقدرة طبقا لتوزيع دخل الاسر.	-أ
%٥٤,٥	%٣٥,٩	النسبة مقدرة طبقا لتوزيع انفاق الاسر.	-ب
%٨٥,٣	%٧٥,٨	نسبة تفاوت الدخل = (متوسط دخل الفقير/الدخل عند خط الفقر).	-٥
١٩٩١,٧	١٨٢٧,٨	فجوة الفقر (بالمليون جنيه).	-٦
٠,٠٩٧	٠,١٠٤	معامل جينى لتوزيع الفقر.	-٧
		المعدمون (الفقراء فقرا مدقعا ولكنهم لم يصلوا الى حد المجاعة)	(ثانيا)
٢١٨٦,١	١٩٣٣,٨	خط الفقر المدقع للدخل (بالجنيه)	-٨
٢١٨٦,١	١٩٣٣,٨	خط الفقر المدقع طبقا للاتفاق (بالجنيه).	-أ
١٤٩٠,٨	١٣١٨,٨	انفاق الاسرة على الطعام عند خط الفقر المدقع (بالجنيه).	-ب
		خط الفقر المدقع النسبى :	-٩
%٥٣,٥	%٣٥,٩	كنسبة من الدخل الذى تم حصره فى المسح بالعينة.	-أ
%٣٠,٢	%٢٠	كنسبة من متوسط الدخل على المستوى القومى.	-ب
		عدد الاسر المعدمة (الفقيرة فقرا مدقعا ولكنهم لم يصلوا الى حد المجاعة)	-١٠
٤٤٧,٤	٣٥٩,٣	عدد الاسر المعدمة بالآلاف مقدر طبقا لتوزيع دخل الاسر.	-أ
١٣٦٠,٧	٢٧,٢	عدد الاسر المعدمة بالآلاف مقدر طبقا لتوزيع الانفاق للاسر.	-ب
		التوزيع النسبى للاسر المعدمة (الفقيرة فقرا مدقعا دون ان تصل الى حد المجاعة)	-١١
%٧,٣	%٦,٦	النسبة مقدرة طبقا لتوزيع دخل الاسر.	-أ
%٢٢,٢	%٠,٥	النسبة مقدرة طبقا لتوزيع انفاق الاسر.	-ب

المصدر :

Karima Korayem, "Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt",
Cairo Papers in Social Science, the American University in Cairo Press, Vol. 18, Mon 4,
Winter 1995/1996, P13.

جدول رقم (٤)
مقارنة الدخل والإنفاق عند خط الفقر للفرد في العائلة
والرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ١٩٩١/١٩٩٠ بعام ١٩٨٢/١٩٨١

النسبة المئوية للتغير (%)		١٩٩١/٩٠		١٩٨٢/٨١		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
٣٠٥,٧	٢٣٠,٧	٧١٤,١	٨٢٥,٢	١٧٦,٠	٢٤٩,٥	١- الدخل عند خط الفقر للفرد في العائلة (بالجنيه)
٣١٧,٢	٢١٩,٠	٦٤١,٢	٧٢٧,٧	١٥٣,٧	٢٢٨,١	٢- الإنفاق عند خط الفقر للفرد في العائلة (بالجنيه)
٣١٤,٥	٢٣٠,٦	٣٩٠,٥	٤٠٩,٠	٩٤,٢	١٢٣,٧	٣- الإنفاق على الطعام عند خط الفقر للفرد في العائلة (بالجنيه)
						٤- التوزيع النسبي للأسر الفقيرة :
-	-	٦٤,٥	٤٩,٠	٢٩,٧	٣٠,٤	أ- التقدير طبقا لتوزيع الدخل للأسر.
-	-	٥٤,٥	٣٥,٩			ب- تقدير طبقا لتوزيع الإنفاق للأسر.
٣٩٧,٩	٤١٣,٣	٢٢٠,٨	٢١٦,٦	٤٦,٢	٤٢,٢	٥- الرقم القياسي لأسعار المستهلك للطعام والشراب والتبغ
٣٥٥,٦	٣٧١,٥	٢١١,٤	٢٠٩,٨	٤٦,٤	٤٤,٥	٦- الرقم القياسي لأسعار كل السلع (٨٧/٨٦ = ١٠٠)

المصدر :

Karima Korayem, "Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt", Cairo Papers in Social Science, the American University in Cairo Press, Vol. 18, Mon 4, Winter 1995/1996, P21.

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي للأسر الفقيرة وللأسر المعدمة في مصر على مستوى المحافظات
(١٩٩١/١٩٩٠)

المحافظة		الحضر				الريف	
		المعدمون		الفقراء		المعدمون	
		النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
		المنوية	التنازلي	المنوية	التنازلي	المنوية	التنازلي
(أولاً) محافظات حضرية :							
١- القاهرة	٤٦,٦	٦,٣	(٩)	٦,٠	(١٨)		
٢- الاسكندرية	٣٥,٤	١٠,٣	(٧)	٢,٥	(٢٠)		
٣- بورسعيد	١٨,٠				(١٣)		
٤- السويس	٥٣,٦						
(ثانياً) محافظات الوجه البحري :							
٥- دمياط	٥١,٤	٧,١			(٢١)	١,٨	
٦- الدقهلية	١٣,٩				(١٧)	١,٠	(١٤)
٧- الشرقية	٣٦,٩				(٦)		
٨- القليوبية	٣٨,٣	١,٨	(١١)	٨,٩	(٨)	٢,٧	(١٢)
٩- كفر الشيخ	٦٩,٧	١٠,٦	(٦)	١١,١	(٥)	١,١	(١٣)
١٠- الغربية	٤٠,٨	١٤,٢	(٣)	١٩,٤	(١)	٨,٠	(٨)
١١- المنوفية	٥٦,٥					٢,٧	(١٢)
١٢- البحيرة	٥٦,٣					١٠,٩	(٥)
١٣- الاسماعيلية	٧٦,١					٥,٤	(٩)
(ثالثاً) محافظات الوجه القبلي :							
١٤- الجيزة	٣٤,٤	٤,٤			(١٩)	٦,٥	(٧)
١٥- بنى سويف	٦١,١	١٣,١	(٤)	٨٤,٧	(٢)	٨,٤	(١٠)
١٦- الفيوم	٤٧,٥			٧٦,٧	(٥)	٣,٩	(١١)
١٧- المنيا	٦٦,٧			٨٦,٦	(١)	٩,٣	(٦)
١٨- اسيوط	٦٢,٣			٨٣,٩	(٣)	٢٤,١	(١)
١٩- سوهاج	٦٣,٤	١٧,٥	(٢)	٨٢,٢	(٤)	١١,١	(٤)
٢٠- قنا	٧٦,٩	٢,٥	(١٠)	٧١,٩	(٧)	١٣,٢	(٢)
٢١- اسوان	٧٤,٨	١,٦	(١٢)	٦٣,٢	(٩)	١١,٤	(٣)
(رابعاً) محافظات الحدود							
	٧٧,٦	١,٣	(١٣)	٨١,١			

المصدر :

Karima Korayem, "Structural Adjustment, Stabilization Policies, and the Poor in Egypt", Cairo Papers in Social Science, the American University in Cairo Press, Vol. 18, Mon 4, Winter 1995/1996, P19.

اجتماعي حقيقي كمصل واق اجتماعيا يحصن الاسر اقتصاديا ضد وباء الفقر ؟ قضية تثار و كيف لا و هي الاولى بالاثارة و الاستثارة لكل الهمم التنموية و القرارية في المجتمع .

و بنييا بالفقر البيئي لا يمكن مواربته فتنوعاته من تلوث و ملوثات لليابس و الماء و الهواء بارزة تضاريسا اسكانيه تدعو الي وقفه مقتضيات تلبية الاحتياجات الاساسية اشباعا لان ثلث سكان حضر مصر ملتحفون بالعشوانيات سكنا ، و ثلثي سكان اسيوط من قاطنيها ، و اجمالا يسكنها ١١,٦ مليون نسمة في مصر وناهيك عن السمات الديموجرافية و الخصائص البشرية لقاطنيها و لا يستثنى من ذلك ١,٢ مليون أسرة يضمون ٨ مليون نسمة بالاسكان المشترك الذي يعدم الخصوصية اعداما مع سبق الاصرار و الترصد لانعدام المراحيض الخاصة و انعدام المطبخ المنفصل مضاف اليهم ٢,٧ مليون نسمة من ساكني الغرف المستقلة منهم ٨٢ ٪ بلا مرحاض منفصل (أنظر الجداول أرقام (٦) ، (٧) ، (٨)) .

و البيئة المدرسية في حاجة الي اصلاح بيئي حتي يأخذ التمدرس مجراه اذ أن خمس تلاميذ المرحلة الاعدادية يواجهون مشاكل نظافة و عدم توفر المياه و عدم وجود صرف صحي بمدارسهم ، و ثلث تلاميذ نفس المرحلة تعاني من ضعف الاضاءة بالفصول و ٩٪ منهم يعاني من مشاكل تهوية بالفصول ناهيك عن ازدحام الفصول ، و كلها عوامل تتكاتف مع فعاليات عوامل الفقر الأسري لخلق مشكلة التسرب و ما يتولد عنها من مشاكل أمية و مشاكل عمالة مبكرة للأطفال و مشاكل جناح لا يصح المرور عليها تنمويا مرور الكرام .

أما البيئة العامة كسياج مجتمعي تتشربق به كافة المراحل العمرية فالمبيدات المستخدمة ذات سمية عالية و أثارها علي الانسان مزمنة و الاتربة المتساقطة و العالقة و المصاحبة ذات تركيزات عالية من الرصاص تجاوزت كافة المستويات الدولية المسموح بها ، و صرف المصانع لمخلفاتها في النيل و في المجاري المائية و في شبكات الصرف الصحي اضررت بالانسان و النبات و الحيوان و الشجر و الحجر فانتشرت الاصابة بالسرطان و الفشل الكلوي و الالتهاب الكبدي الوبائي و أمراض الدورة الدموية و انتشار أمراض الجهاز التنفسي .

كل ذلك نال من الانسان أمراضا و من النباتات و الحيوان انخفاضاً في القيمة الغذائية لما أصاب الهواء في نقانة و المياه في عذوبتها و الارض الزراعية في خصوبتها ، و الهواء العطية المجانية أضحي استنشاقة نقيا باهظ الثمن حتي أصبح أمر البيئة و التنمية المستدامة قضية القضايا لما يتعرض له النسل و الحرث من مخاطر .

فالسكان و البيئة باتا خصمان عنيدان و تنافست الموارد مع البيئة و السكان في تلك الخصومة فأضحت العلاقة بينهما في حاجة أولا الي تطبيع حتي يكون لحدوث المصالحة بين الاعداء الثلاثة مكانا في الجدول و الحوار التنموي (أنظر الجداول أرقام : (٦) ، (٧) ، (٨)) .

و المرأة كوعاء أسري حاضن و حاو و معال و عائل و نواة لشعب طيب الأعراق حين اعدادها أما ، هي شريكة في الغنم و الغرم التنموي حين أدانها لكافة وظائفها أمومة و زوجة و مشاركة (داخل و خارج) لمنزلها و للمجتمع في مسيرته و سيرته نحو مواجهة اطلالة الضيف الزماني القادم ألا و هو الألفية الثالثة بعد الميلاد بمعطياتها و تحدياتها و متطلباتها الحضارية و ليس فقط الحضرية .

جدول رقم (٦)

مصنوفة الوضع البيئي
للأسرة المصرية

The Egyptian Household Environmental Situation Matrix

الأوضاع والممارسات البيئية	درجة الانتشار	التأثيرات الناتجة
(أولاً) البيئة النفسية: ١ - الإصابة بالأمراض النفسية . ٢ - الإصابة بالقلق النفسى ٣ - الإصابة بالوسواس القهرى . ٤ - الإصابة بالفصام . ٥ - الإصابة بالتخلف العقلى	٨,٥ مليون مريض ٢٨ من السكان ١ - ٢٣ من السكان ٢١ من السكان ٢ - ٢٣ من السكان	- ضعف إرادة المقاومة ضد الأمراض : الدخول فى دائرة الاختيار بالنسبة لأمراض كثيرة مثل أمراض القلب وأمراض النساء والأمراض الجلدية وأمراض الجهاز الهضمى . - ضعف إرادة الشفاء من الأمراض عند الإصابة بها مما يزيد من المضاعفات المرضية . - الإحباط والقلق والتوتر والإنفاق والتردد فى اتخاذ القرار .
(ثانياً) البيئة المجتمعية العامة: ١ - المبيدات المستخدمة ذات السمية العالية والمزمنة . ٢ - الاستخدامات المختلفة للمبيدات .	المجناسيد - الأكرولين - الأمترين - التوكسافين - الكاربازلة - المبيدات النومورية . - مكافحة الآفات الدائمة (الحشرات، الفطريات، القوارض) . - التخلص من الحشائش المائية الطافية والمغمورة بالمجارى العائبة .	- مسئولية البيئة عن ٢٨٠ من حالات الإصابة بالسرطان كما أن ٥٤٪ من حالات التسمم بالريف ناتجة عن الاستخدام غير الرشيد للمبيدات . - الإضرار بالجهاز التنفسي، الجلد، العين، زيادة معدلات الإصابة بأمراض السرطانية والكبدية والكلى والكلى والعصبية والوراثية، تشوه الأجنة والموت والطفرة الجينية، الشلل المستديم وضعف المناعة . - القابلية للإشتغال فى ظروف معينة وإهلاك الأسماك وإضرارها بالزراعات وبالحيوانات المدة للكلاب .

المصدر :

د. لطف اللد امام صالح، "الفقر البيئي للأسرة المصرية"، مؤتمر الأسرة والتنمية، مصر

التخطيط القومى، ١-٣ أبريل ١٩٩٥، القاهرة، ص ٣٤٢ - ٣٤٦ .

(تابع) جدول رقم (٦)
مصنوفة الوضع البيئي للأسرة المصرية

الأوضاع والممارسات البيئية	درجة الانتشار	التأثيرات الناتجة
(البيئة السكنية):		
١ - ٧٢ : الكثافة السكانية		يؤدي لدى الظروف المعيشية
بيوت ريفية		بالبيئة السكنية إلى انعكاسات
ب - عدد الأفراد	٢٢ مليون نسمة (٤٦) من	صحية نفسية ومضوءة سليمة
منهم:	السكان	وتنوع قيم وعادات وتقاليد
- أسر لا تملك أية أجهزة منزلية	١٤٥ مليون أسرة (٤١,٤) من	بمستويات هائلة مما
- أسر تعتمد على الكيروسين مصدر إضاءة	أسر الريف	يؤثره المالب على الإنجازات
- أرباب أسر لا مهنة لهم	١,٢٦٧ مليون أسرة (٢٤,٤) من	والممارسات والتقاليد على
- معدل أمية بالريف	أسر الريف	السلوكيات والأعمال أفرادا
- معدل أمية بين نساء الريف	١٢٥ ألف وب أسرة (٢٣,٥) من	واقعا كما يؤدي إلى وفن
- معدل التصرف من التعليم الابتدائي	من أرباب أسر الريف	الحالة ككيسة لتلك الشرائع
- نسبة أطفال الريف مما يعانون من قصور القامة	٢٦١	السكنة الأمر الذي
- نسبة أطفال الريف من مدارس الابتدائية مما يعانون من الأمية	٢٧٧	المقدرة العطائية لها وتلك
- نسبة قرى الريف المرتبطة بشبكة الصرف الصحي بالمدن التابعة لها أو التي بها مشروعات للصرف الصحي	٢٣٠	يقدّر كبير من فرصة مساهمتها
٢ - الإسكان المشترك:		المحتمية في تحقيق نمو
١ - عدد الأسر	١,٢٠٩ مليون أسرة (من الأسر في مصر)	تراكمي أو تنمية شاملة
ب - عدد الأفراد	٨ مليون نسمة (١٧) من السكان في مصر	ومستمرة ومتكاملة التي
منهم:		لتخصيصها المتغيرات الاقتصادية
		والإيجابية المساهمة على
		الساحة الدولية

(تابع) جدول رقم (٦)
مصفوفة الوضع البيئي
للأسرة المصرية

الأوضاع والممارسات البيئية	درجة الانتشار	التأثيرات الناتجة
٢ - إسكان الغرف المستقلة:		
أ - عدد الأسر	٦٢٧ ألف أسرة (٧,٤٪ من الأسر في مصر)	
ب - عدد الأفراد	٢,٧١٤ مليون نسمة (٥,٨٪ من السكان في مصر)	
منهم:		
- أسر لا توجد لديها مطابخ بالمسكن	٥٦٦ ألف أسرة (٨٨,٩٪ من أسر إسكان الغرف المستقلة)	
- أسر بدون مرحاض منفصل	٥١٩ ألف أسرة (٨١,٥٪ من أسر إسكان الغرف المستقلة)	
- أسر لديها مراحيض مشتركة	١١٨ ألف أسرة (١٨,٥٪ من أسر إسكان الغرف المستقلة)	
- أسر لا تملك أية أجهزة منزلية	٢٠٦ ألف أسرة (٣٢,٢٪ من أسر إسكان الغرف المستقلة)	
- أرباب أسر لا مهنة لهم	١٦٨ ألف رب أسرة (٢٦,٤٪ من أسر إسكان الغرف المستقلة)	
- أفراد يحصلون على المياه من الشبكة العامة	٢,٠٨٩ مليون نسمة (٧٧٪ من سكان الغرف المستقلة)	
- أفراد يعتمدون على مياه الطلمبات	٢٧٠ ألف نسمة (١٣,٦٪ من سكان الغرف المستقلة)	
- أفراد يعتمدون على الكهرباء مصدر للإضاءة	٢,٢ مليون نسمة (٨٥٪ من سكان الغرف المستقلة)	
- أفراد يعتمدون على الكيروسين كمصدر للإضاءة	٢٨٥ ألف نسمة (١٤,٢٪ من سكان الغرف المستقلة)	
٤ - إسكان المناطق العشوائية:		
أ - عدد المناطق العشوائية	١٠٢٤ منطقة عشوائية	
ب - عدد سكان المناطق العشوائية	١١,٥٦١ مليون نسمة (٢٠٪ من سكان مصر الحضرية)	
ج - جملة مساحة المناطق العشوائية	٢٤٤ كم ^٢	
د - الكثافة السكانية للمناطق العشوائية	٢١ ألف نسمة / كم ^٢	

(تابع) جدول رقم (٦)
مصفوفة الوضع البيئي للأسرة المصرية

- أسر بدون مراحيض خاصة بها	١,٢٠٤ مليون أسرة (٤٩٩,٦) من أسر الإسكان المشترك
- ولا مطبخ لتفرد به	٥,١٩ مليون نسمة (٢٦٥) من سكان الإسكان المشترك
- أسر بدون مطابخ بالسكن	٧٧ ألف أسرة (٤٦٤) من أسر الإسكان المشترك ()
- أسر بدون مطبخ مشترك	٤٢٤ ألف أسرة (٢٢٦) من أسر الإسكان المشترك
- أسر بدون مراحيض منفصل	٥٥٥ ألف أسرة (٤٤٦) من أسر الإسكان المشترك
- أسر بدون مراحيض مشتركة تتقاسمها	٦٥٠ ألف أسرة (٢٥٤) من أسر الإسكان المشترك
- أسر لا تمتلك أجهزة منزلية	٢٥٩ ألف أسرة (٢٣٠) من أسر الإسكان المشترك
- أرباب أسر لا مهنة لهم	٢٩٠ ألف رب أسرة (٢٢٤) من أرباب أسر الإسكان المشترك ()
- أفراد يجدون في مياه الشبكة العامة مصدرا للمياه	٢,٩٠٢ مليون نسمة (٢٤٩) من قاطنى الإسكان المشترك
- أفراد يجدون في الطلمبات مصدرا لمياههم	٩٢٨ ألف نسمة (١١,٧) من قاطنى الإسكان المشترك
- أفراد يجدون في المصادر الأخرى خلاف المذكورة مصدرا للمياه	٢٥٠ ألف نسمة (٢٤,٤) من قاطنى الإسكان المشترك
- أفراد يعتمدون على الكيروسين كمصدر للإضاءة	٤٤٢ ألف نسمة (٥,٥) من قاطنى الإسكان المشترك

جدول رقم (٧)

ملوثات الهواء خلال شهر مارس ١٩٩١

اعلى نسبة التركيز (ميكروجرام / م^٣)

المحافظة	الدخان	المنطقة	ثاني اكسيد الكربون	المنطقة	المسيمات العالقة	المنطقة
القاهرة	٣٣٧	العتبة	١٦٧	العتبة	٩١٨	حلوان
الاسكندرية	٧٨	ابو الدردار	—	—	١٣٢٣	وادي القمر
الدقهلية	١٦١	دريت غمر	٢٩	ميت غمر	١٨٨	معمل المنصورة
الفيوم	١٣١	شبرا الخيمة	٥٥٠	أبو زعبل	٢٤٥	بنها
الجيزة	٢٥٨	الدقى	٢٤	الطابية	٥٩٢	الدقى
الشرقية	٦٠	١٠ رمضان	١٨١	الزقازيق	٤٦٥	١٠ رمضان
المنيا	٨٦	مست المترونة	٤٤	ملوى	٧٦٤	ملوى
الغربية	٦٠	صحة طنطا ٢	١٨٩	كفر الزيات	٩٢٠	الحلوة
اسيوط	٢٢٤	منفلوط	—	—	٥١٢	—
البحيرة	٥٨	مديرية الصحة	٩٠٤	شركة الكيماويات	٤٦٣	كفر الدوار
اقصى حد مسموح	١٥٠ ميكروجرام/م ^٣	٢٠٠ ميكروجرام/م ^٣	١٥٠ ميكروجرام/م ^٣	٢٠٠ ميكروجرام/م ^٣	١٥٠ ميكروجرام/م ^٣	٢٠٠ ميكروجرام/م ^٣

المصدر :-

محمد نعمان نعمان نوفل ، "الاسرة والبيئة (واقع الام والطفل) " ، مؤتمر الاسرة والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، ١-٣ ابريل ١٩٩٥ ، القاهرة ١٥٣٠ .

جدول رقم (٨)

معدلات التغطية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي

(فعلين ومستهدف)

الخدمة	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٠
مياه الشرب	حضر	٪ ٦٧	٪ ٧٧	٪ ٨٠	٪ ٩٥
	ريف	٪ ٤٨	٪ ٦٢	٪ ٦٦	٪ ٧٥
	اجمالي الجمهورية	٪ ٥٨	٪ ٦٩	٪ ٧٣	٪ ٨٥
الصرف الصحي	حضر	٪ ١٢	٪ ٢٣	٪ ٣٠	٪ ٥٠
	ريف	٪ ٣	٪ ٦	٪ ١٠	٪ ٣٠
	اجمالي الجمهورية	٪ ٧	٪ ١٢	٪ ٢٠	٪ ٤٠

المصدر :-

محمد نعمان نعمان نوفل ، "الاسرة والبيئة (واقع الام والطفل)" ، مؤتمر

الاسرة والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، ١-٣ ابريل ١٩٩٥ ، القاهرة ، ص ١٥٤ .

فالمرأة تنوء و ينوء المجتمع معها بالحمل الاجتماعي و الاقتصادي الثقيل الذي يولده مستواها الاجتماعي اعدادا و تنشئة أو زواجا مبكرا أو حملا مبكرا و متكررا و متقاربا و هي معيلة لاسرتها بغياب قيمها طلاقا أو ترملا أو سفرا بالخارج أو اغترابا بالداخل .

كما أن المرأة تمثل خمس العمالة المصرية بعامه و ثلث العمالة بالزراعة و ربع العمالة بالخدمات ، وحتى أعمال البناء و التشييد لم تخلوا من مشاركتها عملا و انتاجا .

و المرأة في مصر من المضحيات ايشارا ان ثلثي النساء المشتغلات يعملن دون أجر سواء داخل أو خارج نطاق الاسرة و من ثم فهي مشاركة بالفعل العيني المجاني منه قبل النقدي حتي المرأة الريفية (الموصوفة بالامية) أكثر الحاحا علي طلب العمل لمساعدة الاسرة من أختها الحضرية الا أن فرصة العمل التي تطلبها المرأة ستتأثر أيضا ببرنامج الخصخصة الجاري تنفيذة كما أن أميتها ستقف حائلا أمام حصولها علي فرصة العمل حتي لو كانت متاحة .

و علي الرغم من وقوف المرأة علي قدم المساواة مع الرجل دستوريا الا أن نهب حقوقها الدستورية في واقع الحال نمي من صيحات الاخذ بالمنهج الصراعي لدي ارساء العلاقة بينها و بين الرجل .

و الزواج و تكوين الاسرة ظاهرة اجتماعية سائدة لدي الرجل و المرأة علي قدم المساواة فقد ظلت نسبة المتزوجين الي جملة السكان الذين في سن الزواج نسبة شبه ثابتة اذ أصبحت تلك النسبة ٦٥,١٪ في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٦٥,٨٪ في عام ١٩٨٦ الا أن نسبة المطلقات قد انخفضت في عام ١٩٩٦ الي ٧,١٪ بعد أن كانت ٨,٥٪ في عام ١٩٨٦ ، كما ارتفعت نسبة من لم يسبق لهم الزواج الي جملة السكان الذين في سن الزواج اذ أصبحت ٢٧,٨٪ في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٢٥,٧٪ في عام ١٩٨٦ اما الموجودين خارج دائرة الزواج من المطلقات و الأراامل فان نسبتهم قد زادت الي ٣٤,٩٪ في عام ١٩٩٦ بعد أن كانت ٣٤,٢٪ في عام ١٩٨٦ (أنظر الجدول رقم (٩)) .

و قد ظلت نسبة النوع في تعداد عام ١٩٩٦ كما هي في تعداد ١٩٨٦ فنسبة الذكور الي اجمالي السكان في التعدادين تبلغ ٤٨,٨٪ (أنظر جدول رقم (٩)) . و علي الرغم من أن عدد الاسر قد قارب في عام ١٩٩٦ حوالي ١٣ مليون أسرة (و هذا العدد يزيد بمقدار ٣٠,٩٪ عما كان عليه عدد الاسر في تعداد عام ١٩٨٦) الا أن متوسط حجم الاسرة قد انخفض في عام ١٩٩٦ الي ٤,٦ فرد /اسرة بعد أن كان ٤,٩ فرد/أسرة في عام ١٩٨٦ (أنظر الجدول رقم (٩)) .

و الرجل و المرأة كلاهما ثمرة لزواج مبكر و نتاج لسلوك انجابي لأجيال من النساء خضعن لسلسلة متتالية من السياسات السكانية تكاثفت فعاليتها مما أدى الي خفض معدل النمو السكاني من ٢,٨٪ عام ١٩٨٦ الي ٢,١٪ في عام ١٩٩٦ (أنظر الجدول رقم (٨)) ، و مع هذا فالخصوبة مازالت عالية و في حاجة الي المزيد من الخفض و لاسيما و أنه في عام ١٩٧٥ بلغت نسبة النساء اللاتي في سن الانجاب حوالي ٤٧,٧٪ من مجموع اناث ذلك العام و بلغت هذه النسبة ٤٨٪ في عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن تبلغ ٥٠,٩٪ في عام ٢٠٠٠ و هي الفئة من النساء المستهدفة ببرامج تنظيم الاسرة .

و قد تغير معدل المواليد الخام كمؤشر أولي للخصوبة من ٤٢ في الالف خلال الفترة (١٩٦٥- ١٩٧٠) الي ٣٣ في الالف عام ١٩٧٢ الي ٣٥ في الالف خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٠)

جدول رقم (٩)
بيان بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٩٦ مقارنة بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٨٦

المؤشرات السكانية	تعداد عام ١٩٨٦	تعداد عام ١٩٩٦	ملاحظات
(١) اجمالي عدد السكان (بالمليون نسمة).	٥٠,٥٠٤,٢٣٨	٦١,٤٥٢,٣٨٢	زيادة قدرها ١٠,٩٤٨,١٤٤ نسمة
(٢) عدد المصريين المقيمين داخل مصر (بالمليون نسمة).	٤٨,٤٥٤,٢٣٨	٥٩,٢٧٢,٣٨٢	خلال عشر سنوات (تحتل مصر المركز السابع عشر بين دول العالم من حيث عدد السكان طبقا لاحصاءات الامم المتحدة).
(٣) عدد المصريين المقيمين بالخارج (بالمليون نسمة).	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,١٨٠,٠٠٠	
(٤) عدد المصريين المهاجرين ولهم جنسيات اخرى.		٠,٧٢	
(٥) المعدل السنوى للنمو السكائى.	٢,٨ %	٢,١ %	
(٦) عدد سكان الحضر (بالمليون نسمة).	٢١,٢٠٠,٠٠٠	٢٥,٤٠٠,٠٠٠ (٤٣ %)	
(٧) عدد سكان الريف (بالمليون نسمة).	٢٧,٠٠٠,٠٠٠ (٥٦ %)	٣٣,٨٠٠,٠٠٠ (٥٧ %)	
(٨) عدد الذكور (بالمليون نسمة).	٢٥,١٠٢ (٥١,٢ %)	٣٠,٣٣٠,٨٠٤ (٥١,٢ %)	
(٩) عدد الاناث (بالمليون نسمة).	٢٥,٨٠٨ (٤٨,٨ %)	٢٨,٩٤١,٥٧٨ (٤٨,٨ %)	
(١٠) عدد الاسر (بالمليون أسرة).		١٢,٧٢٢,٩٧٤	زيادة قدرها ٣٠,٩ % عما كان عليه عدد الاسر فى تعداد ١٩٨٦.
(١١) متوسط حجم الاسرة.	٤,٩ فرد / أسرة	٤,٦ فرد / أسرة	
(١٢) التركيب العمرى للسكان (بالمليون) :			
أقل من ٦ سنوات شمرا	١٩,٢ (١٩,٢ %)	٨,٩ (١٥,١ %)	
٦-١٠ سنوات	٩,١ (٩,١ %)	٥,٤ (٩,٢ %)	
١٠-١٥ سنة	٥٣,٨ (٥٣,٨ %)	٦,٣ (١٠,٧ %)	
١٥-٢٠ سنة	٦,٢ (٦,٢ %)	٣٥,٥ (٥٩,٩ %)	
أكثر من ٢٠ عاما		٣ (٥,١ %)	
(١٣) الحالة التعليمية للسكان (بالمليون) :			
١-١٣ عدد الاميين (١٠ سنوات فأكثر) .	١٧,١ مليون فرد (٤٩,٦ %)	١٧,٣ مليون فرد (٣٨,٦ %)	انخفاض فى نسبة الامية بمقدار ١١ % خلال عشر سنوات فقط (٨٦-٩٦).
١٣-٢ عدد حملة المؤهلات أقل من الجامعى.	٢٧,٤ (٢٧,٤ %)	١٤,٧ مليون فرد (٣٣,٨ % من اجمالى عدد السكان فى سن ١٠ سنوات عمرا فأكثر	
١٣-٣ عدد حملة المؤهلات الجامعية.	٤,٣ (٤,٣ % من السكان ١٥-٦٠ سنة و ٣,١ % من السكان فى سن ١٠ سنوات عمرا فأكثر)	٢,٥ مليون فرد (٧,٣ % من السكان الذين اعمارهم من ١٥-٦٠ سنة وينسبة ٥,٨ % من جملة السكان)	

تابع جدول رقم (٩)
بيان بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٩٦ مقارنة بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٨٦

المؤشرات السكانية	تعداد عام ١٩٨٦	تعداد عام ١٩٩٦	ملاحظات
(١٤) جملة قوة العمل (بالمليون).	(٣٤,٤%)	١٧,٧ (٣٥,٤% من اجمالي السكان)	
(١٥) المؤشرات الاجتماعية (بالمليون) : ١٥-١ عدد المتزوجين. ١٥-٢ عدد السكان الذين لم يسبق لهم الزواج. ١٥-٣ عدد المعقود قرانهم. ١٥-٤ عدد المطلقات والارامل.	١٧,٢ (٦٤,٨%) ٦,٨ (٢٥,٧%) ٠,٢٧٥ (١%) ٢,٢٥١ (٨,٥%)	٢١,١٢١,٥٧٩ (٦١,٢% من جملة السكان فى سن الزواج) ٩,٦ (٢٧,٨% من جملة السكان فى سن الزواج) ١,٣ (٣,٩%) ٢,٤٥٨ (٧,١%)	
(١٦) عدد سكان مدينة القاهرة فقط (بالمليون).	_____	٦,٧ بزيادة قدرها ١١,٩% عما كان عليه عدد السكان فى عام ١٩٨٦	تحتل مدينة القاهرة المركز الحادى والعشرين بين مدن العالم من حيث عدد السكان.
(١٧) المجتمعات والمدن العمرانية الجديدة : ١٧-١ عدد المجتمعات والمدن العمرانية الجديدة على مستوى مصر. ١٧-٢ عدد من يعيش بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.	٩ مدن ١٠٠ ألف نسمة	١٩ مدينة ٦١٨ ألف نسمة	تشهد مصر مولا مجتمع عمرانى جديد كل عام.
(١٨) المباني والوحدات السكنية : ١٨-١ عدد المباني (بالمليون) (عمارة - بيت ريفى - فيلا - مبنى عمل) ١٨-٢ عدد العشش والاكشاك والخيم. ١٨-٣ المباني التى يمتلكها القطاع الخاص. ١٨-٤ المباني التى يمتلكها القطاع العام وقطاع الاعمال العام.	٧,٧٣٢	٩,٤٢٥ ١,٥% من اجمالى عدد المباني ٩٦% من اجمالى عدد المباني ٠,٦% من اجمالى عدد المباني	الزيادة فى عدد المباني قدرها ٢١,٩%

تابع جدول رقم (٩)
بيان بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٩٦ مقارنة بالمؤشرات السكانية لتعداد عام ١٩٨٦

المؤشرات السكانية	تعداد عام ١٩٨٦	تعداد عام ١٩٩٦	ملاحظات
١٨-٥ عدد الوحدات السكنية وغير السكنية داخل المباني بالمحافظات (بالمليون).	١١,٢ مليون وحدة	١٨,٨ مليون وحدة	
١٨-٦ عدد الشقق داخل المباني (بالمليون).		٩,٦ مليون شقة	
١٨-٧ عدد الدكاكين (بالمليون).		٢,٣ مليون دكان	
(١٩) البنية الأساسية :			
١٩-١ عدد المباني المتصلة بالشبكة العامة للمياه.		أكثر من ٥ مليون مبنى (٥٣,٧٪ من جملة المباني)	
١٩-٢ عدد من يتمتعون بالمياه النقية داخل هذه المباني.		٩,٣ مليون أسرة بنسبة ٧٣,٥٪ من جملة الاسر	
١٩-٣ عدد من يتمتعون بالمياه النقية بطرق ووسائل أخرى.		١,١ مليون أسرة	
١٩-٤ عدد الاسر التي تلجأ الى الطلمبات والآبار للحصول على احتياجاتها من المياه.		٢,٢٥ مليون أسرة	
١٩-٥ عدد المباني المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء.		٧,٥ مليون مبنى (٨٠,٣٪ من جملة المباني)	
١٩-٦ عدد الاسر التي تتمتع بالكهرباء داخل المباني.		١٢ مليون أسرة (٩٥,٧٪ من جملة عدد الاسر المصرية)	
١٩-٧ عدد الاسر التي تعتمد على الكيروسين وغيره فى الإضاءة.		٥٥٤ ألف أسرة (٤,٣٪ من جملة الاسر)	
١٩-٨ عدد المباني المتصلة بالغاز الطبيعي.		١٢١ ألف مبنى فى القاهرة والجيزة والاسكندرية	
(٢٠) عدد المناطق العشوائية :			
القاهرة		٦٨	
الاسكندرية		٦٩	
الجيزة		٣٧	
المنيا		١٣	
الغربية		٥٩	
قنا		٦٧	
الفيوم		٢٨	
كفر الشيخ		٥٨	

المصدر : اعلان رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لنتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦ والمنشور بجريدة الاخبار فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٣، ص ٣.

الي ٣٨ في الالف خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٠) الي ٢٩,٢ في الالف في عام ١٩٩٢ (٢٣,٣ في الالف في المناطق الحضرية و ٣٥ في الالف بالمناطق الريفية لنفس العام) .

و اتجاه تغير معدل الخصوبة الكلي يعطي نفس اتجاه تغير معدل المواليد الخام اذ علي الرغم مما اعترى معدل الخصوبة الكلي من هبوط نتيجة للجهود الدؤوبة في مجالات تنظيم الاسرة بمختلف جوانبها فان هذا المعدل مازال عاليا و في حاجة الي المزيد و المزيد من الجهود ، فطبقا للمسح السكاني و الصحي الذي أجري عام ١٩٩٢ فقد بلغ هذا المتوسط ٣,٩ ولادة لكل امرأة في سن الانجاب و ذلك خلال الفترة (٨٠-١٩٨٥) بعد أن كان متوسط هذا المعدل ٥,٢ ولادة خلال الفترة (٧٠-١٩٧٥) .

و من ثم فالخصوبة مازالت عالية و ان كان هذا المستوي متباينا بالحضر عنه بالريف و حسب المستويات التعليمية و مدد الزواج و ان كان الميل للخصوبة يتناقص لدي الاجيال الشابة من النساء كما ابتدأت فترة التباعد بين الولادات تأخذ بعض حظها من الوعي و الاهتمام الامر الذي يفسر معه انخفاض معدل النمو السكاني علي النحو سالف الذكر .

و صحيا فنصف أمهات الاطفال لم يحصلن علي رعاية طبية أثناء الحمل و ٤٢٪ من شريحة الاطفال ولدت دون تطعيم أمهاتهم ضد مرض التيتانوس و ٧٥٪ من أمهات تلك الشريحة وضعت حملها بالمنزل و عشرها يعاني من قصر القامة و قرابة نصفها يعاني من نقص في الوزن فماذا يكون علي أطفال ولدت لامهات كان هذا حظهن من الرعاية الصحية .

و تمتعت الاطفال بالرضاعة بلبن الام لفترة قصيرة من الوقت أعقبها الرضاعة بلبن الام مع اضافات أخرى بلا تفرقة في ذلك بين الذكور منهم و الاناث ، و ثلثي الاطفال تلقت تغطية تطعيمية لصالح الذكور أكثر منه للاناث ، و حصل ٦٠٪ من تلك الشريحة العمرية علي رعايتها الطبية من القطاع الخاص الذي يلعب ضعف دور القطاع الحكومي في هذا الشأن ، و يعاني ربع الطفولة من قصر القامة و ٧٧,٢٪ من مجموع الاطفال في مصر مصابة بامراض سوء التغذية المزمن الناتج عن اصابتهم بالاليميا الحادة نتيجة نقص البروتين الحيواني (أنظر الجدول رقم (١٠)) .

و بروز الاصابة بأمراض الجهاز التنفسي التي سادت علي أمراض الجهاز الهضمي واضح الا أنه مازال لأمراض الاسهال و تعدد الاصابة به وجودا كمشكلة صحية لدي الاطفال علي الرغم من أن الجهود التي بذلت لمكافحة قد أدت الي انخفاض معدل وفيات الطفولة بما يفوق النصف .

و مازال ريف الوجهة القبلي ينن بمعدلات عالية من وفيات اطفال ما قبل الخامسة عمرا مما يحض الامهات علي التحلي بخصوبة عالية من باب التأمين الاسري (تعويضا عن فقدهن لاطفالهن بالوفاة) .

و علي الرغم من وجود نظام صحي يندر وجود قرينة في العديد من الدول النامية بما يملكه هذا النظام من مقومات مؤسسية و مالية و عينية و بشرية الا أن تلك المنظومة و علي الرغم من انتشارها في ربوع مصر فلم ترح عن الساحة منظومة المعالجين التقليديين الضاربة في أعماق ريف مصر انتشارا بمختلف فئاتها سواء أكانوا حلاقون أم مجبروا عظام أم معالجين بالكي أم بالسحر أم الداية التي تبدل الجهود حثيثا لدعم دورها تدريبا و تنمية الا أن الامر يحتاج لمواجهة تلك الفئدة لموارثهم النسيان عن الانسان المصري لما لممارساتهم الخاطئة من اخطار سواء بمرحلة قبل الولادة حملا أو أثناءها أو حتي بعدها .

جدول رقم (١٠)
انتشار حالات سوء التغذية و الانيميا

سوء تغذية مزمن	حديثي الولادة	غير حديثي الولادة	المجموع
نتيجة الإصابة بالانيميا	%٣١,٤	%٦٨,٦	%١٠٠
نتيجة الإصابة بامراض أخرى غير الانيميا	%١٧,٤	%٨٢,٦	%١٠٠
المجموع	%٢٢,٨	%٧٧,٢	%١٠٠

تابع جدول (١٠)

الانيميا بين أطفال مرحلة ما قبل المدرسة موضحة بالنسبة لفئات العمر :

العمر بالاشهر	نسبة الانيميا
١١-٦	٥٧,٢
٢٢-١٢	٥٩,٤
٣٥-٢٤	٤١,١
٤٧--٣٦	٣١,٩
٥٩-٤٨	١٦,٦
٧١-٦٠	١٢,٨

المصدر :

التعليم في عالم متغير ، أشكالية الطفل المبدع و التدريس ، الصراع بين ورثة التلقين و أسلوب حل المشكلات ، جريدة الاهرام ، الندوة ، ١٩٩٧/٤/٢٥ ، ص ٥

و تعليميا فهناك اشكالية اعداد الطفل المبدع ذو الشخصية القوية الذي يملك رؤية مستقبلية و تصورا عقليا متطورا و لديه في الكبر شأبا القدرة علي التخطيط منتجاً للمعرفة لكي يتعامل مع عالم متغير من خلال مذهب واع مستنير و كيف يعد طفل بهذه المواصفات و يصنع في معامل صناعة البشر من مؤسسات تربوية و تعليمية و يعوق ذلك العديد من المشاكل و منها الرؤية الي التعليم كمرحلة و ليس لمدى الحياة و معوقات الانتقال من تعليم ذو كم معرفي الي تعليم لتنمية الخبرات و القدرات الحقيقية .

فهناك تعليم ما قبل المدرسة (مرحلة الروضة) اذ هو القاصر و المقصر حيث أن ٩٥٪ من أطفال الشريحة العمرية لهذه المرحلة محرومة من خدمات و أنشطة المرحلة مع تعدد أيديولوجيات من يملك المؤسسات العاملة في تعليم ما قبل المدرسة مصحوبا بعدم وضوح الاشراف الفني علي العملية التربوية في هذه المرحلة علي الرغم من الاشراف الشكلي لوزارة التربية علي معظم هذه المؤسسات و الخطورة أن مجاميع ضخمة من الاطفال يتم تنشئتها علي أيديولوجيات تنمي الصراع في نفوسهم و مع الآخرين .

و مع حرمان أكثر من ٩٥٪ من أطفال مصر من الأنشطة الاجتماعية علي الرغم مما تمثله هذه الأنشطة من مجال .نصب في تكوين المفاهيم و المهارات فإن ٤٠٪ من المقيدون في التعليم الأساسي ارتدوا الي الأمية .

و هناك ثلاث مستويات تعليمية متاحة الا أن ١٤٪ من الشريحة العمرية ممن في سن مرحلة التعليم الإلزامي هاجرون لها غير مقيدون بها متسربين منها اما لفقدان ما يجذبهم لها و توافر ما يطردهم منها سواء منهجا علي الأذهان ثقيل أو معلما أدائه غير مقبول أو فناء أغصبتة المباني أو أسرة غير قادرة علي مواجهة مجانية التعليم المنحازة للقادرين فقط أو ٩٧٪ من المعاقين الذين لا يجدون لهم مكانا بالمرحلة أو ٣٤٪ ممن في سن مرحلة التعليم الثانوي خارج مدارس المرحلة و تعليم ثانوي فني عاجز عن تأهيل الملتحقين به و حتي ان أموا المرحلة فمألهم الي البطالة .

و علي الرغم من سيادة دور الدولة في تقديم مستويات التعليم الاول و الثاني و الثالث فان تنامي دور القطاع الخاص في توفير التعليم بكافة هذه المستويات أمر واقع و هاهي الجامعات الخاصة (و ليست الاهلية) تدخل الي الساحة ليحكم الياتها ابتغاء وجه الربح هدفا و لاسيما و الطلب عليها كثيف كون أن ١٣٪ من الشريحة العمرية المقابلة مقيدة بالتعليم الجامعي و الملتحقين بالكليات النظرية أصبحوا ٣,٦ مرة قدر الملتحقين بالكليات العلمية و البطالة التي تبلغ ١٠٪ سنويا من قوة العمل (أنظر الجدول رقم ١١) متواهم و لا ريب و لاسيما في ظل اعداد يحتاج لاعادة نظر حيث القصور في أعضاء هيئات التدريس بالجامعات حولتها الي فصول تلقين علي الرغم من تنامي جهود تطوير التعليم الجامعي و تنمية الخدمات الداعمة بالجامعات الا أن التمويل و الامية لا تزال مشاكل حاكمة و قيود تحد من اتيان النظام التعليمي لعوائد مداخلته في شكل قيم معرفية مضافة فما البال ان كان المطلوب قيم ابداعية خلاقة مطلوب المناداة بحماية حقوقها الفكرية ثم قدرات أداء و توجهات و سلوكيات .

و المباني المدرسية حوالي ٤٠٪ منها تعاني من مشاكل الصلاحية و مشاكل المباني المدرسية المؤجرة (من أفراد) ايجارها الزهيد حائل دون صيانة مآكيتها لها بالاضافة الي زيادة الاحمال التشغيلية للمباني و مرافقها لتزايد الضغط عليها لاشغال المباني يوميا بأكثر من فترة دراسية .

جدول رقم (١١)

عدد السكان وقوة العمل ونسبة البطالة

(بالآلاف)

١٩٩٥/٩٤		١٩٩٤/٩٣		١٩٩٣/٩٢		
معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	معدل التغير	العدد	
٢و٣	٥٨٩٧٨	٢و٢	٥٧٦٧٣	٢و٢	٥٦٤٣٤	أولا : السكان *
١و٧	٩٨٨٧	١و٠	٩٧٢٥	٠و٨	٩٦٢٤	أقل من ٦ سنوات
٢و٠	٢٤٥٦١	٢و٣	٢٤٠٧٨	٢و٢	٢٣٥٤٨	سن التعليم (٢٤ - ٦)
٢و٧	٣٣٦٨٨	٢و٥	٣٢٨١٣	٢و٥	٣٢٠٠١	سن الانتاج (٦٤ - ١٥)
٣و٠	٢١٧٠	٢و٥	٢١٠٧	٢و١	٢٠٥٦	كبار السن (٦٥ فأكثر)
ثانيا : قوة العمل ونسبة البطالة						
٢و٧	١٦٤٥٣	٢و٨	١٦٠١٣	٢و٨	١٥٥٧١	قوة العمل
٣و١	١٤٨٧٩	٢و٠	١٤٤٣٦	٢و٠	١٤٠١١	عدد المشتغلين :
٢و٦	٧٩٦٨	٢و٦	٧٧٦٦	١و٨	٧٥٦٦	القطاعات السلعية
٤و٢	٢٤٥٠	٣و٩	٢٣٥١	١و٦	٢٢٦٣	قطاعات الخدمات الانتاجية
٣و٣	٤٤٦١	٣و٣	٤٣١٩	٢و٥	٤١٨٢	قطاعات الخدمات الاجتماعية
(٠و٣)	١٥٧٣	١و١	١٥٧٧	١١و٥	١٥٦٠	عدد المتعطلين
١و٦		١و٨		١٠و٠		نسبة البطالة الظاهرة %

* ٢٥٥٣ ألف نسمة عام ١٩٣/٩٢ .

* لا يشمل المصريين العاملين بالخارج وهمدم :

٢٦١٠ ألف نسمة عام ١٩٤/٩٣ .

٣٦٧٠ ألف نسمة عام ١٩٥/٩٤ .

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥/٩٤ ، ص ١٠ .

و الهدر و الفاقد في التعليم متعدد و متباين يأخذ صوراً شتى كتسرب بعض التلاميذ قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الاساسي و الرسوب الذي يضاعف من الاعباء المالية علي الاسرة و علي المجتمع و ضعف التحصيل المدرسي الذي يضعف من العائد من المدخلات التعليمية في شكل قدرات مكتسبة و اهية و الزج بمعلمين لا هم مؤهلين تربوياً و لا هم مثابرين أجوراً بالاضافة الي القصور في الاخذ بعلم المستقبل و تكالب الطلاب علي الولوج الي تخصصات أدبية سوق العمل يعاني من فائضة و ان كان الفائض من التخصصات العلمية صار أيضاً ظاهرة بالاضافة الي حاجة ما يتم تخصيصه من أموال للاتفاق علي التعليم الجامعي الي التزود بالحصانة ضد عوامل التضخم و خاصة فيما يتعلق بمرحلة التعليم الجامعي ناهيك عن مرحلتَي التعليم الاساسي و الثانوي .

و الامية و ان كانت في الوجدان العام مشككة لصيقة بالتعليم حلاً باعتبارها نتاجاً اما لعدم الالتحاق أصلاً بالتعليم الاساسي أو فراراً منه أو لعدم الاستيعاب أو لعدم الانتظام تسرباً من تلك المرحلة و هروباً منها بعد الالتحاق بها و هي المشكلة (أي الامية) و أن كانت تتناقص معدلاتها عاماً بعد عام فبتعداد عام ١٩٩٦ أصبحت نسبة الامية ٣٨,٦٪ من السكان (الذين في سن ١٠ سنوات فأكثر) بعد ان كانت ٤٩,٦٪ بتعداد عام ١٩٨٦ الا أن عدد الاميين ظل شبه ثابتاً بتعداد عام ١٩٩٦ (١٧,٣ مليون نسمة) كما كان بتعداد ١٩٨٦ (١٧,١ مليون نسمة) و ذلك بغالبية متفشية بالريف أكثر منه بالحضر و بين الاناث أكثر بكثير من الذكور .

و ان كانت الدولة حثيثة في مكافحة الامية باجراء تعبئة شاملة بصياغة منهجية في شكل خطة قومية و برامج و مشروعات يجري تنفيذها من خلال أطر مؤسسية كالهينة العامة لمحو الامية و تعليم الكبار و دور كبير في التمويل يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الا أن معوقات تنفيذ تلك البرامج و ذات المشروعات كثيرة و جديرة بالنصدي لها بدراسة الاقتراح المناسب لحلها (انظر الجدول رقم (٩)) .

و تأصيلاً لقاعدة الانطلاق نحو التطوير فإن ايجاعات منابع المشكلات تقتضي تطوير المدرس مناهجاً و المتمدرس تلميذاً و طالباً و المدرس معلماً و المدرسة معملاً لانتاج المعارف المضافة و وحدة انتاجية ذات طابع اقتصادي تجري داخلها العمليات علي المدخلات لتفخر مخرجاتها قيم معرفية مضافة علي موارد بشرية خام (ما قبل المرحلة الابتدائية و المرحلتين الابتدائية و الاعدادية) أو موارد بشرية نصف معدة معرفياً (مرحلتَي التعليم الثانوي و التعليم الجامعي) .

و اذا كان التعليم و التكنولوجيا صنوان لا يتفصمان و اذا كانت التكنولوجيا تحول العلم الي تطبيقات لكيفية الاداء و لحل المشكلات علمياً فلكي تكون بلادنا تربة خصبة لزراعة التكنولوجيا و تكون منتجة لها (و ليست مستوردة او مستهلكة فقط لثمارها) فإن ذلك يستدعي تغيير أساليب التعلم و التعليم من التلقين تردداً حرفياً للمعلومات من جانب المعلم استسهالاً للاداء و التوجيه و الاشراف الي تطبيق اساليب بديلة للمدرس كاسلوب حل المشاكل الذي به يصبح الفصل خلية نحل يتباري بتطبيقه المتمدرسون في النشاط و الحركة و البحث و المناقشة في مجموعات ، و كل مجموعة تعمل كوحدة لجمع المعلومات أو المناقشة للتحقق من فرض معين تبنت اثباته بأساليب بسيطة منها جمع الصور و تنظيمها و استخراج المعلومات و لينتقل المعلم من مجموعة الي أخرى مجيباً أو سائلاً أو موجهاً بعد تدريبيه علي هذا الاسلوب بالاعداد ثم بالممارسة استيعاباً لانيات التفوق و الامام بمقومات و أصول و مبادئ الاداء التعليمي و التربوي .

كما ان تغيير اساليب التعلم و التعليم يقتضي الالمام الواعي المستنير بأصول التربية (التي تبغي الاهتمام بتأسيس المعرفة و البحث في علاقاتها و تطور ظواهرها نظريا) و بالصحة النفسية (التي تهتم بذات المتعلم و شخصيته و نموه السليم و مساعدته علي التكيف مع المتغيرات المتعددة حولة في حالة و في مستقبله مما يفعل لدي المتعلم الادراك الذاتي و الاسري و المجتمعي) ، و بعلم النفس التربوي و التعليمي (الذي يهتم بتقديم النظريات العلمية في التحصيل و جميع ما يحيط بالعملية التعليمية بكاملها من نظريات و اهتمامات) لينصب ذلك كله في شكل تقنيات نظرية و تطبيقية في مناهج و طرق التدريس (التي تهتم بالاخذ بنظريات علم النفس و ابداعات العلماء و تحولها الي دروس و اداءات و تنظيمات للمعرفة العلمية بصهر النظريات مع المعرفة لتصبح كلمات ياقبها المعلم في الفصل) لتحقيق أهداف التربية قوميا و علميا و أهداف المناهج و المقررات المعرفية و الوجدانية و الادائية و الابداعية الخ ، ومن ثم فالمناهج و طرق التدريس هو الجانب التطبيقي لاصول التربية و الصحة النفسية و علم النفس التربوي أو التعليمي و جميعها أجدر بالاهتمام و الاعتناء بأمورها استيعابا و تمثلا و تطبيقا من جانب المدرس اداءا و من جانب الموجه اشرافا و من جانب أولياء الامور دعما و تأييدا و تقبلا .

اما عن الثقافة وما تتلقاه منها مختلف الشرائح السكانية في طفولتها و صباها و شبابه فان مصادرها كثيرة و متعددة من فنون و متاحف و آثار و وسائط مقرأ و مسموعة و مرئية كالكتب و الصحف و المجلات و الراديو و التلفزيون و الفيديو و السينما و المسرح .

و علي الرغم من الكثرة و الوفرة ففي المتاح و المباح من تلك الوسائط الثقافية وما تبثه من مضامين ما يدعو الي الي تقويم الآثار التربوية و التثقيفية و التعليمية لتلك المضامين اذ أن اجراء هذا التقويم في حاجة الي اهتمام بحثي و تنقيضي علي كافة مستويات الاداء الثقافي تاليفا و اعدادا و اخراجا و عرضا و موضوعات و مساحة زمنية و مدي انتشار و مدي اقبال و مدي تفضيل مع تعريف و توصيف لأهم المشاكل التي تعترى السلوك الاتصالي لتأفة الفئات السكانية و صياغة ما يمكن اتيانه لحلها جنيا لثمرات بثها تربويا و تثقيفيا و معرفيا و دعما و تدعيما لدورها في غرس قيم الابداع تميزا و تفوقا .

و عن اللغة و الوعي بمتطلبات الكوكبية فهناك من يري أنه حينما يمرض و عي الانسان تمرض اللغة أيضا بأمراض الجمود (حين تفقد المرونة و التجدد) و الترهل (حين تصاب بالتضخم و الرخاوة) و التذبذب (حين تتلعثم الكلمات قبل وصول الغاية للادراك) بالإضافة الي أمراض الغموض و التناثر و الاجهاض الفكري . و بالتالي يصاب الوعي بمرض الهلالية فيصبح الوعي خافتا غامضا يتعامل مع اللغة و شاراتها بقوانين مهزوزة أو يصاب بمرض الانغلاق و هو انغلاق دائرة الوعي بحيث لا تصل اليه المعلومات أو يصاب بمرض التسوياتية الصفرية حيث يتشكل الوعي بما يحافظ علي ثباته و علي تمييز المواقف .

فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل ، أو وسيلة للتعبير ، لكنها مشحونات لترات من الفكر و الثقافة و القيم و التراكمات من التجارب و الخبرات و اللغة كائن حي ينمو لكنه ينبغي ألا يموت و هو الذي يمتد بين ماض عريق ، وصولا الي حاضر نتنفسه ، متطلعا الي غدا نامله .

و اللغة العربية ليست هامشا علي طرف الحياة لكنها الحياة نفسها فهي جنسية و هوية و أصل و مستقبل ، و من هنا - و حرصا علي أنفسنا و عليها و صيانة لتاريخنا و منطلقا لمستقبلنا - لا بد ان نهتم بها وأن نبرزها باعتبارها قضية حيوية ، و هدفا للذين يريدون قتلها و وأدها سواء عن عمد أو عن جهل ، كما أن اللغة ظاهرة اجتماعية تاريخية تختلف و تتطور بتعدد

و تنوع الاوضاع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و العلمية ، لكنها تشكل أساس الهوية القومية التي نحتاج الي أن نتمسك بها في ظل العولمة الساعية الي فرض هيمنتها و سيطرتها ، و ان اللغة جزء من التقدم الحضاري للمجتمع القائم علي سلامة الرؤية و وضوح الهدف و حرية التعبير و الاجتهاد و الفكر و الابداع المنطلق الي الابد .

ان تنمية اللغة هي قضية سياسية اجتماعية و انتاجية ، ذلك انه عندما يتطور المجتمع حضاريا و انتاجيا يتطور الفكر و تتطور اللغة و عندما يتقدم الفكر و اللغة يتقدم المجتمع و من ثم فان تطور اللغة مرهون بتحقيق مشروع حضاري عربي قومي تتمرد فيه الامة علي واقعها و تخرج من تمزقها و تتجاوز تخلفاتها و خلافتها لتنتقل الي المستقبل الذي يليق بها : بشرا و تاريخا و املا .

و قضية اللغة بأبعادها المختلفة حينما نستعرضها يجب تناولها في اطار التنمية الثقافية و حركة الترجمة النشطة و الواعية و تعريب العلوم و المناهج و تدريسها ، (دون الاخلال باتقان اللغة الاجنبية) لنكون جزءا مؤثرا في الثقافة العالمية ، و بحيث نبرز تراثنا العربي بحسن تقديره لنحقق الصلة العظيمة و الرؤية التاريخية في تراثنا علي أن نقف من تراثنا بروية نقدية عقلانية ، و ان نعمل علي تجديد الفكر ، و أن يكون لنا نحن العرب ما نقدمه ، و ما يمكن ان تعبر عنه لغتنا العربية و ما يجعل الآخرين يقبلون عليها ، و اذ ينظر باحترام الي الجهود التي تبذل في التعليم و تطويره ، فاتها تامل ان يتواكب مع هذا ، ويتسق معه متعاوننا في تحقيق الهدف جهود الاعلام و الاتصال الجماهيري فيفيد بعضه بعضا دون ان يفسده و تسود روح العلم و الفكر و الابداع كل المجتمع بدلا من الاخذ بمسببات التخلف .

و اذا كان العصر الذي نعيش فيه اتسم بالعالمية الذي يتطلب تضافر الجانب النفسي (أو المعنوي) مع الجانب الحسي (أو المادي) . اما الجانب النفسي أو المعنوي فهو في الحس العالمي و الفكر العالمي فقد أصبح هذا للحس و هذا الفكر جزءا من كيان أي فرد من أفراد البشر ، و اما الجانب المادي فهو في وسائل المواصلات و الاجهزة الحديثة للاتصالات التي جعلت أقصى أفاق الارض كجدران بيت يضم أسرة واحدة و من الافضل بطبيعة الحال ان يتفاهم افراد الاسرة بلغة واحدة لا بلغات متعددة .

و لنا أن نقول أنه ليس هناك علي الاطلاق لغة نزل بها وحي سماوي خالد الا اللغة العربية و اذا كان احتفال السماء بهذه اللغة علي هذا المستوي من التقدير فما مدي تقديرنا نحن لهذه اللغة و احتفاننا بها ؟ اذ ان اللغة العربية في ظل مد عقاندي رفيع هو المد الاسلامي قد اكتسبت طابعا عالميا بعالمية الاسلام و انتشرت حتي أصبحت لغة لشعوب لم تكن لغتها الاولى هي العربية و تكيفت و أسهمت في صنع حضارة ذات قيمة تاريخية هائلة و من هنا نستطيع استخلاص ان عناصر المرونة و القوة و الفاعلية و الانتشار قد اثبتت بالتجربة التاريخية الاسلامية قدرا من الثقة في صلاحية اللغة و انها لغة قديمة و جديدة أصلية وحية عريقة و مستمرة في النماء .

وعن قضية العالمية و ان تكون اللغة العربية عالمية فتركز هذه المقولة علي المقومات الاساسية للغة : فمثلا اللغة العربية لكثرة معانيها و تنوع مصطلحاتها و قدرتها الصرفية و النحوية و انفرادها بوجود ثنائية فيها فهذه الصفات تعطي اللغة قيمة ، اما عالمية اللغة فهي تتعلق بامور أخرى مثل واقع اللغة و قدرتها علي احتضان و استيعاب ثقافة عصر من العصور و قدرتها علي ان تقوم علي اساس علمية حقيقية و موضوعية ، و قدرتها علي ان تضيف الي ثقافة المجتمع و الي العالم شيئا جديدا كذلك فان عالمية اللغة تستند الي ما وراء هذه اللغة من قوي سياسية و

اجتماعية و اقتصادية تؤهلها لان تكون لغة عالمية ولكن اذا وقفنا عند حدود ان اللغة غنية بمكوناتها و غنية بكذا وكذا .. فربما لن ندرك العيب الحقيقي وراء التخلف القائم في لغتنا و هو ليس في اللغة ذاتها و لكنه من واقع تخلفنا الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و العلمي الذي يؤدي الي تخلف اللغة .

عن الوضع الراهن للغة العربية فهي في أزمة و عن علاقة اللغة بالهوية القومية خاصة في ضوء العولمة التي تسعى الي طمس الهوية الثقافية أو القومية الثقافية ، و مسئولية مناهج التعليم و الاعلام و الثقافة و مدي حرية التعبير و الابداع ببلادنا في تطوير أو نقص أو تخلف اللغة و دور المجمع اللغوي المصري و دور المجامع العربية و ما أكثرها في تنمية اللغة العربية أو تجميدها ، و ارتباط تنمية اللغة بالتنمية الشاملة في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا فانه لا تنمية للغة الا في اطار تنمية حقيقية شاملة بل أن تنمية اللغة ستضيف لغيرها و أخيرا العلاقة بين اللغة العربية و اللهجات العامية فهذه اشكالية مهمة .

و قد ترتب علي احتكاك اللغة العربية بلغات أخرى أن أصبحت متعددة المستويات بشكل لا نكاد نجده في لغة أخرى فالعربية الفصحى نفسها ذات مستويات متعددة لاننا نلاحظ أن خطاب اللغة العربية اما أن يكون خطابا تراثيا مفعما بالاطر المعجمية و الدلالية المرتبطة باللغة التراثية كما نري في الخطاب الديني و في بعض الخطابات العلمية القديمة أو مستوي آخر نشطت في صناعته و اضافة قدر من الحيوية اليه كل وسائل الاعلام المعاصر ابتداءا من الصحافة منذ نهاية القرن الماضي حتي الان الي وسائل الاعلام المرئية و المسموعة و هو مستوي لغة الاعلام الذي يختلف الي حد بعيد عن المستوي الفصيح الاول .

و يمكن ايجاز ما يواجه اللغة العربية من تحديات في ثلاث تحديات رئيسية : التحدي الاول الاعتراف بشرعية عمليات التطور و التكيف مع التقنيات الجديدة لان اللغة كائن حي و مهما كانت جذورها المشدودة للاماط التقليدية و الكلاسيكية فان متابعتها للمنجزات العلمية و التكنولوجية تتطلب منها ان تتسع لكي تكون قابلة لاستيعاب كل المعطيات الجديدة فالمهم كيف يمكن لنا أن نعرف بهذه الضرورات دون أن يكون هناك جرح لتراثنا أو انقطاع عن معطياته .

و التحدي الثاني أنه امام منافسة عالمية مذهلة في عصر ثورة المعلومات الخاصة بما يتصل بالانفجار المعلوماتي في القنوات الفضائية و مراكز معلومات " الانترنت " فكيف يمكن ان نضمن للغة العربية حضورا عالميا في الوسط بحيث تنقل صورة عنا فتصبح وسيطا صالحا لان تقدم لنا في عملية التفاعل و التثقف الكوكبية الحاسمة الان ؟؟؟ كيف لا تتحول اللغة العربية من عائق اتصال الي وسيلة من وسائل الاتصال ، لانه اما أن نصبح منتجين للثقافة في هذا العالم و قادرين علي التنافس و اما ان نتقوقع و نضمر في قرية معزولة لتتغلب علينا الثقافات الاخرى الاكثر قدرة علي الوصول الي الجوانب المختلفة .

و اما التحدي الثالث فيتمثل في انه لا بد من تطوير نظرة و عمل المؤسسات التربوية و الاكاديمية و المجامع اللغوية المصرية و العربية . و كذلك مناهج وزارة التعليم في المدارس ، و خاصة في المدارس الاجنبية من حيث الاهتمام باللغة العربية ، ففي الدول الاجنبية حتي في جامعاتها اذا تقدم احد للحصول علي درجة علمية فان الشرط الاساسي هو تقديم البحث و مناقشته باللغة الوطنية للبلد لان جزءا أساسيا من التكيف العلمي للدارس هو أن يتقن لغة البلد الذي يعمل فيه أو يدرس فيه لكن الي أي حد تلتزم مدارس اللغات الاجنبية في بلدنا بهذه المنظومة و هذه الاستراتيجية الاساسية القومية ؟؟ ، أكثر من هذا فان خريجي اللغة العربية في جامعاتنا في مستوي

مخجل من الضعف و هذه مشكلة حقيقية لابد من مواجهتها و لابد من وضع حلول جذرية و غير تقليدية لها !!! أما بالنسبة لمجامع اللغة العربية فقد أصبحت مطالبة بالتجاوب مع حركة التنمية و النمو بالمجتمع لدي ادائها لوظائفها .

الا ان الحديث عن لغة عربية عالمية يدعونا أولا أن نجعل اللغة العربية لغة وطنية تتكلم داخل حدودها قبل أن نبحث عن كيفية جعلها لغة عالمية تتكلم خارج حدودها بالممكن ثم نتحدث بعد ذلك عن غير الممكن لأن هذا لن يحدث في يوم من الايام الا اذا انقلبت الاوضاع و أصبحت للعالم العربي أوضاع اقتصادية و سياسية و علمية تنافس بها العالم !!! .

و العيب ليس في اللغة العربية و انما العيب في عدم ممارسة و عدم استعمال اللغة العربية الفصحى في مجالات البحث و المحاضرات و حتي هناك من يدرسون النصوص الادبية بالعامية ، و معني هذا ان اللغة العربية غير موجودة او غير حية علي السنة ابنائها ربما لعدم اتصال اللغة العربية بالتقنيات الحديثة ، اذ أن الداء هو كيف نعلم العلوم بلغة عربية و ليس عندنا المصطلحات المقابلة للمصطلح الاجنبي ؟؟ فالمشكلة أنه ليست عندنا ترجمة منظمة مقبولة و ليس عندنا تخطيط لغوي فلا يمكن لاي لغة في العالم ان تفرض نفسها دون تخطيط يبحث في اللغة و الجمهور و استخدام اللغة في المواقف المتعددة و هذا يتطلب مشروعات بحثية و مؤسسات مهتمة ، اذ ليس عيبا أن نخطط للغتنا اذ يوجد علي مستوي العالم نحو مائة و خمسين مؤسسة أكاديمية تقوم بعملية التخطيط اللغوي ، و اللغة الانجليزية رغم انها لغة عالمية اكتسحت جميع لغات العالم حيث يتحدث بها خمس سكان العالم فانها كلغة أم أو كلغة رسمية - فان الجهود تبذل لها و الاموال تخصص لها و المجلس الثقافي البريطاني ينفق بسخاء علي جعلها لغة تسود و تستمر ، كذلك فان اللغة الفرنسية تدخل كمنافسة و رغم ان عدد المتكلمين بها أقل فان العلماء يقولون ان قيمة اللغة ليس في عدد المتحدثين بها و لكن أيضا فيما تستطيع ان تقدمه لك لتتكلم عنه .

ثم هناك الاعتزاز باللغة فنحن عندما نتحدث الانجليزية ربما نشعر بالعيب و نشعر بالتقصير عندما نخطئ و لكن عندما يخطئ المثقفون في اللغة العربية لا يشعرون بأي تقصير اطلاقا !! و في كل بلاد العالم نجد ان النخبة هي التي تركز علي اللغة الوطنية و لكن هنا نجد أن النخبة تركز علي لغة لا نستطيع أن نسميها لغة وطنية !!! اذن القضية ان نبدأ بجعل اللغة العربية لغة وطنية عن طريق التخطيط و انشاء مركز للغات التطبيقية عن طريق ضم المراكز البحثية الموجودة في مؤسسات عامة . و عندما نتحول اللغة العربية الي لغة وطنية و الي لغة قومية يمكن استخدامها في كل البلاد العربية و نستطيع أن تلبي جميع الاحتياجات سواء كانت أدبية أو علمية أو تقنية أو غيرها بعد ذلك و بعد ذلك فقط يمكن أن نطرح السؤال هل ستكون اللغة العربية لغة عالمية ؟؟؟ .

نحن لسنا فقط في أزمة لغة عربية و لكن في أزمة لغوية عامة يلاحظها كل أساتذة اللغات و هي مرتبطة بوجود مشكلات في المجتمع اذا جري حلها ستحل ، ان السبب المباشر للأزمة اللغوية في مجتمعنا متعلقة بنظام التعليم بمعنى أن عدم قدرة نظام التعليم علي تحقيق مجموعة المهارات الاساسية التي ينبغي للتلميذ و للطلاب الجامعي فيما بعد أن يكتسبها و هذه مسألة واضحة تماما . و هناك شبه اتفاق علي أن مرحلة الطفولة بين الثالثة والخامسة عشرة - هي المرحلة الاساسية لتعليم اللغة حيث يكون التلميذ مؤهلا لذلك بشكل طبيعي و ما علينا الا أن نعطي المواد التي تحقق له هذه المهارات و مادام هذا لم يحدث فمعني ذلك ان هناك خللا في نظام التعليم و في تعليم اللغة مثل الخلل في اختبار النصوص ، و كيفية التعامل معها و خللا في اتباع طريقة التلقين و أسلوب أداء المدرسين و تقويم المشاكل المختلفة .

و بالنسبة لتعليم اللغة بالذات فإن هناك اتفاقاً بين المدارس العلمية المختلفة بأنه لا يجوز علي الإطلاق أن يدرس الطفل مع لغته الأم (حتي مرحلة محددة) أي لغة أخرى لان هذا يؤدي الي تداخل حاد يخل بتعليمه و إجادته كما انه كما يحدث في مدارسنا - يصبح فاقد الهوية اللغوية او في حالة " شيزوفرينيا " فلا يمكنه إتقان اللغتين ، و لذلك قالوا انه لا يجوز قبل سن الثانية عشرة أن يدرس التلميذ لغة أخرى غير اللغة الأم و هذا أمر معروف عالمياً و لذلك لا ندري ما هي الاسباب التي تجعلنا نوغل في تعليم الاطفال لغة أخرى غير تعليم اللغة الأم كما لو كان هذا هو الذي يدخلنا الي العالمية و طبعاً فالمؤسسة التعليمية ليست وحدها هي المسؤولة و لكن هناك مشكلة أعتقد أنها أكثر أهمية و لا أظن انه تم الالتفات اليها في أي مرحلة من مراحل تفكيرنا اللغوي الحديث . و هذه المشكلة نبهنا ان هناك تفكير يقول أن هذه اللغة لم تعد سوي لغة تراثية و بالتالي فهي غير صالحة لعصرنا لذا فعلينا البحث عن لغات أخرى ... و لم يفكر أحد مثلاً أن المجتمع المصري علي سبيل المثال يتحدث العربية و لكنه لا يتحدث العربية في الحقيقة و انما هو يتكلم لغة هي مزيج من العربية و الهيروغليفية نتيجة لبنية ذهنية ملكها الشعب المصري و يتعامل مع اللغة العربية بطريقة لها درجة عالية من التشابه مع اللغة المصرية القديمة و خاصة في مراحلها الاخيرة ، و أعتقد أن اللغة العربية الفصحى لا تعتبر لغة ام بالنسبة للطفل المصري لان اللغة الأم الفعلية هي اللغة العامية التي هي ليست فقط عربية و نحتاج الي اعجاز علمي لبيان العلاقة بين اللغة العربية و اللغة المصرية القديمة !!!

هناك غير هذا مشكلة اجتماعية فان عدم انجاز المهمة التعليمية يشير بأصابع الاتهام الي هيمنة ذهنية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري و هي ذهنية تقوم علي التبعية لنموذج آخر في الماضي أو للنموذج الاوروبي أو الرأسمالي الاوروبي الممثل في اللغات الاوروبية المختلفة ، و المشكلة أن هذه التبعية تعني مباشرة نقيض الابداع الذهني فان التابع لا يستطيع أن يكون مبدعاً و لا يستطيع ان يدرك مشاكل الواقع و لا يستطيع ان يكشف حلولاً للمشكلات !!

و اللهجة المحلية فاتها لهجة و ليست لغة و انها بالضرورة مثل أي لهجة أخرى في أي مجتمع من المجتمعات و في أي لغة من اللغات تضم خليطاً فهي تعتمد أساساً و في معظمها علي اللغة الأم ثم تدخل فيها بعض الالفاظ و التركيبات التي قد تكون قديمة او تراثية ، وقد تكون قادمة من مجتمعات و لغات أخرى لكنها تظل في حدود انها لهجة مستمدة من اللغة الاصل و لا ينبغي ان نعتبرها لغة اساسية او نعتبر ان هذه اللغة التي تسود الامة العربية و لكن الذي يسود الامة العربية او المعرفة فيها هي اللغة العربية باللهجة المصرية من خلال الاغاني و الافلام و المسرحيات و المسلسلات منذ بداية هذا القرن ما يحتم ضرورة ان تعبر اللغة العربية (الي جانب تطوورها و تعريب المصطلحات الأجنبية) عن شئ ما فان الذي وصل باللغة العربية في الماضي منذ ان منات السنين الي الحاضر و عبر بها البحر الي اوروبا و الذي دفع الآخرين الي ان يتعلموا او يتعرفوا علي مفرداتها و معانيها هو انه كان هناك شئ ما كانت هناك حاجة يسعون اليها، كانت هناك علوم ينبغي ان يعرفوها مثل الاحياء و العلوم الطبية و الكيمياء و الفلك ... الخ، فبالضرورة لابد ان تكون هناك ما يمكن اللغة ان تعبر عنه و ما يمكن ان يجعل منها لغة عانمية .

و من ثم فالدعوة يجب ان تتجه الي انشاء اقسام لغات تطبيقية و أقسام لغويات بشكل عام و ان تكون هناك خطة علمية للتخطيط اللغوي و لابد من مراجعة مناهج مدارس اللغات و تشجيع الترجمة حتي تستوعب اللغة كل المصطلحات العلمية الجديدة . اما بالنسبة لتأثير اللغة الهيروغليفية و غيرها علي اللغة العربية و لهجتها العلمية ان لكل لغة في العالم طبقة تحتية فمثلاً اللغة الفرنسية فيها نفس الشئ و يجب عدم التركيز علي هذا بل ان هناك تقارباً و تعايشاً بين اللغة الفصحى و اللهجة العامية و لا يوجد ما يدعو الي القلق و لكن ما يدعو الي القلق هو غياب التقنين .

بالنسبة لنقطة الازدواجية بين الفصحي و العامية فإنه في اللغة الفرنسية توجد فجوة كبيرة ايضا .. و هذه في الحقيقة مشكلة تتسبب في تعويق القدرة علي الاستيعاب و بالتالي القدرة علي الابداع و من الضروري حل هذه المشكلة جذريا أيضا فان هناك مستوي اخر لغربة اللغة العربية فهي مغتربة عن المنجزات العلمية و هنا تبرز مشكلة تعريب العلوم فان كل العلوم تدرس باللغات الاجنبية فاللغة العربية هي لغة الفن لغة الثقافة لكنها مغتربة تماما عن العلوم و التقدم في الثورة العلمية و التكنولوجية يزيد من حجم و تأثير المشكلة و يدعو الي حلها ..

ان قضية النحو قضية خطيرة و لو هدمنا النحو نكون بذلك قد هدمنا اساس اللغة لكي نبدا بناء لغة جديدة ثم يجي آخرون بعدنا بمائة او مائتي عام و يتمردون فيهدمون و ينشئون لغة ثالثة و هكذا و في نفس الوقت لا نستطيع ان نقرا او نفهم ما كتبه السابقون فنقطع الاوصار و يضيع التراث و ندور في حلقة مفرغة و من هنا فان القضية شديدة الخطورة و التعقيد و الحساسية لكن التطوير و استيعاب المتغيرات و التبسيط مطلوب اما النحو فيظل هو النحو .. باق يحافظ علي اللغة و يصونها .. و هذا لا يمنع بل هناك ضرورة للتطوير و التيسير و التبسيط دون ان تفقد اللغة اساسيتها و مقومتها ...

الا ان مقطع الانتباه في قضية الثقافة (باعتبارها كل ما يزرع في العقل الانساني و في الوعي و في اللاوعي البشري دخالا و اختزانا و استرجاعا و تشغيلا و تشكيلا للمواجد والمشاعر و الروي و التوجهات) هو ما يعتري الساحة المجتمعية من اسهال في المعاني و تسبب في المفاهيم و اسراف في الطنين و الانين و اضطراب في التاويل و التفسير و تطبيع و مصالحة مع الخطأ نتيجة لاضطراب المرجعيات المفروزة للقيم و المفاهيم و المعاني مما مكن الاستناد الي الماضوية و تفعيل للصراع بين التراث و الحداثة و المعاصرة دون اعطاء المحاولات الجادة لاحداث التوازن المطلوب بين التراث (و التمسك به من ناحية بما يعتمله هذا التراث من ماضوية لا يجب ان تهمل أو تطرح جانبها بما تمثله من خصوصية ذاتية و كينونة هوية جذورها في الارض و فروعها ممشوقة تباري الامم) و بين بناء المستقبلية من خلال ابداعات تستبطن الشعور بخاطر تراجع الوجود الحضاري للكتلة المصرية في سياق امته العربية اقليميا و افريقيا و شرق أوسطيا.

و مصر بموقعها الذي تعبره حضارات كافة القارات جغرافيا : اوربا كانت أم أسيا ، و عين الأمريكتين عليها لا يغفل لها جفن ، و نموذج الشمالية منها أصبح مناط التطلعات لاجيال تفرض حتميات ليس فقط تخصيب التراث بالحداثة و لكن أيضا تخصيب الحداثة بالتراث بما لا يجعل من التراث طاردا للحداثة و لا الحداثة مزيلة للتراث .

و الصيغة التوفيقية للتخصيب المتبادل بين الحداثة و التراث أدعي و أهم أن يعاد النظر فيها تقويما لجدوي آثارها في المحافظة علي خصوصية و ذاتية كتلة انسانية باهرة مبهرة هي " مصر " بحيث تكون تلك الصيغة التوفيقية قادرة دائما علي الفصل بين نسق القيم و مصادرها (بما يدعم دورها في استنهاض روح الامة كحقيقة في ذاتها و لدورها في التاريخ) و بين المعرفة العلمية (باعتبارها حقل مشترك بين الامم دون خصوصية لاحد في امتلاكها) توسيعا لقاعدة الملكية الابداعية في ظل العولمة الكونية أو كما يقال الكوكبية فلا يوجد كهرباء شرقية و لا كهرباء غربية و لا توجد اليكترونات شرقية كما لا توجد اليكترونات غربية و انما هناك معارف و ابداعات عابرة للقارات و البلاد و المدن و الاقاليم و القرى فما و وضعته الارض من تضاريس جغرافية سياسية أعافت تحرك السلع و الخدمات من خلال حواجز جمركية أتاحه الاثير الخالي من أي عوائق لتنتقل فيه (بسرعات الصوت والضوء و ما هو أسرع منهما) ومضات الرسائل المعرفية

المنبعثة مما يطل علي كوكب الارض من وسائل اتصال و تواصل متمثلة في قضية التفجر المعلوماتي بمرورها : مثل شبكة "الانترنت" و " الدش" ، ناهيك عن المحمول هاتفيا بل و السابح في الفلك من أقمار صناعية .

و اذا كان الفصل بين نسق القيم و نسق المعرفة العلمية ضرورة عند تحديد المصدر مرجعا فان الوصل و الوصال بينهما تناغما و تكاملا و مناجاة لكل منهما للآخر أكثر ضرورة و شرط كفاية و ذلك تجنبا للنفس المصرية مما يحقق بها من مخاطر للانخفاض الشديد في روحها الانجازية و تقلصا في ثقافتها بنفسها اذا استسلمت بالكامل لماضويتها بروية تري في الماضي و الماضي فقط أنه الامجد كل الامجد و الامس و الامس فقط هو الاجمل كل الاجمل .

الا أن الربط بين نسق القيم و نسق المعرفة العلمية يجعل من النسق الاول زادا و زوادا لتفعيل النسق الثاني في اتجاه متنام دعما لكل جهد و دافعا لكل مبادرة ابداعية من خلال ثقافة حية متدفقة تستند الي مرجعيات غير مضطربة الاهداف و الوسائل و الادوات و المناهج و الوسائط و المضامين تعرف بغياها و لها مبتغاها باتيان أفعال مستقبلية ابداعية تميز كتلة مصر الانسانية و ما يستلزمه ذلك من انجاز لأفعال نسقية قيمية و معرفية ، انسانية و مادية ، بايولوجية و معرفية علي أكثر من صعيد تنموي يتجاوز مشكلات قائمة أو ابداع دروب جديدة نحو التنمية الاقتصادية لحيازة القوة السياسية و الاستراتيجية من خلال تجديد ثقافي فعال متصل و متواصل بعيد الاعتبار لجهود مبدعي تراث مصر العظيم بمبادرات ابداعية مقتحمة في صلابة و أصالة و رسوخ أوتادها في الارض تتلقي ما تلقية السماء و الفضاء من معارف لا تهترأ أمامها ترنحا في وعيها و انما مفرزة لها تتمثل ما يجري و ما يباري أصالتها لتجدد أفرانها ابداعية لا لتحدث فقط مصر عن نفسها بل ليتحدث عنها الكون كله كما تحدثت عنها الامم في سالف و حاضر الزمان من خلال ذكرها في كتبها حضارة و عراقة تاريخية تدرسها لنشئها كافة الامم .

الا أن ترديات ما نوه عنه أنفا قطاعا بقطاع لاولي ان يطرح أيضا علي بساط الاولويات البحثية بميدان العمل التنموي و لاسيما ، أن تلك الترديات المتعلقة بالعمالة المبكرة للأطفال و وقت الفراغ و توظيفه و المخدرات و وقف تفشيها لعل و عسي استجداء لجدوي طرح ما سبق من قضايا و نقاط و ملامح ضعف يعتري أداء كل قطاع من تلك القطاعات .

فالعمالة المبكرة للأطفال في الفئة العمرية (٦-١١ عاما) تضاعفت أربع مرات خلال سنوات عشرة و حجمهم بالريف (٧١,١٪) أصبح مرتين و نصف قدر حجمهم بالحضر (٢٨,٩٪) و أكثر من نصفهم ذكورا أما الفئة العمرية (٦-١٥ عاما) فتبلغ العمالة المبكرة بينهم (و منذ أكثر من عشر سنوات) قرابة المليون و نصف طفلا منهم أكثر من مليون يعملون بالريف و أكثر من ٦٠٪ منهم ذكورا و عمالة الذكور تتجه للصناعة في حين تتجه عمالة الاناث للخدمات .

و اذا سال عن دوافع عمالة الاطفال المبكرة فتفاعل كافة عوامل الفقر الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي و السكني و المدرسي الذي يستشري مجتمعا و مدرسيا و اسريا كقيلة بالرد علي هذا التساؤل يضارب الي ذلك الضخ المتواصل و المستمر للمواليد و التسرب من التعليم و انخفاض مستويات التقنية المستخدمة بأماكن عمل هؤلاء الاطفال ودوافع مساعدة الاطفال ماديا لاسرهم .

و اذا كانت الاتجاهات الغير رسمية تتراوح بين الرفض المطلق أو القبول النسبي للظاهرة فان عمل الاطفال و هم في المهيد براعما و بأجور منخفضة و لساعات عمل تنوء بها أجسامهم

الواهنة و في مهن لها مخاطرها الصحية علي الكبار فما البال بالصغار في ظل انعدام الاشراف الفعال أو حتي التنسيق بين السلطات المسنولة ، الا أنه اذا كان البديل انحراف الاطفال و جنوحهم اجتماعيا أتكون عمالتهم المبكرة أجدي لهم و لاسرهم و لمجتمعهم ؟ و لاسيما و ان توظيف وقت الفراغ لديهم تحفة علامات استفهام كثيرة في ظل غزو شامل لوسائل الترويج بالريف و الحضر و المتوافر بديلا عن ذلك ابدالا و اعلاء تحف ندرته علامات استفهام أكثر اذا علمنا أن الباتجو و المذيئات الطيارة تمثل المخدرات المتفشية بين أبناء تلك المرحلة العمرية فحتي المفاضلة هنا بين أن يعمل أو لا يعمل الطفل قضية يحار معها العقل !!!!

فهل مجابهة تلك القضايا الحاكمة باعتبار ان مواجهتها اجتثاثا لابد أن يوضع علي راس قائمة الاولويات التنموية حتي يمكن مصادقة القرن القادم بعجلة طارقا الابواب ؟ و هل الوقت و الموارد المتاحة أموالا ومؤسسات و بشرا و هل القرار الذي يوظف ذلك كله نموا و تنمية يستطيع في سعيه أن ينهض بهذا العبئ الثقيل ؟ و هل حتي المناهج التنموية الحالية المصاغة تسخيراً لمواجهة هذه القضايا قادرة علي التعامل معها خطواتاً و مراحلاً و أساليباً ؟ و هل الادوات المسخرة يكمن في عزمها و عزومها القدرة علي تحريك السلبيات المجتمعية و الاسرية و الفردية لتغيير صفتها و مذاقها الحضاري لتصبح ايجابيات تنموية ؟ .

باختصار غير مخل هل التركيز علي نقاط الضعف المجتمعي و الاسري و الفردي و معالجته سيكون كفيلا بملاقاة معضيات القرن القادم و حتمياته من تنافسات و مبادرات معلوماتية و تخليقية و بيولوجية ؟ أم أن تحديد و تعريف و توصيف و تخصيص و اطلاق القوي من " النثرموديناميكيات " المجتمعية و الاسرية و الفردية ، و البشرية و المؤسسية ، المالية و العينية و غيرها من موارد هو الاولوي بالاولوية تنمية و نموا ، و منهجا و ادواتا لمواجهة معضيات القرن القادم و حتمياته أولا ؟ أم ان اعالة القوي المجتمعية و الاسرية و الفردية الواهنة و السابق توصيفها ايجازا في هذه العجالة ثانيا ؟

سؤال أجابته تحسم التحديات الحقيقية لمواجهة القرن القادم لنكون أمة فاعلة لا مفعول بها فقط و اجابته جديرة أن تكون أولي أمهات الاهتمامات ليست فقط البحثية و لكن أيضا القرارية بل و أيضا التنفيذية حتي يكون القرار قولاً مقروناً بالفعل حدثاً ، فهل من مجيب ؟ أو هل من مستجيب ؟

و لقد أجاب و استجاب القرار صنعا و اتخاذا بالقول حديثا و بالفعل حدثا فيما بدئ في تنفيذه كمشروع قومي قام علي اتفاق عام تخلص من اختلافات المثقفين حولة الي توحيد المنفذين له باعتبار هذا المشروع نابع من تراكمات متتالعة في الوجدان العام معبر عن قدر و مقادير غير مقاسة من المشاعر و الاشواق و الطموحات .

و قبل النظر الي المشروع القومي في مرحلته الحالية و مكوناته المعنوية و اطاره المستجمع لعناصره البادية فقد كان لمصر دائما مشروعا القومي اتضحت معالمه بتراث تطورت تعدديته خلال العديد من المراحل بدأت مرحلته الاولى منذ قرنين من الزمان تمثلت في التعبير عن أشواق العدل و أماني التحديث و استهداف التوحيد ثم مرحلة الاستقلال السياسي و التاصيل الفكري بالتعبير عن خيارات سياسية و أهداف تنموية غير محتبسة في صياغات أيديولوجية مصمتة أو مغلقة ثم مرحلة التاطير التنظيمي للكتل الجماهيرية كتعبيرات سياسية - اجتماعية غير طبقية الي تحالف قوي الشعب العاملة كتعبير عن مجمل تراث النضال الوطني معمقا لمفهوم الاستقلال الوطني خروجاً عن كل أشكال التبعية بايجاد موقع متميز لمصر في عالم متشابك من خلال توفير نموذج

سياسي و اقتصادي و اجتماعي كأن له اشعاعاته المؤثرة خارج مصر قاريا و اقليميا و دوليا قائم علي التنمية بمنهج الاشتراكية و التنظيم السياسي الواحد كأداة أداء في الداخل و أيديولوجية القومية العربية و عدم الانحياز في الخارج فكان النموذج مؤثرا اقتدت به العديد من البلدان العربية بخاصة و بلدان العالم الثالث و افريقيا بعامة .

الا أن المشروع القومي في مراحلہ المنوہ عنها واجه النجاح ثم الاخفاق و التراجع اما لعامل التامر الخارجي بضرب تجربة التحديث (محمد علي) و الحيلولة دون بلورة المجتمع (لاحمد عرابي) و اعاقاة الاستقلال الوطني بمرحلتية (الاولي لسعد زغلول و مصطفى النحاس و الثانية لجمال عبد الناصر) أو لعامل الفشل الداخلي بعدم بلورة مؤسسات سياسية و اجتماعية قادرة علي الاستمرار و التطور بما ادي الي حدوث انقطاع مؤسس كامل بين كل مرحلة من مراحل المشروع القومي و المرحلة السابقة عليها أو التالية لها .

فالمؤسسات التي صعدت محمد علي قضي عليها محمد علي نفسه (نقابة الاشراف - مؤسسة الازهر - طوائف المهن و الحرف) و استحدث الجديد بدلا منها ، ثم وقعت تجربة الوفد المؤسسية في تناقض مع تجربة عرابي و مصطفى كامل معا ثم لم تظن تجربة الناصرية الي أن العيوب التي شابت التعددية و المؤسسات من قبلها كانت عيوباً راجعة الي الظروف التي مورست فيها هذه التعددية ذاتها و هي التعددية التي بدأت التجربة الساداتية احيائها بمنابر متعددة ثم بتعددية حزبية الخ .

و اذا كان المشروع القومي علي امتداد قرنين قد جنح لتعاطي الافكار السائدة في العالم الخارجي (كتأثير : الحملة الفرنسية علي مصر - الافكار " الليبرالية " - الافكار الاشتراكية - ثم الافكار " الليبرالية " مرة أخرى) لبناء نموذج التحديث دون اهمال كلي للتراث الوطني الا أن تعاطي المشروع القومي للجوشي و للمصالح من افكار هذا التراث و مؤسساته كان أقل كثيراً من تعاطي المشروع القومي لأفكار الحضارة الغربية السائدة حينذ و مؤسساتها .

فاذا كان ايجاز و ابراز الجوانب التنموية و مقتضيات النمو و مكوناته للمرحلة الحالية للمشروع القومي جديرة بالتبيان فانه لحري بلورة مؤسسات المجتمع (أحزاب - نقابات - جمعيات - اتحادات - جامعات - خاص - عام الخ) لتفجير طاقات الابداع داخلها و خارجها مع توصيف للعيوب التي صاحبت المراحل السابقة للمشروع القومي و بلورة الاساليب و السياسات الكفيلة باصلاح العيوب مع استكشاف الجديد المطلوب اضافته الي بنية المشروع و أهدافه و استبعاد اللحظي و الوقتي الذي ارتبطت به كل تجربة من تجارب المراحل السابقة مصحوباً باستحداث نقطة التوازن الحقيقية في تعاطي الموروث من التراث بالعصري من الحداثة و في حقن العصري من الحداثة بالموروث من التراث بحيث لا يستبعد الايجابي من كل منهما و لا يتمسك بالسلب مما بأيهما .

الفصل الثانى

تطوير التعليم لمواجهة إحتياجات القرن
الحادى والعشرين

ويضم هذا الفصل ورقتين عن قطاع التعليم
الورقة الأولى : مقدمة من أ.د. محمد عبدالعزيز عيد المستشار بمركز
التخطيط الاجتماعى والثقافى
الورقة الثانية : مقدمة من د. زينات طباله الخبير الأول بمركز التخطيط
الاجتماعى والثقافى

أمام قطاع التعليم العديد من التحديات التي تفرض نفسها عليه بشده ومن ثم فإن أخذها فى الاعتبار عند تخطيطه أصبح ضرورة ملحه . لذلك يركز هذا الفصل على رؤيتين لهذه التحديات وكيفية مواجهتها .

القسم الأول ويعرض الرؤية الأولى التي تركز على أهمية التعليم المستمر كضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين حيث تم استعراض بعض ملامح القرن الجديد وربطها بضرورة التعليم المستمر مثل تغير شكل سوق العمل ، تحرير التجارة الدولية ، الابتكار والاختلاف كأساس للقرن التادم ، تغير شكل القيمة المضافة ، زيادة أعداد الأميين وتغير مفهوم الأمية ، تزايد الحاجة للتعلم الذاتى ، مدى الحاجة لتعلم اللغات والعلوم والرياضيات والاتجاه المتزايد نحو التخصصه .

كما تم إستعراض مفهوم وخصائص التعليم المستمر ، ومدى تركيزه على مهارة التعلم الذاتى ، مع الإشارة الى تزايد أهمية التعلم الذاتى باختلاف الأوزان الترجيحية لمصادر التعليم المختلفه (متمثله فى التعليم النظامى ، غير النظامى ، العرضى ، والدولى) فى القرن القادم ومن ثم تعريف التعلم الذاتى .

كما تناول هذا القسم واقع التعليم الحالى ومدى إمكانياته وقدرته على إعداد الفرد لمواجهة التحديات القادمة ، وذلك من خلال إستعراض واقع التعليم ما قبل الجامعى والتعليم الجامعى ، التعليم الجامعى الخاص ، التعليم المفتوح ، والتعليم الأزهرى بمستوياته المختلفه مع الإشارة إلى دور وزارة التربية والتعليم وجهودها فى الإستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين . وبعد تحليل دور وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التربوية تم التركيز على أهمية دور الأم فى إعداد الفرد وتسليحه بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات القرن الجديد ، ومن ثم تم إستعراض واقع تعليم الإناث والمشاكل التي يتعرض لها مع التركيز على الأمية وكيفية محاربتها .

وأخيرا تم إستعراض ملامح الخطة (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠١٧/١٦) فى مجال

التعليم طبقا لبيان السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب والشورى للتأكيد على دور الدولة فى دعم مسيرة التعليم .

أما القسم الثانى ، فيعرض الرؤية الثانية مركزا على أهمية الأهداف العامة للتعليم وتخطيطه ، ومدى الحاجة للإهتمام بالتعليم ما قبل المدرسى والتعليم المستمر ، مع ضرورة أن يحظى التعليم الأساسى بالدرجة الأولى فى أولويات اتفاق الدولة على التعليم ، وسمات التعليم الثانوى الملائم للقرن الجديد ، والتعريف بالتعليم غير النظامى ومدى الحاجة اليه ، ومفهوم الأمية وكيف يمكن إعداد البرامج لمواجهتها ، وأهمية دور المشاركة الشعبية فى تمويل برامج محو الأمية ، والمدرسى وحاجته للتأهيل التربوى والتدريب المستمر ، والإدارة المدرسية وبناء المناهج الدراسية والكتب المدرسية والإختبارات المقننه والتقويم ، وأهمية توافر المكتبات للعملية التعليمية ، ودور كل من أولياء الأمور والطالب .

وعن تطوير التعليم العالى تم الإشارة الى إستخدام تكنولوجيات مناسبة للأعداد الكبيرة وتنويع مصادر التمويل وتحديد الدور الجديد للحكومة فى العملية التعليمية ، والإهتمام بتحسين جودة النوعية ، والإستجابة للمتطلبات الاقتصادية المتغيرة وزيادة الغداله .

الورقة الأولى

تطوير التعليم لمواجهة إحتياجات القرن الحادي والعشرين

أ. د. محمد عبد العزيز عبيد

تطوير التعليم لمواجهة إحتياجات القرن الحادى والعشرين

١. د. محمد عبد العزيز عيد

مقدمة

الإنسان هو العنصر الدائم فى تحريك جوانب التنمية ، ودفع عجلة الإنتاج ...، فقد تنضب الموارد الطبيعية ، ولكن الثروة البشرية المؤهلة على مستوى رفيع ، لا تنضب أبدا.. بل كلما ازدادت علما ، ودربة، وخبرة، إزدادت قدرة على الابتكار والإبداع ، والعالم اليوم أصبح قرية واحدة ، فيها المتعلمين والمفكرين والمثقفين والمتنافسين والتكنولوجيين ، ونحن فى مصر ، كما هو الحال فى أية دولة فى العالم نقف معهم على قدم المساواة . لنبقى أو نمحى ، وليس امامنا من مجال إلا التعليم ، والتعليم ، والتعليم . فالتعليم هو رأس المال العقلى للأمة الذى يجب أن تتولاه الدولة بالرعاية، وهو الأمن القومى ، الذى يمكننا من الوقوف والصمود ، والتعليم هنا يعنى التعليم الصحيح الذى يخلق القوة البشرية الجيدة الصالحة الممتازة ، المفكرة ، القادرة على الإختراع ، والابتكار، والتجديد ، والتحسين ، والتطوير. إن التعليم ، كما يقول تقرير الولايات المتحدة ، أمة فى خطر، هو الإستثمار الأساسى المطلوب للنجاح فى عصر المعلوماتية الذى نعيشه.

إن القرن الحادى والعشرين ملئء بالتحديات والتى من أهمها تحدى الجات ، وتحدى التكتلات الإقتصادية الإقليمية ، وتحدى تحالفات الشركات العالمية، وتحدى التكنولوجى، وما إلى ذلك ، ولا سبيل لمواجهة هذه التحديات إلا بالتأهيل الجيد لتلاميذنا، والعمل على توفر جودة هيكل البرامج التعليمية على جميع المستويات، وجودة طرق التدريس ، وجودة الكتاب، وجودة الفصول والقاعات التعليمية وتجزئاتها وجودة الإدارة، وجودة التقييم للأداء (مصطفى، ١٩٩٧).

ومع علمنا بما هو حادث في العالم اليوم ، نجد أن مدارسنا ما زالت تؤكد على الحفظ والإستظهار ، وتبتعد عن التأكيد على مهارات التحليل ، وحل المشاكل ، والوصول للإستنتاجات، في الوقت الذى ينكمش فيه عدد الوظائف التقليدية ، ويتعاظم الطلب على الوظائف التى تتطلب قدرا كبيرا من المهارة والإعداد.

الأهداف

وتعتبر صياغة الأهداف هي الخطوة الأولى الضرورية أو على الأقل المساعدة لتحديد نوعية الثروة البشرية التى نرغبها فى القرن الحادى والعشرين، وهى مفيدة للمدرس فى تدريس وفى تقييمه لما يتمكن تلاميذه من تعلمه. ولكى تكون هذه الأهداف ذات مردود إيجابى يجب ألا تكون شعارات جوفاء لا يمكن تحقيقها، ولذلك يلزم بعد صياغة الأهداف العامة للتعليم بوجه عام ، وللتعليم فى كل مرحلة، ولكل صف من الصفوف ، أن تترجم إلى أهداف سلوكية والتى تعرف بأنها "التغير المرغوب حدوثه فى سلوك المتعلم والذى يمكن تقويمه بعد مرور المتعلم بخبرة تعليمية معينة"، أى أنها يمكن وضعها موضع القياس للتأكد من تحققها. أى أنه يجب أن يكون لدينا الدليل على أن الهدف قد تم تحصيله. ويستلزم ذلك تحديد الظروف التى يحدث السلوك فى ظلها، كما يجب أن نحدد المستويات المقبولة للأداء، أو بتعبير آخر يجب أن تكون هناك محكات للحكم على مدى تحقق هذه الأهداف .

ويجب أن يتعلم كل فرد ليصل إلى أعلى مستوى تمكنه منه قدراته، أى يجب أن نعمل على تنمية مواهب كل فرد إلى أقصى درجة ممكنة، سواء أكان ذلك فى مستوى التعليم ما قبل الجامعى، أو الجامعى أو ما بعده . كما يجب علينا رعاية الموهوبين والإهتمام بالتعليم المتميز الذى يركز على الكيف ويجيد إختيار الفائقين ويشق أمامهم طريق التفوق (سرور ، ١٩٨٩) وخاصة وان التقديرات تقول أن نسبتهم تصل إلى حوالى ٣٪ من السكان فى أى دولة من دول العالم .

ومع ذلك فإن منطق العصر يدعونا ألا نعلم طلابنا كل شيء ، وإلا لم يتقنوا شيئا . إنه يدعونا إلى تسليحهم بالخبرات والقدرات أكثر مما يدعونا إلى تلقينهم المعارف والمعلومات . إنه يدعونا إلى أن نقدم لهم أساسيات المعرفة وأدواتها ومفاتيحها إن صح التعبير ، ثم نترك لهم التصرف بهذا الزاد ، ولا سيما باللجوء إلى تقنيات المعلومات الحديثة ووسائل الاتصال الميسرة ، وحتى نكون متأكدين من أن ما نقوم بتعليمه في مدارسنا لا يقتصر على ما يجب حفظه وتذكره ، تكون هناك مستويات للأهداف تبدأ بالأهداف العامة للتربية وتنتقل إلى أهداف أقل عمومية وهي أهداف المراحل الدراسية ومن ثم إلى أهداف المواد الدراسية وبالتالي أهداف خبرات تربوية محددة يمر بها المتعلم وتظهر التغير المرغوب في سلوكه ويمكن تقويمها. (عبد الدايم، ١٩٩٥)

ويجب أن تصنف الأهداف السلوكية إلى مجالات محددة ، وأن نقدمها بطريقة منطقية ، فكما أن الأطفال يحبون قبل أن يستطيعوا المشي ، فإن نفس التابع والهيكل تنطبق على الأهداف ، وكما هو معروف فالأهداف التربوية تقع في ثلاث مجالات وهي المجال المعرفي Cognitive Domain ، والمجال الوجداني Affective Domain . والمجال النفسي Psychomotor Domain ، وذلك تبعا لتقسيم العالم النفسي الشهير بلوم Bloom .

ويقسم كل مجال من تلك المجالات إلى العديد من الميادين ، فالمجال المعرفي على سبيل المثال يقسم إلى ستة ميادين وهي المعلومات والفهم والتطبيق والتحليل والتركيب والتقويم ويضم المجال الوجداني الإستقبال والإستجابة والتقييم والتنظيم والإتصاف بقيمة أو مركب قيمى (موريس، ١٩٧٨ ، ترجمة محمد عبيد) . ويضم المجال النفسي الحركات الجسدية العامة، والحركات المتوافقة الدقيقة، ومجموعات الإتصال غير اللفظية، والسلوكيات اللغوية . وينتهى بحل المشاكل .

كذلك يجب أن يكون تعليمنا على هيئة هياكل Structures ، لأنه عندما يتعلم الفرد هيكلاً ، فإنه يستطيع أن يتناول الأشياء التى تتوافق مع بعضها فى كل واحد، ومن ثم يستطيع أن يفهم العلاقات بطريقة أكثر كفاءة عما هو ممكن عند تعامله مع أجزاء منفصلة لاهيكل لها .

وتمهد الأهداف الطريق لتخطيط تعليمي سليم كما يتضح من التخطيط التالي :

القيم ← الغايات ← الأهداف العامة ← أهداف سلوكية ← المهام ← التخطيط التعليمي

التخطيط

أهمية تخطيط التعليم من أهمية التعليم نفسه ، فالتعليم عملية ملازمة للإنسان منذ القدم ، وهو نوع من التنشئة المستمرة ما دامت الحياة مستمرة ، وهو أداة لتحقيق طموح الإنسان نحو مستقبل أفضل في كافة نواحي الحياة ، وهو وسيلة لإقامة المجتمع الذي يتمشى مع روح العصر ، والذي يكفل حياة كريمة لأبنائه. (سرور ، ١٩٨٩). ولذلك يجب أن نهتم بعملية التخطيط ، وأن يكون هناك تحليل مستمر للحالة التعليمية السائدة، بما فيها من نظم فرعية مختلفة سواء أكانت أنشطة أم إتصالات أم عمليات تسهيل أو مساندة، ويتطلب ذلك خطة دقيقة لجمع البيانات وطرق وأساليب الحصول عليها وتحديثها بما في ذلك من إدخالها في نظام ووضعها في ملفات أو تخزينها ومعالجتها تبعاً لقواعد معينة وتقديمها في صورة قابلة للإستخدام ونقلها من نقطة في النظام التعليمي إلى نقطة أخرى وذلك باستخدام أحدث تكنولوجيا العصر .

ولضمان صلاحية الخطة يجب إستخدام نماذج المحاكاة وذلك لملاحظة السلوك الممكن للمكونات المختلفة للخطة، كما يجب إستخدام التقويم للخطة بأنواعه المختلفة كالكفاية/الكفاءة، والتكلفة/الفائدة، والتكلفة /المنفعة، وإستخدام مصفوفات التفضيل وخرائط الترتيب ووزن الأهداف.

ومع ذلك ، "فالتخطيط التربوي (وغير التربوي) الجاسد ، ذو البعد الواحد . لا بد أن يموت فعالمنا هو عالم المتغيرات والإحتمالات ، بل عالم الريبة وعدم اليقين . والقدرة على

التنبؤ حتى لسنوات محدودة تتضاءل يوما بعد يوم . والتخطيط البعيد المدى الذى لا ننكر شأنه ينقلب إلى "مشاهد" محتملة". (عبد الدايم ، ١٩٩٥) .

ولقد تميز تخطيطنا التعليمى بالتركيز لدرجة كبيرة على الجوانب الكمية مع أهمال للجوانب النوعية ، وهذا معترف به فى الكثير من الوثائق الرسمية ، وبالرغم من أهمية وضرة التوسع الكمي فى التعليم ، إلا أن ذلك لا يجوز ، مهما كانت الظروف أن يكون على حساب نوعيته. يضاف إلى ذلك أنه لم يكن ناجحا حتى فى هذا الجانب وقد يرجع ذلك لعدم وجود بيانات صحيحة يمكن أن يعتمد عليها المخطط فى تخطيطه للإصلاح التعليمى ، وكما يعترف أحد وزراء التربية السابقين فإنه من الصعب الحصول على بيانات دقيقة وشاملة بناء على دراسات إحصائية عن متطلبات الدولة من قوة العمل.

ولضمان زيادة قابلية التخطيط للنجاح، فإنه يتطلب بعد نظر فى المستقبل، ولا يتصل ذلك بالنظام التعليمى وحده. وإنما بالأخذ فى الاعتبار أيضا للنواحي الإقتصادية، والإجتماعية والسياسية، الخ. كما أن أنه عند التخطيط يجب ألا يكون فى دائرة المجتمع المصرى وحده، إذ أن التغيرات فى العالم العربى والإسلامى تعتبر ذات أهمية فى نجاح الخطة، كما أن العديد من التغيرات العالمية يكون لها تأثيراتها على تصميم الخطة، وذلك كما ألمحنا من قبل.

أى أن تخطيطنا فى النهاية يجب أن يكون تخطيطا إستراتيجيا ، إذ يجب أن يكون على ضوء المتغيرات فى البيئة المحيطة، ويتضمن ذلك المتغيرات البيئية والسياسية والفنية والثقافية والإجتماعية والتشريعية. (Cope & Laweance, ١٩٩١)

التعليم فيما قبل المدرسة الإبتدائية

تزداد أهمية التعليم فيما قبل المدرسة الإبتدائية ويرتفع شأنها يوما بعد يوم ، ولقد بينت الدراسات " أن نتائج التحصيل الدراسى (فى المرحلة الإبتدائية وما بعدها) لدى

الأطفال الذين توفرت لهم تربية سابقة على المدرسة الابتدائية تفوق بشكل واضح نتائج التحصيل لدى سواهم . هذا بالإضافة إلى ما لتنمية الخيال المبدع لدى الطفل في هذه المرحلة ، وتعهده الإحساس بالجمال عنده ، وإطلاعه على عالم التقنية ومنتجاته وأساليبه ، من شأن خاص في تكوين ما يدعوه علماء النفس في دراستهم للإبداع باسم "الذكاء المجانف" (أو المباعد) في مقابل "الذكاء المقارب" . (عبد الدايم ، ١٩٩٥) .

ولما كان النمو العقلي في منتهى السرعة خلال فترة الطفولة المبكرة ، حيث أكد العالم النفسى بلوم ان ٥٠٪ من النمو العقلي للطفل يتم فيما بين الميلاد والعام الرابع من عمره ، ٣٠٪ من النمو العقلي يتم فيما بين العام الرابع والثامن من حياة الطفل ، ٢٠٪ من النمو العقلي ما بين العام الثامن والسابع عشر من حياة الطفل ، أى أن ما يقرب من ٧٠٪ من النمو العقلي للطفل يتم بصورة نهائية خلال فترة الطفولة المبكرة والتي تقابل مرحلة ما قبل المدرسة ، مما يحتم علينا أن نتدارك الوضع ، حيث أن رياض الأطفال في مصر لا تستوعب حتى الآن أكثر من ١٠٪ من أطفال هذه المرحلة العمرية (مغيب وآخرون ، ١٩٨٦) .

التعليم المستمر

ولجعل التعليم متميزاً ، يجب أن نعد خريجه للإستمرار فى التعليم من المهد إلى اللحد ، كما يجب أن يتحول المجتمع إلى مجتمع مؤمن بالتعليم ، وأهميته . صحيح أن التعليم للصغار والشباب يجب أن يكون من خلال المدارس ولكن إذا لم يستمر الفرد فى تعليم ذاته بعد ذلك فإن تعليمه ومهاراته سريعا ما تصبح غير ملائمة للعصر وتطوراتهِ . إن التعليم المستمر سيزود الأفراد بالمهارات المطلوبة للمواطنة والمهن الجديدة .

ولذلك يجب العمل على إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتى والإتجاهات الإيجابية نحو عملية التعلم .

التعليم الأساسى

يجب أن يكون التعليم الأساسى على راس أولويات إنفاق الدولة . (عبد الدايم ، ١٩٩٥) ويجب أن يكتسب فيه الطالب عن طريق التعليم الفعال مهارات الدراسة والعمل ، والتي ترجع أهميتها لضمان قدرة الفرد على الإستخدام الفعال للمدرسة ووقت الفراغ ، والتي يجب أن يكون تقديمها فى السنوات الأولى من الدراسة وتستمر خلال التحاق الفرد بالمدرسة (The National Commission on Excellence in Education, ١٩٨٣).

ولذلك يجب تحديد الأهداف العامة والأهداف السلوكية التى يرمى التعليم الأساسى لتحقيقها، ويجب أن تطبع هذه الأهداف ، وأن تكون فى متناول الجميع ، وأن يجرى تقويم مستمر للتعرف على مدى تحقيق التعليم الأساسى لهذه الأهداف (عيد وآخرون، ١٩٩٣)

التعليم الثانوى

".....، إن التجارب الحديثة فى مجال التعليم الثانوى التالى لمرحلة الإلزام ، ترى أن مفهوم النظام التربوى الثابت ، قد لقي حتفه ، وغدا من الضرورى الأخذ بالإتجاهات التالية (فى شتى مراحل التعليم) ، ولاسيما التعليم الثانوى التالى للتعليم الإلزامى :

١- المرونة المتزايدة فى نظم التربية وبرامجها ، والعزم على أن تستجيب لحاجات "العملاء" المختلفة والمتجددة. ولذلك يجب أن يعطى الإلتباه اللازم لتقديم المحتويات اللازمة لإشباع متطلبات طموح وقدرات وحاجات الطلبة المختلفة، ويعنى ذلك إشباع حاجات الطلبة الموهوبين سواء بالإسراع أو الإغناء وكذلك الحاجات التعليمية للمحرومين والمعاقين سواء بمناهج خاصة أو فصول اصغر أو تدريس فردى . (عبد الدايم، The National

Commission on Excellence in Education, ٩٥

ب - انفتاح المدرسة على العالم ، وعلى العمل بوجه خاص ، وعلى العمل المنتج بوجه أخص.

ج - السير قدما فى مجال التنوع والتشعب ، ولا سيما فى المرحلة الثانية من التعليم الثانوى ، وفى التعليم العالى ، وإعادة النظر على نحو جذرى فى بنية التعليم التالى لمرحلة الإلزام ، وفى محتواه .

د - التخفيف من التصلب الذى تبديه السلطات التربوية المركزية تجاه التجديد ، والأخذ بالتالى بمزيد من اللامركزية فى إدارة التربية .

هـ - ترسيخ مبدأ " التعلم الذاتى " (تعلم التعلم) لمواجهة التغير السريع فى العصر ، سواء فى ميدان العمالة أو سواها .

و - القضاء على الحواجز بين التعليم النظامى والتعليم اللانظامى ، وتحقيق التكامل بينهما .

ز - الإلتجاء نحو التقليل من أهمية الشهادات وتبنى معايير جديدة من أجل إختيار المرشحين لسوق العمل .

ح - الإهتمام الكبير بنوعية التعليم وكفايته الداخلية ، وهو مطلب ييسره إستخدام التكنولوجيا التربوية الحديثة والطرائق المتقدمة فى " التعليم " (الإقتصاد فى الزمن اللازم للتعلم ، شأن الإقتصاد فى إنفاق المال أو ترشيد الإنفاق) .

ط - العمل على نشر النظم التربوية التى توفر التناوب بين فترات الدراسة وبين فترات العمل فى إطار تربية تعد " مستمرة " . (عبد الدايم ، ١٩٩٥) .

• تجربة المدرسة المتعددة الأغراض " أو الشاملة التي تجمع بين أنواع التعليم تحت سقف مدرسي واحد ، وذلك بعد توفير الشروط اللازمة لنجاحها .

• تجربة "نظام التلمذة " (تعلم مهنة في موقع العمل عن طريق معلم حرفة أو مهنة) التي أخذت به بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها ألمانيا والنمسا وسويسرا. (عبد الدايم ، ١٩٩٥)

• إدخال قدر من التعليم التقني والمهني في التعليم الثانوي العام وقدر من التعليم العام في التعليم الثانوي التقني والمهني. (عبد الدايم ، ١٩٩٥) .

• الإهتمام بتدريس مهارات الدراسة Study Skills حتى يتخرج الطالب من المرحلة الثانوية ليلتحق بالمرحلة الجامعية وهو مسيطر بشكل جيد على مهارات وعادات الدراسة المنتظمة (١٩٨٣، The National Commission on Excellence in Education)

• الأخذ بنظام اليوم الكامل في الدراسة كما هو متبع في الدول المتقدمة، حيث نجد أن اليوم الدراسي في المدارس الثانوية بالمملكة المتحدة على سبيل المثال ، يصل إلى ٨ ساعات يوميا ، وتصل عدد أيام الدراسة إلى ٢٢٠ يوما في العام كذلك يجب العمل على الاستفادة من وقت التلميذ في المدرسة عن طريق إدارة أفضل للفصول ، وتنظيم اليوم المدرسي بدرجة عالية من الكفاءة ومن اللازم أن نجد الوقت لمواجهة متطلبات بطيء التعلم، والموهوب وغيرهم ممن يحتاجون لتباين في التدريس مما يمكن توفيره خلال اليوم الدراسي التقليدي (١٩٨٣، The National Commission on Excellence in Education, in Education,

البنى النموذجية الأساسية للتعليم الثانوي

".... تضم البنى الأساسية للتعليم التالى للمرحلة الإلزامية فى البلدان المصنعة بوجه خاص أنماطاً ثلاثة : نمطاً يدعى "مدرسياً" وهو الذى يوكل التعليم والإعداد فى هذه المرحلة إلى المدرسة النظامية وحدها (سواء إتخذ هذا التعليم طابع التعليم النظرى الأكاديمى أو طابع التعليم التقنى أو طابع التعليم المهنى). ونمطاً ثانياً يسمى "مزدوجاً" يقيم وزناً كبيراً للتلمذة الحرفية والمهنية والصناعية Apprenticeship إلى جانب التعليم الثانوى النظامى. ونمطاً ثالثاً يسمى "مركباً" يعنى بالتعليم غير النظامى، إلى جانب عنايته بالتعليم النظامى، ويمنح ذلك التعليم غير النظامى دوراً كبيراً فى الإعداد والتدريب، يضطلع من خلاله بتقديم برامج متنوعة الأشكال متباينة المدة، ملائمة لحاجات الدارسين ولحاجات سوق العمل ولمستلزمات المهن المختلفة. (عبد الدايم، ١٩٩٥).

وأشبه ما فى هذه الإتجاهات التربوية الجديدة المستجيبة لمطالب التحولات التقانية ربط التربية بالعمل، ومنح دور متزايد فى مجال التربية والإعداد للمؤسسات الصناعية والتجارية، والإهتمام بالإعداد فى مواقع العمل نفسها. ويعنى هذا كله، بوجيز العبارة تنويع التعليم وتعدد أشكاله وصوره وانفتاحه على عالم العمل وإستجابته للحاجات المتباينة للأفراد والجماعات والمهن. وهذا هو المعنى العميق لشعار "مرونة التعليم" الذى ذاع وشاع فى العقدين الأخيرين، والذى كاد أن يصبح شعار التعليم التالى للمرحلة الإلزامية بوجه خاص، ثم التالى للمرحلة الثانوية. ومهما تتباين التجارب وتعدد أشكال التطبيق تظل هناك حقيقة لا مراء فيها، وهى أن المؤسسات التعليمية القديمة التى تقدم تعليماً ثانوياً (تالياً لمرحلة الإلزام) منمطاً، ذا أهداف ثابتة خالدة هى أهداف شهادة التعليم الثانوى، والتى تعد لمهن مرسومة سلفاً محدودة ومعدودة، مؤسسات تجاوزها العصر وأصبحت بعيدة عن أهداف سوق العمل، فضلاً عن بعدها عن حاجات المستقبل الجديدة الصارخة. (عبد الدايم، ١٩٩٥).

ولذلك فعلى الطالب الذى يلتحق بالمدرسة الثانوية أن يدرس مقررات تستمر للسنوات الثلاث فى اللغة العربية والرياضيات والعلوم والدراسات الإجتماعية وأن يدرس لمدة فصل دراسى واحد على الأقل لمادة الكمبيوتر، والتى يوصى بأن يكون تدريسها من أجل فهم الكمبيوتر على أنه أداة للحصول على المعلومات، والعمليات الحسابية والرياضية

والإحصائية، بالإضافة لأنه وسيلة للإتصال. وعموما فيجب على الطالب الذى يخطط للإلتحاق بالجامعة أن يدرس بقدر كبير من التعمق العلوم والرياضيات واللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية وإحدى اللغات الأجنبية والإقتصاد ، بالإضافة للغة أجنبية أخرى.

التعليم غير النظامى

التعليم غير النظامى هو تعليم خارج المدرسة Out of School ، ولقد اطلقت عليه العديد من الأسماء كتعليم الكبار ، ومحو الأمية. ومحو الأمية الوظيفية، وتعليم الفلاحين، والتعليم التعاونى، والخدمات الزراعية، وتعليم السكان، وتخطيط تنظيم الأسرة، وتعليم التغذية، وتعليم التنمية المجتمعية، وبالإضافة لذلك . هناك العديد من الأنشطة المتعلقة بالشباب والتي تتضمن معسكرات العمل ، وتنظيم الخدمات التطوعية القومية والدولية، والكشافة فى مختلف صورها ، وما إلى ذلك. وتزداد أهميته اليوم فى العالم المتقدم لأن بعض صورته تركز مباشرة على العملاء والعمليات الضرورية لتوفير المهارات والدافعية للأفراد ليصبحوا منغمسين فى تنمية ذاتية، كما أن الكثير من أنشطته قد نمت بواسطة قطاعات لا حكومية. إن المنظمات التطوعية الخاصة ، والهيئات الدينية ، والجماعات المجتمعية قد تكفلت بمعظم ما هو موجود اليوم. ويمكن تعريفه بأنه، "تعليم منظم عن قصد ، ويقدم لأفراد غير مشاركين حاليا فى التعليم النظامى ، وهو لايفى بواحدة أو أكثر من الشروط الخاصة بالتعليم النظامى (عيد، ١٩٩٦ب) .

إن جزءا كبيرا من جاذبية التعليم غير النظامى للمجتمع المتطور هو أمله بأن تعامله يمكن أن يكون مع القطاعات الفقيرة والمهملة من السكان لإحداث تغيير ملموس فى مكانتهم. وقد يكون أهم ما فى نظام التعليم فى الولايات المتحدة التعليم غير النظامى ، إذ تتعدد أشكاله ومجالاته . وتقدم هذا التعليم مؤسسات عامة وخاصة كثيرة ، مثل أصحاب الأعمال واتحادات العمل والأفراد الساعين إلى الربح ، والجماعات الدينية والخيرية ، الخ (عبد الدايم ، ، ١٩٩٥ ، Evans ، ١٩٨١) .

ولمتابعة قياس مدى فاعلية التعليم غير النظامي يجب التأكيد على إستخدام العديد من المؤشرات، وبصرف النظر عن المؤشرات الإحصائية العامة كالمتوسطات والانحرافات المعيارية ، هناك العديد من المؤشرات الخاصة بالتعليم غير النظامي والتي يمكن أن تنشأ وتستخدم في توضيح الجوانب والقضايا الهامة المرتبطة بالتعليم غير النظامي .

ومن أهم مؤشرات التعليم غير النظامي : النسب المئوية لتوزيع مؤسسات التعليم غير النظامي والنسب المئوية للمعاهد وللمتعلمين وللمتدربين والتمويل تبعاً لنمطه وميدان الدراسة والمستوى والسعة ومدة الدراسة أو أمدها ومعدل إستخدام السعة أو الإستفادة منها ومعدل إكمال البرنامج ومعدل الإنفاق على المتعلم وكثافة التدريس والساعات الظاهرية والفعالة للمتعلم.

ومن الممكن أن تكون هناك مؤشرات أخرى خاصة بالتعليم غير النظامي مثل معدل كثافة وقت التعليم والتي يمكن حسابها بقسمة العدد الكلي لساعات الدراسة على عدد الأسابيع المطلوبة لإكمال البرنامج ، ويستخدم هذا المؤشر لقياس الجهد المطلوب للتعليم، والذي يمكن أن يساعد المتعلم الجديد على أن يحدد ما إذا كان يستطيع المشاركة في هذا البرنامج وأن يبذل الجهد اللازم.

محو الأمية

لابد من الأخذ بالمفهوم الواسع لمحو الأمية ، مفهوم " الأمية الحضارية" أو " الأمية الجديدة" من أجل إعداد أفراد المجتمع إعداداً يتفق مع متطلبات العالم الجديد ، ومن الضروري " ربط برامج ومشروعات محو الأمية بمشكلات المجتمع الفعلية ، وإشراك الأميين في الجهود المبذولة لمحو الأمية من خلال القيام بالدراسات التي تكشف عن حاجاتهم وظروف حياتهم الإقتصادية والإجتماعية . ويشمل ذلك فيما يشمل إختيار فترات التعليم وأوقات

الدروس تبعاً لحاجات كل بيئة ومشاكل العاملين فيها." ويجب أن تمنح الأولوية في جهود محو الأمية الحضارى إلى فئة السكان النشيطة إقتصادياً وإلى اليافعين وإلى النساء. (عبد الدايم ، ١٩٩٥).

وللتأكد من مساهمة برامج محو الأمية لما هو مطلوب منها يجب جمع العديد من البيانات لحساب المؤشرات التالية:

١. نسبة عدد الأميين إلى إجمالى عدد السكان : يستخدم هذا المؤشر فى قياس فاعلية الإجراءات التى تتخذ لمحاصرة ظاهرة الأمية خلال فترات زمنية متعاقبة .
٢. التركيب العمرى للأميين : ويتم حسابه بتوزيع عدد الأميين على فئات السن المختلفة ، ويوضح هذا المؤشر وضع الهرم العمرى للأميين.
٣. التوزيع النوعى للأمية: ويتم بتقسيم عدد الأميين بين الذكور والإناث للتعرف على مراكز توطن ظاهرة الأمية نوعياً لتحديد أكثر الأساليب فاعلية فى مواجهتها إذا كان هناك إختلاف فى أساليب العلاج ، ويمكن أن يدمج فى هذا المؤشر التوزيع حسب النوع والعمر.
٤. التوزيع الجغرافى للأمية: ويهدف هذا المؤشر إلى توزيع عدد الأميين حسب الأقاليم المختلفة وحسب الريف والحضر بكل إقليم.
٥. التوزيع حسب النشاط الإقتصادى: ويهدف هذا المؤشر إلى توزيع الأميين حسب النشاط الإقتصادى الذى يمارسونه للتعرف على الأنشطة التى يمارسها الأميون.
٦. توزيع الأميين حسب الأسباب المؤدية للأمية: ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة الأسباب المؤدية للأمية وأهميتها مثل ضعف الطاقة الإستيعابية لمرحلة التعليم الأساسى ، أو بعد أماكن

المدارس عن أماكن تجمع السكان ، أو شعور الأفراد بعدم جدوى التعليم فى التأثير على حياتهم ، أو لإرتفاع تكلفة التعليم ، أو لغير ذلك من الأسباب.

وهذه المؤشرات يمكن إستخراجها من البيانات الخاصة بالتعداد لما يمكن أن يحتويه من بيانات تفصيلية عن السكان، وأنشطتهم الإقتصادية، وحالتهم التعليمية، كما يمكن إستخراجها من بعض المسوح كالمسوح الأسرية أو غيرها من المسوح التى تصمم لجمع البيانات المطلوبة.

كذلك يمكن حساب مؤشرات القضاء على الأمية ،(عيّد و زينات، ١٩٩٦) ، ومن أهم هذه المؤشرات :

• ما يتصل بالعملاء مثل:

١. معدل تعلم القراءة والكتابة وعدد الأميين.
٢. معدل المشاركة.
٣. معدل التسرب.
٤. معدل الإكمال /التخرج.

• ما يتصل بالتعليم:

١. نسبة المعلمين /العملاء.
٢. نوعية المدرسين.
٣. مستوى أداء المدرسين.
٤. مستوى تحصيل العملاء.
٥. تقدير المجتمع.

• ما يتصل بالموارد

١. توافر أماكن للتعليم.

٢. نسبة المواد التعليمية للعملاء.

• ما يتصل بالبرامج / التدخل

١. مناسبة المناهج .
٢. مساهمة المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
٣. التشريع والتنفيذ.
٤. النسبة المئوية لإجمالي الناتج القومي إلى ميزانية التعليم.
٥. نسبة ميزانية التعليم إلى ميزانية برامج محو الأمية.
٦. تكلفة المتعلم.

• مؤشرات أخرى:

١. تأثير الفقر.
٢. التفاوت في مستوى التعليم بين الذكور والإناث.
٣. التفاوت فيما بين الأقاليم.
٤. نواتج التعليم والتحصيل التعليمي.

تمويل برامج محو الأمية

يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية في الإنفاق على محو الأمية ولا سيما في الحملات الشاملة لمحو الأمية ، أى أنه يجب تطوير الإمكانيات المالية لبرامج محو الأمية ، بحيث تشمل ، إلى جانب ميزانية الدولة ، إسهام المؤسسات والمشروعات الإقتصادية والمبادرات الشعبية ، على أن يتم هذا جنبا إلى جنب مع ترشيد الإنفاق للوصول إلى أقل كلفة ممكنة مع الحفاظ على أفضل النتائج. وذلك بالإضافة إلى موارد العمل العربى المشترك بوجه عام وموارد "الصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار" بوجه خاص ، (عبد الدايم ، ١٩٩٥) .

المدرس

إن نسبة ما يصل إلى الخمس من مدرسي المدرسة الابتدائية لا توجد لديهم مؤهلات تربوية . كما أن العديد من التلاميذ الذين يلتحقون بكليات التربية يأتون من منخفضى المجاميع فى الثانوية العامة ، ومع ذلك يجب أن نتطلب ممن يعدون أنفسهم لمهنة التدريس أن يحققوا مستوى تعليميا مرتفعا ، وأن يتميزوا بإستعداد جيد للتدريس ، وأن يثبتوا كفاية فى تخصصهم العلمى . ويكون دعم كليات التربية بناء على مدى إثبات قدرتها على تخريج مثل هذه الفئة من المدرسين (Commission on Excellence in ١٩٨٣ The National Education,) ، كما يجب منع تعيين فائض خريجي الجامعات دون تأهيل تربوى (عيد وآخرون، ١٩٩٤)

كما أن مرتبات المدرسين ما زالت أقل كثيرا من غيرهم ممن قضوا فى التعليم فترة مماثلة ، ولكن يعملون فى مهن أخرى، ولذلك يجب العمل على زيادتها وجعلها مساوية لزملائهم فى المهن الأخرى ويجب ربط العلاوات والترقيات وبقاء المدرس فى عمله تبعاً لأدائه باستخدام نظام تقويم جيد وعادل ويدخل فيه تقدير الأقران والرؤساء، ويجب أن يكافأ الجيد، ويشجع المتوسط ، وينذر المقصر بضرورة التحسن أو ترك المهنة. The National Commission on Excellence in Education, ١٩٨١).

كما يجب إستخدام البواعث المختلفة ، وتقديم القروض ، للعمل على جذب العناصر الصالحة من التلاميذ للإلتحاق بمهنة التدريس وخاصة فى المجالات الى تعاني من النقص كالرياضيات والعلوم ، ويجب العمل على إشراك المدرسين الأوائل ومستشارى المواد فى إعداد المدرسين والإشراف عليهم أثناء التدريب العلمى .

ويوصى أيضا بتقديم دورات تدريبية لمدرسي المواد المختلفة تشمل الجانب العلمى والجانب التربوى ، على أن تحدد أهدافها ، ويختبر المتلقين لهذه الدورات للتأكد من إكتسابهم للأهداف المطلوبة (عيد وآخرون، ١٩٩٤)

الإدارة المدرسية

يجب التقليل من العبء الواقع على المدرس فى حفظ النظام من خلال تطوير لائحة حازمة وعادلة لسلوك التلاميذ والتي يجب تنفيذها بإتساق، كما يجب العمل على تقليل العبء الواقع عليه أيضا من النواحي الإدارية، حتى يمكنه إضافة ما تبقى من الوقت فى التدريس والتعليم، كما يلزم تطبيق نظم الإدارة العلمية، وإشراك المدرسين والطلبة فى تحديد النظم والمعايير المطلوبة.

المناهج

من الازم أن يكون بناء المناهج بناء على تحديد الأهداف العامة للمرحلة، وأهداف خاصة لكل صف من الصفوف، وتجريب هذه المناهج وتقويمها وعندما يثبت نجاحها يتم تعميمها.

الكتب الدراسية

يجب أن تتحدى الكتب الدراسية التلاميذ الذين أعدت من أجلهم، ويجب أن تحدث، لضمان محتوى سليم، كما يجب تشجيع المتخصصين على إعداد كتب خاصة بالموهوبين والمعاقين والمتخلفين عقليا والذين يقدرون بأكثر من مليون وثمانمائة ألف نسمة (عيد وآخرون، ١٩٨٥) والمحرومين. ويجب أن يعتنى بتحسين إخراج الكتاب المدرسى، وتزويده بالقدر الكافى من التمارين والأسئلة المختلفة التى يكون قد تم فحصها ودراستها ومعرفة خصائصها السيكومترية، وتزويد تلك الكتب بحلول لهذه الأسئلة، بحيث تغنى هذه الكتب الطالب عن الكتب الخارجية، وكتب نماذج التقويم.

الإختبارات المقننة والتقويم

إن طرق التدريس والإمتحانات عندنا ما زالت تقليدية لحد كبير وتعتمد على التذكر الأصم ، ولذا يجب أن يتوفر لدينا إختبارات مقننة للتحصيل، تطبق عند نقاط الإنتقال من مرحلة إلى أخرى وخاصة من المرحلة الثانوية للمرحلة الجامعية. والهدف من هذه الإختبارات هو :

١. لضمان جودة تأهيل الفرد.

٢. للتعرف على الحاجة للتدخل العلاجي.

٣. للتعرف على الحاجة للإسراع أو الإغناء .

ويجب أن تطبق هذه الإختبارات كجزء من برنامج قومي في عملية التقويم .

كما يجب إجراء دراسات تقويمية بشكل دورى للمراحل التعليمية المختلفة من جميع الجوانب وتطبيق نتائج هذه الدراسات فى تصحيح الأوضاع بتلك المراحل من أجل تطويرها والإرتفاع بمستواها ومستوى خريجها.(عيد وآخرون، ١٩٩٤)

المكتبات

يوصى بضرورة وضع سياسة بعيدة المدى للعمل على تطوير المكتبات فى المدارس بحيث تصبح مراكز للتعليم الذاتى، ومراكز للمعلومات، أو مراكز للوسائط التربوية المختلفة ، وأن يبذل الجهد للعمل على إعداد الكوادر البشرية اللازمة للإشراف والعمل بمثل هذه المكتبات، وأن تراعى مستلزمات الأبنية التى تساعد على ذلك ، وحتى يتم هذا ، يجب العمل

على أن تتضمن فهارس وكشافات المكتبة على كل ما يوجد داخل المدرسة من وسائل سمعية وبصرية وأجهزة وأدوات وغير ذلك مما يمكن أن يسهم ويعمل على الإرتقاء بالعملية التربوية ، وأن يعطى الحق للتلاميذ والمدرسين فى استخدام هذه الأدوات أو الأجهزة وما إلى ذلك داخل أو خارج المدرسة حسب ما تسمح به الإمكانيات والظروف .(عيدوعبد التواب، ١٩٨١).

التمويل

على الحكومة أن تعطى التعليم الأولوية فى قائمة الإنفاق ، وكذلك يجب على المواطنين المساهمة بكل كبيرة وصغيرة ، فالإمتياوز مكلف ، ومع ذلك فضعف التعليم أكثر كلفة.

أولياء الأمور

علي أولياء الأمور أن يعرفوا أن عالم اليوم يتطلب إبننا متعلما تعليما جيدا ، قادرا على استخدام العلوم والرياضيات واللغات والكمبيوتر ، ولذلك فمن حق ولى الأمر أن يطالب لإبنه بمثل هذا التعليم من مدارسنا وجامعاتنا ، ومع ذلك فولى الأمر هو المدرس الأول لإبنه ، وأكثرهم تأثيرا ، ولذلك يجب أن يكون المثل الحى أمامه لما يحبونه وما يجلوونه ، ولذلك عليه بإحترام العلم وتقديس التعليم ومتابعة إبنه وتشجيعه على التميز والجد والإجتهاد والبحث والتفكير والإبتكار والثقة بالذات ، وفوق كل ذلك عليه أن يلتزم هو نفسه بالتعلم المستمر.

كما يجب العمل على تقوية العلاقة فيما بين المنزل والمدرسة ، وإعطاء أولياء الأمور حرية أكثر فى الأمور المدرسية (عيد وآخرون، ١٩٩٤).

الطالب

الطالب هو الذى يحدد فرصته فى الحياة لأقصى درجة ممكنة عندما يبذل أقصى جهد فى التعلم. وعندما يعطى الحد الأدنى من الجهد للتعليم فإنه يحصل على الحد الأدنى من العائد. وحتى مع وجود والديه كأفضل مثل، وبذل مدرسيه لأقصى جهد، ففى النهاية يبقى عمله ليحدد كم ونوع تعلمه. وعندما يعمل لأقصى قدرة لديه، فإنه يستطيع أن يأمل فى تحصيل المعرفة والمهارات التى تمكنه من تحديد قدره. أما إذا لم يفعل ذلك، فإن مستقبله سيفرض عليه ولذلك فنحن نقول له : خذ قدرك فى يدك، استخدم مواهبك وقدراتك، إعمل بإخلاص، وإنضباط ذاتى. حدد مستوى مرتفع لطموحاتك، وحول كل تحد يقابلك إلى فرصة للعمل.

ويعتبر إشراك الطلبة فى إدارة المدرسة ومشاركتهم فى وضع القوانين التى يلتزمون بها غاية فى الأهمية من حيث تدريبهم على الديمقراطية، وضمان إهتمامهم بنجاح النظم التى يعتبرونها من صنعهم. (عيد، ١٩٩٦).

ولا يحتاج الأمر لتأكيد ضرورة الإهتمام بتقويم نمو الطالب فى النواحي الجسمية والمعرفية والوجدانية والنفسحركية، والإهتمام بالتقويم التشخيصى (عيد، ١٩٧٩)، وإجراء دراسات للتعرف على الأسباب الكامنة وراء أهم المشكلات السلوكية الأكثر إنتشارا والتى تعمل على إعاقة العملية التعليمية فى المدرسة الثانوية ومنها الفوضى والتفريغ والخروج على النظام وفقدان الطلبة للميل للعمل المدرسى والهروب من المرسى وكثرة الغياب. (عيد، ١٩٩٦).

تطوير التعليم العالى

أولاً: استخدام تكنولوجيات مناسبة للأعداد الكبيرة

ويعتبر التعليم عن بعد -- والذي يعرف بأنه " تعليم مخطط يحدث عادة فى مكان يختلف عن مكان التدريس ويتطلب نتيجة لذلك إستخدام تقنيات معينة لتصميم المقرر وتدريسه ، وطرق خاصة للاتصال بواسطة وسائط تكنولوجية متعددة ، وإجراءات إدارية وتنظيمية خاصة به " (جمال الدين ، ٩٧) -- والتعليم المفتوح فعال فى زيادة القدرة على الإلتحاق بالجامعات بتكلفة متواضعة ، وذلك إذا أخذنا فى الإعتبار عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس ، ففي تايلاند على سبيل المثال نجد أن متوسط النسبة هو ١:٨ فى بعض الجامعات الحكومية المختارة ، وذلك بالمقارنة بنسبة ١: ٧٤٥ فى الجامعات المفتوحة . (سليم وإبراهيم ، ٩١) ومن الممكن أيضاً أن يكون التعليم المفتوح طريقاً فعالاً فى توفير التعليم مدى الحياة ، وفى تطوير المهارات كما هو الحال عندما يستخدم فى تدريب المدرسين أثناء الخدمة ، والحقيقة أن برامج التعليم المفتوح عادة ما تكون أرخص كثيراً من برامج الجامعات التقليدية ، وذلك إذا أخذنا فى الإعتبار نسبة عدد التلاميذ بالنسبة للمدرس .

ويذكر الدكتور على السلى أن جامعة القاهرة " قد بنت الدراسة فى التعليم المفتوح على نظام الساعات المعتمدة Credit Hours مع تحمل الدارس للعبء المالى لتكاليفه الدراسية مما يمكن الجامعة من توفير أحدث التجهيزات والمستلزمات الدراسية والمعملية والتدريبية " . (السلى ، ٩١)

ولقد جاء من بين توصيات ندوة التعليم العالى عن بعد والتي عقدت فى البحرين ما

يأتى :

• أن تأخذ الدول الأعضاء بالإتجاه العالمى فى تطبيق التعليم العالى عن بعد ، بحيث يكون معززا أو مكملا لجهود الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الحالية وليس بديلا عنه.

• أن تقوم جامعات الدول الإعضاء بتقديم برامج للدراسات الجامعية المفتوحة فى التخصصات التى تراها مناسبة ، وأن تتبع فى ذلك الكيفية التى تراها ملائمة لظروفها بما فى ذلك إستخدام وسائل الإذاعة السمعية والبصرية ، وإفتتاح مراكز التوجيه الدراسى حيثما يلزم وإصدار الكتب والمطبوعات المعدة وفقا لمتطلبات الدراسة عن بعد ، وترتيب الإتصالات البريدية وغيرها لمتابعة متطلبات الدارسين وإستخدام غيرها من الوسائل المعتمدة فى هذا النوع من التعليم (مكتب التربية العربى ، ١٩٨٨) .

وتعتبر الجامعات الخاصة عنصرا هاما فى معظم نظم التعليم العالى ، حيث أنها تستطيع الإستجابة بكفاءة ومرونة للمطالب المتغيرة للتلاميذ والظروف المتغيرة لسوق العمل . بالإضافة لأن التمويل الخاص لها يزيد من الفرص التعليمية بتكلفة ضئيلة ، أو بتكلفة حكومية غير مباشرة.

ومع ذلك ، فإن التوسع فى التعليم الخاص يمكن أن يؤدى لمضاعفة الظلم عندما يتحول معظم الطلبة الأغنياء من أفضل المدارس الثانوية إلى الجامعات الحكومية المجانية ، فى حين أن أفقر التلاميذ ينتهى بهم الأمر بدفع مصروفات فى تلك الجامعات الخاصة ، ولذلك فمالهم يؤخذ بالمشاركة فى التكلفة فى الجامعات الحكومية فإن التباينات والعدالة لا يمكن أن يخدمها النمو فى الجامعات الخاصة .

وللعمل على نمو الجامعات الخاصة ، يجب أن يتوافر العون المالى الحكومى سواء أكان عن طريقالمنح المالية ، أو من خلال إستخدام مدرسى الجامعات الحكومية على سبيل الإعارة، أو من خلال الإعفاءات الضريبية ، أو عن طريق كفالة القروض للإستثمارات الرأسمالية

، وتقديم الأراضي كهبة، والواقع أن جميع الحوافز التي تستثمر في نمو التعليم الجامعي الخاص يمكن تبريره على أساس أنه يوفر وسيلة للتوسع في إلحاق التلاميذ بالجامعات عن طريق تكلفة حكومية أقل. ولكننا يجب ان نكون واعين من أن نمو قطاع خاص مستقر في التعليم العالي يتطلب على الأقل سياسة وإطار مرجعي منظم يتضمن ميكانيزم للإجازة والإشراف والتقييم، وقد يمتد إلى ما وراء ذلك لتوفير المساعدة الفنية في بناء المناهج .

ثانيا: تنويع مصادر التمويل

على الجامعات الحكومية إذا رغبت في تحقيق نوعية جيدة ، وكفاءة كبيرة ، أن تقوم بإصلاحات شاملة في عملية التمويل وذلك عن طريق :

• المشاركة في التكلفة

لرفع القاعدة التمويلية للجامعات يمكن العمل على زيادة مشاركة التلاميذ في عملية تمويل ، حيث انهم يتوقعون إرتفاع مكاسبهم نتيجة التحاقهم بالجامعة ، ومن الممكن الحصول على المشاركة في التكلفة من خلال المصروفات ، وإلغاء المساعدات المالية في التكاليف التعليمية ، ولذلك فإن الأولوية العظمى يجب أن تعطى للتقليل لأقصى درجة ، أو القضاء على المساعدات المالية للإنفاق على الأوجه غير التعليمية كالإسكان والتغذية.

ومن الممكن أن يدفع التلاميذ الذين يقبلون على اساس درجات أقل من تلك المطلوبة مصروفات تصل إلى اضعاف أضعاف ما يدفعه الطلبة الآخرون.

ومن صور المشاركة أيضا ، التعبئة من اجل الحصول على الهبات والتبرعات من الخريجين والصناعات الخاصة ، والتي تعتبر هدايا للجامعات لتمويل بعض الأقسام أو منح

للطلبة المحتاجين ، ومن الممكن أن تكون هذه المنح مضمونة بسندات تلزم الحاصلين عليها بالعمل لدى هذه المؤسسات فيما بعد التخرج ، أو على هيئة سلفيات للطلبة الموهوبين ، وقد تشجع الحكومة على هذه المساعدات عن طريق نظام ضرائبي يحفز الشركات الخاصة على التبرع للجامعات بإعفائها من الضرائب على نسبة كبيرة من هذه التبرعات .وقد تقبل الجامعة أصولا غير نقدية أو تمويلا إستثماريا يدر دخلا للجامعة.

كذلك على الجامعات أن تقوم بأنشطة لتوليد الإيرادات ، وذلك عن طريق تقديم مقررات تدريبية قصيرة في اللغات والكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك، للأفراد أو المؤسسات التجارية أو الصناعية ، والدراسات الإقتصادية للحكومة وإتفاقات إجراء البحوث للصناعة ، وتقديم الخدمات الإستشارية حتى تستطيع توفير دخول إضافية لهيئة التدريس ، علاوة على توليد دخول إضافية للجامعات والكليات ، بالإضافة لتوفير مهارات مناسبة للسوق ، كما يمكن للحكومة تقديم ما يناظر المنح البحثية الخاصة التي تتمكن الجامعات من الحصول عليها وذلك من أجل تشجيع البحث عن مثل هذه المنح، ولايعنى كل هذا اهمال الجامعات لعملها الأساسي ، وإنما يجب أن يكون ذلك في حدود إمكانياتها ورسالتها وكفاءة الأقسام المعنية.

ومن الضروري العمل على إنفاق هذه الدخول فيما يزيد من قدرة الجامعة على الإحتفاظ ببيئة التدريس بها ، وشراء المواد التربوية ، وتجهيز المعامل ، وتمويل الأنشطة المهنية ، كالإجازات التي تعطى لهيئات التدريس لإجراء البحوث ، والسفر للمؤتمرات المهنية .

ولكننا يجب أن نحتاط من جعل الجامعات والكليات الحكومية بمصروفات دون مراعاة للأسر الفقيرة ، أو تلك التي بها أكثر من عضو واحد ملتحق بالجامعة، وهذا يعنى أن المشاركة لا يمكن تنفيذها بدرجة متساوية دون برامج للسلفيات والمنح تضمن الدعم المالي اللازم للطلبة المؤهلين للدراسة وغير القادرين على دفع المصروفات ، ولذلك يجب على الحكومة

أن تتخذ من الإجراءات ما يسمح بتطوير نظم القروض المتوفرة ، وتوسع من تغطيتها لتصل إلى الغالبية العظمى من تلاميذ الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة، وتستطيع الحكومة إسترداد سلفيات الطلبة للدراسة من خلال نظام لرد تلك القروض بعد التخرج والعمل على هيئة أقساط تتناسب مع الدخل ، أو من خلال فرض ضريبة خاصة على الخريجين ، وهناك العديد من الطرق التي تستخدم الآن لتحصيل مثل هذه القروض.(Albert & Adria, ١٩٩٣)

• ربط التمويل الحكومي للجامعات بالأداء

إن توزيع الميزانيات على الجامعات الحكومية بناء على المفاوضات لا يعمل على توفير الدوافع من أجل الإدارة الفعالة والتحسينات النوعية ، مما يجعل من الصعب أن يتم تعديل توزيع الموارد المالية تبعاً للظروف المتغيرة ، ولذلك يمكن إستخدام ميكانزمات بديلة تربط فيما بين التمويل ومحكات الأداء. حيث أن مثل هذه الميكانزمات التمويلية تخلق دوافع قوية لإستخدام أكثر فعالية للموارد ، وذلك عن طريق تشجيع الجامعات على التقليل من الإنفاق في الأوجه غير التعليمية ، والتركيز على المهام التدريبية والبحثية على سبيل المثال.

ومن المهم التركيز على جودة الباحث (وفقاً للمعايير التي وضعتها الدول المتقدمة والتي تسبقنا في مجال التعليم) والتركيز على جودة المنتج التعليمي (البحث العلمي)(الحملوي، ١٩٩٧)

ثالثاً: دور جديد للحكومة

يجب أن تظل الحكومة هي السلطة النهائية المسؤولة عن تشكيل وتطوير نظم التعليم العالي والإشراف على الجامعات ، وأن تترك الحرية للجامعات لتناضل من أجل متطلباتها ، كما

تتخذ قراراتها مستقلة بذاتها ، وأن تتعاون الجامعات الحكومية مع بعضها بحرية تامة من خلال مجلس رؤساء الجامعات ، والذي يرأسه وزير التربية والتعليم وتتسلم الجامعات ميزانية مباشرة من الحكومة، وتعمل على الحصول على دخل مكمل لها عن طريق رسوم الخدمات ، وعقود البحوث ، وغير ذلك من المشاريع ، ويترك لكل جامعة الحرية التامة فى تحديد كيفية إنفاق ميزانيتها ، وتتكفل الدولة بنظام المنح للتلاميذ الذين يستحقونها .

كما يجب على الحكومة أن تكون مسئولة عن توفير المناخ السياسى القادر على دفع جميع مؤسسات التعليم العالى ، الحكومية والخاصة لاستخدام التمويل العام فى حث هذه المؤسسات على الوفاء باحتياجات المجتمع من التعليم والبحث العلمى .

أى أنه يمكن القول بأن تنفيذ إصلاحات التعليم العالى يركز على أسلوب الحكومة ، والذي يجب أن يؤكد على :

١ . توفير إطار سياسى متسق للتخطيط الإستراتيجى ، حيث أن نظم التعليم العالى الأكثر تمايزا تتطلب إطارا قانونيا محددًا ، وسياسات متسقة ، ورؤية طويلة الأجل من جانب صانعى السياسات للقطاع ككل ، ولدور كل نمط من المؤسسات الخاصة.

٢ . الإعتماد على الأدوات الحافزة لتنفيذ السياسات : يجب أن تستخدم الحكومة الحوافز المختلفة سواء بالمنح الدراسية للطلبة ، أو تقديم القروض ، أو توزيع الموارد على الجامعات للمساعدة فى تحسين نوعية التعليم ، وتصحيح الاختلالات فى التسجيل ، والتي تتعارض مع سوق العمل بدلا من إعتمادها على إصدار التوجيهات للمؤسسات .

٣. الإستقلال الذاتى للجامعات :يجب أن يترك للجامعات الحق فى توزيع الميزانية بشكل مرن على جوانب الإنفاق المختلفة ، ومع ذلك فيجب أن تكون موضعا للمساءلة فيما يتعلق بأدائها الأكاديمى والإدارى ، ويتطلب ذلك توفير محكات دقيقة للتقويم..

رابعاً : الإهتمام بتحسين وجودة النوعية

يجب أن تعمل الجامعات على إعداد طلبتها إعداداً جيداً ، ويتطلب ذلك الإختيار الكفء لنوعية التلاميذ المقبولين ، إذ يجب أن تقبل أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة على الإستفادة الكاملة من دراساتهم إذ أن هذا الإختيار يؤثر على نوعية التدريب وكفاءته الداخلية ، كما يجب أن تقبل فقط العدد الذى تستطيع أن تكون مسؤولة عن تعليمه .

ولضمان كفاءة الإنتقاء يمكن أن السماح للكليات أو الأقسام أن تضع محكاتها الخاصة بالإلتحاق ، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق إستخدام إختبارات مقننة للإلتحاق ، بالإضافة لإختبارات الإستعداد ، ودرجات بعض مواد المدرسة الثانوية . وهذا يعنى ضرورة الغاء مكاتب التنسيق ، وتوزيع الطلبة طبقاً لمجاميعهم فى الثانوية العامة.

ويتضمن تحسين النوعية أيضاً العمل على توفير هيئة تدريس مؤهلة خاصة بكل جامعة على حدة ، يكون لديها الدافع القوى والثقافة المهنية اللازمة لبناء التميز، أى أن عدد أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتها ومراتبها ومكافآتها ، بالإضافة للمكافآت المهنية غير المالية مثل فرص الإلتصال المهنى وتقدير الأقران تعتبر جوهرية فى تحديد نوعية التدريس .

ويتطلب الأمر أيضاً الإهتمام بتوفير حاجات المعامل العلمية والورش من التجهيزات والمواد المستهلكة ، والعمل على جودة الصيانة للمباني والمعدات ، وأن تتوفر المكتبات

كمصادر للمعلومات المعاصرة ، وأن يكون بها أماكن للدراسة وتقديم الخدمات البحثية والتدريسية للأقسام الأكاديمية المختلفة.

ويعتبر التقويم من أكثر محددات الأداء الأكاديمي أهمية ، والذي يجب أن يكون من أجل مراقبة نوعية مخرجات البحوث والتدريب ، ونوعية التدريس والبرامج ، والكفاءة الداخلية ، وتقويم تدريس أعضاء الهيئة العلمية اعتماداً على نوعية ومناسبة تقديرات الطلبة ، وتقويم رئيس القسم ، وتقييم مخططات المقررات ، وتقويم الرفاق ، وجوائز التدريس ، وأكثر أهمية من كل ذلك هو استخدام نتائج التقويم في إتخاذ الإجراءات التصحيحية.

خامساً : الإستجابة للمتطلبات الإقتصادية المتغيرة

يجب أن تتزاج برامج التدريب والبحوث مع المطالب الإقتصادية المتطورة ، ويتطلب ذلك :

١. تقوية برامج الدراسات العليا .
٢. جعل البرامج الجامعية أكثر مناسبة.
٣. بناء روابط قوية مع القطاعات الإقتصادية الرئيسية .

إن بناء إرتباطات قوية فيما بين نظام التعليم العالي والإقتصاد يعتبر هاماً في مساندة إستراتيجيات النمو المبنية على التكنولوجيا ، إذ يجب ألا تعمل الأقسام والمراكز البحثية في الجامعات بمعزل عن الصناعة.

وعموماً فإن ظروف العمل الجيدة ، والحوافز القوية التي تحرك الباحثين ، تعتبر ضرورية لخلق بيئة مدعمة للبحوث الجيدة ، كما يجب مكافأة أعضاء الهيئة الأكاديمية بدرجة كافية ليتولوا القيام بالبحوث والأنشطة التدريسية المرتبطة بها على أساس العمل لكل الوقت ، كما يجب مكافأة الأداء الجيد فى البحوث والتعليم ما بعد الجامعى من خلال الترقيات والمكافآت المهنية غير النقدية.

سادساً: زيادة العدالة

إن العدالة لا يمكن تحقيقها فى التعليم الجامعى ما لم يتوفر للمرأة والشباب من الأسر ذوى الدخل المنخفضة ، وغيرهم من الجماعات المحرومة من السكان الطريق للحصول على تعليم حكومى جيد فى مستويات ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية والمدرسة الثانوية .

المراجع

- (١) أحمد فتحى سرور (١٩٨٩). تطوير التعليم فى مصر ، سياسته وإستراتيجيته، وخطة تنفيذه . القاهرة : وزارة التربية والتعليم.
- (٢) التعليم العالى : قضايا وبدائل للإصلاح ، (١٩٩٥) دراسة للبنك الدولى : ترجمة نبيلة غنيم وآخرون ، مراجعة أ.د. محمد عبد العزيز عيد
- (٣) جمال الدين ،نجوى يوسف (١٩٧٧) عرض لكتاب "التعليم عن بعد، رؤية منظومية"، العلوم التربوية ،المجلد الثانى،العدد الرابع، فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٣٣-٢٤٧ .
- (٤) الحملاوى، صالح محمد حسنى . " أهمية تنظيم الجودة الشاملة للإدارة فى نظم التعليم ومؤسساته الجامعية" ، فى المؤتمر العلمى السنوى الثانى ١١-١٢ مايو ١٩٩٧ ، إدارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى . جامعة الزقازيق - فرع بنها، كلية التجارة. ص ٥٥٥ - ٥٦٠ .
- (٥) رفاعى ،محمد كمال محمد (١٩٩٦) "تمويل البحث العلمى" كتاب مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا ، ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٦ . ص ١٣٥-١٤١.
- (٦) سالم ،منير (١٩٩١) تجربة التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة، " المؤتمر العلمى السنوى الأول ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٩١ للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، نحو تعليم أفضل باستخدام تكنولوجيا التعليم فى الوطن العربى ، كتاب البحوث، الجزء الأول ص ١٧-١٨.

(٢) السلمي ،على . (١٩٩١) " التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة " المؤتمر العلمى السنوى الأول ٢١-٢٣ اكتوبر ١٩٩١ للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، نحو تعليم أفضل باستخدام تكنولوجيا التعليم فى الوطن العربى ، كتاب البحوث، الجزء الأول ص ١٧-١٨ .

(٨) سليم ،رجاء إبراهيم وأميرة محمد إبراهيم (١٩٩١) . التعليم العالى فى الصحافة المصرية عام ١٩٩٠ . جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى .

(٩) عبد الله عبد الدايم . (١٩٩٥) . مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(١٠) عبد الهادى ، محمد فتحى . (١٩٩٦) "نحو تطوير مكتبات جامعة القاهرة " ، كتاب مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا ، ٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٦ . ص ١٤٢-١٥٨ .

(١١) على ، سعيد إسماعيل . " التعليم والأعلام " عالم الفكر ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢،١ ، يوليو/سبتمبر _ اكتوبر/ديسمبر ١٩٩٥ ص ٩٥-١٤٢

(١٢) عيد ، محمد عبد العزيز (١٩٧٩) تقييم نمو طالـب المدرسة الثانوية . الكويت ، وزارة التربى ، مركز بحوث المناهج . دراسة قدمت لجمعية المعلمين الكويتية وعرضت فى اسبوع التربية التاسع .

(١٣) عيد ، محمد عبد العزيز وآخرون (١٩٨٥) تقييم مشروعات التنمية والرعاية الإجتماعية ، الكتاب الأول ، تقييم مشروعات رعاية المتخلفين عقليا . القاهرة: المعهد المصرى لتقييم البرامج .

(١٤) عيد، محمد عبد العزيز وعبد التواب شرف الدين . (١٩٨١) تقويم مكتبة مدرسة صباح السالم الثانوية في ظل نظام المقررات. الكويت: مركز بحوث المناهج

(١٥) عيد ، محمد عبد العزيز وآخرون (١٩٩٣). تقويم التعليم الأساسي في مصر . القاهرة: معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم ٨٠

(١٦) عيد ، محمد عبد العزيز وآخرون . (١٩٩٤) واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره . معهد التخطيط القومي، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٩٠) .

(١٧) عيد، محمد عبد العزيز (١٩٩٥) . "التخطيط التعليمي والتقويم التربوي ونظم المعلومات" ندوة : المنظومة التعليمية في عصر المعلومات ، ١٧-١٨ يونيو ١٩٩٥ ملخص أوراق الندوة ، ص ٤٠-٤٣ .

(١٨) عيد، محمد عبد العزيز (١٩٩٦) " المشاكل السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية" في التعليم الثانوي العام في مصر ، واقعه ومشاكله وإتجاهات تطويره ، معهد التخطيط القومي : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٢

(١٩) عيد، محمد عبد العزيز (١٩٩٧) " إتجاهات تطوير التعليم العالي " ، في تطوير التعليم الجامعي في مصر من أجل التنمية ومواجهة مشكلة البطالة" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٨ ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٧، ص ١٥ - ٣٠ .

(٢٠) عيد ، محمد عبد العزيز. (١٩٩٧) "إستراتيجيات لإصلاح التعليم الجامعى" فى :المؤتمر العلمى السنوى الثانى ١١-١٢ مايو ١٩٩٧ ، إدارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى . جامعة الزقازيق -فرع بنها، كلية التجارة.ص ٤٤١ - ٤٥٦ .

(٢١) فرج ، أحمد حافظ (١٩٨٧) .التعليم الجامعى : واقعه وقضاياہ وإتجاهات تطويره . القاهرة : الصدر لخدمات الطباعة (سيسكو) ، ١٩٨٧

(٢٢) مصطفى، أحمد سيد (١٩٩٩٧) . "إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين" فى المؤتمر العلمى السنوى الثانى ١١-١٢ مايو ١٩٩٧ ، إدارة الجودة الشاملة فى تطوير التعليم الجامعى . جامعة الزقازيق -فرع بنها، كلية التجارة.ص ٣٦٣-٣٧٨ .

(٢٣) مغيب، صالح وسعدية محمد بهادر ومحمد عبد العزيز عيد (١٩٨٦) تقويم مشروعات التنمية والرعاية الإجتماعية ، الكتاب الثانى، تقويم دور الحضانة . القاهرة : المعهد المصرى لتقويم البرامج.

(٢٤) مكتب التربية العربى لدول الخليج . وقائع ندوة : التعليم العالى عن بعد ، البحرين ٢ - ١٩٨٦/١١/٦ ، الرياض ١٩٨٨ ، ص ٤٨٥ .

(٢٥) موريس ، لين ليونز (ترجمة محمد عبد العزيز عيد) (١٩٨٥) أساليب معالجة الغايات والأهداف . القاهرة : المعهد المصرى لتقويم البرامج .

المراجع الأجنبية

Albert, Douglas & Adrian Zideman (١٩٩٣). "Student Loans: An Effective Instrument . cost

no1 January ١٩٩٣ ,p٧١-٩٠ .Recovery In Higher Education? " **Research Observer**, ٨,

Cope, Robert and Lawrence Sherr . **Total Management for Organizations: Concepts and Tools**, Adelaide: TAFE, ١٩٩١

Evans, David R. **The Planning of Non-formal Educatuion** . Unesco, Paris: International Institute For Educational Planning, ١٩٨١.

The National Commission on Excellence in Education. **An Open Letter the American People, A Nation At Risk, The Imperative For Educational Reform**. April, ١٩٨٣.

الورقة الثانية

التعليم المستمر ضرورة من ضرورات القرن الحادي والعشرين

إعداد

د . زينبات محمد طباله

التعليم المستمر ضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين

تمهيد ٠٠٠٠

ونحن على ابواب القرن الحادى والعشرين ، تواجهنا بعض التحديات التى تتشابه مع بعضها البعض لتشكل مجموعة من الضرورات ، يستلزم الأخذ بها ، حتى يمكن مواجهة هذه التحديات . ولما كان التعليم هو اقوى أسلحة المواجهة التى يجب الأخذ بها وتطويرها ، وتدعيمها ، بما يحقق أكبر فائدة لأفراد المجتمع ، لذا يصبح التعليم المستمر هو الضرورة الملحة فى قرن يتميز بالسرعة فى كل شئ .

فعلى حين استغرقت الثورة الزراعيه آلاف من السنوات ، والثورة الصناعيه مئات من السنوات ، نجد الثورة التكنولوجيه تستكمل كل مقوماتها خلال عشرات من السنين . فكمية المعلومات والمعرفة التى يمتلكها البشر تتضاعف الآن فى أقل من عامين ، وكمية المعلومات التى يمكن تخزينها فى الحاسبات الآليه تزيد بمتواليه هندسيه ، مما يؤكد أن التغير السريع يستلزم نمطا جديدا من التفكير ، وتدعيما جديدا للتعليم .

وحتى نستطيع تحديد مبررات وخصائص التعليم المستمر الذى نحتاجه فى القرن القادم ، يجب استعراض بعض ملامح هذا القرن وإنعكاساتها على التعليم والحاجه للتعليم المستمر كضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين .

بعض سمات وملامح القرن الحادى والعشرين :

يتميز القرن الحادى والعشرين بأنه سريع التغير فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه . الخ ٠٠٠ مما سيؤثر بالضرورة على الإنتاج والعمل . الخ فى هذا القرن سيتغير شكل سوق العمل ، وعلاقات المالكية ، وقيود التجارة الدولية وشكل القيمة المضافة . الخ . وفيما يلى استعرض لبعض

ملاح هذا القرن وما يتطلبه ذلك من التعليم المستمر والحاجة اليه كضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين .

١ - تغيير شكل سوق العمل

سيؤدى دخول الخصخصة فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، الى فتح ابواب العمل أمام ذوى المهارات المتعددة ، والمتطورة ، والمواكبة للتكنولوجيا السائدة ، وستغلق تلك الأبواب أمام غير المسلحين بالمهارات الجديدة والمعارف المختلفة وسيصبح البقاء والإستمرار لمن يمتلك المعرفة ، بل للقادرين على إنتاجها .

إن الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة سينتج عنه بطالة بين العاملين إذا لم يسرعوا بتطوير مهاراتهم والتسلح بما هو جديد فى مجال العلم والمعرفة ، بل قد يفرض القرن القادم على الفرد أن يغير مهنته عدة مرات خلال حياته العملية ، مما يستلزم تغيير مستمر فى مستوى ونوع مهاراته ، وتجديد دائم لكم المعارف التى يمتلكها ، فيصبح لزاما عليه الأخذ بالتعليم المستمر الذى ينمى مهاراته وقدراته ، خاصة مع تضايف المعرفة المستمر .

٢ - تحرير التجارة الدولية

يمثل تحرير التجارة الدولية أحد المكونات الرئيسية لبرنامج إعادة الهيكلة الرأسماليه ، ويمثل فى التحول من سياسات التصنيع القائمة على الحماية والإحلال محل الواردات ، الى سياسات قائمة على تشجيع الصادرات . ورغم أن اتفاقية "الجات" يمكن أن يترتب عليها آثار سلبية مختلفة على المجتمع إلا أن لها أيضا جوانب إيجابية ، ذلك أن تحرير التجارة يمكن أن يصبح حافزا فى اتجاه رفع كفاءة ومستوى جودة الإنتاج المحلى وتنويع هذا الانتاج وتطويره ولكن بشروط معينة ، ألا وهى تحسن أوضاع التعليم والبحث العلمى والتطور التكنولوجى ، فلا بد من تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات .

وإذا كنا ننادى بالميزة التنافسية بعد أن كنا ننادى بالميزة النسبية ، فإن

هذا يستلزم مستوى متقدم من التعامل مع التكنولوجيا والقدرات التكنولوجية ،
وتكوين قاعدة من الطبقة العاملة عالية المهارة ، وقدر كبير من الدقة
والإنضباط فى العمل وهو ما يستوجب قدر أكبر من المعارف والعلم يتيح
التعليم ويطوره ويجدده دائما التعليم المستمر .

كما أن وجود قوة عمل متعلمه أصبح من الضرورات فى القرن الحادى
والعشرين لأن التعليمات وارشادات العمل ستكون مكتوبة ، وتزداد الحاجة الى
الإداريين والفنيين الذين يملكون مهارات نظم المعلومات ويستطيعون التعامل مع
التكنولوجيا الحديثة . ومن ثم يصبح التعليم المستمر ضرورة من ضرورات
التطورات التكنولوجية المستمرة والمتغيره بمعدلات سريعة جدا ، والتي تؤدى
بدورها الى تغيرات أكثر سرعة فى بيئة العمل وطرق وأساليب أداء هذا العمل
، حيث يقدم التعليم المستمر فرص التعليم لمن لم يحصل عليه من قبل أو لمن
يحتاج الى تغيير مستوى مهاراته ومعارفه بما يتلائم مع التطورات السريعة فى
التكنولوجيا من خلال إعادة التعليم أو التدريب وذلك بالاستعانة بمؤسسات
التعليم الرسمى والتعليم غير الرسمى .

٣ - القرن القادم اساسه الابتكار والاختلاف

يتميز الانتاج فى القرن الحادى والعشرين بأنه انتاج السرعة مقابل انتاج
الوفرة ، وانتاج كثيف المعرفة فى مقابل انتاج كثيف العماله ، وأنه انتاج مفصل
لمقابلة حاجات نوعيات معينة من المستهلكين تتغير أذواقهم ورغباتهم فى
فترات قصيرة فى مقابل انتاج نمطى واسع الانتشار ، وأنه انتاج خدمات
وبرامج فى مقابل انتاج سلع وآلات .

وحيث أن مصر هى جزء من العالم الذى يسوده هذه السمات فى الانتاج
، لذا يجب عليها أن تتميز بتقديم كل ما هو جديد ومبتكر حتى تستطيع أن
تجد لها مكانا بين الدول .

هذا الابتكار ، وهذا الاختلاف يستلزمان تعليما متميزا ومهارات متجدده
يتولى تجديدها وتطويرها التعليم المستمر بما يتيح للأفراد من مواكبة كل

جديد .

٤ - تغيير شكل القيمة المضافة

إذا كانت القيمة المضافة هي المحدد للقوة الاقتصادية لأي دولة ، فإن حجم المعرفة هو العامل المحدد للقيمة المضافة لكل منتج في القرن الحادي والعشرين حيث لم يعد الانتاج هو انتاج سلع وآلات فقط بل برامج وخبرات ومعرفة . ومن ثم فإن التعليم المستمر سيصبح الحاجه الضرورية لتدعيم المعارف المختلفه لدى الإنسان ، مما يؤدي الى رفع القيمة المضافة بل ومضاعفتها .

٥ - زيادة أعداد الأميين وتغيير مفهوم الأمية .

مع حلول القرن القادم ، سيتغير مفهوم الأمية ليصبح أكثر إتساعا وشمولا من مجرد الأمية بمفهومها البسيط الذي ما زال يركز على الإلمام بالقراءة والكتابة وبعض المعارف الأساسية ، وهو ما تركز عليه برامج محو الأمية .

وإذا كنا نعتبر القصور في استيعاب الملزمين ، ومشكلة التسرب من التعليم الأساسي هما رافدا الأمية ، إلا أنه بحلول القرن الجديد سيضاف إليهما رافدا جديدا هو عدم مواكبة خريج التعليم لحاجات العصر ، وانخفاض المستوى الكيفي لهذا الخريج ، ومن ثم ستتزايد أعداد الاميين ، وتصبح الحاجة ملحه لبرامج محو الامية المدعمة بالتعليم المستمر بمعنى ألا تقف عند حد محو الأمية الأبجدية ، بل تحفيز من تحرروا من الأمية على الإستمرار في تعليم المزيد من المعارف والمهارات ، ولتملك الجديد أولا بأول .

ويستلزم الأمر هنا وقفة بخصوص معلم فصول محو الأمية الذي يجب أن يكون معلما ، مدربا ، واعيا ، ومؤهلا لهذا العمل ، وقادرا عليه . وألا يستعان لأداء هذا العمل إلا بمن يمتلك من الصفات والإمكانات ما يمكنه من محو الأمية بمفهوم العصر وإلا ستكون الجهود المبذولة كالتنقش على الماء ، وتصبح أعداد

الأميين عدوا يقف أمام أى محاولات للتقدم .

٦ - تزايد الحاجة للتعليم الذاتى

يحتم القرن القادم تسليح الأفراد بالقدرة على التعلم الذاتى لمواكبة كل جديد ، والسعى نحو المعرفة بل وإنتاج المعرفة فالقدرة لمن ينتج المعرفة . وهنا يتضح أهمية دور الأم فى توجيه أبنائها نحو القدرة على المناقشة والحوار والتفاوض و بث الثقة فى نفوس هؤلاء الأبناء ، ودفعهم من خلال المواقف المربيه الى ممارسة التعلم الذاتى ، والسعى نحو الحصول على المعرفة واكتشافها بل وإنتاجها . ويستطيع التعليم المستمر ان يقدم للأم ما يمكنها من أداء هذا الدور على أفضل صورة ممكنه .

٧ - الحاجة لتعلم اللغات

تتزايد الحاجة بشدة لتعلم اللغات الأجنبية وبصفة خاصة اللغة الإنجليزية بعد أن انفتح العالم وأصبح وحدة واحدة ولنا فى دخول شبكة المعلومات Internet خير دليل على ذلك حيث نجد أن اللغة الانجليزية أصبحت ضرورة للتعامل بهذه التكنولوجيا (مع ضرورة المحافظة على اللغة الأم فى التعليم وتملك المهارات والمعرفة) .

وهنا يبدو دور التعليم المستمر فى تزويد الأفراد باللغات الأجنبية على كافة المستويات والأعمار .

٨ - الحاجة لتعلم العلوم والرياضيات

يفرض القرن القادم الاهتمام بتعلم ما يسمى بعلوم المستقبل والمتمثلة فى العلوم والرياضيات واللغات ، ولكن الواقع يشير الى تراجع فى امتلاك المعارف العلمية والرياضية بسبب تدهور أحوال التعليم ، وتراجع فى أعداد الملتحقين بالأقسام العلمية على مستوى التعليم الثانوى والجامعى . وتصبح الحاجة ماسة الى تدخل التعليم المستمر لتبسيط هذه المواد بطريقة ميسرة وتدعيم مستوياتها

المحققة لدى من استطاع تعلم قدر منها وإن كان هذا لا ينفي مسئولية النظام التعليمي بهذا الصدد .

٩ - الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة

فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأس مالية والأخذ بالخصخصة يصبح الهدف تحقيق الكفاءة مع عدم إهدار العدالة .

ولكن خصخصة التعليم ستكون ذات طبيعة خاصة ، حيث ستؤثر تأثيرا عكسيا على فرص التعليم للفئات الفقيرة بشكل عام ، وعلى الإناث منهم بشكل خاص . كما ستؤدي خصخصة التعليم إلى تزايد الفجوة بين الريف والحضر ، وذلك نظرا لتركز التعليم الخاص بالحضر بالدرجة الأولى حيث يجد الطلب عليه مدعما بالقدرة المادية لسكانه . ومع ارتفاع تكاليف التعليم ومقدار ما تتحمله الأسرة من تكاليف تعليم أبنائها من مصروفات دراسية ودرس خصوصية ... الخ سيزداد حرمان الفئات الفقيرة من التعليم كما ستتأثر الإناث بالدرجة الأولى ، حيث ستضحي الأسرة عادة (إذا كانت مواردها محدودة) بتعليم الأنثى مقابل تعليم الذكر . وهنا تظهر خطورة تراجع مستوى تعليم الإناث كما ونوعا ، وما لهذا من آثار سلبية على المجتمع فى كل المجالات ومنها مجال التعليم فى حلقة مفرغة ، حيث سيصبح دور الأم الأهمية عاجزا عن إعداد الأبن المسلح بمهارات يحتاجها القرن القادم ، من مهارات الإبداع والإبتكار والقدرة على التعلم الذاتى .

ومن ثم يصبح دور الدولة فى التعليم دور بالغ الأهمية لا غنى عنه حتى مع انتشار التعليم الخاص ، كما يصبح للتعليم المستمر دوره الفعال فى إكمال المهارات والمعارف المختلفة لدى أفراد المجتمع .

التعليم المستمر مفهومه وخصائصه

التعليم المستمر Lifelong Education

عرف التعليم المستمر بصيغته قبل ان يعرف بمفهومه ، لقد تأخر المفهوم أكثر من قرن ونصف من بدء ظهور أشكال وأساليب تعليميه خاصة بالكبار والذين لم يتلقوا من قبل أى تعليم ، أو الذين تلقوا قدرا من التعليم الأولى ورغبوا فى تنمية تعليمهم وكان ذلك فى الدول الصناعيه المتقدمة كإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث شهدت نظما سياسية وتطورات اقتصادية وتحولات اجتماعيه كانت لها ضغوطها فى تعزيز مكانة الطبقة العاملة فى المجتمع ، وتقديم فرص تربوية مناسبة لها ، فكانت أنشطة تعليم الكبار .

وهكذا ظهر التعليم المستمر فى السبعينات كحركة نقدية تحليلية لكل الأشكال التعليمية تحدد طبيعة أنشطتها ، ونوعية أهدافها ، وتنسق بينها فى إطار تربوية شاملة متكاملة وانبثق من هذه الحركة علم أكاديمى له بنية معرفية ولغة إصطلاحية ، وطرائق منهجية ومن ثم فقد تجسد مفهوم التعليم المستمر لمفهوم حاكم وموجه لكل تعليم .

ومفهوم التعليم المستمر يعنى فى الواقع "تجديد النظام التربوى فى الزمان والمكان وتنظيم للخبرات والنشاطات التربوية وجعلها متاحة لكل من يرغب فيها على مدى الحياة ، وبذلك يكون للتعليم المستمر بعدان أفقى ورأسى، ففى بعده الأفقى يعنى بتنوع التعليم فى الأماكن المختلفه ، وفى بعده الرأسى يعنى بإتاحة الفرص للدخول فى أى نوع من أنواع التعليم فى الأزمنه المختلفه (١)

ويرتكز التعليم المستمر على مجموعة من خصائص تميزه وتحدد فلسفته التى يعمل فى إطارها ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلى :

- ١ - إنه تعليم للجميع وليس للنخبة فقط Education for All
- ٢ - التعليم المستمر مرن لا نمطى Flexibility
- ٣ - التعليم المستمر تعليم متكامل Integration
- ٤ - التعليم المستمر تعليم وظيفى Functional

وباستعراض ما جاء فى إعلان المؤتمر الرابع لتعليم الكبار المنعقد فى باريس فى الفترة من ١٩ الى ٢٩ مارس ١٩٨٥ يتضح أن الحق فى التعليم يتكون من:

- الحق فى معرفة القراءة والكتابة
- الحق فى طرح الاسئلة والتفكير
- الحق فى التخيل والابداع
- الحق فى فهم البيئة وتدوين التاريخ
- الحق فى الاستفادة من الموارد التعليمية
- الحق فى تنمية المهارات الفردية والجماعية

ومن ثم فإن هذا الحق فى التعليم بعناصره المختلفة إنما يعنى فى حقيقة الأمر أن التعليم يجب أن يكون للجميع وهو ما لا يتيح التعليم النظامى بوضعه الحالى ، حيث تتدخل عوامل كثيرة فى تحديد تكافؤ الفرص فى التعليم النظامى منها على سبيل المثال لا الحصر المستوى الاقتصادى للأسرة ومدى وعى الأسر بأهمية التعليم .. الخ .

وكذلك يتميز التعليم المستمر بأنه مرن حيث يتغير بتغير الأحوال والثقافات ومستويات التقدم ويلبى إحتياجات السوق ويشجع تنوع الفرص الفردية .

وإذا كان التعليم النظامى يلبى إحتياجات الفرد طبقا لمراحل نموه المختلفة من طفولة ومراهقة وشباب فإن التعليم المستمر ينظر للإنسان ككل متكامل متفاعل مع بيئته ومجتمعه فى حاجة للتعليم الذاتى حتى يستطيع أن يطور نفسه وإذا كان التعليم المستمر هدفه إثراء الإنسان الفرد لذلك يوصف بأنه تعليم وظيفى حيث يساهم فى تزويد الفرد بالمهارات المتغيرة بتغير التكنولوجيا

والأوضاع المجتمعية والعالمية ومن ثم فإن قدرته السريعة على التغير تساهم بشكل فعال فى توفير مالا يستطيع التعليم النظامى بمفرده من توفيره خاصة مع متغيرات العصر وثورة العلم والتكنولوجيا .

وحتى يستطيع الفرد فى عصر التكنولوجيا والمعلومات الاستنادة من التعليم المستمر فلا بد من أن يتميز بمهاره التعلم الذاتى ذلك الطريق الأمثل لتحقيق الذات ، والذي يقوم على عمليات اساسية تميزه عن غيره من أشكال التعليم الأخرى وأساليبه وأنماطه ، هذه العمليات هى التى تعطى التعلم الذاتى تفرده وقوته ألا وهى الإختيار ، التخطيط ، التنفيذ ، والتقويم الذاتى (٢) فحيثما تتوفر لدى الفرد حرية اختيار ما يتعلمه ، لا بد من توافر دافع قوى ، ورغبة أكيدة ، وشوق صادق لمعرفة هذا الجديد مما سيوصله حتما لأفضل النتائج .

وفى سبيل تعلم الفرد لما يريده ويختاره سيكون لديه دائما خطة مرتبه موضوعيا وزمنيا فى تعلم ما يريد ، تعد هذه الخطة من عوامل قوة ونجاح وتفرد التعلم الذاتى .

كما أن عمليات التنفيذ ستخضع لمصالح وأولويات وحاجات الشخص نفسه بما يتفق رغباته وظروفه وحاجاته ، وفى ذلك تعظيم للنائدة المرجوة من هذا التعلم الذاتى .

ثم تأتى فى النهاية عملية التقويم التى تتم ذاتيا حيث يقوم الفرد ذاته وما حصل عليه وتعلمه .

إذن فالتعلم الذاتى بهذه المواصفات يحتاج الى :

- ١ - أم واعيه تفرس فى ابنائها هذه المهارة
- ٢ - تعليم متطور يخلق فى الفرد القدرة على المناقشة والحوار والبحث عن المعارف من مصادرها المختلفه .
- ٣ - معلم جيد تعلم تعليما جيدا ، ولديه أيضا مهارة التعلم الذاتى ، فيصبح

المعلم فى هذه الحالة ميسرا ومعاوننا لمن يتعلم تعلمنا ذاتيا .
ويجمع العناصر الثلاثة السابقة نوع التعليم ومصادره ومدى تطور هذا التعليم
ونموه بما يتفق ومتطلبات العصر .
ويمكن حصر المصادر التى يحصل منها الفرد على تعليمه طوال حياته فى
اربعة مصادر اساسية تتفاعل مع بعضها البعض ، وتتكامل فيما بينها وهى :

١ - التعليم الرسمى أو النظامى Formal Education ، وهو ما يتيح نظام
التعليم فى المجتمع ، بالمدارس والمعاهد والجامعات ويخضع لنظام محدد ومناهج
محددة ، ويسير وفق خطة محددة وسياسات ، ويتوالى الانتقال بين مستوياته
طبقا لتواعد تحكمه ، ومن ثم يتميز بعدم وجود حرية فى اختيار المادة
التعليمية ويتم التقويم فيه بطريقة مختلفة عن التقويم الذاتى ، ولكنه متاح
للجميع بنفس الدرجة ، للذكور والإناث من حيث القوانين وفرص الإلتحاق به إلا
أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورا خطيرا فى مدى تكافؤ الفرص
التعليمية بين الذكور والإناث من ناحية ، وبين الفقراء وغير الفقراء من ناحية
أخرى .

٢ - التعليم اللا مدرسى أو غير النظامى Non Formal Education وهو ما
يتجه إليه الأفراد لتعلم ما يرغبون فيه لأهداف خاصة بهم ربما لتحسين
أوضاعهم المعيشية أو لإستثمار وقت فراغهم أو لأسباب أخرى يعلمونها .

٣ - التعليم العرصى Informal Education الذى يحصل عليه الفرد بوسائل
عديدة مثل وسائل الإعلام المختلفة أو نتيجة للإختلاط بالآخرين والإطلاع
والاحتكاك بالبيئة المحيطة ومن ثم فإن مقدار ونوع ما يحصل عليه الفرد يتأثر
ببيئته ومحيطه ورفاقه ... الخ . ولكن من الملاحظات العابرة على هذا النوع
من التعليم ان فرصة الذكور فى الحصول عليه عادة ما تفوق فرصة الإناث
وخاصة بالريف ، حيث تتاح للذكر فرصة الاحتكاك والتعامل بالمجتمع الخارجى
أكثر من الإناث ، بالإضافة الى أن محيط الذكور عادة من الرجال الذين هم على
وعى أكثر من الإناث بل أحيانا أكثر تعليما منهم .

وهنا تبدو أهمية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة فى تعويض هذه

خامسا : قطاع الأمانة العامة :

(١) الإدارة المركزية للمتابعة وبحوث المستمعين :

تولى الإدارة إهتماما خاصا ببحوث المستمعين والمشاهدين حيث أصبح البحث العلمى ضرورة ملحة يستلزمها الفكر الاعلامى المعاصر بما يسهم فى عملية التخطيط له على أسس علمية وموضوعية ، وقد تم إنجاز العديد من بحوث المستمعين والمشاهدين خلال عامى ٩٦/٩٥ على النحو التالى :

- بحث تقييم بعض البرامج والمواد الاذاعية والتليفزيونية المقدمة خلال شهر رمضان •
- بحث تقييم دور الاذاعة والتليفزيون فى التصدى للمشكلات الاجتماعية المعاصرة •
- بحث استطلاعى حول إنشاء القناة الثامنة للتليفزيون مع تقييم لآداء الاذاعة المحلية لجنوب الصعيد •
- بحث تقييم إذاعة القرآن الكريم والبرامج الدينية •
- بحث حول الأطفال وبرامجهم الاذاعية والتليفزيونية •
- بحث دور التليفزيون فى نشر الاعلام العلمى وتبسيط العلوم •
- بحث حول تقييم برامج الاذاعة خلال عام ٩٦/٩٥
- بحث تقييم برامج التليفزيون خلال عام ٩٦/٩٥

هذا بالاضافة الى تحليل رسائل المستمعين والمشاهدين من خلال الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات أيضا الأسبوعية ورصد بريد المستمعين والمشاهدين وتحويله الى البرامج والجهات المختصة للتعرف على آرائهم وتلبية رغباتهم •

سادسا : شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات :

هى إحدى أكبر قلاع الانتاج الفنى مسموعا ومرئيا بالمنطقة العربية والشرق الأوسط وتعتبر رافدا أساسيا للقاعدة الانتاجية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، وتعتمد سياسة الشركة بشكل أساسى على تنمية مواردها بتوسيع

الرقعة التسويقية رأسيا وأفقيا وفتح مزيد من الأسواق المحلية والخارجية أمام إنتاجها المتميز حيث إنتهجت اساليب عصرية وفعالة فى هذا الصدد مثل تعديل نسب الخصم ومنح الائتمان والبيع لأجل وكذلك البيع المباشر لمنتجات الشركة من خلال الجولات التسويقية لتنشيط المبيعات .

إنجازات الشركة :

الانتاج الفنى :

١ - الانتاج الصوتى :

وترتكز إستراتيجية الشركة على عدة محاور أهمها :

- إكتشاف المواهب الجديدة فى ربوع مصر بالتعاون مع الأجهزة المعنية وعلى رأسها الاذاعات الإقليمية لتوسيع قاعدة الفن والفنانين بما يتناسب مع حجم مصر سكانيا وثقافيا وحضاريا وحفاظا على ريادة سيادة الفن المصرى .

- إعادة إنتاج الأغنيات القديمة التى تجد رواجها واستحسانا شعبيا واسع النطاق بتوزيعات توابك المبتكرات العالمية .

- بدء الانتاج الفعلى للمكتبة المسموعة حيث طرحت بالأسواق باكورة هذا النشاط "المجلة المسموعة" وتتضمن موضوعات ثقافية وترفيهية شيقة ومثيرة على شرائط كاسيت بسعر معقول مما يكون مكتبة ثقافية جيدة ومتنوعة تحوى كنوزا وتراثا حضاريا مستوحى من أمهات الكتب حتى يؤدى الإعلام دوره الثقافى بجانب الكتاب بالإضافة الى المكتبة المسموعة الدينية والتعليمية .

- طرح افضل النوعيات المتميزة من المنوعات والأغانى والموسيقى التى ترقى وتسمو بوجدان المستمع .

٢ - الإنتاج الدرامى :

- إمداد القنوات الاقليمية والفضائية المحلية والخارجية بالمواد الاعلامية القديمة والمتوفرة بمكتبة الشركة .

- التركيز على إنتاج برامج ومسلسلات الأطفال لتغذية قناة الأطفال المزمع إنشاؤها ضمن القنوات المتخصصة للقمر الصناعى المصرى (نايل سات)

- إنتاج وتسجيل أغنيات الفيديو كليب باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا المتاحة بالاستديوهات المملوكة للشركة .
- الاستعانة بكبار المؤلفين والكتاب والأدباء اللامعين وكذلك الفنانين والمخرجين لتنفيذ المسلسلات ضمن فترة زمنية تضمن تشغيل الاستديوهات دون توقف مع الاهتمام بجودة المستوى الفنى لتلك الأعمال من حيث الشكل والمضمون .

حجم الانتاج المرئى : تم تسليم عدد ٢٦٥ س ، ٤١ ق من الانتاج المرئى للقطاع الاقتصادى خلال عام ٩٦ مقابل ١٥٢ س ، ٥٧ ق فى العام السابق .

- ٣ - الانتاج الصناعى : تصنيع علب أشرطة الكاسيت الصوتى : قامت الشركة خلال عام (٩٧/٩٦) بانتاج ٢٤٦٩١٠٠ علبة داخلية ، ٣٤٩٢٣٠٠ علبة خارجية فائقة الجودة مما سد إحتياجات هذا المنتج بدلا من استيراده والفائض عن حاجة الشركة تم طرحه فى الأسواق .
- تم طبع ٢٠٧٢٤١٨ شريط كاسيت متنوعة المقاسات تميزت بنقاء الصوت وإرتفاع المستوى الفنى والهندسى بالإضافة الى مستوى المضمون الراقى للمادة المسجلة ، وقد حصلت الشركة عن جدارة من هيئة التوحيد القياسى ترخص بعلامة الجودة لتطابقه مع المواصفات العالمية .

- ٤ - رسالة صوت القاهرة للإعلان : تسعى الشركة لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء لمختلف أنشطة الوكالة الاعلانية والتي تشمل البث الاعلانى والانتاج الاعلانى للغير وللشركة ، وكذلك الخدمات الاعلانية بما يحقق الاستخدام الأمثل لامكانيات الوكالة لتحقيق أكبر عائد ممكن للمساهمة فى زيادة الموارد الذاتية للإتحاد وفقا للسياسات والخطط الاعلانية المعتمدة .

معهد الاذاعة والتليفزيون : ويشمل شعبة التدريب الاذاعى ، والتليفزيونى ، والادارى لتدريب العاملين فى الحقل الإعلامى بمختلف تخصصاتهم من خلال دورات تدريبية تسهم فى الارتقاء بمستوى الاراء وتنمية الطاقات والقدرات البشرية وخلق الكوادر فى

حقل الاعلام بالاضافة الى المبعوثين من الدول العربية والاسلامية الذين يتلقوا تدريبهم بالمعهد من خلال شعب التدريب المختلفة به . وكان عدد المتدربين خلال عامى ٩٦،٩٥ ، ١٧٧١ متدربا منهم ٥٨ مبعوثا من الدول العربية والاسلامية وذلك من خلال ٨٢ دورة إذاعية وتليفزيونية وادارية وحلقات وندوات بحثية ونقاشية .

المبحث الثالث

ملامح وسمات إعلام الغد

تقديم

ملامح وسمات إعلام الغد

أولا : إعلام التقنيات المتطورة

ثانيا : أعلام الديمقراطية

ثالثا : إعلام ثورة المعلومات

رابعا : إعلام الكيانات الكبرى

والمؤسسات الضخمة

المبحث الأول

ملامح وسمات إعلام الفرد

تقديم :

للثقافة تعريفات شتى ، من أكثرها شيوعا ودلالة شاملة أنها طريقة للحياة تكشف عن نفسها فى مجالات العقل والوجدان والعمل ، أى فى الفكر والفن والعلم والنظم الاجتماعية والموروث من العادات والتقاليد والمثل والقيم ، وفى ضوء ذلك تصبح الثقافة هى التى تضى على مجموعة من البشر طابعها الانسانى والاجتماعى وتمد الفرد بمقومات شخصيته القومية المتميزة .

والثقافة بمعنى آخر هى نظرة الناس الى الكون والحياة وسلوكهم فى حياتهم اليومية العامة والخاصة ، وهى كل ما يأخذون به أنفسهم من ألوان القيم والسلوك الاجتماعى ، وهى المعيار الذى يقاس به الصواب والخطأ ، وهى التراث الذى يتوارثه الأجيال من بعدهم .

والثقافة هى حصيلة مدخلات الذهن فى مراحل نمو الفرد وتنشئته الاجتماعية والثقافية ومن ثم أصبحت موسوعية بطبيعتها حيث تشمل الأفكار والآراء والمعتقدات والقيم والعادات والأعراف والتقاليد والمعايير والأحكام وما يرتبط بذلك من عناصر حضارية من حيث كل ما يتعامل معه الفرد فى حياته ويجعل تعاملاته مع الآخرين تكسبه فهما وعمقا بالنفس البشرية ويسر تعامله معها .

ورغم كثرة معانى الثقافة ومفاهيمها الا أن لها جانبان أساسيان ، الأول يتعلق بالقيمة وينطوى على عنصرين أساسيين هما :

رقى الفكر - وسمو الوجدان

أما الجانب الثانى فيشمل المكونات ذاتها ويضم رافدين ، هما رافد الفكر والوجدان حيث يشمل الفكر على المعارف والخبرات والتجارب ، أما الوجدان فأهم فروعها هى الدين والأخلاق والفنون .

ولذلك فعند نظرنا للثقافة هنا ، يجب أن ننظر اليها نظرة معيارية مثالية سواء بصفتها قيمة أو بصفتها مجموعة مكونات ، وكلا الجانبان يواجهان العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ، والهدف من تلك النظرة، هو أن نصل الى مجتمع مصرى مثقف بالفعل تتمثل فيه إستنارة الفكر والتمسك بالأخلاقيات التى تؤدى الى إستقامة السلوك وعمق الانتماء وجدية الأداء لتحقيق ومواكبة التنمية وصدق العطاء وذلك فى مواجهة ماستعرضه الدراسة من متغيرات ومستحدثات ترتب عليها نتائج تمثل مستحدثات من الناحية الاجتماعية والثقافية بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة وبعد أن سادت ظاهرة العولمة والكوكبة الفكرية والابداعية حيث ثورة المعلوماتية وسباق الحاسبات كل لحظة وركض وسائل الاتصال ووسائطها بحيث سيطرت على السماء والأرض وكذلك ثورة الاحلال التخليقى فى المواد وثورة الاستنساخ وماحققه علم البيولوجى من طفرة رهيبة ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين من الوقوف على كل ماهو وراثى للتعرف على الكود الخاص به لزرع أجزاء الجسم وتدارك الأمراض والحفاظ على الجينات، الآدمية التى لم تعد سرا كل ذلك أدى الى تقليل الجهد والانتقال بالأشياء من صناعتها الى صياغتها أو نسخها بسهولة .

ومن هنا فتلك العولمة الفكرية الابداعية تفرض معايير جديدة لترتيب الدول سواء بالاستمرار والبقاء أو الاستبعاد والاستغراق فى التخلف لأن المجلس أصبح الآن هو سيطرة دول على دول أخرى فكريا وابداعيا دون التفكير فى قيام حروب أو الاستعانة بالتكتيك أو التكنيك العسكرى ، أى أننا مقبلون على إستعمار قيم دون الحاجة لغزو عسكرى لاحتلال ارض أو موقع مكانى وذلك بفضل ماوصل اليه العالم من ثورات فى المعلومات والاتصال .

ملامح وسمات إعلام الغد :

يتسم إعلام الغد بسمات واضحة نجملها فيما يلى :

- أولا : أنه إعلام التقنيات المتطورة .
- ثانيا : انه إعلام الديمقراطية
- ثالثا : انه اعلام ثورة المعلومات
- رابعا : انه اعلام الكيانات الكبيرة والمؤسسات الضخمة

أولا : إعلام التقنيات المتطورة :

لعل أخطر القضايا التقنية التي تشغل بال العالم منذ عام ١٩٦٥ حتى الآن هي قضية أقمار الاتصال Communication satellites والتطور الهائل الذي أحرزته خلال العقدين الماضيين ، وإتساع رقعة تغطيتها وتطور أجهزة إرسالها واستقبالها وصغر حجمها وقلة وزنها مما سهل استخراجها على نطاق واسع مع ماصاحبها من قلة التكلفة وتنوع الأغراض وقد كان يحد من سيطرة اقمار الاتصال في بداية اطلاقها ، أنها كانت تحتاج الى محطات أرضية عالية التكاليف لاستقبال إشارتها وإعادة بثها على النطاق الوطنى لأى دولة من الدول وكان ذلك صمام أمان لمعظم الدول الراغبة فى بث برامج هذه الأقمار أو بعضها الى مواطنيها بالاضافة الى أن المجتمع الدولى من خلال منظمة اليونسكو رأى أن يضع ضوابط لما يبيث من خلال الأقمار فأصدر فى عام ١٩٧٢ عدة ضوابط للتداول الاذاعى بالأقمار الصناعية تتلخص فى الآتى :

- عدم التدخل فى شئون الدول الأخرى .
- إدانة الدعاية المقصود بها تهديد السلم .
- منح فرصة الاتصال بالأقمار الصناعية للجميع دون تمييز .
- إحترام إحتياجات وحقوق الجمهور .
- ضمان دقة المعلومات التى تذاع عبر الأقمار الصناعية .
- إحترام البرامج للطابع المميز للثقافات المختلفة .
- تخصيص ترددات إذاعية فضائية مناسبة للدين والعلوم والثقافة .
- تعاون المنظمات الإذاعية الدولية فى إنتاج البرامج وتبادلها .
- خضوع الاعلانات التجارية لاتفاقات بين الدول المرسلة والمستقبلة .
- مراعاة أوجه الخلاف فى القوانين الوطنية بين الدول المرسلة والمستقبلة .
- أن تستخدم الترددات اللاسلكية الفضائية وفقا للوائح الاتحاد الدولى للاتصالات .

على أن هذه الضوابط لم تحترم خلال العقدين السابقين بسبب هيمنة الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسية على وسائل الاتصال فى العالم كله بالاضافة الى أن بعض الدول الكبرى كانت تستهدف غزو الدول الصغيرة سياسيا وثقافيا وكان عدم احترامها لهذه الضوابط إمعانا منها لتحقيق هذا الهدف .

ويسود قضائنا الاتصالى اليوم خمس شبكات رئيسية لأقمار الاتصال الصناعية وهى :

١ - الرابطة الدولية لأقمار الاتصال INTELSAT
the international tele - communications
satellite consortium

وأطلقت أول قمر لها عام ١٩٦٥

٢ - المنظمة الدولية لأقمار الاتصال البحرية

INMARSAT

International Maritime satellite organization

وأطلقت أول قمر لها فى ١٩٧٦

٣ - منظمة اقمار الاتصال للكتلة الشرقية

INTERSPUTNIK

Easter Bloc telecommunications satellite

٤ - المؤسسة العربية لأقمار الاتصال ARABSAT

Arabian satellite communications organization

وأطلقت أول قمر لها عام ١٩٨٥

٥ - منظمة أقمار الاتصال الأوروبية EUTELSAT

The European telecommunications satellite organization

وأطلقت أول قمر لها عام ١٩٧١

وهذه الشبكات الخمس يمتد إرسالها لىغطى معظم دول العالم ، على أن
التطور فى هذه التقنية هو ما أطلق عليه نظام البث المباشر وتتوفر له إمكانية
إستقبال البث من اقمار الاتصال دون وساطة المحطة الأرضية أى أن المشاهد
عن طريق هوائى أو طبق (دش) متفاوت الاتساع يمكن أن يلتقطه برامج
الأقمار الخاصة بالاتصال المباشر ، الأمر الذى يفقد السلطة فى أى دولة
السيطرة على البرامج التى يستقبلها المشاهد أو التحكم فيها مما أثار العديد من
المآزق السياسية والاجتماعية والثقافية فى كثير من البلدان وخاصة بلدان العالم
الثالث التى خشيت من تأثير الاعلام الوافد على هويتها الذاتية وثقافتها
الوطنية .

ولقد أدى ظهور البث المباشر الى طرح العديد من الآراء حول سلبياته وإيجابياته واطدردت منظمة اليونسكو الضوابط السابق ذكرها الا أن الاشكالية مازالت قائمة يتصارعها مبدأين هما :

- مبدأ حرية الاعلام والغاء كافة القيود عليه وهو "مبدأ حق الانسان فى الاتصال"
- والمبدأ الثانى هو ضرورة حماية الهوية الذاتية والثقافية الوطنية لكل بلد من أن تتأثر ويتم غزوها بثقافات غريبة عليها . وهذا ماحدث بالفعل عن طريق شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) وما أفرزته من ميكروب سرى بين بعض شبابنا وتمخض عن ظاهرة غريبة على مجتمعنا هى ظهور فكرة عبادة الشيطان أو تلك المجموعة من الشباب الذين أطلقوا على أنفسهم "عبدة الشيطان" بعد أن تم غزو عقولهم عن طريق المعلومات المتاحة من خلال شبكة الانترنت . ولعل من القضايا التقنية الأخرى التى تتصل أيضا إتصالا وثيقا بنطاق البث المباشر هو قضية "البرنامج التليفزيونى المتعددة اللغات" ونعنى بذلك أن المشاهد يستطيع أن يشاهد البرنامج الواحد بأكثر من لغة فى نفس وقت عرضه سواء رغبه باللغة العربية أو الانجليزية وهذا النوع من أجهزة الاستقبال التليفزيونى انتشر حاليا وبأسعار عادية مما كسر حاجز اللغة نهائيا وساعد على توسيع دائرة البث المباشر لإتاحة الفرصة للمواطن فى مشاهدة البرامج العالمية بلغته الوطنية . ومن هنا أصبح من الضرورى على جميع الدول بل من المحتم عليها المكاشفة الاعلامية لمواطنيها لأن المواطن أصبح لديه من مصادر الاعلام مالا تستطيع أى دولة أن تحجبه عن متناول يده .
- بقدر إنعكس التطور التقنى على وسائل الاعلام الالكترونية فإنه إنعكس بالقدر نفسه على الصحافة المطبوعة باعتبارها وسيلة من وسائل الثقافة من حيث التطور الهائل فى آلات الطباعة واستخدام الكمبيوتر فى عمليات الجمع والطباعة واعداد الصفحات مما إختصر الكثير من الوقت والجهد ساهم فى سرعة نقل المعلومة ، والمثال على ذلك ظهور جهاز الفاكس ملى الذى يمكن إرسال واستقبال صفحة كاملة من الجريدة أو المجلة على بعد آلاف الأميال فى عدة ثوان مما أتاح للجرائد والمجلات العالمية أن تطبع فى عشر دول فى وقت واحد .

ثانيا : إعلام الديمقراطية :

واكبت التغيرات السياسية فى شرق أوروبا ظهور أحدث تقنيات الفضاء وأقمار البث المباشر فى ألمانيا وفرنسا حيث أمكن التقاط هذه الاشارات فى أوروبا الشرقية بهوائيات يبلغ قطرها ٦٠سم وتكاليفها اقل من ٥٠٠ دولار . فإذا أضفنا الى ذلك الاذاعات الموجهة من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الى الاتحاد السوفيتى (سابقا) ودول أوروبا الشرقية فان ذلك يبرر التفسير الذى يقول أن وسائل الاتصال والاعلام كانت هى المحرك الأساسى فى إسقاط الحواجز بين شرق وغرب أوروبا وهدم الستار الحديدي الذى فرض على شرق أوروبا .

يقول ليش فاونسالزعيم البولندى أن ماحدث فى بلاده لم يكن ليحدث لولا التليفزيون العابر للحدود ، وماحدث لبولندا حدث بالنسبة لألمانيا الشرقية بتعرضها لتليفزيون ألمانيا الغربية وكذلك ماحدث لدول شرق أوروبا الأخرى . ومن هنا كانت ضرورة المكاشفة الاعلامية من جميع الدول لمواطنيها ولعل إعتراف جورباتشوف بدور الاعلام فى الديمقراطية يؤكد الدرس الذى يجب أن يستوعبه الجميع وخاصة دول العالم الثالث فيقول فى شرحه للجلاسنوست (سياسة المصارحة والمكاشفة) :-

- بدون وسائل الاعلام الحرة لا ولن تكون هناك علنية ، وبدون العلنية ، لا ولن تكون هناك ديمقراطية .

ان ماكان يحدث فى الماضى من تشويش على محطات الاذاعة لم يعد ممكنا مع التقدم التقنى فى أقمار البث المباشر لأن التشويش فى حين أنه يفسد إشارات عدوك فانه يفسد إرسالك فى الوقت نفسه كذلك فان التشويش وتكاليفه لايمكن أن تتحمله الدول الصغرى ، ومع صغر حجم الهوائيات لامجال إذن من أن الدول ستنتفتح على بعضها وهو ماحدث بالفعل فى ظل النظام الاعلامى الدولى الجديد بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى وإنهيار الاعلام الاشتراكى معه ، فإن الإعلام الآن يتجه الى الاعلام الليبرالى الغربى الذى يروج للديمقراطية كعنصر أساسى وهدف من أهدافه ، وبذلك سيلعب الاعلام دورا كبيرا فى إقامة دعائم الديمقراطية فى البلدان التى لاتتمتع بالديمقراطية ويثبت هذه الدعائم فى البلدان التى بدأت طريقها الى الديمقراطية .

ثالثا : اعلام ثورة المعلومات والطريق السريع الالكترونى :

ادى التطور التكنولوجى الى زيادة الفجوة بين الدول الصناعيه وبين الدول النامية فى مجال الاعلام ، ونظرا لتملك الدول الصناعيه لكافة مقومات انتاج وسائل الاعلام على اختلاف انواعها يخشى سيطرة هذه الدول على مقدرات الاعلام فى كثير من الدول التى تدور فى فلكها وتهدد ثقافتها ، فهى تتحكم فى إمداد هذه الدول وخاصة دول العالم الثالث بتجهيزات الارسال الاذاعى والتليفزيونى ومعداته وأحيانا دون مقابل فى سبيل أن تسيطر بعد ذلك على نوعية المواد التى تبث من خلال هذه الأجهزة .

وإذا كان التطور التكنولوجى قد أدى الى زيادة هذه الفجوة ، فإن ثورة المعلومات قد عمقت هذه الفجوة أكثر ، فقد حققت تكنولوجيا المعلومات ثورة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات ، واستدعائها فى حينها بأقل تكلفة ممكنه وفى اسرع وقت والتضافر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلى وأقمار الاتصال جعلت تداول المعلومات أمرا يسيرا ولحظيا .

إذن إعلام الغد هو إعلام المعلومات ويجب الإستعداد له عن طريق اللحاق بثورة المعلومات والذكاء الاصطناعى والانظمة الخبيرة وشبكة المعلومات الدولية والتعرض الانتقائى لها .

رابعا : إعلام الكيانات الكبرى والمؤسسات الضخمة :

كان لتفجر ثورة المعلومات وثورة الاتصال اثر مباشر على وسائل الاعلام بشكل عام ووسائل الاعلام الالكترونية بشكل خاص حيث أضفى هذان العنصران بعدا دوليا جديدا الى هذه الوسائل ، فخرجت من نطاق محليتها واقليميتها الى العالمية فى وقت قصير نسبيا ، وكل ذلك احتاج الى جهود مكثفة ومتضافره للوصول الى هذه النتائج التى جعلت ماكلوهن يدلى بمقولته الشهيرة "لقد اصبحت الكرة الارضيه أشبه بالقرية الالكترونيه" .

وأمام تلك الحتمية بدأت دول العالم تتكتل إعلامنا وذلك لسببين رئيسيين :

الاول : ارتفاع تكلفة تكنولوجيا الاعلام .

والثاني : التوحد الايديولوجى بين مجموعات من دول العالم .

وهذا بدوره ادى الى ظهور تكتلات إعلامية قوية تبلورت فى النهاية الى سيطرة نظامين إعلاميين تسيدا العالم لفترة طويلة ، هما النظام الإعلامى الغربى (الليبرالى) تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية ودائرا فى فلكه دول اوروبا الغربية واليابان ودول امريكا اللاتينية (فيما عدا كوريا) ومعظم دول الشرق الأوسط ، والنظام الاعلامى الشرقى (الاشتراكى) ويتزعمه الاتحاد السوفيتى "السابق" بالإضافة الى دول اوروبا الشرقية وعدد من الدول المتناثرة فى امريكا اللاتينية والشرق الأوسط .

وفى خضم هذا التصارع بين النظامين قامت دول عدم الانحياز بمحاولاتها لإقامة النظام الاعلامى الدولى الجديد من خلال ما أقره المؤتمر العام لليونسكو الذى عقد فى بلغراد عام ١٩٨٠ وعرف بتقرير "ماكبريد" ويهدف الى إيجاد نظام إعلامى يتسم بالتدفق الإعلامى العادل والمتوازن بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث ، وقد وئدت هذه الفكرة فى مهدها بتصدى دول النظام الاعلامى الغربى لها بإعتبارها تسيطر على تكنولوجيا الاعلام اساسا من حيث اقوى وسائلها وأكثرها تقدما بالإضافة الى إحتكار غالبية الانتاج الاعلامى فى العالم وكذلك بإعتبارها المصدر الذى يمد معظم دول العالم الثالث بإحتياجاته .

ويجب ألا نغفل فى هذا المجال التغير الذى حدث على الساحة الدولية من اختفاء الاتحاد السوفيتى من حلبة السباق وانفراد العالم الغربى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية بخريطة الإعلام العالمية تقريبا ، وذلك مايجعلنا أن نتصور مدى التأثير الذى يمكن أن يحدث وينعكس على العالم الثالث نتيجة ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن سيادة النظام الاعلامى الغربى لا تعنى نمطية هذا النظام ، فقد قامت داخل هذا النظام ذاته كيانات اعلامية لها قوتها وتأثيرها فى مواجهة الإعلام الأمريكى حفاظا على هويتها الثقافية ووجهتها الحضارية .

فوجد الاعلام الأوروبى يتوحد مع قيام الوحدة الاوروبيه خلال عام ١٩٩٢ مستخدما فى ذلك آلياته التى من أهمها اتحاد وإذاعات الدول الاوروبية والذى كان يضم جميع دول اوروبا الغربية ثم بدأ يوسع قاعدته بقبول جميع دول اوروبا الشرقية التى تحررت أخيرا من النظام الاعلامى الشرقى وبعد ان تم الاتفاق على إدماج اتحاد إذاعات دول اوروبا الشرقية (OIRI) فى اتحاد الاذاعات الاوروبية (E.BU) الغربى إعتبارا من أول يناير ١٩٩٣ .

وفى الوقت ذاته يقوم اتحاد إذاعات الدول الآسيوية بتكتيل الدول الآسيوية مع خلق اليه له هى "الآسيا فيزيون" التى تجمع دول اسيا البلطيقية فى اتصال يومى من خلال مجموعة أقمارها الصناعيه ، هذه الكيانات الاعلامية الكبيرة تقف وراءها مؤسسات ضخمة ومتطورة تسهل عليها أدائها لمهمتها وتساعدنا على تحقيق أهدافها بإستخدام أحدث صنوف التكنولوجيا مما يرسم ويوضح صورة اعلام الغد ويؤكد انه لا مكان للكيانات الصغيرة والمؤسسات الفردية فى اعلام الغد .

* هذه صورة سريعه للملامح الاساسية لإعلام الغد فى حدود ما هو قائم اليوم على أن هذه الصورة يمكن أن تتغير ملامحها فى أى وقت طبقا لمستحدثات ومتغيرات العصر السابق الاشارة اليها ومايستجد منها . وفى ضوء هذه الملامح يمكن أن نتصور إنعكاساتها على أهم قضايا الوطن ، ومن أهمها ثلاث ضايا رئيسية بإعتبارها لصيقة الصلة بالإعلام وهى :

- ١ - قضية الديمقراطية
- ٢ - قضية التنمية
- ٣ - قضايا التبعية الإعلامية

أهم التوصيات والمقترحات

بالنسبة لتحديات الثقافة والأعلام بشكل عام

أولاً: أهم التوصيات والمقترحات على المستوى الداخلي

ثانياً: أهم التوصيات والمقترحات على المستوى الخارجي

اهم التوصيات والمقترحات على المستويين الداخلى والخارجى بالنسبة لمجال الثقافة والاعلام بشكل عام

أولا : التوصيات والمقترحات على المستوى الداخلى بالنسبة لدور الاعلام فى والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية :

١ - بث فكرة البناء فى كل المجالات سواء كانت مادية أو روحية كوسيلة لاستثمار الطاقات البشرية المتاحة وبعث النهضة فى كافة المجالات مع تنمية روح الولاء والانتماء لدى الجماهير .

٢ - التركيز الدائم على فكرة الديمقراطية وتعميقها لدى الجماهير باعتبارها مناخ صحى تعيشه مصر الآن فى ازهى عصورها السياسية ، ولضرورة ان يرتبط الاعلام بمفهوم الديمقراطية طبقا لما يسود العالم اليوم من حرية الاعلام التى تعكس المناخ الديمقراطى للدول ذات السيادة الاعلامية .

٣ - إبراز قدرات مصر الاقتصادية والتنموية ومشروعاتها الاقتصادية العملاقة لتعريف المواطن بإنجازات الدولة وما توفره له وللأجيال القادمة من رخاء لتحفيزه على الاسهام بفاعلية فى عملية التنمية .

٤ - إبراز قمة العمل وأهميته من خلال الديانات السماوية وقيمة الإنسان المنتج والعامل وكيف يعود ذلك على الفرد وعلى المجتمع فى نهاية الامر . من نهضة وتقدم ورقى .

٥ - الالتزام بتأصيل القيم المعرفية والعلمية التى تثرى عقل المواطن المصرى من خلال تقديم احدث مبتكرات العلم ومنجزاته من اجل تحسين جودة المنتج المصرى وزيادة انتاجية العامل .

- ٦ - عرض الانجازات الصحية والاجتماعيه التي توفرها الدول للمواطن مع مناقشة المشاكل التي قد تعوقها للوصول الى افضل حلول لها من اجل تنمية الانسان المصرى صحيا واجتماعيا لتأهيله للقرن القادم .
- ٧ - التركيز على مشكلة الامية وكيفية مواجهتها بجدية وحسم المواطنين على هجر امتيهم بالطرق السليمة والبرامج المخططة للقضاء على تلك المشكلة .
- ٨ - المواجهة الاعلامية الجذرية لبعض العادات والتقاليد وانماط السلوك الخاطئة التي تعوق مسيرة التنمية وتعرقل عملية الانتقال بالانسان المصرى الى ركب التقدم الحضارى عام ٢٠٠٠ .
- ٩ - دعم جهود ومبادرات المنظمات الاهلية والمنظمات الوسيطة إعلاميا لما لها من دور هام وبناء فى القضاء واثاحة الحلول لبعض مشكلات المجتمع التي تعوق عملية التقدم واللاحاق بركب التنمية .
- ١٠ - زرع السلوكيات الاجتماعية التي تتواءم مع روح القرن القادم وتنهض بالفرد والمجتمع والتصدى للسلبيات ومن أهمها بث روح الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها لما لها من بعد اجتماعى وتنموى هام وخاصة الحفاظ على الموارد الطبيعية للدولة .
- ١١ - المساهمة فى تحقيق اهداف التنمية الثقافية بتقديم الكم المناسب من البرامج مع العناية بمضمون ما يقدم طبقا للجمهور المستهدف والاقوات المنتقاه التي تؤدى الى تحقيق الهدف المرجو من الرسالة الاعلامية .
- ١٢ - الدعوة المستمرة من خلال حملات إعلامية ومتابعة للنهوض بالقرية المصرية من أجل اقتحام سلبياتها وتعزيز إيجابيتها من حيث الامكانيات والقوى البشرية المتاحة بها .
- ١٣ - تنمية شخصية المواطن فى الريف والحضر من خلال برامج مدروسة ومعدة خصيصا طبقا لنوعية المجتمع الموجه له الرساله مع مراعاة الاطار

المتوازن فى تلك البرامج الذى يجمع بين الأصالة والمعاصرة لمواكبه مستحدثات العصر .

١٤ - ضرورة ربط المواطن بجوهر تراثنا الحضارى الاصيل لزرع الثقة فى اجيالنا بأننا امه لا يستهان بها سواء على المستوى المحلى أو الدولى والقومى حيث كانت مصر والدول العربيه هى مورد الحضارة والعلم لأوروبا فى العصور القريبه .

١٥ - الإهتمام بإذاعة وعرض وتقديم اعمال التراث بكل نوعياته لابرار دور الرواد والمفكرين والمبدعين من اجل استنفار الطاقات البشرية الهائلة التى نملكها الآن للمساهمة والتصدى لما يحمله لنا القرن القادم من ثورة فى المعلومات والتقنيات والاختراعات .

١٦ - متابعة المراكز العلمية ومراكز البحث والجامعات إعلاميا لتقديم كل ما هو جديد وتشجيعه من خلال اجهزة الإعلام وتطبيق ما يتلائم مع إحتياجاتنا وظروفنا من اجل ان نؤهل مجتمعا بكل فئاته لسباق القرن القادم .

١٧ - تشجيع البحث العلمى وحفز المبدعين وابرازهم كقدوة فى المجتمع مع العمل على جذب علماءنا ومبدعينا المهاجرين الى الخارج للإستفادة بهم داخل الوطن .

١٨ - رعاية وتشجيع المبدعين فى كافة المجالات من خلال اجهزة الإعلام حتى يشعروا بأهميتهم وتقديرهم من جانب الدوله والمجتمع .

١٩ - دعوة الشباب الى تعمير المدن الجديدة والتعريف بأهم المزايا التى تتمتع بها تلك المدن من عوامل جذب وتوفير فرص عمل للشباب للتضاء على مشكلة البطالة والمساهمة بجدية فى إيجاد حلول لها .

٢٠ - إتاحة الفرصه للرأى "والرأى الآخر من خلال اجهزة الاعلام للإستفادة من أداء الجماهير فى طرح حلول لمشكلات المجتمع الراهنه مع متابعة تلك

الحلول إعلاميا للقضاء على تلك المشكلات .

٢١ - الاهتمام ببرامج المرأة المصرية والتركيز على الدور الهام والحيوى الذى يمكن أن تنهض به المرأة المصرية فى المجتمع مما يساير متطلبات التطور وروح العصر . على ان يبرز الاعلام مشكلات المرأة من كل جوانبها حتى تطرح الحلول لها من قبل المسئولين .

٢٢ - تمكين المرأة من إكتساب المعارف والمفاهيم والاتجاهات التى تؤهلها للقيام بأعبائها ومسئولياتها فى مواجهة القرن القادم مع التأكيد على حقوقها ومكانتها من خلال الدين والقانون وما يستلزمه ذلك من تشريعات أو تعديلات تساير العصر .

٢٣ - الاهتمام ببرامج الشباب والأطفال بإعتبارهم عدة القرن القادم الذى سيواجه به المجتمع بما يحمله من تحديات أو مستحدثات ، لأن للإعلام الدور الأول فى إعداد كتائب الغد من الشباب والنشئ إعدادا عصريا قادر على المواجهة والانصهار فى معترك القرن القادم سواء بإيجابيه أو سلبيه .

٢٤ - الاهتمام بالإعلام المتخصص وإعداد القائمين على العمل به بحيث يكون هناك إعلاميون متخصصون يجيدون تقديم خطط التنمية النوعية للجماهير بالأسلوب الأمثل من حيث الكلمة المنطوقة والمكتوبة والمرسومة والحوار والاخراج والفنون الدرامية المختلفة .

٢٥ - الارتقاء الدائم بالانتاج المرئى والأذاعى من خلال تضمينه الجوانب التالية :
تغليب المعانى الانسانية

الاكثار من حوافز الامال المسندة للواقع

تطوير المجتمع ككل مع عمق واتساع النظرة المستقبلية .

٢٦ - مراعاة ان تكون الاعلانات المرئية والمسموعة هادفه وتخدم المستمع والمشاهد وليست فى خدمة المعلن فقط مع الاهتمام بالبحوث الميدانية

فى مجال الاذاعة والتليفزيون وأخذ توصياتها بعين الاعتبار من حيث التنفيذ .

٢٧ - الإهتمام اعلاميا بحملات إستطلاع الرأى العام المحلى لما له من دور هام فى رصد ظواهر ومشكلات المجتمع وبيان مواقفه واتجاهاته التى يستفيد منها الخبراء والمتخصصون وواضعى القرار .

٢٨ - الانتقاء الواعى لكل ما هو مستورد من مواد اجنبية أو قادمة من الخارج بما يتفق مع تقاليدنا وقيمنا ولا يعرض المجتمع لهزات فى قيمه بل يقدم الجديد الذى يخدم اهداف التنمية ويجمع بين الأصالة والمعاصرة والاحتفاظ بالمثل العليا للانسان المعاصر .

٢٩ - تقديم المعلومات الصحيحة للشعب بصورة تتسم بالضرورة فى نقل الاحداث والموضوعيه والصدق وامانه العرض منعا للبلبله واثارة الشائعات وتمشيا مع مواكبه فى عرض الحدث والتدفق الحر فى نقل المعلومات .

٣٠ - استكمال باقى الخطوات التنفيذية لمشروع مدينة الانتاج الاعلامى والانتهاء من المراحل الباقية لها وتطويرها مستقبليا باعتبارها صرح إعلامى يساهم فى تحسين الشكل والمضمون لكل ما يقدم من برامج ومواد اعلامية فى الداخل والخارج بما تملكه من إمكانات فنيه هائلة لمصر والمنطقة العربية بأكملها .

ثانيا : التوصيات والمقترحات على المستوى الخارجى وكذا بالنسبة للسياسة العامة للإنتاج المسموع والمرئى :-

- ١ - تحقيق التوازن بين البرامج والتنوع فى اشكالها ومضامينها منعا للتكرار او الإزدواجية .
- ٢ - الإهتمام بتقديم الخدمة الاخبارية المتطورة التى تعكس انجازات مصر واخبارها على كافة الاصعدة .
- ٣ - تشجيع الانتاج المشترك مع تنشيط لتسويق الى الدول المتعامل معها

• ووضع صيغ ميسره لتنشيط هذا الانتاج •

٤ - الاهتمام بإنتاج المواد التى تتضمن التراث المصرى والعربى وابراز ملامح هذا التراث من خلال البرامج الخاصة التى تقدم أعلام مصر والعرب فى مجالات الفنون المختلفه •

٥ - تهيئة السبل لفتح اسواق جيدة فى الدول الاجنبية وخاصة فى اوروبا والامريكتين •

٦ - إجراء دراسات دورية مستمره للسياسة المصرية لتسويق المواد المرئية والاذاعية حتى تساير الارتفاع المطرد فى الاسعار لتحقيق المنافسه السعرية •

٧ - دراسة أوضاع العقود المبرمه بين اتحاد الاذاعه والتليفزيون والمتعاملين معه - بصفة دورية كل فترة زمنية مناسبة وبما يساعد على زيادة كم الانتاج •

٨ - اعداد دورات تدريبية وفنيه خاصة للعاملين فى اعداد وانتاج البرامج والمواد المرئية والاذاعية وفقا لأحدث التقنيات والاساليب العصرية فى هذا المجال •

٩ - مراعاة ان يكون الانتاج الدرامى المسموع والمرئى متميزا من حيث الشكل والمضمون حتى يكون قابل للمنافسه الاقليمية والعالمية •

١٠ - الاهتمام بالإنتاج الدينى المتميز الذى يسهم فى إحياء كتب التراث التى تهتم بأساسيات الفكر الاسلامى ويؤكد ادانة العنف والارهاب ويبرز ان الاسلام دين حضارة وتقدم ولا يختلف مع معطيات العصر •

١١ - الاهتمام بالبرامج الحوارية التى تشرى المشاهدين بالرأى والرأى الاخر ويعرض من خلالها مشاكل المجتمع وخاصة العربى بصورة صادقة مع طرح الحلول لها من قبل المختصين والمسؤولين سن الضيوف على المستوى العربى •

على مستوى الفضائيات :

١ - إعطاء أولوية لإستكمال مشروع اطلاق القمر الصناعى المصرى نايل سات للبث الفضائى بإعتباره اكثر الوسائل فاعليه فى مواجهة البث الخارجى الى جانب اهميته فى نشر التعليم والثقافه والاتصال الجماهيرى بصفة عامة •

- ٢ - تدعيم التنسيق مع اللجنة العليا لشئون الفضاء الخارجى لتنشيط دورها ودعم دور الاعلام المصرى فى الفضاء الخارجى .
- ٣ - الاستمرار فى عقد الندوات العالمية فى مجال البث المباشر مع الهيئات والمنظمات والشركات العالمية ذات الخبرة فى مجال الاقمار الصناعيه للاستفادة منها .
- ٤ - دعم إمكانات تقديم خدمات البث المباشر للدول العربية وتحقيق التعاون معها فى مجال الاقمار الصناعيه بالاستفادة من القمر الصناعى المصرى والعربى .
- ٥ - الاهتمام بوسائل الاتصال المتاحه والاجهزة والتقنيات المتطورة التى تملكها مصر بالفعل بحيث يتم استخدامها الاستخدام الامثل لتكون شبكة قادرة على مواجهة الاعلام الوافد أو الموجه للجماهير وكذلك ما يبث للخارج .
- ٦ - ان تتبنى مصر مع سائر الدول النامية الدعوة لمنع أى بث مباشر من بلد الى آخر إلا إذا وافقت عليه الدول المستقبليه من خلال اتفاقيات لا تمنع أو تؤثر على الانسياب الحر للإعلام .
- ٧ - المطالبه بأن يكون للدول النامية المساحه الكافيه فى الفضاء لاطلاق اقمارها وبما لا يؤثر على حقها المشروع مهما كانت قدرتها الماليه والفنيه والتكنولوجيه حتى لا يكون هناك إحتكار للفضاء من جانب الدول الكبرى أو الغنيه فقط .
- ٨ - دعوة الامم المتحدة لحسم المناقشات التى لم تنتهى حتى الآن حول قضية البث المباشر من الاقمار الصناعيه وأهميه ان تكون الأسس لذلك هى نشر ثقافة البلد المستقبل لا ثقافة البلد المرسل لهذا البث .
- ٩ - إعداد الكوادر الفنيه العاليه فى كافة التخصصات الرئيسيه والفرعية حتى تكون قادرة على الدخول فى المنافسة لاحتواء الجماهير سواء فى الداخل أو عبر ارسالنا الفضائى .
- ١٠ - الانضمام الى الاتفاقات الدولية ومتابعة المؤتمرات العالمية التى تهدف الى حماية الانتاج من اجل تحصين الانتاج المرئى والملكيه الفنيه حيث أن ذلك يؤثر على توزيع الانتاج .
- ١١ - الاهتمام بترجمة روائع الانتاج المصرى من تراث ، وحضارة ، وسياحه بكافة اللغات التى تغطيها قنواتنا الفضائية لعرض صور لمصر تبرز حضارتها وأوجه الجذب فيها .

- ١٢ - استثمار اقبال الجماهير على المادة الدرامية من خلال عرض أفضل ما نملكه من انتاج فى المجال الدرامى بحيث يكون شاملا للقيم الانسانية والسوكيات والصور المشرقة لنهضة وبناء محسر حيث ان فضائيتنا هى مرآة مجتمعنا فى الخارج .
- ١٣ - الاهتمام بتوزيع وتسويق وعرض إنتاجنا خاصة فى الدول التى يصل اليها بشا الفضائى وتوجد بها جاليات عربية كبيرة . وأن تكون تلك المواد معدة بشكل علمى مدروس يتجاوب مع رغبات المشاهدين المصريين والعرب .
- ١٤ - إجتذاب كبار الادباء والكتاب لتحويل اعمالهم الناجحه الى اعمال فنيه يشارك فيها كبار نجومنا لإذاعتها عبر الفضائيات .
- ١٥ - قياس الرأى العام ودرجة الصدى لما يبث عبر قنواتنا الفضائية للمشاهدين فى الخارج والتعرف على مقترحاتهم وذلك من خلال البريد أو التلكس أو الفاكس الخاص بالإذاعه والتليفزيون من أجل التطوير الدائم لما يبث عبر قنواتنا الفضائية .
- ١٦ - تحقيق الاستفادة من تكنولوجيا استقبال البث المباشر من الاقمار الصناعيه عن طريق التحكم المنظم (التشفير) بما يحقق الصالح القومى ويحافظ على هوية المجتمع وخبراته الثقافية .
- ١٧ - تقديم الصورة الصحيحه عن الامة العربية والاسلامية ودورها الحضارى الرائد فى خدمة البشرية مع عرض أهم الأعمال الدرامية والروائع الأدبية للفنانين المبدعين العرب .
- ١٨ - ان يقوم الإعلام الاخبارى الفضائى على تعميق التعاون الاقتصادى والاعلامى فى مختلف المجالات الأخرى بين مصر والدول الشقيقه فى عصر الكيانات والتكتلات الاقتصادية والاعلامية العالمية .
- ١٩ - التركيز على احتواء الخلافات السياسية بين الاشقاء العرب وابرار المصالحة والتضامن العربى والاسلامى .
- ٢٠ - ابراز دور مصر الرائد فى افريقيا والعالم من خلال أنشطة رئيس الدولة والدبلوماسية المصرية فى الداخل والخارج .
- ٢١ - التأكيد على أن الظواهر السلبيه ومنها ظاهرة الارهاب هى ظاهرة عالمية وبعيدة تماما عن الاسلام وان مصر مناخها يتمتع بالاستقرار والأمن من خلال متابعة أنشطة السياحه بها . وأنشطة الاقتصاد والاستثمار فيها .

- ٢٢ - تأكيد جهود مصر من اجل السلام العالمى وموقفها من القضية الفلسطينية وعلاقتها الطيبه بجميع شعوب العالم مع عرض لأوجه التعاون الاعلامى بين مصر وتلك الشعوب من خلال عرض المواد التى تؤكد ذلك .
- ٢٣ - ضرورة أن يكون لمصر مكانا للدخول فى مجالات الصناعات الهامه ومنها صناعة الاتصالات التى تعتبر بمثابة مفاتيح التقدم فى القرن القادم قبل صناعة الكمبيوتر والبرامج وهوائيات الاتصال وأجهزة البث الوافد .
- ٢٤ - إعداد جيل مهياً للتعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين فى مجال التفوق العلمى والاتصال وخاصة بالنسبة لقطاع الاخبار والمراسلين لتغطية كافة الأحداث وخاصة فى الخارج .
- ٢٥ - التوسع فى الانتشار الاعلامى والثقافى من خلال إستغلال إمكانات وطاقات الأقمار الصناعيه وماتتيحه من إستخدامات فى تلك المجالات .
- ٢٦ - دراسة متطلبات تقنيات الطريق السريع الالكترونى من خلال لجنه عليا ممثله من الجهات الرسمية المعنية بالاتصال والإعلام والمعلوماتيه وشركات قطاع الأعمال العام للصناعات المدنيه والحرفيه من أجل تطويع تلك المتطلبات لتحقيق المصالح القوميه فى كافة المجالات السياسيه والاجتماعيه والاقتصادية .
- ٢٧ - ضرورة أن يكون لمصر مكانة ومساحة على شبكة الانترنت Internet لاستخدامها فى الخدمات الاتصالية وفرض وجود مصر على الساحة العالميه من خلال تلك الشبكة مزودة بكل ما يخدم قضايا مصر سياحيا ويبرز دورها ثقافيا وحضاريا بجانب الدول الكبرى ويراعى فى ذلك ما يلى :
- ماذا سنقدم من خلالها .
 - لمن سنقدم من خلال تلك الشبكة
 - وكيف سيكون المحتوى والمضمون المقدم
 - ولماذا ، بمعنى الهدف المراد تحقيقه من هذا المحتوى المقدم وما هو العائد أو المردود المستهدف منه .

المراجع

- ١ - الاستراتيجيات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٩٧ - ٢٠١٧/٩٨ - وزارة التخطيط (المجلد الأول ١٩٩٦) - القاهرة .
- ٢ - موسوعة المجالس القومية المتخصصة مجلد (١٢) ١٩٩٢ .
- ٣ - تقرير المجالس القومية المتخصصة الدور (١٧) ٩٥/٩٦ .
(الثقافة والفنون والآداب والاعلام) مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة .
- ٤ - فتحى الابيارى (نحو اعلام دولى جديد) دراسات اعلامية معاصرة -
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨ .
التنظيم الدولى الجديد للإعلام ص ٢٥ .
- ٥ - د . مصطفى حجاج (الاعلام المصرى فى عالم متغير)
مجلة النيل الدولية الهيئة العامة للإستعلامات العدد ٤٩ لسنة ١٩٩٢ .
- ٦ - محمد الخطيب إعلام الغد وقضايا الوطن
مجلة النيل الدولية الهيئة العامة للإستعلامات العدد ٤٦ ص ٩٧ .
- ٧ - الكتاب السنوى لإتحاد الإذاعة والتليفزيون ٩٦ (إنجازات القطاعات)

سلسلة من القضايا صدر منها:

- (١) دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية.
(ديسمبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.
(ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية.
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهة (١٩٧٥-١٩٧٠/٦٩).
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (١٩٧٠-١٩٧٦)
(اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين.
(فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصنيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عايتها. (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبنغلاديش (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الاتفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيذ والأغنام (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبراير ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)

(٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجياى (سبتمبر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) إدارة الطاقة في مصرفى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وفاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقترح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى -
المرحلة الأولى.

(يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجيا (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات (مايو ١٩٩٣)
ميزان المدفوعات المصرى

(82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها. (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى. (يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيو ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمات.
(دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية

بمحافظة الحدود. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)

(١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)

(١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)

(١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات

المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)

(١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)

(١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية

ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)

(١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى

ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)

(١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية

المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)

(١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من

آجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)

(١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة. (فبراير ١٩٩٨)

(١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(مايو ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

(يونيو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات

المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)

ومع انطلاق القمر الصناعى ، فإنه يحمل برامجاً لظهور قنوات متخصصة مثل القناة التعليمية وقناة الرياضة وقناة الأطفال ، وكذلك قنوات ذات نوعية خاصة لكل من الأقصر والغردقة وسيناء .

* توفير الامكانيات المادية المتطورة والقوى البشرية للقيام بالدور الفعال فى الداخل والخارج وكذلك تطوير أداء الخدمات الاعلامية ودعم الصلات مع الاعلاميين فى مختلف مناطق العالم لتقديم خدمة إعلامية متميزة ومؤثرة وذلك من خلال مايلى :

- تدعيم مراكز الاعلام الداخلى حتى تقوم برسالتها فى زيادة الوعى لدى المواطنين بقضاياهم المختلفة .
- تدعيم الاعلام الخارجى بدعم المكاتب الاعلامية الخارجية لتقوم بدورها فى تنوير وتبصير المواطن الأجنبى بالصورة الصحيحة للقضايا التى تهم مصر وحتى لا يفهمها خطأً من مصادر الاعلام الأجنبية ، وكذلك ربط المغتربين المصريين بوطنهم .

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون :

الهدف الاستراتيجى الأول :

* التطوير الدائم والمستمر لقدرات الاعلام الاذاعى المصرى المسموع والمرئى وامكانياته لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الانتشار بما يحقق السيادة الاعلامية داخليا والوصول والمنافسة خارجيا .

الهدف الاستراتيجى الثانى :

* الارتقاء بمستوى الرسالة الاعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق فاعليتها ووصولها الى الجماهير وتجاوب تلك الجماهير معها فى الداخل والخارج ووجودها المؤثر والتميز فى عصر الفضاء .

الهدف الاستراتيجى الثالث :

* الوصول بالاعلام الاذاعى المسموع والمرئى الى أفضل أداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع .

الهدف الاستراتيجى الرابع :

* المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية المعروفة منها ومايستجد بما يستتفر كل الطاقات للمساهمة فى الجهود المبذولة فى هذا الاطار .

الهدف الاستراتيجى الخامس :

* دعم النظام العام للمجتمع والمساهمة فى اثراء التطور الديمقراطى والذى يتم فى إطار من قيم المجتمع المصرى وتقاليده وتفاعلا مع ظروفه وامكاناته واستجابة لمعطيات حركة تطوره .

الهدف الاستراتيجى السادس :

* تحتي أقصى استجابة ممكنة للحقوق الاعلامية للمتلقى بشكل يضمن التوازن بين تلك الاستجابة من ناحية ودور الاعلام الاذاعى المسموع والمرئى فى خدمة أهداف التنمية من ناحية أخرى .

نص الهدف الاستراتيجى الأول :

التطوير الدائم والمستمر لقدرات الاعلام الاذاعى المصرى المسموع والمرئى وامكانياته لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الانتشار بما يحقق السيادة الاعلامية داخليا والوصول والمنافسة خارجيا .

السياسات الاعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحقته :

- مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والاستفادة بها بما يحقق انتشارا أكثر إتساعا للإعلام الاذاعى المسموع والمرئى .
- مواصلة اتخاذ كافة الخطوات التنفيذية لاطلاق القمر الصناعى المصرى بما يتيح من إمكانيات متنامية من حيث توسيع مدى انتشار الرسالة واتاحة مزيد من الفرص لزيادة كم الاعلام المصرى الموجه للخارج .
- التوسع فى دخول عصر محطات الارسل فائقة القدرة لضمان وصول الرسالة الاعلامية داخليا وخارجيا الى جماهيرها المستهدفة .
- تنفيذ عدد من المشروعات فى مجال الارسل الاذاعى بما يضمن وصول الرسالة الاعلامية لكافة تجمعات المصريين بالخارج .
- العمل على مد إرسال القنوات الفضائية المصرية لتغطى أرجاء العالم .
- الاهتمام بإنشاء إذاعات محلية الى جانب الاذاعات الاقليمية القائمة حاليا على اساس أن الأولى تمثل إضافة هامة تحقق وصول الاعلام للمواطن فى بيئته المحلية الخاصة .
- مواصلة عقد الاتفاقات مع الشركات العالمية بما يتيح لمصر الحصول على أحدث تكنولوجيا اتصالية وبأفضل ممكنة .
- تنويع مصادر تكنولوجيا الاتصال المستحدثة بحيث لا يقتصر التعامل فى ذلك المجال على شركة بعينها أو دولة محددة .
- التأكد من جدوى استخدام أية تكنولوجيا إتصالية حديثة بحيث يكون إستخدامها إقتصاديا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وباقل تكاليف متاحة .
- العمل على توفير مصادر التمويل الكافية لتحقيق ذلك الهدف من خلال تنمية موارد الاتحاد الذاتية من عائد الاعلانات ومبيعات البرامج والمسلسلات والأفلام التليفزيونية .
- إتحاد الخطوات العملية نحو تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين الدول

- العربية فى مجال استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة المتطورة وبين مصر والدول الاسلاميه فى هذا المجال من ناحية أخرى .
- التدريب المتواصل للعاملين فى مجال الهندسة الاذاعية والمشروعات
 - ضمانا لحسن تشغيل الأجهزة والمعدات والمحطات .
 - مواصلة إجراء البحوث التطبيقية التى تفيد فى مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة بأفضل مستوى ممكن .

نص الهدف الاستراتيجي الثاني :

* الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق فاعليتها ووصولها الى الجماهير وتجارب تلك الجماهير معها فى الداخل والخارج ووجودها المؤثر والمتميز فى عصر الفضاء .

السياسات الإعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحققه :

- الالتزام الكاثل بأن تكون مضامين البرامج وأية مواد إعلامية إذاعية أو تليفزيونية أخرى نابعة من معاشية حقيقية للجماهير ومعبرة عن آمالها وطموحاتها واحتياجاتها الواقعية .
- الحرص الدائم على أن يكون الانتاج الإعلامى المصرى متميزا من حيث الشكل والمضمون لتأكيد ريادة مصر فى عصر الفضاء .
- تلبية إحتياجات القنوات الفضائية العربية من الإنتاج الإعلامى المصرى المتميز .
- الاهتمام بدراسة طبيعة وخصائص قطاعات الجماهير المختلفة والفئات التى تندرج تحت كل قطاع ، على أن يتم ذلك من خلال بحوث متخصصة ومستمرة تؤخذ نتائجها فى الحسبان عند تحديد أشكال ومضامين الرسائل الإعلامية .
- إجراء دراسات متخصصة ومستمرة لتحديد إحتياجات قطاعات وفئات الجماهير وكذلك رغباتها مع عقد مقارنات مستمرة بين الإحتياجات والرغبات .
- الاستمرار فى إجراء بحوث الاستماع والمشاهدة والتحديد الدقيق والمستمر لعادات الاستماع والمشاهدة وما يطرأ عليها من تغيير .
- الاهتمام باستخدام الأساليب الفنية المتطورة فى انتاج البرامج مع تحقيق التنوع فى الأشكال البرمجية وبما يتفق مع مضمون كل رسالة إعلامية وطبيعة كل شبكة وقناة .
- الإستفادة من معطيات العصر فى مجال التكنولوجيا الحديثة من أجهزة ومعدات متطورة لإتاحة أفضل فرص ممكنة لإنتاج الرسائل الإعلامية على ارقى المستويات التقنية المتاحة .
- عقد دورات متصلة ومتواليه بهدف تدريب واعداد وتطوير أداء العاملين فى انتاج المواد الإذاعية المسموعة والمرئية .

- توفير الإمكانيات المالية اللازمة لإنتاج برامج ومواد إذاعية وتلفزيونية متطورة من حيث الشكل والمضمون .
- متابعة الأداء الإذاعي والتلفزيوني والاستمرار في تقييمه وتقويمه باكتشاف نواحي القصور في رساله وتقويمها ونواحي الإجادة والتأكد عليها .
- دعم وتطوير التعاون في مجال الإعلام الإذاعي بين مصر والدول المتقدمة من ناحية وبين مصر ودول العالم العربي . والإسلامي من ناحية أخرى .

نص الهدف الاستراتيجي الثالث

* الوصول بالإعلام الإذاعي المسموع والمرئي إلى أفضل أداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع .

السياسات الإعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحقيقه :

- التركيز على الدور الأصيل للإعلام فى التوعية المستمرة بمتطلبات التنمية وما يفرضه على كل مواطن من ضرورة بذل الجهد والتفانى فى العمل فى كافة مجالات الحياة .
- الاعلام المستمر عن مشروعات التنمية وما يتحقق من نجاح فى جميع مجالاتها مع الدعوة الى مساندة تلك المشروعات .
- الحث على المشاركة فى مشروعات التنمية وتشجيع الجهود الذاتية فى المشروعات المختلفة .
- التركيز على عرض كافة الحقائق المتعلقة بالواقع التنموى الذى تعيشه مصر ، مع فتح باب المناقشة لتحديد انسب السبل لمواجهة المشكلات ولدفع عجلة التقدم .
- التكامل مع قنوات الاتصال الشخصى فى قطاع الاعلام الداخلى بالهيئة العامة للإستعلامات لنقل ونشر المعلومات الدقيقة بما يخدم أهداف التنمية فى شتى المجالات وارتباطها مع ما يقدم فى الإذاعات والقنوات الاقليمية لتحقيق التكامل معها .
- الإهتمام بإنشاء القنوات المتخصصة بما يخدم أهداف التنمية فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية .
- التركيز على تقديم كل ما من شأنه إثراء حركة التنوير والتثقيف التى ينبغى ان تقودها القطاعات ذات الريادة الثقافية والقادة ورجال الفكر فى المجتمع .
- الإهتمام ببرامج تعليم الكبار ومحو الأمية فى إطار تنموى يحقق نتائج ملموسة فى مجال التنمية البشرية بإعتبارها هدف رئيسى لكافة جهود التنمية المستهدفة فى الدولة .

نص الهدف الاستراتيجى الرابع

- * المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية المعروفة منها وما يستجد بما يستنفر كل الطاقات للمساهمة فى الجهود المبذولة فى هذا الإطار .
- السياسات الاعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحقيقه :-
- المعالجة الموضوعية لكافة القضايا وتحديد الأولويات التى تواجه المجتمع المصرى فى مرحلة انطلاقه الراهنة .
- إتاحة الفرص الكافية لكافة الآراء ووجهات النظر للتعبير عن نفسها فيما يتعلق بمعالجة مشكلات المجتمع وقضايا الملحة .
- التوعية المستمرة بخطورة القضايا والمشاكل التى تواجه المجتمع والاعلام عن كافة الجهود التى تبذل والنجاحات التى تتحقق فى هذا الإطار .
- التأكيد على دور كل مواطن وكل أسرة فى التصدى لمشكلات المجتمع وقضايا الملحة .
- محاربة كافة أشكال السلبيه واللامبالاة والتى تشكل العائق الرئيسى أمام المشاركة الإيجابية للمواطن فى معالجة ومواجهة المشكلات التى تواجه المجتمع .
- ابراز وتشجيع الدور الهام الذى تقوم به الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية للمساهمة فى تكثيف الجهود وحشد الطاقات لمواجهة المشكلات التى تواجه المجتمع .
- العمل على تدعيم وتنمية مشاعر التآخى والترابط بين أفراد المجتمع وجماعاته وهيئاته لمواجهة القضايا الراهنة .
- تكثيف برامج السلوكيات بما يضمن تصحيح النماذج السلبيه للسلوك وتدعيم النماذج الايجابية مما يساعد على حشد الطاقات لمواجهة القضايا المختلفه .
- الاهتمام بشرح القيم الاجتماعيه والدينية الأصليه وشرح ابعادها للشعب المصرى فى سلوك معتدل يحقق التوازن بينها جميعا ويشكل سياجا يحمى الشاب من دعاوى التطرف أو سوء الفهم .
- العمل على ترسيخ قيمة احترام القانون وحقوق الآخرين لدى كل مواطن بما يكفل تحقيق الأمن الاجتماعى ويساعد المجتمع على مواجهة الكثير

من القضايا التي تواجهه .
التأكيد على ضرورة تيسير سبل التقاضي وخدمات العدالة لجميع
المواطنين .

نص الهدف الاستراتيجي الخامس

* دعم النظام العام للمجتمع والمساهمة في إثراء التطور الديمقراطي والذي يتم في إطار من قيم المجتمع المصري وتقاليده وتفاعلا مع ظروفه وامكانياته واستجابة لمعطيات حركة تطوره .

السياسات الاعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحققه :-

- اعلام المواطن بكافة الأحداث وبشكل فوري وعرض كافة الحقائق على الساحة الداخلية والخارجية .
- تعميق مسيرة الديمقراطية وإبراز ما يتحقق من تطور ديمقراطى .
- العمل على شرح المبادئ الأساسية التى تقوم عليها الديمقراطية وارتباط هذه المبادئ فيما بينها من ناحية وارتباط تطبيق كل منها بالواقع المصرى المعاش من ناحية أخرى .
- الاهتمام بعرض الرأى والرأى الآخر فى إطار من الموضوعية وبعيدا عن الاثارة مع تناول الموضوعات المختلفة من كافة زواياها .
- الدعوة المستمرة لمشاركة كل مواطن فى العملية الانتخابية بما يضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية فى إطار ديمقراطى .
- إبراز النماذج المشرفة لمشاركة المواطنين لاسيما الشباب منهم فى العملية السياسية تحت مظلة الديمقراطية .
- عرض وتغطية جلسات مجلسى الشعب والشورى فى القنوات العامة والاهتمام بتغطية جلسات المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات ، وذلك من خلال القنوات الاقليمية والمحلية .
- تغطية الأنشطة الحزبية المختلفة ، مع تحليل تلك الأنشطة والدعوة الى التحاقها بالبيئة وتحقيقها لكل ما يمثل صالحا عاما .
- تقديم كل مامن شأنه تدعيم الوحدة الوطنية بين كافة قطاعات المجتمع والسلام الاجتماعى بين كافة الفئات والجماعات .
- كشف صور الانحراف عن تقاليد المجتمع وقيمه والعمل على تدعيم هذه القيم وإثرائها بحيث تشكل منهجا أصيلا للمواطنين .
- التصدى لكافة محاولات الإثارة وكشف من يقومون بذلك مستغلين المناخ الديمقراطى للمتاجرة بمصالح الشعب .

نص الهدف الاستراتيجى السادس :

* تحقيق اقصى استجابة ممكنة للحقوق الاعلامية للمتلقى بشكل يضمن التوازن بين تلك الاستجابة من ناحية ودور الاعلام الاذاعى المسموع والمرئى فى خدمة أهداف التنمية من ناحية أخرى .

السياسات الاعلامية المرتبطة بذلك الهدف وتحقيقه :-

- الاستجابة لاحتياجات المواطن من المعلومات بعرض المعلومات بشكل واضح وبما يتيح لكل مواطن الاستفادة منها .
- تحقيق التنسيق بين القنوات التليفزيونية من جهة والخدمات الاذاعية من جهة أخرى بحيث يتم منع أى تكرار أو ازدواجية فى تناول الموضوع الواحد أو فى عرض المادة الواحدة .
- التكامل بين كافة القنوات والخدمات التليفزيونية والاذاعية بحيث يكمل كل منهما الآخر ولا يكرره أو يتعارض معه .
- إجراء بحوث تفصيلية تتحدد من خلالها إهتمامات المستمعين والمشاهدين وعاداتهم فى الاستماع والمشاهدة مع أخذ نتائج تلك البحوث فى الاعتبار عند تحديد مضامين البرامج ومواقيت اذاعتها وعرضها .
- إتاحة الفرص الكاملة لكافة المواطنين للتعرف على آرائهم المختلفة حول الموضوعات والقضايا المختلفة .
- الاستجابة لحق كل مواطن فى التعبير عن آرائه وأفكاره من خلال الاذاعة والتليفزيون عن طريق تنظيم دقيق يحافظ على المستوى الفنى للبرامج وفى إطار القانون والقيم المصرية الأصيلة .
- التركيز والتأكيد على الدور الخاص والمتميز للغاية الذى تقوم به القنوات والاذاعات الاقليمية كقنوات واذاعات متخصصة فى خدمة البيئة وتطورها
- تقديم الكم المناسب (وبالكيف) الملائم لكل قطاع جماهيرى ولكل فئة داخل كل قطاع مع التركيز على القطاعات والفئات التى لاتحظى عادة بالاهتمام الكافى كالمرأة والطفل فى الريف وأبناء المناطق النائية .

ثالثا الدور المصرى فى إقرار نظام إعلامى عالمى جديد

من أهم مايجدر ذكره كون مصر السبابة دائما بوعيتها لدور الاعلام والاتصال فى مجال العلاقات الدولية نتيجة للحس الثقافى المستنير المتواجد بها دائما . ولذلك فقد كانت مصر إحدى الدول التى ساهمت فى ميزانية المعهد الدولى للتعاون الفكرى فى عام ١٩٢٦ والذى كان من أبرز إنجازاته إبرام ميثاق دولى للتعاون الفكرى عام ١٩٢٨ وشاركت مصر فى أعمال اللجنة الدولية المكلفة بدراسة مشكلات الاعلام والاتصال فى العالم والمعروفة باسم "لجنة ماكبرايد"والتي كان تقريرها الأول والنهائى من أهم الأسس التى قام عليها مشروع النظام الاعلامى العالمى الجديد حيث شارك الخبراء الاعلاميون المصريون وانتهى الى ضرورة إقامة مشروعات للتعاون الاعلامى ثنائية واقليمية ثم مابين الأقاليم وذلك كنواة لإقامة الحوار الاعلامى المنشود فيما بين الشمال والجنوب النامى ولم تدخر مصر وسعا فى ذلك حيث إنتقل العمل الى الساحة العربية وتمكنت لجنة عربية منبثقة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مستهدفة دراسة مشكلات الاعلام والاتصال الوطنى العربى واصدرت تقريراً عام ١٩٨٧ أعقبه ملحق عام ١٩٩١ وتبلورت رؤية هذه اللجنة للنظام الاعلامى الجديد على اعتبار أنه حواراً مخططاً بين طرفين تتفاعل آراؤهما ضمن علاقة متبادلة يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به أى أنه حوار ممتد رغم بعد المسافات، ويتضمن الاهتمام بمرجع الصدى لتعديل الأساليب وفهم الجمهور والاستفادة من آرائه ومقترحاته للإبقاء على العملية الاعلامية حيث تتسم بالتفاعل والتجدد المستمر باعتبار أن عمليات الاتصال فى حقل الاعلام تشمل كافة جوانب الحياة وتهتم بالمساهمة فى بناء الشخصية الذاتية للفرد وكذلك الذاتية القومية وتولى إهتماماً خاصاً للقضايا الوطنية والمفاهيم المعاصرة كحقوق الانسان ومقاومة العنصرية والتأكيد على الديمقراطية وضرورة المشاركة فى بناء الحضارة الانسانية ويدعو مفهوم النظام الجديد للإعلام الى الشمولية الاعلامية وأهدافها واعتمادها على أسلوب الحوار وتوفير وسائل الصناعات الاعلامية والأنظمة وأساليب العمل المناسبة فى هذا المجال . ومما هو جدير بالذكر أن العمل

الاعلامى العربى يتاثر بشدة بغياب مصر ، ولذلك فقد مثلت عودة مصر الى مقعدها فى جامعة الدول العربية صهوة للعمل الاعلامى العربى باعداد مخطط مفصل وفق دراسات وثيقة التخصص دخلت به مصر الى أول لقاء وزارى اعلامى عربى بعد عشرة أعوام من القطيعة العربية وقد إستهدف ذلك المخطط الانطلاق الى آفاق التعاون العربى الافريقى وإستغلال القنوات الفضائية المتاحة على القمر الصناعى العربى للتعامل مع تحديات المستقبل بصياغة عربية افريقية مشتركة ، وبادرت مصر من خلال مؤتمر وزراء إعلامها عام ١٩٨٥ بتقديم إقتراح لوضع مفهوم إفريقى وطنى متحرر بعد دراسة لكيفية مساهمة افريقيا فى إزالة سوء الفهم المتعلق بمقاصد وأهداف النظام الاعلامى العالمى الجديد وتم إقتراح بأن تشكل لجنة خبراء تتولى إزالة الشواذب التى أساءت الى أهداف النظام الإعلامى العالمى الرامى الى تحقيق توازن عادل يسمح بتدفق حر متبادل للإعلام بين مختلف دول العالم الهدف منه الحوار والمصالحة والتنسيق وليس المواجهة أو الاستفزاز .

وقد صدر بالفعل عن اللجنة إعلان القاهرة بشأن النظام الاعلامى الافريقى الجديد عام ٨٧ واستمرت الجهود الى أن أقرت إستراتيجية لمشروع النظام الإعلامى الافريقى الجديد يتميز بخطوط محددة أهمها الاتصال وعلاقته بالتنمية وذلك فى الدورة الخامسة لوزراء الاعلام الأفارقة عام ١٩٩٠ ، ولما كان الأمر يتصل بشكل مباشر بالامكانيات التقنية المتاحة فقد عملت مصر على تجاوز ذلك من خلال التركيز على التعاون العربى الافريقى فيما يتعلق باقتحام الفضاء الخارجى وتكنولوجيا البث الاعلامى المباشر عبر القنوات الفضائية ، وإذا كانت الظروف الدولية قد تغيرت الى حد كبير فان مصر قد تنبعت الى ذلك ووضعت ذلك نصب أعينها فتوسعت الرسالة الاعلامية فى إقامة المعارض الصناعية والزراعية وعرض القطع التاريخية من الآثار الفرعونية لكى تقوم هذه المعارض بدور ملموس وواقعى فى التعريف بمدى التقدم الراهن فى كل المجالات ، ومع التطور التكنولوجى واجهت مصر ذلك وخاصة فى حقل الاعلام ببناء صرح إعلامى جديد من صروح مصر هو مدينة الانتاج بالسادس من أكتوبر وكذلك واجهت حرب الأقمار الصناعية بوضع الخطط المبكرة بما يكفل مواكبة مصر لعصر الأقمار الصناعية بمبادرة مصر للبدء فى مشروع تصنيع وإطلاق القمر الصناعى المصرى ليكون فى مدارة مع نهاية عام ١٩٩٧ بإذن الله .

وقد تم بالفعل إنشاء الشركة الاستثمارية للقمر الصناعي المصرى تحت إسم "الشركة المصرية للأقمار الصناعية نايل سات"، ويسهم فيها اتحاد الاذاعة والتليفزيون بنسبة ٤٠% من رأس المال الى جانب مساهمة آخرين من الهيئات والشركات، وتم تغطية نسبة ٢٠% من الاكتتاب العام للمواطنين .

ويجرى حاليا اتخاذ الاجراءات المماثلة لإنشاء الشركة الاستثمارية لمدينة الانتاج الاعلامى ويسهم فيها الاتحاد بنسبة ٤٠% من رأس المال ويترك الباقي للمساهمين المصريين والعرب، ولأن الاستراتيجية الاعلامية المصرية تضع عينها دائما على المستقبل كما ذكرنا وترصد كل المتغيرات المتلاحقة فى عصر الأقمار الصناعية ومايطرحه من تحديات متعددة متمثلا ذلك فى تعدد الشبكات الإذاعية وتعدد القنوات التليفزيونية تعددا ينبع من التخصص الذى يؤدى الى التكامل فى الشركة الإعلامية لربط المشاهدين بإعلامهم الوطنى، فان مبادرة مصر بإطلاق القناة الفضائية الأولى كأول قناة عربية فى الفضاء كانت لتوفير البديل الاعلامى فى عصر الفضاء، مما أوجب أن يكون الانتاج الاعلامى المصرى متميز من حيث الشكل والمضمون، ومن أجل ذلك تم إنشاء قطاع الانتاج لكى يكون الجهاز المتخصص فى هذا المجال، وكانت مدينة الانتاج الاعلامى بمثابة قلعة إنتاجية للإنتاج الاعلامى المصرى العربى لتغطية إحتياجات القنوات الفضائية المتزايدة ومن خلال هذه المشروعات الاعلامية العملاقة كان لمصر السبق والريادة فى المنطقة، وكان للإعلام المصرى خطى ثابتة وواثقة وهو على مشارف القرن الواحد والعشرين حفاظا على هوية الانسان المصرى العربى، وتعميقا لانتمائه لوطنه وعروبته وقوميته مدعما بتكنولوجيا متقدمة وإمكانات تم تعظيمها من موارده المادية والبشرية، نعرضها من خلال أنشطة قطاعاته لنبرز من خلالها إنجازات الاعلام المصرى حتى عام ١٩٩٦ وطموحاته المستقبلية من أجل الحفاظ على ريادته ومواجهة القرن القادم .

وهاهو الاعلام المصرى فى عيده الرابع عشر يأخذ مكان ومساحة على شبكة الإنترنت (الشبكة الدولية للمعلومات) وتدخل مصر ضمن المائة الأولى المشتركة فى تلك التقنية وتكون بذلك عضوا فى ناديها، كما بدأت فى استخدام النظام الرقمى (ديجيتال سيجنال) فى أول أستوديو للدراما يتم تحديثه للعمل بهذا النظام من أجل التحسين فى الشكل والمضمون للمنتج الاعلامى المصرى .

المبحث الثانى

الوضع الراهن بالنسبة لأنشطة قطاع الإعلام

- أولا : أنشطة قطاع الإذاعة حتى نهاية عام ١٩٩٦
- ثانيا : أنشطة قطاع التلفزيون حتى نهاية عام ١٩٩٦
- ثالثا : أنشطة الإنتاج فى الإذاعة والتلفزيون حتى نهاية عام ١٩٩٦
- رابعا : أنشطة قطاع الهندسة الإذاعية حتى نهاية عام ١٩٩٦
- خامسا : أنشطة الأمانة العامة حتى نهاية عام ١٩٩٦
- سادسا : أنشطة شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات حتى نهاية عام ١٩٩٦

المبحث الثانى

الوضع الراهن بالنسبة لأنشطة قطاع الإعلام

أولا : قطاع الإذاعة حتى نهاية عام ١٩٩٦

متوسط البث اليومى	ق	ت	الشبكات الإذاعية
	-	٢٤	(١) شبكة البرنامج العام
	-	٢٤	(٢) شبكة القرآن الكريم
	٢٧	٢٠	(٣) شبكة الشرق الأوسط
			(٤) شبكة صوت العرب وتضم ٣ إذاعات
	-	٢٤	- إذاعة صوت العرب
	-	٧	- إذاعة فلسطين
	-	٤	- إذاعة وادى النيل
			(٥) شبكة المحليات وتضم إحدى عشر إذاعة
	١٩	١٨	- إذاعة الاسكندرية
	٢٦	١٨	إذاعة القاهرة الكبرى
	٢٥	١١	إذاعة وسط الدلتا
	٦	١٥	إذاعة شمال الصعيد
	٢٤	٦	إذاعة جنوب الصعيد
	١٣	١٥	إذاعة شمال سيناء
	٤٦	٩	إذاعة جنوب سيناء
	٤٣	١٤	إذاعة القناة
	٢٨	٥	الإذاعة التعليمية
	١٨	٩	إذاعة الوادى الجديد
	٢١	٩	إذاعة مطروح
	٥٤	٢١	(٦) شبكة الشباب والرياضة :

(٧) الشبكة الثقافية وتضم ٣ إذاعات :

- البرنامج الأوربي ١٧ ١٠
- البرنامج الثقافى ٨ -
- البرنامج الموسيقى ٢٤ -

(٨) شبكة الإذاعات الموجهة وتضم ٤٥ خدمة
إذاعية مستخدمة فى ذلك ٣٤ لغة تخاطب
المناطق الآتية :

- منطقة جنوب آسيا ٥ ١٥
(الأوربية - الانجليزية - النغالية
الهندية)
- منطقة جنوب شرق آسيا ٧ ٣٠
(الأندونيسية - الماليزية - التايلاندية
العربية)
- منطقة شرق ووسط وجنوب أفريقيا ١٠ ٢٨
(اللينجالا - الشونا - الأندبيلى -
السواحلى - الأمهرى - الصومالى -
العفرى - الزولو - الانجليزية)
- منطقة غرب افريقيا ١٣ ٣٠
(الهاوسا - الفولانى - اليوربا -
البمبرة الألوفا - الانجليزية -
الفرنسية - العربية)
- منطقة الشرق الأوسط : ٦ ٣٠
(التركية - الفارسية - البشتو -
الأوزبكية - الطاجيكية)
- منطقة أوروبا ٧ ٤٥
(الفرنسية - الانجليزية - الألمانية
الايطالية - الألبانية - الروسية)
- منطقة الأمريكتين : ١٠ ٣٠
(البرتغالية - الأسبانية - العربية
الانجليزية)

- إسرائيل : ٦
(العبرية - الروسية - الانجليزية - الفرنسية)
- فى إطار الاستراتيجية الاعلامية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون قامت الشبكات الاذاعية بانجاز أهداف هذه الاستراتيجية بصورة حققت عدة ثوابت يستهدفها العمل الاذاعى فى المجالات الأساسية التى يقوم عليها دور الاذاعة فى الاعلام والتثقيف والترويج تحقيقا للمبادئ الآتية :
 - المحافظة على التاريخ الحضارى والفكرى المصرى والعربى مع مسايرة كافة أوجه التقدم والتطور والالتزام بالمبادئ القومية التى تحقق المصلحة العليا للموطن وإبراز مكانة مصر عربيا وأفريقيا ودوليا وتأثيرها على الساحة الدولية .
 - خلق تفاعل قومى بين حرية الرأى والرأى الآخر تحقيقا لأهداف المسيرة الديمقراطية التى تعيشها مصر الآن .
 - تعميق الوعى الدينى والقيم الروحية والمبادئ الانسانية
 - بناء الشخصية المصرية القادرة على الاسهام فى الارتقاء بمسيرة الوطن
 - تقديم البرامج التى تهتم بمختلف الطوائف المصرية وفى مقدمتها الطفل والشباب والمرأة .
 - إبراز كافة الحقائق بصورة صادقة بعيدة عن المغالاة وخاصة فيما يتصل بالجوانب الاعلامية والدينية .
 - الاهتمام بالاعلام التنموى ومايقدمه من خدمات للبيئة المحلية .
 - الاهتمام بالجانب التعليمى للمساهمة فى النهضة التعليمية والعلمية من أجل إثراء التنوير الفكرى والعمل على محو الأمية .
 - تلبية إحتياجات المواطنين من الفن الراقى والرفيع المستوى فى مجال الترفيه والترويج من خلال برامج المنوعات والاهتمام بالأغنية من حيث الكلمة والصوت والموسيقى للإرتقاء بالذوق العام .
 - تأكيد الهوية الثقافية للشعب المصرى والمحافظة على تراثنا الحضارى من خلال تقديم برامج متخصصة فى الثقافات والأدب والفنون المصرية والعربية والعالمية .

هذا وقد بلغت عدد ساعات إرسال الشبكات الإذاعية الثمانية من عام ٩٥ حتى نهاية عام ١٩٩٦ (١٣٧٤١٨ ساعة) بزيادة (١٥٥١٨ ساعة) عن عام ٩٥/٩٤ وبمتوسط يومي ٣٧٥ أى بزيادة قدرها ٤٠ ساعة يوميا عن عام ٩٥/٩٤ وهى موزعة تبعا لنوعية البرامج على النحو التالى :

نوعية البرامج	ساعات الإرسال	النسبة لإجمالي الإرسال	المتوسط اليومي	
			ق	ت
برامج إعلامية	١٠٨٩١	%٩,٧	٤٥	٢٩
برامج ثقافية	٢٥٧٧٧	%٢٢,٩	٢٦	٧٠
برامج دينية	١٧١٧٧	%١٥,٢	٥٦	٤٦
برامج ترفيهية	٤٤٣٤٤	%٣٩,٤	١٠	١٢١
برامج خدمات	٤٦٦١	%٤,١	٤٤	١٢
برامج الطرائف	٧١٣٠	%٦,٣	٢٩	١٩
برامج تعليمية	٢٤٦٤	%٢,٢	٤٤	٦
إعلانات تجارية	٢٨١	%٠,٢	٤٦	

ثانيا : قطاع التلفزيون حتى ١٩٩٦ :

الاعلام الوطنى هو الأقدر على التعبير عن هموم وطموحات الشعوب والحفاظ على الهوية الثقافية والذاتية ، وقد أصبح الهدف الأسمى لوسائل الاعلام الوطنية فى عصر تتصارع فيه القوى الكبرى بما تملك من تكنولوجيات جبارة ومتطورة تفرض سيطرتها على الفضاء من خلال قنوات بث عالمية عبر الأقمار الصناعية ، تصل للمشاهدين أينما كانوا على سطح الكرة الأرضية التى أصبحت بالمفهوم الجديد ليست قرية إعلامية كونية صغيرة بل حجرة صغيرة . وقد نجح الاعلام المصرى فى معركة التحدى وحقق نتائج باهرة بفضل الرؤية المستقبلية والقيادة الحكيمة الواعية للإعلام المصرى حتى أصبح لمصر مكانة

مشرفة على خريطة الاعلام العالمية •

فالقمر الصناعى المصرى (Nilesat) يتم تصنيعه وإعداده ومتابعة مراحل المشروع بدقة متناهية لإطلاقه فى عام ١٩٩٧ بمشيئة الله ، والفضائية المصرية تنافس القنوات العالمية ، وقناة النيل الدولية تحمل صورة مصر المشرفة باللغات الحية الى كل أنحاء العالم ، ومدينة الانتاج بالسادس من أكتوبر تمت مرحلتها الثانية وتعمل بكفاءة وجودة عالية ولايزال العمل جاريا من خلال منظور تطويرى ورؤية عالمية فى باقى المراحل لتصبح هوليوود الشرق بالفعل حتى تكتمل منظومة الاعلام المصرى وتتأكد ريادته فى المنطقة العربية والعالمية لتصبح مصر ندا إعلاميا ومنافسا للغرب بالنسبة للإعلام الوافد عبر الفضاء • وخلال عام ٩٦ تم تدعيم الاعلام التنموى بميلاد القناة الثامنة وهى القناة السادسة فى منظومة الاعلام التنموى لتخدم محافظات جنوب الصعيد (سوهاج - قنا - اسوان) •

القنوات التليفزيونية :

١ - القناة الأولى : وتعد القناة الرئيسية للتليفزيون وهى القناة التى بدأ التليفزيون إرساله بها عام ١٩٦٠ ويصل إرسالها الى كل مكان فى الجمهورية الآن بل يتعداها الى بعض الدول العربية المجاورة ، كما يتم إعادة بث برامجها المختارة على القناة الفضائية المصرية ومن هنا تأتى أهميتها فى تحقيق الأهداف القومية والعليا للإعلام المصرى وكذلك تحسين صورة مصر فى الخارج • وتحرص القناة على مواكبة المتغيرات المعاصرة على المستوى المحلى والدولى وتولى القضايا الهامة عناية خاصة مثل المشكلة السكانية - ظاهرة التطرف - الادمان بين الشباب - الأمية - تلوث البيئة - زيادة الانتاج - الرعاية الصحية للطفل والأسرة •

ساعات الارسال :

بلغ إجمالى ساعات إرسالها خلال عام ١٩٩٦ - ٧٨٠٧ ساعة ، ٤٨ دقيقة بمتوسط يومى قدره ٢٦ ساعة ، ٢٠ ق •

القناة الثانية : وهى قناة ثقافية فى المقام الأول حيث تعتبر النافذة التى يطل منها الجمهور على حضارة وثقافة العصر الذى نعيشه من خلال مايقدم له من جرعات ثقافية متنوعة فى مجال الأدب والعلوم والفنون سواء المحلية أو العالمية بالإضافة الى الانتاج الدرامى الأجنبى المتميز تحقيقا لسياسة الانفتاح الواعى على الثقافات الأجنبية وبما لايتعارض مع قيمنا وأخلاقيات مجتمعنا .

ساعات البث :

بلغ إجمالى بث القناة الثانية خلال عام ١٩٩٦ - ٧٠٥٩ ساعة ، ١٦ ق بمتوسط يومى قدره ١٩ ساعة ، ١٧ ق موزعة على مختلف ألوان البرامج

القناة الثالثة :

وتعتبر الحلقة الأولى فى منظومة الإعلام الاقليمى وقد بدأت إرسالها فى أكتوبر ١٩٨٥ ولمدة ساعتين تضاعفت على إمتداد إحدى عشر عاما حتى بلغ إرسالها ٥٨٤٩ ساعة وإثنى عشر دقيقة بمتوسط يومى يبلغ ستة عشر ساعة لتخدم منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة - الجيزة - القليوبية) وتتميز ببرامج الخدمات التى تقدم للمشاهدين وتدخل فى نطاق إهتماماتهم وإحتياجاتهم .

القناة الرابعة :

ثانى الخدمات الاقليمية وبدأت إرسالها فى أكتوبر ١٩٨٨ لتخدم منطقة (قناة السويس - الاسماعيلية - بورسعيد) واستطاعت أن تكون همزة الوصل بين المواطن والمسئولين وخلقت نوعا من الحوار حول طموحات الاقليم الذى تخدمه واهتماماته ونالت ثقة مشاهديها نتيجة مصداقيتها التى تحققت بالتحامها الصادق بال جماهير . وتتميز بتقديم الخدمات الاضافية المتميزة والتى تتمثل فى نشرات محلية باللغة العربية ، ونشرات خاصة بعابرى القناة باللغات الأجنبية .

ساعات البث :

بلغ إجمالى إرسال القناة الرابعة خلال عام ١٩٩٦ - ٤٢١٨ ساعة ، ٨ ق

بمتوسط يومى قدره ١١ ساعة ، ٣٢ ق موزعة على ألوان البرامج ونوعياتها المختلفة .

القناة الخامسة :

وقد بدأت إرسالها فى أعياد أكتوبر ١٩٩٠ وتم إفتتاحها رسميا فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ لتخدم منطقتى الاسكندرية والبحيرة كما يغطى إرسالها الفعلى العديد من مناطق محافظتى مطروح وكفر الشيخ .
وتحرص القناة الخامسة على ربط مشاهيديها من خلال برامج تتسم بالتطوير المستمر من حيث الشكل والمضمون الى جانب الاهتمام ببرامج الخدمات للوقوف على مشاكل الجماهير وعرضها على المسؤولين وطرح الحلول لها ومتابعتها .
إجمالى ساعات البث :

وصل إجمالى ساعات الإرسال حتى عام ١٩٩٦ الى مايعادل ٤٥٩٧ ساعة ،
٢٩ ق بمتوسط يومى قدره ١٢ ساعة ، ٣٤ ق يوميا موزعة على مختلف نوعيات البرامج .

القناة السادسة :

بدأ إرسالها فى مايو ١٩٩٤ لخدمة الاعلام الاقليمى فى خمس محافظات (الغربية - المنوفية - الدقهلية - كفرالشيخ - دمياط) وبدأت إرسالها بأربع ساعات حتى بلغ الآن أكثر من ١١ ساعة يوميا .
إجمالى ساعات البث :

وصل خلال عام ١٩٩٦ الى ٤٢٥٤ ساعة ، ١٣ ق بمتوسط يومى قدره ١١ ساعة ، ٣٧ ق موزعة على كافة نوعيات البرامج من ثقافية وسياسية ودينية وأطفال وشباب بالإضافة الى الاهتمام ببرامج البيئة والمرأة والمجتمع وكذلك البرامج الإخبارية .

القناة السابعة :

بدأت في مايو ١٩٩٤ لخدمة شمال الصعيد (بنى سويف - المنيا - الفيوم - اسيوط) ومقرها مدينة المنيا وتميزت بتنوع برامجها في مختلف ألوان البرامج بالاضافة الى الاهتمام بالبرامج السياحية التي تخدم حركة السياحة في تلك المناطق الزاخرة بالآثار .

ساعات البث :

بلغت خلال عام ١٩٩٦ حوالى ٤٦٥٦ ساعة بمتوسط يومى قدره ١٢ ساعة، ٤٣ دقيقة موزعة على كافة نوعيات البرامج .

القناة الثامنة :

وتخدم إقليم جنوب الوادى وبذلك يتم مد مظلة الاعلام الوطنى على كل شبر من تراب هذا الوطن الغالى لمناقشة مشكلات الأقاليم وتوفير الخدمة الاعلامية المتخصصة التي تدفع المواطنين الى المساهمة الفعالة والمشاركة الايجابية فى عملية التنمية الشاملة فى المجتمع . ويبلغ عدد ساعات البث لتلك القناة ٩ ساعات يوميا موزعة على كافة نوعيات البرامج .

ثالثا : قطاع القنوات الفضائية :

القناة الفضائية المصرية ESC

تحتل مصر دائما مركز الريادة فى المنطقة العربية ، فى عصر الفضاء كانت مصر أول دولة عربية تستفيد من الثورة التكنولوجية ، ومستقبل الفضاء لمواكبة التطورات الدولية ، فبادرت بإطلاق أول قناة عربية هى القناة الفضائية المصرية ESC وقد بدأت القناة الفضائية المصرية بثها الرسمى فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠م خلال القناة غزيرة الإشعاع على القمر الصناعى العربى (Arabsat) وهى أول قناة فضائية مصرية وعربية تنطلق فى الفضاء الخارجى معلنة دخول مصر فى عصر الفضائيات وهذا بالفعل شجع العديد من الدول العربية على إطلاق قنوات عربية فضائية مكونة منظومة للإعلام العربى فى مواجهة تحديات البث الغربى المباشر .

المناطق التي يغطيها إرسال القناة الفضائية :

الدول العربية :

ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - السودان - الصومال
جيبوتي - السعودية - اليمن - عمان - دولة الامارات العربية المتحدة - قطر
- الكويت - البحرين - الأردن - العراق - سوريا - لبنان - فلسطين .

الدول الافريقية :

مالي - النيجر - تشاد - أثيوبيا - افريقيا الوسطى - الكاميرون -
نيجيريا - بنين - بوركينا فاسو - توجو - غانا - ساحل العاج - غينا -
سيراليون - الجابون - الكونغو برافيل - زائير - أوغندا - كينيا - رواندا -
بوروندي - تنزانيا - أنجولا - أباتا - ليبيريا - أريتريا .

الدول الآسيوية :

إيران - باكستان - افغانستان - تركيا - غرب الهند - أذربيجان -
جورجيا - أوكرانيا - روسيا - لاتفيا - لينجراد .

الدول الأوروبية :

إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - سويسرا - إيطاليا - تشيكوسلوفاكيا -
النمسا - المجر - يوغسلافيا - اليونان - بلغاريا - رومانيا - البرتغال -
بلجيكا - قبرص - جزر مالطا - كريت - سردينيا - هولندا - فنلندا - البانيا
- لكسمبورج - اسبانيا .

الدول الأمريكية :

شرق أمريكا الشمالية - أمريكا الجنوبية

دول تعيد بث القناة الفضائية المصرية :

(الكويت - البحرين - اليمن) حيث يتم التقاط القناة الفضائية المصرية عن
طريق محطة أرضية لاستقبال الأقمار الصناعية ويعاد بثها عن طريق الشبكة
الأرضية حيث فيتم التقاطها بدون أطباق إستقبال .

مواد القناة الفضائية الأولى :

- تعتمد على بث البرامج المتميزة بالقناة الأولى والثانية .
- لها إنتاجها الخاص الذى تصل نسبته الى أكثر من ٢٠٪ من إجمالى ساعات إرسالها .
- لديها مادة فيلمية تليفزيونية من مكتبة تحوى أعمال ٦٣ عاما وتزخر بالأعمال المتميزة التى تصلح للفضائية .
- تتمتع بخبرات إعلامية متميزة فى كافة المجالات .
- تم تصوير وإعداد أعمالها الخاصة بمدينة الانتاج من خلال ١٢ ستديو ومناطق تصوير مفتوحة متعددة الطراز بالإضافة الى المناطق الطبيعية ومناطق الغابات بمدينة الانتاج .
- كافة برامجها الحوارية والأفلام والمسلسلات تترجم الى الانجليزية والفرنسية للمغتربين العرب والمصريين بالخارج .

أهدافها :

ربط المواطن العربى بالاعلام المصرى فى كل مكان تصل اليه القناة الفضائية وكذلك ربط الجاليات المصرية بالوطن الأم والتعريف بالنشاط السياحى والتجارى والاقتصادى المصرى كما تسهم فى تغطية المناطق المحرومة داخل جمهورية مصر العربية والتى يتعذر الوصول اليها تليفزيونيا عن طريق الشبكات الأرضية مثل التجمعات السكانية فى الصحراء الشرقية والغربية وتجمعات العاملين بمناطق البترول والتعدين والمدن الجديدة وتجمعات القوات المسلحة .

ساعات البث :

بلغ إجمالى ساعات البث خلال عام ٩٦، ٨٤ ٨٧ ساعة بواقع ٢٤ ساعة

يومية .

قناة النيل الدولية : Nile Tv

تم إفتتاحها رسميا فى ٣١ مايو ١٩٩٤ بمعدل ساعات بث بلغت ثمانى ساعات وحاليا يبلغ بثها ١٢ ساعة يوميا وقد أكدت وجودها من خلال تحقيق أهدافها فأصبحت سفيرا وممثلا لمصر فى العالم الخارجى حيث تخاطب المشاهدين بلغاتهم الحية (الانجليزية والفرنسية) لنقل صوت وصورة مصر المشرفة فى جميع المجالات .

أهدافها :

- * التعريف بمختلف نواحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية فى مصر .
- * عرض الحضارة المصرية وشرح مدلولاتها الثقافية للمشاهد وإنعكاساتها على الحياة المصرية المعاصرة .
- * شرح وجهات النظر المصرية إزاء القضايا السياسية والمشكلات العربية والافريقية والعالمية .
- * التعريف بالنهضة العلمية والصناعية والاقتصادية الحديثة فى مصر والجهود التى تبذل فى سبيل تحديث المجتمع المصرى .
- * لقاء الضوء على النماذج المشرفة التى تعمل على تحقيق التنمية والتقدم فى مختلف نواحي الحياة فى مصر وخارجها .
- * الترويج والتنشيط للسياحة المصرية بوصفها أحد المصادر الأساسية للإقتصاد المصرى .
- * التصدى للحملات التى تستهدف تشويه صورة مصر والعالم العربى فى وسائل الاعلام الأجنبية .
- * تقديم صورة صحيحة لجوهر الدين الاسلامى الحنيف وتصحيح أى مفاهيم خاطئة عنه .
- * تقديم برامج لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من أجل نشرها
- * تغطية العديد من الندوات والمؤتمرات والمهرجانات فى شتى أنواع المعرفة .

مدى إرسالها :

يغطى إرسال قناة النيل الدولية كل من القارة الأوروبية والقارة الافريقية والساحل الشمالى للولايات المتحدة وأجزاء من آسيا وتجرى الاستعدادات والدراسات لمد بثها الى مناطق عديدة أخرى من العالم ، ويتم البث عن طريق القمر الأوروبى يوتلسات "UtelSAT" والقمر العالمى "Intelsat" ويتم البث على حيز التردد UHF للمشاهدين داخل القاهرة الكبرى .

إجمالى البث :

بلغ إجمالى بث قناة النيل الدولية مايعادل ٤٤٧٠ ساعة إرسال بمتوسط يومى قدره ١٢ ساعة فى ٤ اى .

ثالثا : قطاع الانتاج :

يضطلع قطاع الانتاج فى اتحاد الاذاعة والتليفزيون بدور اساسى ومسئول عن إنتاج المواد الدرامية التى تعرض على شاشة التليفزيون مراعى فى ذلك الحرص على اختيار وانتقاء المضامين بما يتناسب مع أخلاقيات ومبادئ المجتمع العربى ، ويعتمد العمل بقطاع الانتاج على الاختصاصات والمعايير التالية :

- * الإلتزام بالتوجيه الاعلامى لسياسات الدولة والخطة الاعلامية العامة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون .
- * التنسيق مع قطاع الشؤون المالية والاقتصادية فيما يتعلق بالأعمال المنتجة وإمكانية تسويقها وحجم هذا التسويق والعائد منه لتحقيق أفضل النتائج بين الانتاج والتسويق .
- * تحقيق متطلبات الاذاعة المرئية من خلال التنسيق مع قطاع التليفزيون لتقليل الاعتماد على المواد المنتجة خارج الاتحاد أو المادة الاعلامية المستوردة .
- * رصد كافة البيانات والمؤشرات والتحليلات عن آراء واتجاهات المستمعين والمشاهدين ووضعها فى الاعتبار عند إنتاج المواد الاعلامية
- * وضع الأنظمة الانتاجية والمالية والادارية التى تساعد على تحقيق أكبر قدر من الإنتاج رفيع المستوى من أجل التنافس .
- * متابعة التطورات العلمية فى مجال الانتاج محليا وعالميا والاستفادة من الأساليب الحديثة لتطوير نظم الانتاج بما يحقق أعلى جودة فنية .
- * مطابقة كافة الأعمال الانتاجية للسياسات الاعلامية وميثاق الشرف الاعلامى .

قطاع الانتاج ومدينة الانتاج الاعلامى :

جاء إفتتاح المرحلة الثانية من مدينة الانتاج الاعلامى فى عيد الاعلاميين الثالث عشر مواكبا للتحدى الوافد من الانتاج الاعلامى العالمى عبر البث الوافد ومن هنا كانت الرؤية الواعية للمستقبل والايمان بأهمية دور الاعلام الوطنى فى خدمة المجتمع والمواطن من أجل الحفاظ على الهوية والثقافة الذاتية وترسيخ قواعد الحرية والديمقراطية ، وتضيف مدينة الانتاج الاعلامى رصيذا جديدا يصل الى ٥ آلاف ساعة من الانتاج سنويا تغطى إحتياجات الشاشات المصرية

والعربية وتعد ثانى المدن الانتاجية فى العام بعد مدينة يونيفرسال الأمريكية، ويستثمر قطاع الانتاج إمكانات هذه المدينة المتميزة فى إنتاج الأفلام الروائية ، والأفلام التسجيلية وإنتاج الفيديو . وتم بالفعل إنتاج فيلمين روائيين خلال عام ٩٥/٩٦ بما يعادل ٣ ساعات ، ٥٨ دقيقة ، وكذلك ٧ أفلام تسجيلية بإجمالى ٣ ساعات وأربع دقائق ، ٣٦٥ ساعة إنتاج فيديو متمثلة فى ٧٤ عملا تشمل قضايا الساعة ومشكلات المجتمع وكافة المناسبات .

خامسا : قطاع الهندسة الإذاعية :

من منطلق الريادة الاعلامية المصرية بمنطقة الشرق الأوسط وحرصا من اتحاد الاذاعة والتليفزيون على مواصلة تحقيق الأمن الاعلامى المصرى كهدف قومى للإستراتيجية الاعلامية ، كان لزاما على قطاع الهندسة الإذاعية أن يجند كل طاقاته لتحقيق تلك الأهداف مستثمرا تطورات العصر ومعطيات التكنولوجيا الحديثة وذلك بالسرعة اللازمة والكفاءة المطلوبة وقد استلزم ذلك الارتقاء بمستوى الخدمة الهندسية رأسيا للإرتفاع بجودة الانتاج بجانب استمرارية زيادة الخدمة الهندسية الأفقية لتغطية كافة المناطق المستهدفة داخليا من أجل السيطرة الاعلامية على المستوى الداخلى ونشر عادات وتقاليد شعبنا وقيمة وحضارته إعلاميا على المستوى الخارجى . وقد تناول نشاط قطاع الهندسة إنجازات جديدة بجانب المشروعات والتشغيل والصيانة الخاصة بالاستديوهات وانتشار الموجات والاستماع الفنى - والأقمار الصناعية - والتدريب والبحوث الهندسية متمثلة فيما يلى :

مشروعات الارسل :

- * تركيب محطة TVRO ومحطة إرسال UHF بقوة ٢٠٠ وات لاستقبال وإعادة بث قناة النيل الدولية فى باكوس .
- * تركيب محطة TVRO فى كل من العريش - الاسكندرية - سيوة - الداخلة - اسيوط لتعزيز الميكرويف .
- * تركيب ٢ محطة UHF بقوة ٢٠٠ وات من المفارة والنقب بسيينا الحدودية
- * تركيب ١١ محطة UHF بقوة ٢٠٠ وات + محطة TVRO لاستقبال وإعادة

- القناة الفضائية المصرية بمنطقة غرب الموهوب .
- * تركيب ٣ محطات إرسال تليفزيونى بقدرة ١٠ ك وات لبث القناة ٧ ،
- القناة ٨ وقناة النيل الدولية .
- * إنهاء أعمال منشآت مركز الإرسال التليفزيونى فى رأس الحكمة .
- * جارى العمل فى منشآت كل من مركز الإرسال التليفزيونى برأس سدر
- وابوزنيمه .
- * الانتهاء من أعمال وتركيب المهمات فى مواقع شبكة وجه بحرى الرقيمة
- R8-R7 واستقبال القنوات الأولى والثانية وتشغيلها .
- * جارى العمل فى منشآت العمل فى منشآت الشبكة الرقيمة بالعلمين
- والضبعة بالساحل الشمالى .
- * جارى العمل فى شبكة ميكرويف برنيسى /حلايب .
- * تجديد منشآت مركزى الإرسال الاذاعى والتليفزيون بالعريش
- * تجديد وتدعيم منشآت مركز الإرسال الاذاعى بأبيس .
- * تركيب عدد ٤ محطة تشكيل تردد (FM) بقدرة ٢ ك وات لكل مركز
- إرسال بسوهاج .
- * تدعيم وتجديد منشآت مركز الإرسال الاذاعى والتليفزيونى بمطروح .

مشروعات الاستديوهات :

- * تركيب عدد (١٥٣) جهاز إستقبال تليتكست فى أماكن متفرقة بالمبنى .
- * متابعة تصنيع مهمات مشروع الكاميرات المحمولة وملحقاتها لخدمة رئاسة
- الجمهورية .
- * متابعة تصنيع مهمات مشروع عربتى التصوير الخارجى لقطاعى
- التليفزيون والانتاج مع شركة B.T.S
- * الانتهاء من مشروع أجهزة الرسم الأليكترونى للكرتون .
- * تركيب مهمات مشروع غرفة الأخبار المركزية .
- * تركيب مهمات الصوت وماكينات التسجيل الخاصة بإذاعة أسوان المحلية
- * تركيب مهمات الصوت الخاصة بإذاعة طنطا والمنيا المحليتين .
- * تجديد فيديو تيب ٣
- * تجديد أجهزة الصوت والصورة لاستديو ١ ، ٤ تليفزيون .
- * تجديد أجهزة الاضاءة لاستديو ٤

هذا بالإضافة الى تركيب وحدات إستقبال الأقمار الصناعية لنقل كافة الأحداث والمؤتمرات العالمية والاعبارية فى حينها من الوكالات العالمية صوتا وصورة والاهتمام بالتدريب الهندسى للعاملين بالاتفاق مع شركات عالمية وكذلك الاهتمام بالبحوث الهندسية حيث تم إنشاء معامل جديدة لكل من هندسة الهوائيات والتحليل الكيمائى للمياه ومراقبة سلامتها داخل المحطات والاستديوهات والمعامل الخاصة لتجديد أجزاء المحطات ومعمل طلاء المعادن وإصلاح الأجهزة الالكترونية بالإضافة الى ورشتين واحدة للإذاعة وأخرى للتليفزيون .

الفضوة النوعية •

٤ - التعليم الدولي International Education وهو ما يتاح للفرد من معارف وثقافات خارجية ، كان يحصل عليها الأفراد فيما مضى عن طريق التواجد في المجتمعات الاجنبية ولكن اليوم أضيف لذلك ما يصل من هذه الثقافات والمعارف عن طريق شبكة المعلومات Internet والدليل على ذلك ما نشرته إحدى الصحف القومية (٣) "عن مدرسة الانترنت التي تم افتتاحها باليابان كاول مدرسة خاصة للأطفال على شبكة الانترنت يمكن أن يشترك فيها أطفال العالم ويمارسوا جميع الأنشطة المدرسية والتعليمية ، وتهدف هذه المدرسة الى إزالة الحدود بين أطفال العالم • وتعرض المدرسة على شبكتها ندوات من العلوم والثقافة ويديرها المشاهير من العلماء " •

ومن ثم يمكن الخروج بنتيجة مؤداها ان غالبية مصادر التعليم تحتاج اليوم لمهارة التعلم الذاتي خاصة بعد تغير نسب مساهمة كل مصدر من المصادر في تعليم الفرد ، ولم يعد التعليم النظامي هو المصدر الوحيد في تعليم الفرد وتزويده بالمهارات المختلفة بل إن الأوزان الترجيحية لمصادر التعليم الأخرى آخذة في التزايد •

تعريف التعلم الذاتي

يشير ديكنسون Dickinson الى تعريف التعلم الذاتي بأنه " تلك المواقف التي يقوم فيها المتعلم وحده أو مع غيره بالعمل أو بالتعلم دون توجيه مباشر من المعلم " (٤) •

ويمكن تقسيم التعلم الذاتي الى نوعين أساسيين :
الأول يحدد فيه المتعلم ما يريد تعلمه دون تدخل من الآخرين في تحديد المقررات الدراسية ومواعيدها • أما الثاني فيطلق عليه التعليم المبرمج Programmed Instruction حيث يتم فيه وضع تنظيم للمادة الدراسية وكيفية تتابعها •

ومن ثم يمكن استخلاص النتيجة التالية :

أن التعلم الذاتى قد يعنى أن يقوم المتعلم بالتعلم منطرداً ولكن من الأفضل أن يعرف التعلم الذاتى بأنه ذلك الموقف الذى يتحمل فيه المتعلمون جزءاً من المسؤولية فى تعليم ذواتهم وقد يعنى أيضاً استخدام المتعلم للمواد المصممة لترشيده فى كل خطوة من خطوات التعلم ويترك له قليلاً من الحرية فى الاختيار . كما يمكن أن يعرف التعلم الذاتى بأنه ذلك الموقف الذى يصمم فيه المتعلم مقرره الخاص ، ويتخذ القرارات بشأن الوقت والكيفية التى يقوم بها .

وترجع أهمية العلم الذاتى الى كل من الأسباب العملية والنروق الفردية بين المتعلمين وأهداف التربية والدافعية والاعتماد على النفس فى تعلم اللغة .

ولكن ما هو وضع التعليم الحالى ؟ وما هى إمكانياته ؟ وهل يسعى نحو اعداد الفرد لمواجهة تحديات القرن القادم أم لا ؟

واقع التعليم

أولا : التعليم قبل الجامعى

- تطورت أعداد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى من ٧٦٦٧,٨ ألف عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٤٢٥٠ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ موزعة على المراحل التعليمية المختلفة .
- وفى الحلقة الاولى من التعليم الاساسى ، ارتفع عدد التلاميذ من ٤٧٤٨,٤ ألف عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٨٧٠ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ٦٦٪ .
- وفى الحلقة الثانية من التعليم الاساسى ، ارتفع عدد التلاميذ من ١٦٥٢,٩ ألف عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٦٨٨ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ١٢٣٪ .
- وفى التعليم الثانوى العام ، ارتفع عدد الطلاب من ٥٠٧,٢ ألف عام ١٩٨٢/٨١ الى ٨٥٧,٠ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ٦٩٪ .
- وفى التعليم الثانوى الفنى ، ارتفع عدد الطلاب من ٧٠١,٩ ألف عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٨٣٥ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ١٦١٪ (تمثل أعداد الطلاب بالثانوى الفنى ١٣٨٪ ، ٢١٤٪ من طلاب الثانوى العام فى عامى ٨٢/٨١ ، ١٩٩٧/٩٦ على الترتيب) .
- ومن ثم فقد ارتفع اجمالى عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى من ٧٦٦٧,٨ ألف عام ١٩٨٢/٨١ (تشمل المتقيدون بمدارس المعلمين والمعلمات) الى ١٤٢٥٠ ألف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ٨٦٪ (٥) .
- وصل عدد مدارس الفصل الواحد ١٢٢٥ مدرسة عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٤٣٥ مدرسة عام ١٩٩٥/٩٤ ، كما إنخفضت أعداد مدارس المجتمع من ١٣٩ مدرسة عام ١٩٩٥/٩٤ الى ٩٣ مدرسة عام ١٩٩٦/٩٥ ، ومن ثم تطورت أعداد المستفيدين من هذه المدارس من ١٥٧٣١ تلميذ وتلميذة عام

التصويل القائمة (بالعدد)				المقيدون (بالألف)				المراحل التعليمية
٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	
١٨٢,٦٢٦	١٥١,١٥٥	١٢٥,٨	١١٢,١	٧٨٧٠	٦٥٦٨	٦٣٦٠	٤٧٤٨,٤	التعليم الابتدائي
٨٧,٥٨٤	٨٥,٢٢٨	٥٢	٢٧,٩	٢٦٨٨	٢٦٠٥	٢٢٧٠,٤	١٦٥٢,٩	التعليم الإعدادي
٢٢,٥٢٦	١٦,٢١٠	١٢,٩	٩,٩	٨٥٧	٦٢٥	٥٧٣,٢	٥٠٧,٢	التعليم الثانوي العام
٢٢,٧٨٧	١٤,٩٦١	٩,٢	٥,٦	٨٠٦	٥٢٢	٣١٩,١	١٩٢,٩	التعليم الثانوي الفني: التعليم الصناعي
٥,٠٦٠	٣,٧٧٢	٣,٢	٢,١	١٨٢	١٢٢	١١٥,٥	٧٧,٢	التعليم الزراعي
٢٢,٢٠٧	١٢,٥٧١	١١,٨	٨,٢	٨٤٦	٤٥٣	٤٩٠,٢	٤٢١,٨	التعليم التجاري
٥٠,١٥٤	٢١,٢٠٥	٢٤,٢	١٦	١٨٣٥	١١٠٨	٩٢٤,٨	٧٠١,٩	التعليم الفني
-	-	٢,٧	١,٧	-	-	٩٣,٤	٥٧,٤	المعلمين والمعلمات
١٢,٩١٠	٢٨٢,٩٠٨	٢٢٨,٧	١٧٧,٦	١٤٢٥٠	١١٩٠٦	١٠٢٢١,٨	٧٦٦٧,٨	الإجمالي

١٩٩٥/٩٤ الى ٢٢٧٩٤ عام ١٩٩٦/٩٥

بيان بأعداد المدارس والتلاميذ
بمدارس الفصل الواحد بنوعيتها (٦)

٩٦/٩٥			٩٥/٩٤			المرحلة
تلاميذ	فصول	مدارس	تلاميذ	فصول	مدارس	
١٥١٧٩	١٣٢٥	١٣٢٥	٤٢٧١	٤٣٥	٤٣٥	مدارس الفصل الواحد - فتيات
٧٦١٥	٣٩٥	٩٣	١١٣٦٠	٤٠٩	١٣٩	مدارس الفصل الواحد - مشترك

- وارتفع عدد المدارس من ٢٥٦٠٦ مدرسة عام ١٩٩٢/٩١ الى ٣٠٥٧٠ مدرسة عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ١٩٪ حيث تم إنشاء ٧٥٠٠ مدرسة ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ مقابل ٦٠٩٢ مدرسة ما بين عامي ١٨٩١ ، ١٩٩١ أي أن ما تم إنشاؤه من المدارس خلال الخمس سنوات الأخيرة يفوق ما تم إنشاؤه خلال مائه عام من ١٨٩١ حتى ١٩٩١ وارتفعت موازنة التعليم قبل الجامعي من ٢٢٩,٦٠١,٢٨١ جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٧٧٩,٢٤٥,٣٤٦ جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ٢٢٩٪ (٧) .

وعن مشروع مبارك - كول الخاص بتطوير التعليم الفني وربطه بسوق العمل من خلال التدريب العملي للدارسين بالتعليم الفني ، فقد أشار وزير التعليم الى ارتفاع عدد الطلبة المستفيدين من ٢٢٠ طالب الى ١٣٥٠ طالب عام ١٩٩٥ أي بعد عامين من تطبيقه ، وارتفع عدد المصانع من ٦٥ الى ٢١٠ مصنعا كما ارتفع عدد المدارس التي تطبق المشروع من مدرستين الى ٨ مدارس .

جدول () تطور اعداد الفصول القائمة والمقيدين وكثافة الفصل
لكل من مراحل التعليم العام
خلال الخمس سنوات (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٧/٩٦)

(المقيدون والفصول بالآلف)

١٩٩٧/٩٦			١٩٨٢/٨١			المراحل التعليمية
الكثافة	فصول قائمة	مقيدون	الكثافة	فصول قائمة	مقيدون	
٤٢,١	١٨٢,٦٣٦	٧٨٧٠	٤٢,٤	١١٢,١	٤٧٤٨,٤	ابتدائي
٤٢,١	٨٧,٥٨٤	٣٦٨٨	٤٣,٦	٣٧,٩	٩١٦٥٢,٠	اعدادي
٣٧	٢٢,٥٣٦	٨٥٧,٠	٥١,٢	٩,٩	٥٠٧,٢	ثانوي عام
٣٥,٤	٢٢,٧٨٧	٨٠٦,٠	٣٤,٤	٥,٦	١٩٢,٩	ثانوي فني : صناعي
٣٦,٢	٥,٠٦٠	١٨٣,٠	٣٦,٨	٢,١	٧٧,٢	زراعي
٣٧,٩	٢٢,٣٠٧	٨٤٦	٥٢,٠	٨,٢	٤٣١,٨	تجاري
٣٦,٦	٥٠,١٥٤	١٨٣٥	٤٢,٩	١٦,٠	٧٠١,٩	جملة الثانوي الفني
-	-	-	٣٣,٨	١,٧	٥٧,٤	المعلمين والمعلمات
٤١,٤	٣٤٣,٩١٠	١٤٢٥٠	٤٣,٢	١٧٧,٦	٧٦٦٧,٨	الاجمالي

ثانيا : التعليم العالى والجامعى :

وعن تطور عدد الكليات والمعاهد بالتعليم العالى والجامعى (°) خلال ١٥ عاما بين ١٩٨٢ ، ١٩٩٧ يتضح الارتفاع الكبير ، فقد وصلت أعداد الكليات عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٤٠ كلية منهم ٢٦ كلية نظرية والباقى كليات عملية ، بينما فى عام ١٩٩٧/٩٦ وصل عدد الكليات الى ٢١٩ كلية منهم ٦١ كلية نظرية أى أن معدل تزايد الكليات النظرية يفوق معدل تزايد الكليات العملية خلال هذه الفترة ، فبينما زاد عدد الكليات النظرية بنسبة ٦٩% ، نجد أن الكليات العملية زادت بنسبة ٥٢% .

وعن عدد المقيدى بالكليات النظرية نجد ٢٠٩٧٦٢ عام ١٩٨٢/٨١ وصل الى ٦٤٥٥٤٥ عام ١٩٩٧/٩٦ ، بينما كان عدد المقيدى بالكليات العملية ١٩٨٦٧٥ عام ١٩٨٢/٨١ وصل الى ٢٨٣٩٣٢ عام ١٩٩٧/٩٦ . أى أنه حدث تزايد كبير فى أعداد المقيدى بالكليات النظرية خلال هذه الفترة بنسبة ١٠٨% مقابل ٤٣% فى الكليات العملية .

ويلاحظ تزايد الاقبال على التعليم النوعى الذى يمثل الركيزة الاساسية فى توفير المعلمين المؤهلين تربويا فى المجالات المختلفه لخدمة المجتمعات المحلية ، مما يوفر نوعا من الاستقرار الاجتماعى لرواد الافراد وخدمة متميزة لمجتمعاتهم . ويتمثل التعليم النوعى فى كليات التربية النوعية ورياض الأطفال والتعليم الصناعى والمعاهد التكنولوجية التى وصل عدد المقيدى بها ٢٤٧٣٠ عام ١٩٩٢/٩١ وارتفع الى ٤٢٥٢٢ عام ١٩٩٧/٩٦ .

أما المعاهد الفنية الرسمية والتى تشمل المعاهد الفنية التجارية والمعاهد الفندقية والمعاهد الفنية الصناعيه ، والمعاهد الفنية الصحيه ومعهد الخدمة الاجتماعيه فقد وصل عدد المقيدى بها مجتمعه ١٣٠٦٥٩ عام ١٩٨٢/٨١ ارتفع الى ١٤٢١٢٢ عام ١٩٩٧/٩٦ بنسبة ٩% تقريبا .

بينما ارتفع عدد المقيدى بالمعاهد الفنية الخاصة (المعاهد العليا الخاصة

والمعاهد المتوسطة والجامعة الامريكية) من ١١٦١٦٣ عام ١٩٩٢/٩١ الى ٢٠٠٨٧١ عام ١٩٩٧/٩٦ أى بنسبة ٧٧٪ .

- يصل المقيدون بالتعليم العالى والجامعى الى ٧٠٣٤١٥ عام ١٩٩٢/٩١ ارتفع الى ١٣١٥٠٠٢ عام ١٩٩٧/٩٦ أى بزيادة قدرها ٨٧٪ ومع ذلك فإن من يلتحقون بالتعليم العالى والجامعى لا يمثلون أكثر من ١٩٪ من الشريحة العمرية المقابلة وعلى نسبة ما زالت متدنية بالمقارنة بمثيلتها فى الدول المتقدمة .

ثالثا : التعليم الجامعى الخاص

فى عام ١٩٩٧/٩٦ تم إنشاء ٤ جامعات خاصة فى المجتمعات الجديدة تتضمن ٥٠ كلية ، ١٠ وحدات بحثية ، ٣ معاهد عليا متخصصة ، ٢ أقسام . وذلك تشجيعا للقطاع الخاص على الاضطلاع بدوره فى مجال التعليم ، وقد صدرت القوانين بإنشاء هذه الجامعات الخاصة بحيث تكون أغلبية الأموال المشاركة فى رأسمالها مملوكة للمصريين ، ولا يكون هدفها الاساسى تحقيق الربح (٥) .

جامعة مصر الدولية : وتضم ١٣ كلية للعلوم والفنون الهندسية والطب التخصصى والسياحة والآثار والاسن والإعلام ، وإدارة الأعمال ، والتجارة الدولية والعلوم القانونية ، و٣ معاهد للعلوم الانسانية والمستحدثة ومعهد علوم الطاقة والبتروىل والترجمة ، و ٣ معود للترجمة المتخصصة .

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا : وتضم ١٠ كلية للعلوم الصيدلية والتصنيع الدوائى والعلوم الطبية التطبيقية والهندسية والتكنولوجيا وكلية العلوم الإدارية والاقتصادية وفظم المعلومات وكلية اللغات والترجمة وكلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم المكتبات والعمارة والتخطيط العمرانى والإعلام وتكنولوجيا الاتصال والعلاج الطبيعى وتضم هذه الجامعة ٥ مراكز لبحوث الصحراء والإنتاج والصناعة والتنمية والتكنولوجيا .

جامعة السادس من أكتوبر : وتضم ١٣ كلية للزراعة الصحراوية ، الهندسة الاقتصادية والإدارة ، الإعلام وفنون الاتصال ، العلوم الصحية والطبية ، العلوم والتكنولوجيا ، التربية ، اللغات والترجمة ، السياحة والفنادق . العلوم الاجتماعية كلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب ، الفنون التطبيقية ، الدراسات العليا كما تضم خمس وحدات بحثية لصيانة وترميم الآثار ، تطبيقات التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية) تطبيقات الطاقة والموارد المائية، التوثيق العلمي والنشر ، الخدمة العامة والتعليم المستمر والتدريب والتعليم عن بعد .

جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب: وتضم ٤ كليات فقط هي الهندسة (كهرباء - إلكترونية) وعلوم الحاسب الآلى وعلوم الإدارة ، والاقتصاد .

رابعاً: التعليم المفتوح (٨)

فى ١٩٨٩/١٢/٧ أصدر المجلس الأعلى للجامعات قراراً بالموافقة على الأخذ ببرنامج التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إدخال هذا النوع من التعليم فيها ، وتنفيذاً لهذا النظام فقد قرر المجلس ما يلى:

١ - التصريح بإنشاء وحدات ذات طابع خاص بناء على اقتراح الجامعات المعنية كمراكز للتعليم المفتوح للإشراف على برامج هذا النوع من التعليم .

٢ - ممارسة مراكز التعليم المفتوح نشاطها من خلال برامج دراسية فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع والتى تشمل بصفة خاصة على البرامج الآتية:

- أ - برامج تعليمية للحصول على درجة علمية .
- ب - برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب إحتياجات المجتمع .
- ج - التعليم المستمر للأفراد الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم وتجديد معلوماتهم لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة .

وقد بدأت جامعة الاسكندرية فى تطبيق هذا النظام للتعليم المفتوح بكلية التجارة بإضافة شعبة جديدة تسمى شعبة المال والأعمال وذلك بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٠ ، ثم تلى ذلك إدخال نظام التعليم المفتوح فى كلية التجارة جامعة

جدول () تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدون بالتعليم العالي والجامعي خلال ١٥ عاما (١٩٩٧/٨٢)

المقيدون				المقبولون				بيان
٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٢٨/٨١	
٦٤٥٥٤٥	٢٧٧٦٨٢	٢١٦٩٩٩	٢٠٩٧٦٢	١٨٧٠٢١	٤٦٥٧٦	٥٨١٩٦	٥٥٥٢٩	أولاً: الجامعات الكلية النظرية
٢٢٨٢٩٢	١٥٤١٨٠	١٩٠٤٧٢	١٩٨٦٧٥	٩١٦٠٨	٢٧٧٧٤	١٢٤٧٠	٢٥٥٠٩	الكلية العملية
٩٢٩١٣٧	٤٢١٨٦٢	٥٠٧٤٧٢	٥٠٨٤٢٨	٢٧٨٦٣٩	٧٤٣١٠	٨٢٨٩٧	٩١٠٤٨	الجملة
٢٢١٨١	٢١٠١١	-	-	١٢٧٧٦	٨٢٩٤	-	-	ثانياً: التعليم النوعي التربية النوعية
٥٠٥٩	٢١٢٧	-	-	١٧٢٢	٤٢٠	-	-	رياض الأطفال
١٦٩٧	٤٦٢	-	-	٨٢٧	٧٥	-	-	التعليم الصناعي
٢٥٨٥	١١٢٩	-	-	٦٧٥	٢٠٨	-	-	المعاهد التكنولوجية
٤٢٥٢٢	٢٤٧٢٠	-	-	١٦٠٠٠	٩٠٩٧	-	-	الجملة
٧٢٩٦١	٧٢٢٨٨	٦٩٩٨٨	٤١١٨٨	٢٧٠٠٠	٢٧٢٩٠	٢٩١٢٠	٢٠٦٩٧	ثالثاً: المعاهد الفنية الرسمية:
٢٠٤٥	١٢٩٧	٢٥١	-	١٧٠٠	٧٤٧	١٦٢	*	المعاهد الفنية التجارية
٥٨٩٩٥	٤٨٩٨٤	٢٢٤٥٤	١٢٤٦٤	٢٦٠٩٠	٢٥٦٧٢	١٤٠٤٩	٦٤٥٩	المعاهد الفنية الصناعية
٧٠٨٦	٥٩٨٤	٤٥١٢	٢٩٢٠	٢٢٢٦	٢٨٠٧	١٩٨٢	٩٢٩	المعاهد الفنية الصحية
٤٥	٩٠٦	-	-	٦٥٠	٥٦٨	-	-	معهد الخدمة الاجتماعية
٤١١٢٢	١٢٠٦٥٩	١٠٧٢٠٥	٥٧٥٧٢	٧٨٧٧٦	٦٧١٨٥	٤٥٢٢٤	٢٨٠٩٥	الجملة
١٨٤٦١٤	٨٨٨٢٠	٥٨٥٧٤	٥٢٧٢٧	٥٩٩٠٨	٢٩٠٠٤	١٤٤٦٩	١٦٥٢٦	رابعاً: المعاهد الفنية الخاصة:
١٦٢٥٧	٢٤٤١٩	١٢٥٢٨	٧٠٥٤	١٥٥٦٠	١٢٤٢٥	٥١٨٩	٨١٦٠	المعاهد المتوسطة
	٢٩٢٤	٢٠١١	-	١١٥٠	٨٢١	٦٠٨	-	الجامعة الأمريكية
٢٠٠٨٧١	١١٦١٦٢	٧٢١١٢	٥٩٧٩١	٧٦٦١٨	٤٢٢٦٠	٢٠٢٦٦	٢٠٦٩٦	الجملة
٢٨٥٥٢٥	٢٧١٥٥٢	١٨٠٤١٨	١١٧٢٩٢	١٧١٢٩٤	١١٩٥٤٢	٦٥٥٩٠	٤٨٧٩١	إجمالي التعليم العالي
١٢١٥٠٠٢	٧٠٢٤١٥	٦٨٧٨٩٠	٦٢٥٨٠١	٤٥٠٠٢٢	١٩٢٨٥٢	٧١٤٨٤٨	١٢٩٨٣٩	إجمالي التعليم العالي والجامعي

* المعاهد الفنية التجارية تشمل الفندقية

** تشمل الجامعة الأمريكية

القاهرة وكلية الزراعة جامعة القاهرة ، وكلية التجارة جامعة اسيوط .

ويعتبر إدخال هذا النظام فى التعليم العالى من التطورات الهامة والضرورية والتي يحتم وجودها التطورات المنتظرة لقدم القرن الحادى والعشرين . كما أنه أصبح ضرورة من ضرورات هذا القرن حيث يساهم فى تطوير مهارات الأفراد باستمرار ومن ثم فى رفع مستوى إنتاجيتهم مما يؤدي الى زيادة الدخل القومى ، وما يترتب على ذلك من رفع مستوى المعيشة .

رابعاً: التعليم الأزهرى (٥) :

لقد ساهم الأزهر الشريف فى العملية التعليمية بنحو ٨% ، ٦% ، ٤% بالنسبة للسكان فى سن التعليم بمراحل التعليم قبل الجامعى (ابتدائى - إعدادى - ثانوى) على التوالى بالرغم من ارتفاع عدد سنوات التعليم بالأزهر مقارنة بالتعليم العام قبل الجامعى (حيث تصل بالأزهر الى ١٣ عاماً بينما هى ١١ عام فقط بالتعليم العام) ولم تتجاوز كثافة الفصول بالتعليم الأزهرى ٣٤ تلميذاً بالفصل بمعاهده التى وصل عددها ٤٤٤٨ معهداً . وتشير المؤشرات الى تزايد المعاهد الأزهرية خاصة بعد مشاركة الجهود الذاتية فى إنشائها بعد دخول مشروع شروق الى القرية المصرية ، فقد وصل عدد الفصول بها ٢٥٧٦٩ عام ١٩٩٧/٩٦ مقيد بها ١١٤٤١٤٧ طالب وطالبة أما على المستوى الجامعى ، فتختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالى فى الأزهر والبحوث التى تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه ، كما تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته ونشره وتزويد العالم الإسلامى بالعلماء والعاملين ، كما تعنى الجامعة بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والاجنبية .

ولجامعة الأزهر ٥٢ كلية منها ٣٩ كلية نظرية و ١٣ كلية عملية ، تتوزع فى ١٤ محافظة كان النصيب الأكبر منها لمحافظة القاهرة يليها محافظة اسيوط ولقد بلغ عدد الطلبة المقيدين بها ١٢٣٠٠٠ طالب وطالبة عام ١٩٩٧/٩٦ بعد أن كان عددهم ٨٣٠٣٤ عام ١٩٨٢/٨١ .

جدول () تطور اعداد المقيدین وعدد الفصول المفتوحة والكليات بمراحل التعليم الازهرى خلال ١٥ عاما (١٩٩٧/٨٢)

الفصول المفتوحة				المدى				المراحل التعليمية
٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	٩٧/٩٦	٩٢/٩١	٨٧/٨٦	٨٢/٨١	
٢١٢٢٦	١٥٦٦٥	٦٢٩٨	٣٣٥٥	٦٩٩٤٩٩	٦٠٤٩٢٢	٢٥٣٥٥٦	١٢٨٠٤٨	إبتدائى
٨١٩١	٤٨٥٩	٢٩١٥	١٧٨٣	٢٧٤٣٠٠	١٦٠١٤٩	١٠٧٤٦٨	٦٦٣٤٤	إعدادى
٥٧٥٢	٤٢٠٩	٢٣٠٤	٢٥١٩	١٥٤١٥٧	١٢٨٤٢٩	٦٨٥٦٩	٩٩٧٥٧	ثانوى
٢٥٥	١٥٤	١٤٢	-	٩٦٠٣	٦٠٧٦	٤٩٢٢	٣٧٤١	المعلمين
٢٤٥	١٨١	١٥٤	-	٦٥٨٨	٣٩٣٦	٢٧٥٣	١٤٢٨	القراءات
٢٥٧٦٩	٢٥٠٦٨	١١٨١٣	٧٦٥٧	١١٤٤١٤٧	٩٠٣٥١٢	٤٣٧٢٦٨	٢٩٨٨١٨	الجملة
٥٢ كلية	٤٣ كلية	٣٦ كلية	٣١ كلية	١٢٣٠٠٠	٨٢٤٩٧	١٠١٦٠٩	٨٢٠٣٤	جامعة الازهر

ويسعى الازهر الشريف الى تحقيق مزيد من الانتشار فى باقى المحافظات لتخفيف العبء عن القاهره والاسكان الطلابى ، آخذاً فى الاعتبار إعطاء أولوية للمحافظات التى يرتفع بها أعداد الدارسين بالمعاهد الأزهرية عند فتح كليات جديدة والإستمرار فى إستخدام أحدث التكنولوجيا العالمية .

ويشير واقع التعليم الى الجهود التى تبذل من شأن رفع مستوى العملية التعليمية وعن الإستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين قامت وزارة التعليم بإنشاء مركز التطوير التكنولوجى الذى يشمل وسائل إنتاج الوسائط التعليمية المتعددة ، ومعامل العلوم المتطورة ، قاعة الكمبيوتر جرافيك والمونتاج الإلكتروني ، والشبكة العربية للتعليم وخدمات الاتصال التناعلى المتطورة التى تمكن من التدريب عن بعد بإستخدام الالياف الضوئية فيما يسمى Video Conference بالشبكة الرقمية متعددة الأطراف وإنطلاقاً من التطور التكنولوجى فى مجال التعليم والتحديات المحلية والدولية فقد تحددت عناصر السياسة التعليمية كما يلى :

- تحديد سياسة التعليم الواعيه فى إطار ديمقراطى .
- تحديث وتطوير التعليم ليواكب التطورات العالمية مع المحافظة على القيم والتراث .
- عدم تحميل الاسرة المصرية بأعباء اضافيه .
- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص .
- التعليم قضية أمن قومى .
- التعليم استثمار للمستقبل .

ومن ثم استلزم الامر التركيز على المفاهيم التالیه فى مناهج التعليم :-

- الامن التومى
- محاربة الارهاب والتطرف
- الوحدة الوطنية
- التربية الديمقراطية
- مبادئ حقوق الانسان
- حقوق الطفل
- مفاهيم سكانية

- المساواة بين الجنسين
- البيئة والحفاظ عليها
- الموارد الطبيعية والحفاظ عليها
- السياحة
- قواعد المرور
- المفاهيم الصحية الأساسية
- محاربة الإدمان

وتركزت أسس التطوير فى :

- تحويل التعليم من كم معرفى الى اكتساب المهارات والقدرات •
- تدعيم القدرة على التعلم الذاتى •
- إحلال الابتكار والتحليل محل الحفظ والتلقين •
- تدعيم الحوار والمبادرات الفردية وإثارة الحماس لدى المتعلمين •
- رعاية المتفوقين وأصحاب الظروف الخاصة •
- إدخال معلومات جديدة وعلوم مستقبلية فى المناهج •
- تدعيم الأنشطة التربوية •
- إدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها •

ومن ثم فإن هناك دور واضح لوزارة التعليم والمؤسسات التربوية فى أسس التطوير السابقة ويبقى الدور الرئيسى فى الأسرة وحدة المجتمع الأساسية التى تتولى إعداد الفرد وتشكيله وتدعيم القيم والقدرات لديه ، ويصبح دور الأم من أهم الأدوار المطلوبه لإعداد الفرد فى القرن الحادى والعشرين •

ولكن ما هى حقيقة وضع الإناث من حيث تعليمهن وقدرتهن على القيام بهذا الدور ؟ فلا أحد يغفل أهمية الدور الذى تقوم به الأم نحو ابنائها ، ومع قدوم القرن الحادى والعشرين تبدو فى الأفق العديد من التحديات التى تواجه الأفراد ومن بينهم الأم وذلك فى رسالتها نحو ابنائها ، مما يحتم عليها أن تدرك الكثير من لغة العصر ، وأن تدفع بأبنائها نحو ما يجعلهم قادرين على النجاح فى ظل هذه المتغيرات ، ومن ثم يصبح لزاما عليها أن تدرك كل من :

١ - أهمية التعلم الذاتى والبحث عن المعرفة بشتى الطرق والوسائل من مصادر متنوعة ، وأن تسليح نفسها بالمعرفة بكل جديد حتى لا يسبقها أولادها وتصبح النجوة بينها وبينهم كبيرة .

٢ - أهمية الحرص على اتصال لغة التفاهم بينها وبين ابنائها والتي تستمر باستمرار نموها المعرفى وقدرتها على اشباع فضول وتساؤلات هؤلاء الابناء . وسيظل الطفل ساعيا اليها مادام يجد فى إجاباتها ردا على تساؤلاته بصدر رحب . ومن ثم فعليها أن تشبع فى طفلها حب المعرفة بموضوعيه وسدق حتى تنمى فيه الارادة والشجاعة والايجابيه .

٣ - أن تعلم الأم طفلها مهارة التعامل مع الآخرين واحترام رأى الآخر والشجاعة فى ابداء الرأى والمناقشة والحوار بدون خوف أو خجل .

٤ - أن تحرص الأم على إكتشاف ما لدى أبنائها من مهارات ابتكارية وأن تشجع هذه المهارات وتساعد على نموها .

٥ - أن تشجع الأم أبنائها على مناقشة كل جديد وأخذ ما يناسب القيم والدين والأخلاق فى إعتبار ، بحيث لا يكون انسياقه نحو الجديد لمجرد التقليد أو الانبهارية أو لكونه جديدا .

إذن فالقرن القادم يلقي بمزيد من المسؤوليات على الأم التى ما زالت تعاني حتى الآن من أوضاع تعليميه متدنيه حيث نجد :

١ - أن عدم تحقيق الاستيعاب الكامل حتى الآن بمدارس التعليم الأساسى يرجع بالدرجة الأولى الى انخفاض نسب استيعاب الإناث . وإن كانت فكرة إنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع ساعدت فى التغلب على هذه المشكلة حيث تصل بالخدمة التعليمية الى المناطق البعيدة والنائية فى شكل مدارس المجتمع أو مدارس الفصل الواحد لمساعدة الإناث بصورة خاصة حيث يكون سبب عدم استيعابهن فى بعض المناطق راجع لعدم وجود مدارس

خاصة بالبنات ، ومن ثم فإن مدارس الفصل الواحد تلبى هذا المطلب فهى مدارس خاصة بالإناث بإشراف "ميسرة" تعاونهن فى التعليم والتزود بالمهارات الفنية المختلفة (وقد سبق الإشارة الى اعداد هذه المدارس عند مناقشة واقع التعليم) .

٢ - وجود نسب كبيرة للتسرب من التعليم الأساسى وإن كانت متساوية تقريبا بين الذكور والإناث إلا أن نتائجها على الإناث ومن ثم على المجتمع تكون خطيرة .

٣ - ارتفاع نسب الأمية بين الإناث (١) عنها بين الذكور حيث تمثل ٥٥,٢ ٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢٣ ٪ بين الذكور ، وتفاوت النسب بين المحافظات المختلفة وتصل أعلى نسبة لها فى محافظتى المنيا وسوهاج (٧٧,٥ ٪ ، ٧٥ ٪) وأقل نسبة لها فى محافظتى بورسعيد والقاهرة (٢٢,٥ ٪ ، ٢٤,٦ ٪) ومن المتوقع أن تصل نسبة الأمية بين الإناث إلى ٥١,٢ ٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ٣٠,٦ ٪ بين الذكور مع استمرار ارتفاعها بمحافظتى المنيا وسوهاج (٧٦,٦ ٪ ، ٧٢,٧ ٪) ، وانخفاضها نسبيا بمحافظتى بورسعيد والقاهرة (٢٩,٣ ٪ ، ٣١,٧ ٪) .

ومن ثم فإن هذه الملاحظات السابقة على أوضاع تعليم الإناث تستلزم إلقاء الضوء بصورة أكثر تفصيلا على حقيقة تعليم الأنثى لتلمس نقاط الضعف وتحديد من أين تبدأ المواجهه .

الواقع الحالى لتعليم الإناث

يتيح القانون للأنثى نفس فرصة الالتحاق بالتعليم التى يتيحها للذكر بالا أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة تعوق أحيانا استيعاب الإناث فى بعض المناطق ، بل وتدفعهن أحيانا الى اختيار نوعية معينة من التعليم .

فعلى مستوى التعليم الأساسى وصل عدد الإناث عام ١٩٩٦/٩٥ بمدارس وزارة التربية والتعليم (١) بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى (المرحلة

الابتدائية) ٣٤٣٦٩٧٢ تلميذة مقابل ٤٠٣٣٤٦٥ تلميذ ، أى أن الإناث تمثل ٨٥,٢% من الذكور وفى التعليم الأزهرى ٢٠٨٩٨٣ انثى مقابل ٣٦٥٢٥٦ ذكر بنسبة ٥٧,٢% من الذكور . ويلاحظ تركيز إقبال الفتيات بالتعليم الأزهرى فى الريف بصفة خاصة حيث كانت نسبتهن بالريف ٧,٧١% من إجمالى تعليم الإناث بالريف مقابل ٣,٩% بالحضر ، فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة تعليم الذكور بالتعليم الأزهرى بالريف ١٠,٩% بالحضر ٤,١٥% وذلك على مستوى خمسة صفوف (١) .

وتناوقت مشاركة الإناث فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى تبعا لنوع التعليم حيث يتركزن بالتعليم الرسمى ، ووصل عددهن به ٣١٠٩٤٩٤ مقابل ٣٦٧٨٥٩٠ ذكر بنسبة ٨٤,٥% ، ثم بالتعليم الخاص بمصروفات حيث وصل عدد الإناث به ٢٠١٦٥٩ مقابل ٢٢٢٢٦٦ ذكر بنسبة ٩٠,٧% من الذكور ، يلى ذلك التعليم الخاص لغات حيث وصل عدد الإناث ٥٥٥١٣ مقابل ٥٢٩٦٥ ذكر بنسبة ١٠٢,٩% ، ثم الخاص المجانى حيث وصل عددهن به الى ٥٠٦٢٦ مقابل ٥٥٧٠٨ ذكر بنسبة ٩٠,٩% ، وأخيرا يأتى التعليم الرسمى لغات حيث وصل عدد الإناث ١٩٦٨ مقابل ٢٢٩٣٦ ذكر بنسبة ٨٥,٨% .

وهكذا يتضح ارتفاع نصيب الإناث فى التعليم الخاص لغات على مستوى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بينما ينخفض نصيبهن بالمقارنة بالذكور فى التعليم الرسمى مما يعكس مدى اهتمام وحرص الأسر ذات المستوى التعليمى والاقتصادى بتعليم الإناث .

أما بالحلقة الثانية من التعليم الأساسى (الإعدادى) فقد وصلت أعداد الإناث به الى ١٥٧٨٧٦٩ عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ١٨٤٣٠٣٣ ذكر بنسبة ٨٥,٧% أى أنه على الرغم من ارتفاع نصيب الإناث فى التعليم الإعدادى (بسبب عمالة الأطفال عادة) إلا أن هناك تراجع واضح فى أعداد التلاميذ بالتعليم الإعدادى قياسا بأعدادهم بالتعليم الابتدائى بسبب مشكلة التسرب من التعليم . فقد وصلت نسبة الإناث بالتعليم الإعدادى عام ١٩٩٦/٩٥ الى ٤٥,٩% من أعدادهن بالإبتدائى ، وبالنسبة للذكور ٤٥,٧% . ويلاحظ تزايد مشاركة الإناث فى التعليم بمدارس اللغات على مستوى التعليم الإعدادى حيث وصل عددهن الى ٢٣٣٩١ مقابل ٢٢١٤٥ ذكر بنسبة ١٠٥,٦% ، أما على مستوى التعليم الرسمى فكان عدد

الإناث ١٤٩٥١٧٦ مقابل ١٧٣٥٥٧٦ ذكر بنسبة ٨٦,١٪ ويتضح من ارتفاع نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الإعدادي بمدارس اللغات، عنه في التعليم الابتدائي نجاح الأنثى وتفوقها نسبياً مما يدعم استمرارها في مدارس مناهجها أكثر صعوبة مما يشير إلى حقيقة إمكانية نجاح الأنثى وإستمرارها إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة من معدلات التحاق عالية ، وظروف إجتماعيه وإقتصادية تحد من تسربها من التعليم .

ولكن حتى الآن لم يتحقق للأنثى الاستيعاب الكامل بالصف الأول من التعليم الأساسي بسبب أحجام بعض الأسر عن تعليم البنات ، إلى جانب عدم وصول الخدمة التعليمية للأماكن النائية ، وإن كانت فكرة مدارس المجتمع ومدرسة الفصل الواحد، سيكون لها دور كبير في حل هذه المشكلة .

وتشير معدلات الالتحاق المتاحة عن مدارس وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٤/٩٣^(١٢) إلى ارتفاع معدل إلحاق الذكور بالتعليم الأساسي عن إلحاق الإناث حيث كان ٧٥٪ للذكور مقابل ٦٧٪ للإناث ولوحظ تباين معدلات التحاق الإناث بالمحافظات المختلفة وإدخاضها بشكل عام في محافظات الوجه القبلي وبصفة خاصة بالنسبة للإناث .

على مستوى التعليم الثانوي وصلت أعداد الإناث بالثانوي العام ٢٠٦٠ ٧٠٦٠ عام ١٩٩٦/٩٥ مقابل ٤٢٨٦١٥ ذكر بنسبة ٨٥,٩٪ وتركزت الإناث بالتعليم الرسمي ٣٣٦٩٤٤ مقابل ٢٨٨٩٥٣ ذكر بنسبة ٨٦٪ أما بمدارس اللغات الخاصة فقد وصلت أعداد الإناث إلى ١٦٨٠٨ مقابل ١٤٥٥٦ ذكر بنسبة ١١٥,٥٪ وهذا يشير مرة ثانية إلى تفوق الإناث وقدرتهن على تحقيق مستويات متقدمة من النجاح والإستمرار إذا أتيحت لهن الفرصة .

وعلى مستوى التعليم الفني فقد تركزت الإناث بالدرجة الأولى بالتعليم التجاري حيث وصل عددهن عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٤٧٩٧٨٨ متابل ٢٨٩٨٧٩ ذكر بنسبة ١٦٥,٥٪ ، بينما على مستوى التعليم الزراعي فقد كان عددهن ٤٠٧٠٩ مقابل ١٥٠٥٣٢ ذكر بنسبة ٢٧,١٪ ، والتعليم الصناعي ٢٣٨٤١٥ مقابل ٤٨٣٥٠٠ ذكر بنسبة ٤٩,٧٪ .

وكما هو واضح تتركز الإناث بالتعليم التجارى بصفة خاصة بعد تركزها بالتعليم المتوسط فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة البطالة بين خريجه بناءً على مسح وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٩٢ الى ٧٠,١ ٪ كما وصلت بطالة حملة المؤهلات التجارية المتوسطة ٥١ ٪ من إجمالى بطالة حملة المؤهلات المتوسطة . أى أن الأذى تتركز فى نوعية من التعليم تعاني بطالة خريجه .

وبعد هذا العرض السريع لأحوال الإناث وتعليمهن يتضح ضرورة التركيز على :

١ - تحقيق الاستيعاب الكامل لكل التلاميذ فى سن الإلزام وبصفة خاصة الإناث .

٢ - تطوير التعليم بحيث يصبح "جاذباً" وليس "طارداً" للتلاميذ وذلك للقضاء على مشكلة التسرب التى ترجع بالدرجة الأولى لعدم قدرة النظام التعليمى على الاحتفاظ بتلاميذه مما يسهل تسربهم خاصة فى ظل وجود العديد من المشاكل الاجتماعية مثل عمالة الأطفال .

٣ - التصدى لمشكلة الأمية وبصفة خاصة أمية الإناث بشكل أكثر فاعلية وأكثر نجاح من خلال توفير معلم متخصص لمحو الأمية من ذوى المؤهلات العليا مدرب تدريباً كافياً ، وراعياً فى هذا العمل ومؤمناً به، مع التركيز على دور الإعلام فى توعية الأفراد للإلتحاق بفصول محو الأمية ، وتوعية الفئات التى تعوق هذا العمل مثل الأزواج والحموات ، وارشاد الأفراد عن كيفية الإلتحاق ببرامج محو الأمية ، وأن يتم ربط البرامج ببرامج تدريبية لتعليم الحرف والمهارات المختلفة لجذب الدارس . كما يجب تنويع المناهج المقدمة فى برامج محو الأمية بتنوع أعمار المستفيدين والأنشطة الاقتصادية والبيئية المحلية . أما عن الأطنال حتى ١٠ سنوات فيتم إعادتهم للمدرسة سواء فى مدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع حتى لا تتواجد هذه الفئات مع البالغين فى نفس الفصول كما ظهر فى بعض الدراسات الميدانية (١٢) مع ضرورة تخصيص إحدى القنوات التليفزيونية للقيام بتوعية وتثقيف فئات الملحقين

ببرامج محو الأمية من خلال تقديم عروض مبسطة فى كل حلقة لأحد الموضوعات التى من شأنها رفع وعى المرأة فى مجالات الصحة والتعليم والبيئة .. الخ الى جانب ما تحصل عليه داخل الفصول من مهارات القراءة والكتابة والحساب .

وفيما يلى عرض لبيان السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب والشورى موضحا أهم ملامح الخطة (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠١٧/١٦) فى قطاع التعليم إستعدادا لدخول القرن الحادى والعشرين .

تستهدف الخطة الإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية وإعداد المواطن الصالح وتنمية قدراته وإكسابه المهارات التى تجعله قادرا على استخدام تكنولوجيا العصر ومستحدثاته . وتهدف خطة التعليم إلى تحقيق ما يلى:

- * تحقيق الإستيعاب الكامل (٨٠٠٪) بالتعليم الأساسى (الإبتدائى والاعدادى) وعودة اليوم الدراسى الكامل .
- * إدخال التكنولوجيا والمستحدثات فى العملية التعليمية بتزويد المدارس بمعامل العلوم المتطورة ، ومعامل الأوساط المتعددة ، والتوسع فى استخدام الكمبيوتر كوسيلة تعليمية .
- * ربط التعليم بإحتياجات النشاط الإنتاجى ودعم التعليم الفنى الصناعى والزراعى والتجارى وتطوير برامج التعليم والتدريب على ضوء البحث العلمى ومستحدثاته .
- * الوصول بمرحلة رياض الأطفال الى إستيعاب ٢١٪ فى الفئة العمرية (٤ - ٥) فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .
- * عودة الصف السادس الى المرحلة الإبتدائية من التعليم .
- * بناء عدد من الفصول لمقابلة الزيادة الديموجرافية للسكان ولمقابلة الإحلال المدرسى وصيانة المدارس وإجراء عمليات لها .
- * إلغاء تعدد الشترات الدراسية بالمدارس .
- * خفض كثافة الفصول لتصل نحو ٢٨ تلميذ وتلميذة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

وللوصول الى الأهداف السابقة تستهدف الخطة ما يلى:

- * الاستثمار فى إتاحة الإستثمارات التى تمكن من بناء ١٥٠٠ مدرسة فى المتوسط سنويا (حوالى ١٠١ الف فصل) بخلاف القطاع الخاص والأزهري .
- * تحقيق عدالة توزيع الخدمات التعليمية على المحافظات وربط ذلك بالسكان فى كل محافظة .
- * نشر التعليم الأزهري فى ربوع البلاد وإتاحة الإستثمارات اللازمة لإنشاء المعاهد الأزهريه لهذا الغرض .
- * تحديث الجامعات بما يواكب العلوم الحديثه ، وإنشاء كليات متخصصة .
- * تدعيم الإتجاه نحو الدراسات متعددة التخصصات كعلوم البيئه ، والهندسة الوراثية ، والهندسة التطبيقية ، والحاسب الآلى واللغات ٠٠٠ الخ .
- * الإتجاه الى المعدلات العالمية فيما يتعلق بأعداد المقيدين ، ونوعية الخريجين بالجامعات أو المعاهد العليا .
- * الاهتمام بتخصيص البعثات الخارجيه والداخلية وبعثات الإشراف المشترك بالجامعات المصريه ومراكز البحث العلمى والمهمات العلمية .
- * توفير الإسكان الطلابى وإنشاء المستشفيات الجامعية لتقديم الخدمة التعليمية والصحية فى ذلك الوقت ، ودعم الأنشطة الرياضية والاجتماعيه والثقافيه والصحية للطلاب .
- * تشجيع ودعم القطاع الخاص فى مجال التعليم الجامعى والعالى .
- * تكثيف كل الجهود والإمكانيات والتنسيق والتعاون بين قطاعات المجتمع للحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار .
- * مزايع الأمية من خلال تحقيق التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى ، وأجهزة الإعلام المرئية وذلك بالوصول الى نسبة القيد بالتعليم الأساسى الى ١٠٠٪ .
- * إعطاء الأولوية للقطاع النسائى وسكان الريف والبيئات الحضريه الفقيرة .
- * التنسيق والتكامل بين قطاعات البحث العلمى ومعاهد ومراكز البحوث فى الوزارات والجامعات والأجهزة الخاصة .
- * التركيز على تكنولوجيا تتيح إحداث طفرات فى مجالات الانتاج والخدمات ، مع الاهتمام بتلك التى تتيح إنتاج ذو ميزات تفضيليه تنافسيه فى التجارة الدولية .

* إستهدفت الخطة فى مجال البحث العلمى اعطاء دفعة قوية من الإستثمارات بلغت نحو ٩,٦ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الرابعة .

وقد خصصت الخطة الخمسية الرابعة للتعليم العام استخدامات استثمارية قدرها بنحو ٧,٨ مليار جنيه موزعه على أهم المشروعات كما يلى :

* احلال وتجديد ٦٠٠ مدرسة ابتدائية ورياض الأطفال ، ٣١٧ مرسه اعدادية ، ٧٥ مدرسة ثانوى عام ، ٥٢ مدرسة ثانوى صناعى ٢ سنوات ، ١٣ مدرسة ثانوى زراعى ٣ سنوات ، ٢٨ مدرسة تجارى ٣ سنوات وقدر لذلك استثمارات تبلغ نحو ٧٦٨,٧ مليون جنيه .

* إنشاء وتجهيز ٤٧٢٢٣ فصل ابتدائى ورياض الأطفال ، ١٨٩٤٠ فصل اعدادى ، ١٩٧٧ فصل ثانوى عام ، ٨٠٣٤ فصل ثانوى صناعى نظام ثلاث سنوات وخمس سنوات ، ٦٣٩ فصل للتعليم الزراعى نظام ثلاث وخمس سنوات ، ٩٥٨٩ فصل تجارى نظام الثلاث وخمس سنوات ، ٢٥٠ فصل تربيه خاصة ، ٢٩٩ فصل حضانه لغات ، ٢٥٠ فصل ابتدائى لغات ، ٢٥٠ فصل اعدادى لغات ، ١٥٠ فصل ثانوى لغات ، ١٣٤١ مدرسة ذات الفصل الواحد . وقد خصص لذلك استثمارات قدرت بنحو ٥,٤ مليار جنيه .

* تطوير المدارس الثانوية الصناعيه والتعليم الأساسى واستكمال المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى واستكمال مقار وفروع الهيئه العامه للأبنيه التعليميه واستكمال معسكرات التربيه الرياضيه واستكمال نقل ملكية المدارس القائمة والتطوير التكنولوجى للتعليم وخصص لذلك ٦٩٥,٣ مليون جنيه .

وقد أدرج فى عام ١٩٩٨/٩٧ إستثمارات لوزارة التعليم قدرها نحو ١,٧ مليار جنيه ، وللأزهر الشريف نحو ١١٠,٠ مليون جنيه . ومن المستهدف إنشاء وتجهيز ٥٤٩٠ فصل للمرحله الابتدائية ورياض الاطفال ٤٢٢٥ فصل للمرحله الاعداديه ، ٧٦٦ فصل للمرحله الثانوية العامه ، ١٦٩٨ فصل للتعليم الصناعى

٢٥ فصل للتعليم الزراعى ، ١٤٤٥ فصل للتعليم التجارى ، ١٩ فصل تربية خاصة ، ٢٨ فصل حضانة لغات ، ١٩ فصل إبتدائى لغات ، ١٨ فصل إعدادى لغات ، ٢١ فصل ثانوى لغات و ٣٠٠ مدرسة فصل واحد .

ومن المستهدف للتعليم الأزهرى فتح ٨٧٧٧ فصل إبتدائى ، ٢٢٧٠ فصل إعدادى ، ٢٣١١ فصل ثانوى ، ٩٠ فصل قراءات و ٩٥ فصل للمعلمين .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى والعالى فمن المستهدف إستكمال المنشآت الجامعية وإحلال وتجديد بعض المباني والأجهزة المعملية وإجراء بعض التوسعات فى بعض الكليات .

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعى الأزهرى فتستهدف الخطة إستكمال ١٥ كلية وإنشاء تسع كليات وإستكمال ثلاث مستشفيات بخلاف تدعيم الإسكان الطلابى .

محو الأمية وتعليم الكبار

تحظى قضية محو الأمية وتعليم الكبار بإهتمام عام . من أجل ذلك تتبنى مصر فى مواجهة هذه القضية استراتيجية الحملات القومية الشاملة التى تعتمد على حشد كل الجهود . وتوفير كافة الامكانيات لمحو الأمية فى أقصر وقت وتستند الاستراتيجية الى ما يلى :

* القرار السياسى الذى أصدره رئيس الجمهورية عام ١٩٨٩ بإعتبار السنوات المتبقية من القرن العشرين عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر .

* القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ فى شأن محو الأمية والذى نص على قومية معركة محو الأمية ، وإلزام الوزارات والتنظيمات السياسية والشعبية بالمشاركة الايجابية فى أنشطة وبرامج محو الأمية .

* توصيات مؤتمر القمة للدول التسع الأكثر اكتظاظا بالسكان فى سبتمبر ١٩٩٣ من أجل تحقيق أهداف المؤتمر العالمى حول التربية للجميع .

وفيما يلي أهم السياسات في هذا الشأن:

* القضاء على الأمية خلال الخطة الخمسية الرابعه ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك بتكثيف كل الجهود والإمكانيات والتنسيق والتعاون بين الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وكافة قطاعات المجتمع لحشد الجهود في شتى المستويات الحكومية والمجتمعات المحلية والاسر في إطار تحالف كبير لوضع دعائم وممارسات تطبيق وتنفيذ الحملات الشاملة لبرامج محو الأمية .

* السعى الدائم نحو مشاركة الكفاءات المتخصصة من المعلمين والقيادات اللازمة للعمل في برامج محو الامية وتعليم الكبار ، والوصول الى اساليب حديثة وملائمة للفئات الأكثر حرمانا خاصة الاناث والبيئات الريفيه والنائية والمحرومة من الخدمات .

* تنوع المجالات البحثية لتعالج معظم الظواهر والقضايا التي ظهرت على ساحة الامية في ظل تكريس البحث الجماعي لإضناء مزيدا من المصداقية على نتائجه وتوصياته .

* إثارة وعى المواطن بقضايا ومشكلات مجتمعه ، مما يدفعه الى المشاركة الايجابية لمواجهتها .

* تحقيق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي في مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية ، وأجهزة الإعلام لإتاحة الفرص التعليمية للمواطنين لسد منابع الأمية بتنظيم التعليم الاساسي وتحلويره والنهوض بعناصره المتعدده .

ويشير الواقع الحالى للتعليم الاساسى أنه لم يتم لأن الاستيعاب الكامل لعدد الملزمين من السكان حيث تبلغ النسبة ٩٨,٥ ٪ ، وأنه إذا لم يتم الاستيعاب الكامل لكل الملزمين بمختلف المحافظات والقضاء على ظاهرة التسرب والحد من الرسوب فإن هذا المنع سوف يظل يشكل رافدا مستمرا للأمية يفذيها

ويزيد حجمها سنة تلو الأخرى من أجل ذلك تسعى سياسات الخطة تحقيق ما يأتي :

- * توفير الإمكانيات لوزارة التعليم لإيجاد أماكن كافية لاستيعاب الملزمين ، الهدف الأول من الحلقة الأولى للتعليم الأساسي على مستوى جميع المحافظات ، الأمر الذي يشكل عاملاً هاماً في القضاء على المصدر الرئيسي للامية .
- * التأكيد على كفاءة مستوى التعليم ورفع مستواه وخاصة الحلقة الأولى ، للقضاء على ظاهرتي التسرب والارتداد ، وذلك بإعداد المعلمين الأكفاء وتأهيلهم تأهيلاً مناسباً ، وتطوير المناهج والكتب ، وطرق التدريس ، وخفض كثافة الفصول والاهتمام بالأداء التعليمي المتكامل .
- * التوسع في إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد لتعليم الإناث سواء كانت مستقلة أو ملحقة بمدارس التعليم الأساسي ومراجعة الجوانب الفنية في إدارتها وخطط الدراسة بها للنهوض برسالتها .
- * تطبيق قانون العمل بحزم بحيث يمنع تشغيل الأحداث دون سن العمل .
- * وضع خطة شاملة لتوعية أولياء الأمور في مجال نشر الوعي التعليمي بالنسبة للآباء وجدوى استمرارهم في الدراسة .

الخلاصة

للدخول الى القرن الحادى والعشرين بقوة وجدارة يجب على النظام التعليمى أن يتطور بتحسين كل مؤشرات كفاءته الداخلية والخارجية لتوسيع دائرة الاستفادة من التعليم لكل افراد المجتمع على افتراض انه التعليم بكل مراحل له حق لكل فرد ، فلم يعد الحد الأدنى المطلوب من التعليم هو مرحلة التعليم الاساسى بل أصبح الجامعى هو المطلوب للجميع بحيث يعقبه تدريب عملى على المهارات المكتسبه ، على أن يخرج التعليم الجامعى عن صورته التى ظهر بها فى السنوات الأخيرة كإمتداد لحالة التردى السائدة فى التعليم قبل الجامعى من مجرد تلقين الطلاب بمجموعة من المعارف الى الحوار والمناقشة والبحث ، بحيث يخرج لنا أفراداً قادرين على العمل التطبيقى وقادرين على اتخاذ القرار ومناقشة أى قضية ووضع الحلول المناسبة .

وأن يزداد دور الجامعة فى خدمة المجتمع بفتح أبوابها للتعليم المستمر ومساعدة أفراد المجتمع من رغب منهم فى الإستزادة والاستفادة من المعارف المختلفه .

وتشجيع البحث العلمى وتيسير اعداد أعضاء الهيئة العلمية لتوفير الأعداد المناسبة لمواجهة تزايد اقبال الطلاب على التعليم الجامعى بمواصفاته الجديدة من الحوار والمناقشة والتدريب العملى .

مع زيادة دور القطاع الخاص فى تمويل التعليم ولكن تحت رقابة واشراف الدولة ودون المساس بمبدأ تكافؤ الفرص .

والحرص كل الحرص على تدعيم لغة الاتصال والقيم بين الطلاب جنباً الى جنب مع المعارف المادية .

والعمل على سد مناع الأمية بفاعلية وحزم ، مع الاهتمام بأمية الإناث ، بالدرجة الأولى لما لها من مخاطر شديدة على أفراد المجتمع .

والحرص على تعليم الإناث واستيعابهن جميعا بالتعليم وتقليل فرص تسربهن منه .

التركيز على التعليم المستمر - المفهوم والعمل - لتزويد الافراد بإحتياجاتهم المتغيرة بتغير الحياة حولهم .

تدعيم دور المرأة - الأم - في تنشئة ابنائها وغرس قيم الايجابية والمبادرة والتعلم الذاتى لدى هؤلاء الأبناء لإعداد جيل قادر على التحدى والمواجهه .

مع الإستمرار فى تطوير المناهج وتزويدها بالمشارف الجديدة ، وتزويد المؤسسات التربوية بالأجهزة الحديثة وتدريب الطلاب عليها حتى يحصل طالب العلم فى القرن الحادى والعشرين على كل إحتياجاته المعرفيه الملائمة لدخول القرن الجديد .

المراجع

- ١ - شكرى عباس ، التعليم المستمر مبرراته وخصائصه ونماذجيه ، الندوة القومية حول التعليم المستمر ضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين ، ١٤٠١٢ ابريل ١٩٩٧ ، المركز الاقليمى لتعليم الكبار (أسفل) بسرس الليان .
- ٧ - سيد احمد عثمان ، التعلم الذاتى بالتعلم الذاتى ، الندوة القومية حول التعليم المستمر ضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين ، ١٢ - ١٤ ابريل ١٩٩٧ ، المركز الاقليمى لتعليم الكبار (أسفل) بسرس الليان .
- ٣ - جريدة الأهرام ، العدد الصادر يوم ١٩٩٧/٤/٢٢ .
- ٤ - فتحى على يونس ، أنواع التعلم الذاتى ومواجهة الفروق الفردية ، الندوة القومية حول التعليم المستمر ضرورة من ضرورات القرن الحادى والعشرين ، ١٢ - ١٤ ابريل ١٩٩٧ ، المركز الاقليمى لتعليم الكبار (أسفل) بسرس الليان .
- ٥ - الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦) ، المجلد الأول ، وزارة التخطيط ، ابريل ١٩٩٧ .
- ٦ - وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى .
- ٧ - من تصريحات وزير التعليم فى ندوة .
- ٨ - محمد محروس اسماعيل ، إقتصاديات التعليم ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، العدد ٦٧ - سبتمبر ١٩٩٣ .
- ٩ - المتولى حسن منصور ومحمد رشيدى ، التجربة المصرية فى تحسين

قاعدة المعلومات وطرق جمع الاحصاءات حول تعليم النساء والفتيات فى المناطق الريفية ، ورشة العمل الاقليمية ، معهد التخطيط القومى ومكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، القاهرة ٢ - ٧ ديسمبر ١٩٩٥ .

١٠ - بيانات الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى بمعهد التخطيط القومى .

11 - Nader Fergany, Baseline Information to Education to Plan for Universal Access to primary Education in Egypt, UNICEF, JUNE 1996.

12 - Mona El Baradei, Egyptian Children,s Affordability to Education, UNICEF, July 1995 .

١٣ - محمد عبد العزيز عيد وزينات طباله ، تقويم برامج تشغيل شباب الخريجين فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ١٩٩٦ ، دراسة غير منشورة .

١٤ - وزارة التخطيط ، بيان وزير الدولة للتخطيط أمام مجلس الشعب والشورى عن الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٦ / ٢٠١٧) والخطة الخمسية (١٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) وعامها الأول (١٩٩٨/٩٧) .

الفصل الثالث

بعض التحديات الصحية في مواجهة القرن الحادى والعشرين

ورقة مقدمه من د ٠ عزه الفندرى

الخبير بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

بعض التحديات الصحية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين فى ج م ع

مقدمة :

تعمل الحكومة المصرية جاهدة من أجل توفير الحماية والرعاية الصحية السليمه لجميع أفراد المجتمع خاصة منذ قيام ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، حيث نص الدستور على حق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية المجانية عند إحتياجه لها .

تقدم الخدمات الصحية من خلال شبكة شاملة للخدمات الصحية تغطى جميع أنحاء البلاد وذلك من خلال :

- وزارة الصحة
- المستشفيات الجامعية والتعليمية .
- الهيئة العامة للتأمين الصحى .
- المؤسسات العلاجية .
- شركات التأمين الصحى .
- الخدمات الصحية للقوات المسلحة والشرطة .
- القطاع الخاص .
- بعض الهيئات المهنية (السكه الحديد - وزارة الزراعة)

يلقى مجال الرعاية الصحية دعما سياسيا قويا من جانب الحكومة وذلك من خلال العديد من البرامج القومية التى ساهمت فى تحسين الخريطة الصحية لمصر . ولكن على الرغم من أن الدعم السياسى قد صاحب دعم كبير من جميع القطاعات فى المجتمع سواء من قنوات الإعلام القومية أو الوحدات الاجتماعية المحلية لا تزال هناك بعض التحديات الواجب مواجهتها من أجل تحقيق مزيد من التقدم .

وهذه الدراسة تلقى لمحة سريعة على بعض التحديات الصحية في مصر

وهي:

١ - التفاوت في توزيع الموارد المتاحة:

١-١ الامكانيات مادية

٢-١ الامكانيات البشرية

٢ - الرعاية الصحية للطفولة والأمومة

١-٢-١ وفيات الاطفال اقل من خمس سنوات

١-١-٢ امراض الاسهال

٢-١-٢ امراض الجهاز التنفسي

٢-١-٢ امراض سوء التغذية (نقص اليود - نقص الحديد)

٢-٢ تطعيم الاطفال

٣-٢ الرعاية الصحية للأمومة

٣ - الصورة المرضية واسباب الوفاء

٤ - الوضع الصحي والبيئة الصحية

٥ - الامن الصحي

٦ - إصلاح الوضع الصحي

١ - التفاوت في توزيع الموارد المتاحة:

بالرغم من أن نسبة تغطية شبكة الخدمات الصحية قد وصلت إلى ١٠٠٪ (حضر) ٩٩٪ (ريف) (١)، (٢) إلا أن ما يقدم من خدمات منخفض الجودة، وقد يرجع ذلك إلى قصور الإمكانيات الفعلية المتاحة للرعاية الصحية واختلال التوازن

فى توزيع الإمكانيات جغرافيا وأيضا بين القطاعات المختلفة فى مجال الرعاية الصحية . ولتوضيح ذلك نستعرض بعض البيانات والإحصاءات للإمكانيات المتاحة والتي تنقسم الى قسمين أساسيين هما موارد مادية وموارد بشرية .

١-١- الموارد المادية :

تخصص الحكومة سنويا نسبة من ميزانية الدولة للإنفاق على قطاع الخدمات الصحية من خلال وزارة الصحة وقد تراوحت هذه النسبة بين ٢,١٪ الى ١,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٤/٨٩ (٣) . كما بلغ إجمالي إستثمارات الخدمات الصحية فى القطاعين العام والخاص خلال خمسة عشر عاما (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٩٧/٩٦) ٨٠٨٩ مليون جنيه بنسبة ٢,١٪ من الإجمالى للإستثمارات فى ذات الفترة . بينما إجمالى الإستثمارات فى الخطة الخمسية ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ ٨٧٦٥,٦ مليون جنيه بنسبة ٢,٢٪ من إجمالى الإستثمارات (٤) . وقد أشار تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٥ (٢) إلى أن النسبة المئوية من إجمالى الإنفاق العام على الصحة (١٩٩٣/٩٢) قد بلغ ٣,٣٪ وأن الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجتماعى ٥١,٥٪ .

يوضح جدول (١) الإستثمارات الإستثمارية للخطة الخمسية (٩٧ - ٢٠٠٢) موزعة على المحافظات والأنشطة الاقتصادية للخدمات الصحية . يلاحظ من الجدول (١) أن هناك عدم توازن فى توزيع الإستثمارات على المحافظات فنجد أن نسبة ما تحصل عليه القاهرة يبلغ ١٦,١٧٪ من إجمالى الإستثمارات بينما نسبة ما تحصل عليه عشرة محافظات من الصعيد (بنى سويف، الفيوم ، المنيا ، اسيوط ، الوادى الجديد ، سوهاج ، قنا ، مدينة الأقصر ، أسوان ، البحر الأحمر) مجتمعه ١٤,٧٪ فقط من إجمالى الإستثمارات ، ذلك على الرغم من أن دراسة للبنك الدولى (٥) قد أشارت الى أن محافظات الوجه القبلى وبعض محافظات الدلتا (الغربية ، المنوفية ، القليوبية) من أفقر المحافظات مما كان يستدعى ضرورة زيادة الإستثمارات فى مجال الخدمات الصحية فى تلك المحافظات الفقيرة .

أيضا يلاحظ عدم توازن توزيع الإستثمارات الاستثمارية لمشروعات

جدول (١) الاستخدامات الاستثمارية للخطة الخمسية (٢٠٠٢/٩٧)

موزعة على المحافظات والأنشطة الاقتصادية
(خدمات صحية)

المحافظة	الاستخدام الاستثماري للخدمات الصحية * مليون جنيه	%
١ - القاهرة	١٤١٧,٥	١٦,١٧
٢ - الجيزة	٤٤٧,٢	٦,٢
٣ - القليوبية	٢١٥,١	٢,٤٥
٤ - الاسكندرية	٢١٤,١	٢,٤٤
٥ - البحيرة	١٦٩,٤	١,٩٣
٦ - مطروح	٨٣,٦	٠,٩٥
٧ - المنوفية	١٧٨,٧	٢,٠٤
٨ - الغربية	١٧٧,٣	٢,٠٢
٩ - كفر الشيخ	٨١,٣	٠,٩٣
١٠ - دمياط	١٨١,٢	٢,٠٧
١١ - الدقهلية	٢٤١,٩	٢,٩
١٢ - شمال سيناء	٩٩,٤	١,١٣
١٣ - جنوب سيناء	١٧٠,٢	١,٩٤
١٤ - بورسعيد	٩٦,٨	١,١
١٥ - الاسماعيلية	١٦٩	١,٩٣
١٦ - السويس	١٥٢,٥	١,٧٤
١٧ - الشرقية	٢٦٥	٣,٠٢
١٨ - بنى سويف	١١٢,٨	١,٢٩
١٩ - الفيوم	١٩٣,٧	٢,٢١
٢٠ - المنيا	١٥١,٣	١,٧٣

تابع جدول (١)

١,٥٩	١٣٩,٣	٢١ - أسيوط
١,٩٤	١٦٩,٩	٢٢ - الوادى الجديد
١,٤٢	١٢٤,٢	٢٣ - سوهاج
١,٢٧	١١١,٦	٢٤ - قنا
٠,٧٩	٦٩,٥	٢٥ - مدينة الأقصر
١,١٨	١٠٣,٥	٢٦ - أسوان
١,٢٨	١١٢,٤	٢٧ - البحر الأحمر
-	-	٢٨ - غير موزع
٣٤,٤٢	٢٠١٧,٤	٢٩ - مركزى
١٠٠,٨٨	٨٧٦٥,٦	الاجمالى

* وزارة التخطيط بيان وزير الدولة للتخطيط أمام مجلس الشعب عن الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن ٢١ (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/٢٠١٦) والخطة الخمسية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) وعامها الأول (٩٧ - ١٩٩٨) ، جمهورية مصر العربية ص ٣ .

الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ لوزارة الصحة (٦) • ففى جدول رقم (٢) نجد أن ٤٧,٨٤ من إجمالى الإستخدام الإستثمارى كان فى قطاع الرعاية الصحية العلاجية و ٥,٦% فقط لقطاع الطب الوقائى • هذا على الرغم من أن المشاكل الصحية الرئيسية فى مصر هى أساسا من النوع المتوطن الذى يتطلب تدعيم قطاع الطب الوقائى أكثر من قطاع الطب العلاجى •

كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن قطاع الصيدلة قد خصص له ٠,٤% فقط من إجمالى الإستخدامات الإستثمارية من المكون النقدى وهذا يتعارض مع مبدأ توفير مجانية الدواء لجميع قطاعات الشعب خاصة أن مظلة التأمين الصحى لا تشمل قطاع عريض من الشعب •

كما يلاحظ من الجدول السابق (٢) أن توزيع المنح فى الخطة الإستثمارية لمشروعات الخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٢ يتسم أيضا بعدم عدالة التوزيع • فنجد أن إجمالى المكون النقدى للمنح ٣٩٨,٦٣ مليون جنيه خصص منها ٨١,٥ مليون جنيه لقطاع الرعاية الصحية الأولية بنسبة ٢٠,٤٥% وقطاع الرعاية الصحية الوقائية خصص له ٧٠,٥ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٤٥% أما قطاع الرعاية الصحية العلاجية فيستأثر بـ ٢٠٩,٠٨ مليون جنيه بنسبة ٥٢,٤٥% مما يعكس استمرار عدم عدالة توزيع الموارد المادية على القطاعات المختلفه فى مجال الخدمات الصحية •

كما يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً فيما تنفقه الدولة على علاج المواطنين داخل الجمهورية وخارجها • فيتضح من جدول (٣) أن إجمالى ما ينفق على علاج المواطنين بالخارج كان يساوى ١٩ مره تقريبا من إجمالى ما ينفق على علاج المواطنين داخل الجمهورية ١٩٩٢ ، ٢٤ مره تقريبا عام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ • أيضا نستخرج من الجدول السابق أن متوسط تكلفة الحالة عندما تعالج فى الداخل يساوى ٢٠٢١,٧٤ جنيه تقريبا عام ١٩٩٢ ، ٢٤٥١ جنيه عام ١٩٩٤ ، ٢٢٤٢,٢٢ جنيه تقريبا عام ١٩٩٥ • أما متوسط تكلفة علاج الحالة بالخارج عن نفس السنوات السابقة فكانت ٢٨٦٤٨,٢٨ جنيه ، ٦٠٦١٠ جنيه ، ٥٤٣٠٣,٧٣ جنيه على التوالي •

جدول (٢) الاستخدامات الاستثمارية لمشروعات
الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ لوزارة الصحة
موزعة على القطاعات حسب المكون النقدي*

القطاع	المكون التنفيذي للإستثمارات					جملة
	محلى	منح	حر	قروض	جملة	%
قطاع الرعاية الصحية الاساسية	٢٥٠,١٥	٨١,٥	-	-	٣٣١,٦٥	٢٦,٣١
قطاع الرعاية الصحية الوقائية	٧٠,٥	-	-	-	٧٠,٥	٥,٦
قطاع الرعاية الصحية العلاجية	٣٨٩	٢٠٩,٠٨	٥	-	٦٠٣,٠٨	٤٧,٨٤
قطاع مكافحة الامراض المتوطنة	٥٩	٨٥	-	١٢	١٥٦	١٢,٣٧
قطاع الدراسات والبحوث وتنمية القوى العامه	١٩,٩٥	٢٣,٠٥	-	-	٤٣	٣,٤
قطاع طب الاسنان	١٢	-	-	-	١٢	٠,٩٥
قطاع الصيدلة	٥	-	-	-	٥	٠,٤
قطاع الخدمات المكمله	٣٩,٤	-	-	-	٣٩,٤	٣,١٣
جملة وزارة الصحة	٨٤٥	٣٩٨,٦٣	٥	١٢	١٢٦٠,٦٣	١٠٠

* وزارة الصحة : الإستخدامات الاستثمارية لمشروعات القطاع الصحى بالخطة
الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ . الإدارة العامة للتخطيط ، يوليو ١٩٩٢ .

جدول (٣)
حالات العلاج على نفقة الدولة
داخل الجمهورية - خارج الجمهورية

نسبة الانفاق بين خارج الجمهورية و داخل الجمهورية	حالات العلاج على نفقة الدولة				العام
	خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
	اجمالى التنفقات	عدد الحالات	اجمالى التنفقات	عدد الحالات	
١٩	١٠٧٤٤٢٢٣	٢٧٨	٦٨٣٣٢٦٥٠	٣٣٧٩٩	١٩٩٢ *
٢٤	٥٧٢٤٧٦٠٩	٨٥٤	١٠٣٩٤٣٤٤٩	٤٢٤١١	١٩٩٤ **
٢٤	١٧٤٣١٤٩٨	٣٢١	١٣٤٨١٥٨٩٨	٦٠١٢٦	١٩٩٥ ***

المصدر :

* وزارة الصحة ، مركز المعلومات والتوثيق ، البيانات الاحصائية الاساسية

، يناير ١٩٩٤ .

** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ،

جمهورية مصر العربية - يونيو ١٩٩٥ .

*** وزارة الصحة ، مركز المعلومات والتوثيق ، البيانات الاحصائية الاساسية

يونيو ١٩٩٦ .

يشير جدول (٣) أيضا الى أن عدد الحالات المرضية التي تم علاجها بالخارج قد انخفض انخفاضاً ملحوظاً عام ١٩٩٥ إذا ما قورن بعام ١٩٩٤ ، إلا أنه مازال هناك تفاوتاً كبيراً فيما ينفق على علاج المواطنين بالخارج إذا ما قورن بما ينفق على علاج المواطنين بالداخل ، مما يتطلب ضرورة ترشيد الانفاق فيما يخص علاج المواطنين بالخارج على نفقة الدولة .

يجب الإشارة الى التحول الملحوظ في السياسات الصحية الناتج عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع المصرى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن .

فمن أهم معالم هذا التغير الذى بدأ بسيطرة كاملة من الدولة على الخدمات الصحية الى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بداية السبعينات وبداية انطلاق القطاع الخاص ثم مرحلة الخصخصة فى بداية التسعينات وبداية مرحلة إعادة توزيع الخدمات الصحية وتوجيهها لغير القادرين فقط . وأصبح بذلك هناك وجود قوى وبارز للقطاع الخاص فى تقديم الخدمات الصحية للقادرين على تحمل نفقاتها .

كما يجب ملاحظة أن نسبة ما تنفقه الأسرة على الخدمات الصحية سوف ينخفض ، وأن هذا الانخفاض يتفاوت من محافظة الى أخرى ، ففى محافظة القاهرة تخصص الأسرة ٣,٢% من ميزانيتها للإنفاق على الخدمات الصحية مقابل ٢,٢% فى محافظات الصعيد و ١,٢% فى محافظات الحدود (١) .

بالرغم من أن الحسابات فى المجال الصحى حساسه إلا أنها أصبحت فى الوقت الحالى تحتل مكانة كبيرة من المناقشات . ويرجع ذلك الى التغيرات الاقتصادية وما تبع ذلك من تقلص دور الحكومة فيما تقدمه من خدمات - خاصة فى مجال الرعاية الصحية - وأصبح الشخص مضطراً أن يعتمد على نفسه فى البحث عن ما يحتاجه من خدمات وعندما يتقلص دور الحكومة فإن دور المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص يبدأ فى النمو والظهور لمثل الفجوة التى تركها الدور الحكومى . فالدولة بمفردها لا تستطيع ان تقوم بكل شئ ، فهى توفر المستشفيات والأطباء والأجهزة والمعدات ولكن

هذه المستشفيات تعاني من كثرة المترددين عليها وضعف رواتب الأطباء بالمقارنة بالمستشفيات الاستثمارية فمن الطبيعى ان تكون الخدمة فيها غير مثالية الأمر الذى يحتم أن يتحمل المجتمع جزءا من المسؤولية . وهذه الجهود تتحمل عبئا كبيرا لتحسين الخدمة فى المستشفيات العامة ، كما تساعد على توفير الخدمة الطبية المجانية لغير القادرين .

١-٢- الموارد البشرية:

الفئات العاملة فى مجال الرعاية الصحية هم الأطباء البشريون ، أطباء الأسنان ، الصيادلة ، الممرضات (بفئاتهن المختلفه) ، رائدة صحيه ، مولده ، مراقب صحى ، الفنيون (معمل/اسنان/اشعه) إحصاء ، صيانة أجهزة طبيه . تلك الفئات السابق ذكرها اهتمت السياسات الصحيه حسن التخطيط لها لتقوم بالدور المطلوب منها فى مجال الرعاية الصحيه . وقد انعكس ذلك على التفاوت فى نسبة توافر أو ندرة العاملين فى المجال الصحى المحلى مقارنة لما هو سائد دوليا . فمثلا نجد أن متوسط نسبة الأطباء الى الممرضات هى ١,١ الى ١ بينما المتوسط السائد دوليا ١ الى ٣ (٢) .

ايضا نلاحظ سوء توزيع جغرافى للموارد البشرية ، فنجد تميزا واضحا للمحافظات الحضرية مقارنة بمحافظات الوجهين البحرى والقبلى ، جدول (٤) .

ومما هو جدير بالذكر فإن المحافظات الريفيه لا تعاني فقط من انخفاض نسبة توافر القوى البشرية فى المجال الصحى ولكنها ايضا تعاني من انخفاض معدلات الأداء وعدم الانتظام فى الحضور مما أدى الى تدنى الخدمة من حيث الكم والكفاءة وقد كان نتيجة ذلك انخفاض معدل استخدام الخدمات الصحيه المقدمة للمواطنين . فقد أظهرت بعض المسوح (١) الى أن متوسط استخدام المرضى لتسهيلات العيادات الخارجية يتراوح بين زيارتين فى المناطق الريفيه ، وثلاث زيارات فى المناطق الحضرية . أما معدلات الاشغال فى المستشفيات فإنها منخفضة بدرجة ملحوظة .

جدول (٤) الاطباء والمرضات فى عام ١٩٩٤
لكل ١٠,٠٠٠ من السكان

المحافظات	الاطباء (وزارة الصحة)	المرضات (وزارة الصحة)
المحافظات الحضرية	٩,٥	٧,٧
الوجه القبلى	٥,٧	١٠,٦
الوجه البحرى	٥,٨	٦,٧
محافظات الحدود	١٠,٧	١٨,٦
إجمالى	٦,٥	٨,٦

المصدر: معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ، ١٩٩٥
ص ٦٣

من العرض السابق للموارد (المادية - البشرية) فى مجال الرعاية الصحية نستخلص أنه بالرغم من محدودية الموارد المتاحة إلا أن سوء توزيعها جغرافيا على المحافظات وتميز المحافظات الحضرية على باقى المحافظات أدى الى قصور الأداء وانخفاض مستوى جودة الخدمة ، مما انعكس على انخفاض معدلات استخدامها وبصفة خاصة فى المناطق الريفية .

٢ - الرعاية الصحية للطفولة والامومه : (٤)

تشير الاتجاهات السكانية الى أن الزيادة الطبيعية فى عدد السكان فى مصر تصل الى ١,٩٤ لكل الف نسمة ١٩٩٧/٩٦ . كما تشير الإحصاءات السكانية الى أن معدلات الانجاب فى تناقص إلا أن ذلك لا يتناسب مع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يتبين من التركيب العمرى والنوعى للسكان ان حوالى ٣٨,٢١٪ من السكان تقل أعمارهم عن خمسة عشر سنة ، وأن تلك النسبة سوف تصل الى ٢٦,٠٥٪ بحلول عام ٢٠١٧/١٦ وذلك إعتقادا على نجاح برامج تنظيم الأسرة .

كما أن عدد السيدات اللاتى فى سن الانجاب فى إزدیاد ، ففى عام ١٩٩٧/٩٦ تصل نسبتهن فى الفئة العمرية ١٥ - ٤٩ عام الى ٤٩,٠٨٪ ومن المتوقع أن تكون ٥٥,٨٧٪ عام ١٦ - ٢٠١٧ .

وهكذا فإن فئة الأطفال وفئة السيدات اللاتى فى سن الانجاب سوف تظل مجال من مجالات التحدى للمهتمين بالتخطيط الصحى فى مصر . لذلك وجهت السياسات الصحية فى مصر جهودها لرفع المستوى الصحى لهاتين الفئتين ، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لقطاع صحة الطفولة والأمومة . وهى برامج تستهدف صحة الطفولة والأمومه بنسبة ١٠٠٪ ، مثل برامج الصحة المدرسية/ برامج مشروع الحفاظ على حياة الطفل/ برامج تنظيم الاسرة/ برامج مراكز رعاية الأمومه والطفولة/ برامج مستشفى الطلبة بأبو الريش . هذا بالإضافة الى البرامج الأخرى التى تخدم كل الفئات بما فيهم الأطفال والسيدات فى سن الإنجاب .

فى هذا الجزء سوف نلقى ببعض الضوء على أهم التحديات الصحية التى يمكن أن تؤثر على فئة الأطفال (أقل من خمس سنوات) وفئة السيدات فى سن الإنجاب .

٢-١- وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات :

تبلغ نسبة الأطفال اقل من خمس سنوات عام ١٩٩٧/٩٦ حوالى ١٢,٧٥٪ من إجمالى عدد السكان فى ذات الفترة (ذكور ٥١,٢٢٪ - إناث ٤٨,٧٨٪) أى حوالى ٨ مليون طفل . ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة الى حوالى ١٠,٩٧٪ عام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ (٤) .

تعتبر معدلات المواليد والوفيات والصورة المرضية للأطفال اقل من خمس سنوات من أهم المؤشرات لتقييم الوضع الصحى العام للمجتمع . ولكن تلك المؤشرات غالبا ما تكون غير دقيقة أو مضللة لذلك يجب اتباع الحذر الشديد عند التعامل معها . كما يجب الحصول عليها من مصادر موثوق فيها . ونشير هنا الى أن هناك الكثير من الدراسات التى تؤكد عدم تسجيل الوفيات الرضع (أقل من عام فى العمر) خاصة فى المناطق الريفية والناحية ، مما ينعكس على دقة هذا المؤشر عند التعامل معه . الجدول (٥) يوضح تطور معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة خلال الأعوام ١٩٦١ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ حسب التوزيع الجغرافى .

يلاحظ من جدول (٥) أن معدل الوفيات للأطفال الرضع فى انخفاض مستمر . كما يلاحظ أن هناك تفاوت فى معدلات الوفيات بين الريف والحضر على مستوى إجمالى المحافظة أو على مستوى إجمالى الجمهورية . فعلى مستوى المحافظات نجد أن معدل وفيات الأطفال الرضع فى محافظات الوجه القبلى فى المناطق الريفية أعلى من الحضر . ولكن مما يدعو للدهشة فإن المناطق الحضرية فى محافظات الوجه البحرى ومحافظات الحدود أعلى من المناطق الريفية .

أما وفيات الأطفال دون الخامسة فمعدلاتها أعلى فى المناطق الريفية فى محافظات الوجه القبلى ومحافظات الوجه البحرى . أما محافظات الحدود فالأمر

جدول (٥) تطور معدل وفيات الاطفال
الرضع والأطفال دون الخامسة (جغرافيا)
خلال الأعوام
١٩٦١، ١٩٨٩، ١٩٩١**

المحافظات			الاطفال الرضع			الاطفال دون الخامسة		
			١٩٦١	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٦١	١٩٨٩	١٩٩١
المحافظات الحضرية			١٤٧	٢٣	٣١,٩	٢٢١	٤٣	١٠,٣
الوجه البحرى حضر ريف			٩٣	٣٨	٣٣,٦	١٩٤	٥٢	٣٣,٢
			-	٣٤	٣٤,٩	-	٤٤	٧,٨
			-	٣٩	٣٣,٦	-	٥٥	٢٥,٤
الوجه القبلى حضر ريف			١٠٢	٦٧	٥٤,٧	١٩٩	٨٠	٥٣,٥
			-	٥٤	٥٣,٩	-	٧١	١٢,٧
			-	٧٢	٥٥,٠	-	٨٣	٤٠,٨
محافظات الحدود حضر ريف			١٢٤	٦٥	٤٧,٤	٧١٠	٤٥	١,٢
			-	-	٥٠,٩	-	٥٠	٠,٨
			-	-	٤١,٠	-	٣٩	٠,٤
الاجمالى حضر ريف			١٠٨	٤٥	٤٢,٥	٢٠٤	٦٢	٩٨,٢
			-	٤١	٣٩,٦	-	٥١	٣١,١
			-	٤٨	٤٤,٢	-	٦٨	٦٦,٦

المعدل لكل الف مولود حتى *

المصدر :

* معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر : ١٩٩٤ ص ١٢٧

** معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر : ١٩٩٥ ص ١١٧

عكس ذلك ، فنجد أن المعدلات مرتفعة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية . وعلى مستوى إجمالى الجمهورية نجد أن المناطق الريفية معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة اعلى من المعدلات في المناطق الحضرية .

من الجدول السابق يتضح أن هناك تباين في معدلات الوفيات بين محافظة واخرى في مصر وبين التجمعات السكانية بتصنيفاتها المختلفه . ففي الوجه القبلى على سبيل المثال - حيث يصعب الوصول الى التجمعات السكانية الريفية وانتشار الأمية بين الأمهات وأيضا انخفاض الوعي الصحى ونقص الخدمات وعدم توفر المياه المأمونه للشرب - ترتفع نسبة الوفيات بمعدل أكبر . ومن ثم تحاول الحكومة المصرية جاهدة نحو خفض أكبر في معدلات الوفيات معطية هذا الهدف أولوية مطلقة في برامجها الخاصة بالتنمية البشرية بما يتمشى مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وإعلان عقد الطفولة المصرى . لذلك كان من الأهداف الاساسية فى قطاع الصحة خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعه ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ الآتى :

- خفض معدل وفيات الاطفال الرضع من ٣٨ فى الألف لكل مولود حى الى ٢٩ فى الف لكل مولود حى فى نهاية الخطة الخمسية الرابعه .
- خفض معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من ٨٤ فى الالف لكل مولود حى الى ٦٤ فى الألف لكل مولود حى عام ٢٠٠٢ .

ان ارتفاع معدلات انتشار بعض الأمراض للأطفال دون الخامسة يهدد المكاسب والنتائج التى تم تحقيقها فى المجالات الأخرى لصحة الطفل . ذلك أن معظم تلك الوفيات ناتجه عن :

١-١-٢	امراض الاسهال
٢-١-٢	امراض الجهاز التنفسى
٣-١-٢	امراض سوء التغذية

لذلك فإن تلك الأمراض يجب ان تحظى بأولوية وزارة الصحة فى مجال الرعاية الصحية للأطفال .

٢-١-١ مكافحة امراض الاسهال (٩)، (١٠) :

تحاول الدولة جاهدة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض عدد وفيات الاطفال الذين يموتون بسبب امراض الاسهال التي تعتبر من أهم اسباب وفيات الاطفال .
لذلك تم فى عام ١٩٨٤ البدء فى تنفيذ برنامج قومى للتشجيع على استخدام وسائل الوقاية من الجفاف المصاحب للإسهال .

وقد كانت إستراتيجية البرنامج فى مرحلته الاولى علاجية وذلك بإستخدام محلول يعطى عن طريق الفم بالإضافة الى إعطاء الطفل المصاب بالإسهال الكثير من السوائل .

وقد بدأ المشروع مرحلته الثانية ٩٠ - ١٩٩٤ حيث وصل معدل استخدام محلول معالجة الجفاف الى ٧٠٪ تقريبا لذلك فإن استراتيجية تلك المرحلة كانت وقائية - أى منع حدوث الإصابة بالإسهال ثم الجفاف - وذلك من خلال التشجيع على العادات الصحية السليمة ، واستمرار الرضاعة الطبيعى ، والتغذية الصحية للطفل المريض .

- وقد كان هدف مشروع مكافحة امراض الاسهال لعام ٢٠٠٠ هو :
- زيادة نسبة استخدام محلول معالجة الجفاف عن طريق الفم مع التغذية المستمرة الى ٩٠٪ .
 - خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة بسبب امراض الاسهال بنسبة الثلث .

بالرغم من أن برنامج مكافحة امراض الاسهال كان له الفضل فى خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة إلا أن الاسهال الذى يؤدى الى الجفاف مازال سببا لوفاة الكثيرين من الأطفال الا ان المعدلات فى إنخفاض مستمر .

٢-١-٢ أمراض الجهاز التنفسي (٩)، (١٠) :

تعد أمراض الجهاز التنفسي الحادة هي السبب الأول لوفيات الاطفال المصريين حيث تصل الى ٣٠% - ٤٠% على الاقل من إجمالي وفيات الاطفال خلال السنوات الماضية ، مع ملاحظة ان هذا المعدل في حالة انخفاض (لكن ببطئ شديد) .

أن معظم هذه الوفيات يمكن منعها من خلال اعطاء الطفل في مرحلة مبكرة من اصابته بالالتهاب الرئوى المضادات الحيوية غير المكلفة مع توفير التغذية المناسبة . كما أنه يمكن منع حدوث حوالى ثلثى الوفيات الناجمة عن امراض الجهاز التنفسي عن طريق التطعيم الشامل ضد الدفتريا ، السعال الديكى ، التيتانوس (الطعم الثلاثى) والتطعيم ضد السل والحصبة .

أن من أهم اسباب انتشار امراض الجهاز التنفسي الجهل بالأعراض الاولى للمرض التى تحدث دون انتباه . لذلك يجب الاهتمام ببرامج التوعية الصحية لأمراض الجهاز التنفسي من حيث التعرف على طرق الوقاية من المرض واسبابه وطرق علاجه خاصة فى المناطق الأكثر حرمانا والريفيه وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفه وبرامج التوعيه الصحيه وبرامج التدريب لأعضاء الفريق الطبى على كيفية مواجهة أمراض الجهاز التنفسي وطرق تشخيصه وعلاجه .

٢-١-٣ امراض سوء التغذية :

إن أسباب سوء التغذية فى مصر معقدة ، فمصر لاتعانى من ندرة فى الغذاء والأغلب فإن المشكلة نتاج عن عادات التغذية خاصة فيما يتعلق بنظام الأطفال .

إن سوء التغذية يمثل حلقة مفرغة من حيث أن وجوده يزيد قابلية العدوى والمرض وهو ما يؤدى الى منع الاستفادة الكاملة من المواد الغذائية مما يؤدى الى سوء تغذية اكبر .

تشير الدراسات (٩) الى أن حوالى ٢٦% من الأطفال المصريين يعانون من نقص مزمن فى التغذية ، كما يعانى أكثر من ٥٠% من الأطفال أقل من ٦

سنوات من الأنيميا ، مما يهدد مستقبل النمو العقلى والبدنى لهؤلاء الأطفال .

فقد أوضحت إحدى الدراسات (١١) التى أجريت على ٧٠٠ طفل من تسعة مناطق فى القاهرة أن نسبة الأطفال المتخلفون عقليا (درجة الذكاء اقل من ٧٠٪) كانوا ٤,١٪ وهى نسبة تساوى تقريبا ضعف مثيلاتها فى الدول الصناعية (٢,٢٧٪) . كما لوحظ أن نسبة الأطفال المتخلفون عقليا مرتفعة فى المناطق الفقيرة عنها فى المناطق الغنية ويرجع السبب فى ذلك الى سوء التغذية خاصة نقص البروتين الحيوانى .

وقد اشار تقرير اليونيسيف (١٢) عن وضع الأطفال فى العالم ١٩٩٧ الى أن :

- نسبة الأطفال المصريين ناقصى الوزن عند الميلاد عام ١٩٩٠-١٩٩٤ كانت ١٠٪ .
- نسبة الأطفال المصريين دون الخامسة ويعانون من الشزامة عام ١٩٩٠-١٩٩٦ كانت ٢٤٪ .
- نسبة الأطفال المصريين فى الفئة العمرية (٦-١١) والمصابون بإضطرابات الغدة الدرقية عام ١٩٨٥-١٩٩٦ كانت ٥٪ .

يلقى جدول (٦) الضوء على الوضع السىء للحالة الغذائية للأطفال دون الخامسة خاصة فى المناطق الريفية التى تعاني بشدة عن المناطق الحضرية وبصفة خاصة المناطق الريفية فى الوجه القبلى .

من أهم أسباب سوء التغذية عدم حصول الطفل على غذاء متوازن العناصر الغذائية . فعند تناول الطفل كميات أقل من الحد المناسب من عنصر أو عدة عناصر غذائية فإنه يصاب بأمراض سوء التغذية الناتجة عن نقص هذه العناصر . أما إذا تناول كميات أكثر من الحد المناسب من عنصر أو عدة عناصر فإنه يصاب بأمراض السمنة والسكر وتلبك المعدة .

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن سوء التغذية حتى لو كان بدرجات متوسط وغير حادة يعتبر من العوامل المسببة لوفيات الأطفال دون الخامسة .

جدول (٦) نسبة الأطفال دون الخامسة
الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الوزن
خلال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢**
(جغرافيا)

نقص الوزن %		سوء التغذية (الألف)		المحافظات
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١	
٧,٤	٥,٨	٩٤,٤	٧٢,٨	المحافظات الحضرية
٧,٧	٧,٥	٢٦٨,١	٢٥٦,٢	الوجه البحري
٧,٤	٧,٤	٥٠ر-	٦٥ر-	حضر
٨,٨	٧,٦	٢١٨,١	١٩١,٢	ريف
١١,٤	١٥,٥	٣٥٨,١	٤٧٧,٣	الوجه القبلي
٨,٣	٨,٥	٩٥,٧	٧٧,٨	حضر
١٢,٤	١٧,٨	٢٦٢,٤	٣٩٩,٥	ريف
-	-	-	-	محافظات الحدود
-	-	-	-	حضر
-	-	-	-	ريف
٩,٢	١٠,٤	٧٢٩ر-	٨١٥,٣	الإجمالي
٦,٨	٧ر-	٢٤٤,٣	٢١٩,٤	حضر
١٠,٦	١٢,١	٤٨٤,٧	٥٩٥,٩	ريف

المصدر :

* معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ ، ص

ص ١٢٧،١٢١ .

** معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ ، ص

ص ١٢٣،١١٧ .

لذلك يجب أن تكون من أولويات الاستراتيجية القومية للتغذية وضع البرامج الخاصة بمكافحة سوء التغذية .

وسوف نشير الى اهم اسباب سوء التغذية التى يعانى منها الطفل المصرى والتى تتمثل فى نقص عنصرى اليود والحديد .

نقص اليود :

إن الغذاء المستقر الى عنصر اليود يمكن أن يسبب مشاكل صحية بداية من خلل بالغدة الرقية الى عدم الاتزان الجسدى والعقلى .
وقد اشارت دراسة قام بها معهد التغذية عام ١٩٩٢ (١٢) فى ٢٢ محافظة للتعرف على إنتشار الإصابة بمرض تضخم الغدة الدرقية فوجد أن هناك تسعة محافظات معدلات الانتشار بينها مرتفعة وبدرجات متفاوتة على النحو التالى : فى الوادى الجديد ٢٦,٣% ، كفر الشيخ ١٥,٣% ، الشرقية ١١,٤% ، مرسى مطروح ١٠,١% ، سوهاج ٨,٧% ، دقهلية ٧,٩% ، الاسكندرية ٦,٧% ، دمياط ٥,٦% القاهرة ٥,٢% . وقد لوحظ أن معدلات الإصابة أعلى بين البنات عن الأولاد .

وفى دراسة أخرى عام ١٩٩٢ (١٤) قام بها المعهد العالى للصحة العامة جامعة الاسكندرية على عينة من ٦٠٠ شخص فى محافظة الوادى الجديد وجد أن معدل إنتشار مرض تضخم الغدة الدرقية فى العينة المختارة كان ٨٢,٣% مع عدم وجود إختلاف فى معدلات الإصابة بين البنات والأولاد . وفى عام ١٩٩٥ وجد أن معدل إنتشار المرض فى محافظة اسوان كان ١٧,٥% ومحافظة كفر الشيخ كان ٢٧,١% .

يتضح مما سبق أن معدلات إنتشار إضطرابات الغدة الدرقية ملحوظة وليست بسيطة . ولمحاربة (١٠) مثل هذا الاعتلال يمكن إضافة كميات محددة من اليود الى ملح الطعام وهذه الطريقة بسيطة واقتصادية ولا تكلف أكثر من سبعة عشر قرشا للشخص فى السنة .

نقص الحديد :-

إن نقص الحديد يؤدي الى فقر الدم (الأنيميا) مما يؤدي الى انخفاض أداء الطفل . يرتفع معدل إنتشار الأنيميا فى المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وفى الأطفال أكثر من الفئات العمرية الأخرى . لكن هذا لا يقلل من أهميته بالنسبة للفئات العمرية الأخرى خاصة الفتيات فقد أظهرت الدراسات (١٢) أن معدلات تركيز الهيموجلوبين فى الدم اقل بين البنات إذا ما قورنت بالأولاد حيث كان مدى الانتشار بين البنات من ١١%-٥٦% بينما كان بين الأولاد من ١٣%-٣٥% ، وتلعب الطفيليات دورا كبيرا فى زيادة شدة الإصابة بالأنيميا .

مما سبق فإن مشكلة نقص الحديد من أكثر المشكلات التى يجب أن توضع فى الاعتبار لما تسببه من مضاعفات خطيرة تؤثر على النمو العقلى والبدنى وكفاءة الأداء فى مختلف الأعمال . لذلك فإن الحكومة المصرية قد إتخذت بعض الاجراءات نحو ذلك مثل :

- إعطاء أدوية حديد للأطفال .
- إضافة عنصر الحديد الى دقيق الخبز .
- مكافحة الأمراض الطفيلية .
- عمل برامج تثقيف غذائى .

٢-٢- تطعيم الأطفال :-

إن تطعيم الأطفال يحميهم من أمراض خطيرة عديدة وتزداد مخاطر إصابة الطفل بسوء التغذية أو الإعاقة أو حتى الوفاة إذا لم يكن محصنا . فالتطعيم ضرورة ملحة لذا يجب إعطاء الطفل تطعيما شاملا للأمراض التى رصدتها منظمة الصحة العالمية وهى الدرن ، الدفتيريا ، السعال الديكى ، التيتانوس ، شلل الأطفال والحصبة . كما يجب أن تعطى تلك الطعوم فى السنة الأولى من العمر حيث اثبتت الدراسات (١٥) أن نصف الوفيات الأطفال الناجمة عن السعال الديكى وثلث الوفيات الناجمة عن شلل الأطفال وربع الوفيات الناجمة عن الحصبة تحدث فى السنة الأولى من العمر .

بالرغم من التكلفة المادية العالية للبرامج القومية للتطعيم الشامل للأطفال فإن مصر كانت من الدول الرائدة فى هذا المجال • وجدول (٧) يوضح النسب المئوية لتطعيم الأطفال ضد الأمراض المشار إليها سابقا •

جدول (٧) النسبة المئوية لتطعيم الأطفال

فى سن : سنة

النسبة المئوية				نوع التطعيم
٢٠٠٠	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٠	
٩٠ ر-	٨٩ ر-	٨٨ ر-	٨٦ ر-	الحصبة تطعيما كاملا
٩٠ ر-	٨٩ ر-	٨٨ ر-	٨٦,٤	الثلاثى تطعيما كاملا
٩٢ ر-	٩٠ ر-	٨٩ ر-	٨٧ ر-	شلل الأطفال تطعيما كاملا
٩٠ ر-	٨٩ ر-	٨٨ ر-	٧٨,٨	الدرن تطعيما كاملا
٨٠ ر-	٧٢ ر-	٦٨ ر-	٦٢,٨	التيتانوس للحوامل تطعيما كاملا

المصدر :

مسح التطعيمات - وزارة الصحة / اليونيسيف

وقد أثبتت بعض الدراسات التى قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (٩) أن هناك سبع محافظات فى الوجه القبلى متخلفة كثيرا على مستوى التغطية المطلوبة للتطعيم الذى تحقق على المستوى القومى • كما أثبتت تلك الدراسات أيضا أن التطعيم ضد الدرن والحصبة مازال منخفض بالقياس بباقى الأمراض • وقد أضافت تلك الدراسات أن ١٢٪ فقط من السيدات الحوامل قد حصلن على التطعيم الواقى ضد التيتانوس الوليدى الذى يتسبب فى وفاة ٢٥ ألف طفل رضيع سنويا • كما إتضح أن الوفاة بسبب التيتانوس فى الوجه القبلى تبلغ خمسة أضعاف ما فى الوجه البحرى •

يلاحظ من جدول (٨) أن النسبة المئوية للتطعيم الشامل للأطفال قد انخفضت من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٢ (٨٧٪ - ٦٧,٤٪ على التوالي) وان المحافظات الحضرية تحظى بأعلى نسبة من التطعيم مقارنة بمحافظات الوجهين البحرى والقبلى ومحافظات الحدود . كما أن الحضر يحظى دائما بنسبة أعلى من الريف فى التطعيم ضد الأمراض الستة القاتلة . هذا بالرغم من أن المناطق الريفية ينتشر بها الجهل والفقر وانخفاض الوعى الصحى مما كان يلزم مزيد من الاهتمام لتلك المناطق كما تسيطر الداية على الولادات فى المناطق الريفية ومايتبع ذلك من ارتفاع نسبة الوفاة الناجمة عن انتشار التيتانوس الوليدى . لذلك يجب الاهتمام ببرامج التوعية من خلال وسائل الاعلام المختلفة . كذلك مزيد من الاهتمام بتدريب الدايات وامدادهن بالأدوات والمعدات التى تمكنهم من أداء مؤسستهن فى توليد السيدات - خاصة فى الريف - بطريقة آمنة صحية .

٢-٣- الرعاية الصحية للأمومة :

تحاول الدولة بذل اقصى جهد من اجل توفير الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل واثناء وبعد الولادة . ذلك ان المؤشرات الصحية للأمومة (جدول ٩) تشير الى تدنى الوضع الصحى للمرأة فى سن الانجاب . فبين جدول (٩) التباين الملحوظ بين المحافظات الحضرية والوجه البحرى والوجه القبلى . فنلاحظ أن حوالى نصف السيدات (٥٢,٩٪) فقط يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة مع انخفاض تلك النسب فى الريف سواء فى الوجه البحرى أو القبلى . ايضا نلاحظ أن معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حتى قد وصلت ١٧٤ وهى تعتبر نسبة عالية . قد يرجع ذلك الى عدة عوامل أهمها التأخير فى طلب الرعاية الطبية ، انخفاض مستوى الرعاية الطبية ، انتشار بعض العادات والتقاليد الصحية الغير سليمة ، انتشار أمية المرأة خاصة فى الريف ، وأيضا صعوبة الوصول لمكان تقديم الخدمة الطبية . كما يشير جدول (٩) الى أن اقل من نصف السيدات المصريات (٤٠,٧٪) يحصلن على رعاية طبية أثناء الولادة . تلك النسبة تتفاوت بشدة فتتخلىز تقريبا بمقدار النصف فى الريف مقارنة بالمناطق الحضرية سواء فى الوجه البحرى (٣٢,٥٪ - ٦٢,٩٪) أو فى الوجه القبلى (٢٣٪ - ٥١,٨) . كما يشير الجدول السابق ايضا

جدول (٨) النسبة المئوية لتطعيم الأطفال
تطعيمًا شاملاً في سن السنة
(جغرافياً) خلال عام
١٩٩١ ، ١٩٩٢

المحافظات	عام ١٩٩٠ *	عام ١٩٩٢ **
المحافظات الحضرية	٩٤	٨١,٧
الوجه البحري	٨٨	٧٤,٤
حضر	-	٨٣,٤
ريف	-	٧١,٧
الوجه القبلي	٨١	٥٤,٨
حضر	-	٦٣,٦
ريف	-	٥٢,٠
محافظات الحدود	٨٥	-
حضر	-	-
ريف	-	-
الإجمالي	٨٧	٦٧,٤
حضر	-	٧٧,١
ريف	-	٦١,٧

- * معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ ، ص ١٢٦ .
- ** معهد التخطيط القومي ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ ، ص ١٢٢ .

جدول (٩) بعض المؤشرات الصحية
للأمومة (١٩٩٢)

المحافظة	% الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	نسبة حالات الولادة تحت اشراف طبي (%)	معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل %
المحافظات الحضرية	٧٢,٥	٢٣٣	٦٨,٣	٥٩,١
الوجه البحرى	٤٩,٢	١٣٢	٢٩,٧	٥٢,٥
حضر	٦٧,٥	-	٦٢,٩	٦٠,٥
ريف	٤٣,٤	-	٢٢,٥	٥٠,٥
الوجه القبلى	٤٧,٥	٢١٧	٢٩,٧	٣١,٤
حضر	٦٢,٠	-	٥١,٨	٤٨,١
ريف	٤٣,٠	-	٢٣,٠	٢٤,٢
الاجمالى	٥٢,٩	١٧٤	٤٠,٧	٤٧,١
حضر	٦٨,٩	-	٦٢,٥	٥٧,٠
ريف	٤٣,٣	-	٢٧,٥	٣٨,٤

المصدر :

معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية (مصر) ١٩٩٥ .

الى أن اقل من نصف السيدات (٤٧,١%) فى جمهورية مصر العربية يستخدمن وسائل منع الحمل . تلك النسب التى ترتفع دائما فى المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية ، حيث تنخفض هذه النسبة بشدة فى ريف الوجه القبلى فتصل الى ٢٤,٣% .

لذلك يجب على الدول أن تعمل على إدراج الاهتمام برعاية الأمومة ضمن أولويات خطط التنمية ويكون ذلك من خلال تشجيع السيدات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ورفع المستوى الصحى للسيدات، فى سن الإنجاب وتوفير الرعاية الصحية المناسبة لهن قبل واثناء وبعد الولادة .

٣ - الصورة المرضية واسباب الوفاة:

الصورة المرضية واسباب الوفاة يمكن تلخيصها في جدول (١٠) وجدول (١١) حيث يتبين ان الأمراض الناجمة عن الجهاز الهضمي والتنفسى (٢٠,٩% ١٥,٥١% على التوالي للذكور / ٢٠,٩٩% - ١٧,٥٠% على التوالي للنساء) هما من أهم الأمراض المنتشرة في المجتمع المصري . يأتى بعدهما أمراض الجهاز البولى (٧,٧٩% ذكور ١١,٤٦% للإناث) ويتفق جدول (١١) من الجدول السابق ذكره حيث نجد أن الوفيات الناجمة عن امراض الجهاز الدورى الدموى وأمراض الجهاز التنفسى (٤٥% للذكور - ٤٦,٧% للإناث / ١١,٧% للذكور - ١٢,٧% للإناث على التوالي) تحتلان قمة الجدول كسببين رئيسيين للوفاه .

جدول (١٠) التوزيع النسبى للأسباب
الرئيسية للحالات المرضية في
المستشفيات العامة والمركزية
(١٩٩٥)

الحالات المرضية	ذكور %	اناث %
الحوادث والتسمم والتعفن	٢٧,٦٣	١٨,٦٠
أمراض الجهاز الهضمى	٢٠,٠٩	٢٠,٩٩
أمراض الجهاز التنفسى	١٥,٥١	١٧,٥٠
أمراض الجهاز البولى والتناسلى	٧,٧٩	١١,٤٦
أمراض الجهاز الدورى	٧,١٣	٨,٤٤
الأمراض الأخرى	٢١,٦٥	٢٣,٠١
جملة بدون الحمل والولادة	١٠٠,٠	١٠٠,٠
حجم العينة	٢٠٢٥٤	١٥٦١١
حالات الحمل والولادة والتناس	-	٣٥,٨١

المصدر :

وزارة الصحة والسكان ، مركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ، البيانات الإحصائية الأساسية ، يونيو ١٩٩٦ .

جدول (١١) التوزيع النسبي للأسباب
الرئيسية للوفاه (١٩٩٢)

سبب الوفاة	ذكور %	إناث %
أمراض الجهاز الدورى الدموى	٤٥,٠	٤٦,٧
أمراض الجهاز التنفسى	١١,٧	١٢,٧
الأمراض المعدية والطفيلية	٦,٧	٧,٦
أمراض الجهاز الهضمى	٥,٨	٣,٩
الحوادث والتسمم والعنف	٥,٢	٢,٩
أمراض أخرى	٢٥,٥	٢٦,٢

المصدر : وزارة الصحة والسكان ، مركز المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ
القرار ، البيانات الإحصائية الاساسية ، يونيو ١٩٩٦ .

٤ - الوضع الصحى والبيئة الصحية : (١٦)

يتأثر الوضع الصحى للمجتمع تأثرا مباشرا أو غير مباشرا بالظروف البيئية المحيطة والممثل في :

- تلوث الهواء الناتج عن إحتراق الوقود .
- تلوث المياه الناتج عن الصرف الصحى والصناعى .
- تلوث الارض الناتج عن استخدام المبيدات الزراعيه .
- الأمراض المهنيه نتيجة لتقصير الامن الصناعى الصحى .
- العمل فى ظروف غير آمنه صحيا مثل التعرض للكيمياويات والإشعاعات .
- التحضر والتضاء على المساحات الخضراء .
- إستنزاف الثروات الطبيعیه ومصادرها .
- إستغلال الثروات الطبيعیه بطرق غير آمنه .

تلك الظروف البيئية - السابق الاشارة اليها - تساهم بشده وبصورة سلبية فى تهديد البيئة الطبيعیه اللازمة لاستمرار الحياه وتزيد من العبء المرضى والصحى للإنسان فقد أظهرت الدراسات ارتفاع تكاليف علاج الأمراض الناتجه عن بعض الظروف البيئية غير الصحيه فقد قدر العبئ المادى لما قد تتكلفه الدولة النامية لمكافحه الاضرار الصحيه الناجمه عن ذلك بـ ٢٨٢ مليون دولار (جدول ١٢) .

كما أن النظم السياسيه والاقتصاديه لها مساهمتها السلبيه على الوضع الصحى . فإعادة رسم السياسات الاقتصاديه والاجتماعيه قد انعكس سلبيا وبشده على النواحي الاجتماعيه وعلى الوضع الصحى بصفة خاصه ، حيث تقلصت البرامج الصحيه التى تهدف الى خدمة القاعدة العريضة من الفقراء المرضى ، كما تدهنت نوعية الخدمات الصحيه ، واصبح من العسير إستيراد بعض الأدوية اللازمة لبعض الأمراض المزمنه (مثل أدوية القلب والسكر) والتى تحتاج الى عملات أجنبيه من الصعب توفيرها نتيجة لتراكم الديون وفوائدها .

وتبعاً للتغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه تغيرت ايضا النظم الصحيه فبرز ونمى دور القطاع الصحى الخاص ، مما أدى الى إفساح المجال أمام الباحث عن الخدمة الصحيه للإختيار

بين القطاع الصحى المجانى والقطاع الصحى الخاص . أن القطاع الصحى الخاص إذا أحسن رسم دوره يمكن أن يدعم الخدمات الصحيه فى المجتمع ولكننا لا يجب أن نغفل أن وجود القطاع الصحى الخاص سوف يؤدى الى تغيير جذرى فى بعض قيم وإخلاقيات ممارسة مهنة الطب ، تلك التغيرات يمكن أن تكون سلبية أو إيجابيه ذلك يتوقف على مدى مراقبة ووعى المجتمع لدور ذلك القطاع .

مما لا شك فيه فإن التغيرات الاجتماعيه والإقتصادية السريعه قد قضت على الكثير من القيم والتقاليد الاجتماعيه المتوارثه عبر الأجيال . فالتحضر السريع العشوائى أحيانا - قد أوجد بعض الأمراض الخطيرة التى لم يكن لها وجود مسبقا مثل إنتشار الأمراض الجنسية (خاصة الإيدز) . وأصبحت المجتمعات - خاصة شريحة الشباب - تعاني من عدم الإحساس بالأمان ، العزله ، الإختلال العقلى ، إدمان المخدرات ، الإنحلال الجنسى ، العنف ، الإنتحار وغير ذلك .

جدول (١٢) الظروف البيئية وتكلفة ما تسببه
من أمراض

الظروف البيئية	الامراض	التكلفة (مليون دولار)
- الإزدحام	السل	٤٦
- الإصحاح - مصادر المياه - السلوك الصحي	الاسهال متضمنا كوليرا ، الدوسنتاريا ، التيفوئيد	٩٩
- مصادر المياه - الإصحاح	التراكوما (امراض بالعين)	٢
- الإصحاح - التخلص من القمامة - أماكن توالد الحشرات حول المنزل	أمراض طيب المناطق الحارة	٨
- الإصحاح - مصادر المياه - السلوك الصحي	أمراض معويه	١٨
- تلوث الهواء داخل المنزل - الإزدحام	أمراض تنفسية	١١٩
- تلوث الهواء داخل المنزل - تلوث الهواء داخل المنزل	امراض تنفسية مزمنة سرطان الجهاز التنفسي	٤١ ٤
- سوء التغذية	أمراض سوء التغذية متضمنة نقص فيتامين (أ) نقص اليود ، الانيميا ، نقص البروتين	٤٤
الإجمالي		٣٨٢

المصدر :

WHO, Health in Development Prospects of the 21st century, P.4,
1994.

٥ - الأمن الصحى :

أن الأمن الصحى ليس مجرد ضمان إتاحة الحصول على الرعاية الصحية ولكن أيضا يؤثر فى حياة الإنسان ويتيح له :

- حق وحرية إختيار الخدمة الصحية .
- الحق فى الحصول على طعام كاف له فى الكمية والنوعيه .
- الحق فى الحصول على التعليم والمعرفة والمسكن المناسب .
- الحق فى العمل والحياه فى بيئة خاليه من المخاطر .

أيضا الأمن الصحى يعنى تحفيز أفراد المجتمع من خلال القنوات الاجتماعيه المختلفه ، والمساعدات الاقتصاديه وارتفاع مستوى الوعى والمعرفه أن يجعلهم قادرين على حسن إختيارهم لمتطلباتهم وإحتياجاتهم الصحيه . كما أن الأمن الصحى يتيح لأفراد المجتمع كيفية التعامل مع النماذج المختلفه للمخاطر البيئيه وكيفية المحافظه على انفسهم أصحاء .

إن إنتشار المعارف والمعلومات والخدمات من خلال الأمن الصحى تتيح لأفراد المجتمع حياة فى بيئة فيزيائية وثقافيه قليله المخاطر . فعدم وجود أمن صحى يؤدى الى إنخفاض مستوى الوضع الصحى الذى يؤثر على جميع أفراد المجتمع من خلال ارتفاع معدلات الوفيات للرضع والطفال ، وظهور الأمراض المعدية ، وإدمان المخدرات ، العنف ، ارتفاع معدلات الانتحار ، ظهور حالات الإيدز بين الأطفال ، وظهور الأمراض النفسيه بين كبار السن .

٦ - إصلاح الوضع الصحى :

إن إصلاح الوضع الصحى وإعطاءه وزنه المناسب يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامه . ويمكن أن يتم ذلك الإصلاح من خلال اربعة محاور تدمج دمجاً أساسياً فى الخطط القوميه للتنمية المستدامه . وتلك المحاور هى :

- ١ - تنمية صحة المجتمع :
ضرورة أن تتضمن خطط تنمية المجتمع برامج للتنمية الصحية .
- ٢ - إصلاح القطاع الصحى :
يجب أن يعمل المسئولين عن الصحة على زيادة المتاح من الموارد لتنفيذ البرامج الصحية التى يجب أن تتلائم إقتصاديا مع موارد المجتمع .
- ٣ - البيئة الصحية :
مزيد من التفهم لانعكاس السياسات والبرامج فى القطاعات الأخرى على صحة الإنسان وتعبئة الجهود فى تلك القطاعات بما يرفع من المستوى الصحى للبيئة .
- ٤ - صانعى القرار النومى :
لا يجب أن نغفل انعكاسات القرارات القومية على الوضع الصحى للمجتمع وأولوياتها . أيضا يجب أن يؤخذ فى الاعتبار العوامل والظروف التى تؤثر على التكامل بين الصحة والبيئة والتنمية المستدامة . مع التركيز على الدعم المالى للقطاع الصحى كأحد المكونات الأساسية فى خطط التنمية .

التوصيات :

- مراعاة التوازن الإقليمي عند توزيع الموارد المتاحة للخدمات الصحية بهدف تحقيق التقارب بين الريف والحضر ، أيضا بين المحافظات الحضرية وباقي المحافظات .
- تدعيم العلاقات التبادلية بين خطط القطاع الصحى وخطط القطاعات الأخرى .
- خلق منهج للتعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ممثلة فى وزارة الصحة والجهات غير الحكومية ممثلة فى الجمعيات غير الحكومية سواء كانت محلية أو دولية .
- تشجيع مصادر التمويل غير الحكومية على الاستثمار فى مجال الرعاية الصحية .
- زيادة فاعلية المشاركة المجتمعية فى وضع وتنفيذ ومراقبة الخطط والبرامج الصحية .
- تشجيع القطاع الصحى الخاص ليساهم فى الارتفاع بالمستوى الصحى للمجتمع .
- ترشيد الانفاق لعلاج المواطنين بالخارج على نفقة الدولة .
- تدعيم برامج الرعاية الصحية الأولية وطب المجتمع والطب الوقائى .
- تدعيم برامج التغذية خاصة للأطفال دون الخامسة .
- تدعيم برامج مكافحة الأمراض الطفيلية والأمراض المعدية .
- تدعيم برامج تنظيم الأسرة خاصة فى المناطق الريفية .
- تدعيم برامج التشخيص الصحى .
- العمل على تحديث المعلومات والبيانات لعمل قاعدة بيانات صحية تكون الأساس لعمل الخطط والبرامج الصحية .

المراجع :

- ١ - معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر - ١٩٩٤
- ٢ - معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر - ١٩٩٥
- ٣ - وزارة الصحة - مركز المعلومات والتوثيق - البيانات الاحصائية الاساسية يناير ١٩٩٤ .
- ٤ - بيان وزير الدولة للتخطيط أمام مجلس الشعب عن الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن ٢١ - (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٦ / ٢٠١٧) والخطة الخمسية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢) وعامها الأول (٩٧ / ١٩٨) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية ، جدول (٢) ، جدول (١٠) .
- ٥ - The World Bank, Egypt, Allevating Poverty During Structural Adjustment, Washington, D.C., P.P. 19 - 37.
- ٦ - وزارة الصحة ، الإستخدامات الإستثمارية لمشروعات القطاع الصحى بالخطة ١ الخمسية الثالثة ١٩٩٧/٩٢ ، الإدارة العامة للتخطيط - يوليو ١٩٩٢ .
- ٧ - وزارة الصحة والسكان - مركز المعلومات والتوثيق ودعم إتخاذ القرار ، البيانات الاحصائية الاساسية ، يونيو ١٩٩٦ .
- ٩ - يونسيف ، الاطفال دليل التنمية ، جمهورية مصر العربية ص ١٥ - ١٦ . ١٩٩٠ .
- ١٠ - يونسيف ، يونسيف فى مصر ، مكتب جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠ . ٢١ .

- ١٠ - يونسيف ، يونسيف فى مصر ، مكتب جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٦ ، ص٠ ص٠
٢٠ ، ٢١ .

- ١١

Adli Bishay, Strategies For Sustainable Development in Egypt, UNDP,
P.P. 12 - 24, cairo, 1992.

- ١٢

UNICEF, The State of the World,s children 1997, P. 82 .

- ١٣

The Egyptian Medical Women Association, Profile of the Girl Children
In Egypt.

- ١٤ - يونسيف ، الأطفال أولا -مسيرة الأهم ، مكافحة أمراض سوء التغذية بين
الأطفال ص٠ ص٠ ٤ ، ١٩٩٦ .

- ١٥ - يونسيف ، منظمة الصحة العالمية ، اليونيسكو ، حقائق للحياه، تحد إعلامى ،
ص٠ ص٠ ٢٣ - ٢٨ .

- ١٦

WHO, Health In Development, Prospects For The 21st Century, Geneva,
1994.

- ١٢ - مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وزارة الادارة المحلية " المناطق العشوائية وتطورها " يوليو ١٩٩٦ .
- ١٣ - رئاسة مجلس الوزراء - جهاز شئون البيئة "حماية البيئة فى مصر على ضوء أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون فى شأن البيئة" - القاهرة ١٩٩٥ .
- ١٤ - رئاسة مجلس الوزراء - جهاز شئون البيئة - قطاع الادارة البيئية "دليل أسس وإجراءات تقييم التأثير البيئى" - أكتوبر ١٩٩٦ .
- ١٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت" "ملخص النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ .
- ١٦ - نادية سالم النمر "السياسة الاقتصادية لاسكان محدودى الدخل " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - معهد التخطيط القومى - المجلد الثالث - العدد الثانى - ديسمبر ١٩٩٦ .
- ١٧ - محمد الزرقا "المواد والنفايات الخطرة وكيفية تحقيق الالتزامات البيئية التى حددها قانون البيئة رقم ٤ لعام ١٩٩٤ - جهاز شئون البيئة .

الفصل الرابع

التحديات البيئية فى مواجهة
القرن الحادى والعشرين

التحديات البيئية فى مواجهة

القرن الحادى والعشرين

إعداد

د.م. نفيسة سيد ابو السعود

خبير أول (تخطيط بيئى)

مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

معهد التخطيط القومى

المحتويات

الصفحة

مقدمه

أولاً :

تحليل بعض الأوضاع البيئية في مصر

- ١ - الموارد الطبيعية
- ٢ - السكان والموارد الطبيعية
- ٣ - بعض الخدمات الاساسية المرتبطة بحماية البيئة
- ٤ - القوانين والتشريعات البيئية
- ٥ - ملخص لبعض ملامح الوضع البيئى لمصر فى نهاية القرن العشرين *

ثانياً :

استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية في مصر

- ١ - الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية في مستهل القرن الحادى وائشرين
- ٢ - الخطة الخمسية الرابعه للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية

ثالثا :

التحديات البيئية ومواجهتها

- ١ - المشاكل والتحديات البيئية على المستوى المحلي .
- ٢ - التخطيط والتقييم البيئي كضرورة لمواجهة المشاكل والتحديات البيئية .

المراجع

مقدمة :

إن الانطلاقة الى المستقبل يبدأ من التعرف على الواقع والاستفادة من الدروس السابقة خلال الفترات الزمنية الماضية حتى يمكن مواجهة التحديات التي تؤثر على عملية ومعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع نهاية القرن العشرين وبداية الانطلاق الى القرن الحادى والعشرين يواجه العالم بشكل عام تحديات بيئية كثيرة من أهمها كيفية تحقيق التنمية المستدامة أو الممتدة والتي تعنى بتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة ، وبالطبع ترتبط هذه التنمية بقدرة وحدة الموارد الطبيعية على العطاء وعلى تعويض ما يتم حصده منها .

وقد واجهت مصر فى القرن العشرين ، خاصة فى الربع الأخير منه ، كثير من المشاكل والقضايا تمثل تهديدات بيئية حقيقية ، بعضها انعكاس لأوضاع اقليمية ودولية وعالمية (مثل التغيرات المناخية وتراكم غازات الصوب الحافظة للحرارة وتآكل طبقة الأوزون ٠٠٠) والبعض الآخر يرتبط بالأوضاع المحلية، وتتمثل هذه التهديدات فى تلوث الموارد الطبيعية بجميع انواعها من مياه وهواء وتربة بالإضافة الى التلوث السمعى والبصرى ، مع قصور الخدمات المرتبطة بحماية البيئة مثل خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحى والتخلص من المخلفات والنفايات من مصادرها المختلفه فى الوقت الذى تمثل فيه محدودية المساحة المأهولة بالسكان مع التزايد المستمر فى عدد السكان وارتفاع نسبة الفقراء تهديدا بيئيا كبيرا . وفى الجانب الآخر تحمل مصر معها فى مستهل القرن الحادى والعشرين كثير من المجهودات والإنجازات ، وبداية مشروعات ضخمة لحماية البيئة وسياسات واستراتيجيات للتنمية الشاملة التى لا تقتصر فقط على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بل تمتد لتشمل الأبعاد البيئية لتحقيق التوازن بين السكان والموارد ، كذلك توجد أهداف بيئية ولكنها قاصرة على بعض المجالات من خلال تطبيق قانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة عن جهاز شئون البيئة فى فبراير ١٩٩٥ ، ومازال هناك

مجالات أخرى غير محددة الأهداف وبالتالي السياسات والخطط الزمنية (مثل مجال الإدارة المتكامله للمخلفات الصلبه المتولده عن المصادر المختلفه) .

يواجه تنفيذ هذه المشروعات وتحقيق أهداف التنمية الشامله تحديات عديدة يستلزم تحديدها التعرف على الأوضاع القائمة وتشخيص المشكلات والقضايا التي تحملها مصر معها منذ القرن العشرين والسياسات والاستراتيجيات والمشروعات المستقبلية وما تتضمنه من أبعاد بيئية .

وعلى ذلك فإن الهدف الاساسى لهذا البحث هو تحديد التحديات البيئية المحلية التى تواجه التنمية الشامله لمصر فى مستهل القرن الحادى والعشرين و مقترحات مواجهة هذه التحديات فى ضوء الأوضاع الحالية والسياسات المستقبلية .

ويستلزم للوصول الى هذا الهدف :

١ - التعرف على المشاكل والقضايا البيئية المحلية والمجهودات الجارية وذلك من خلال عرض وتحليل الأوضاع البيئية فى مصر .

٢ - التعرف على السياسات القائمة والاستراتيجية والخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأبعاد البيئية لها وفرص مواجهة المشاكل والقضايا البيئية المحلية .

٣ - تحديد المشاكل والتحديات البيئية التى تواجه مصر فى مستهل القرن الحادى والعشرين على المستوى المحلى ، والمجهودات الجارية لمواجهتها .

أولاً: تحليل بعض الأوضاع البيئية فى مصر:

يتناول هذا الجزء عرض ومناقشة وتحليل بعض الأوضاع البيئية فى مصر والتعرف على ما تحمله مصر معها - من إيجابيات وسلبيات - من القرن الحالى للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، وذلك فى حدود ما هو متوفر من بيانات * ٠

١ - الموارد الطبيعية : من هذه الموارد : الموارد المائية - الهواء - الأرض الزراعية والبتروول .

١-١ الموارد المائية : نظرا لقلّة سقوط الأمطار على مصر ، يعتبر نهر النيل وخزانات المياه الجوفية مصادر المياه الرئيسية لجميع استخدامات المياه فى مصر .

أ - نهر النيل ويعتبر المصدر الرئيسى للمياه خاصة مياه الرى والزراعة ، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا . وهى حصة ثابتة منذ اتفاقية مياه النيل فى ١٩٥٩ .

ب - المياه الجوفية تشير الدراسات التى اجريت على المخزون الجوفى للمياه فى مصر بشكل عام الى وجود خمسة أنظمة للمياه الجوفية : تحت دلتا نهر النيل ، وتحت الصحراء الغربية ، وفى الساحل الشمالى الغربى وفى شبه جزيرة سيناء وفى الصحراء الشرقية . تقدر كمية المياه الجوفية التى يمكن سحبها من خزانات المياه الجوفية العميقة وتحت دلتا نهر النيل بحوالى ٤,٧ مليار متر مكعب سنويا (١) . وعلى ذلك ، تبلغ جملة الموارد المائية فى مصر حوالى ٦٠,٢ مليار متر مكعب سنويا بالإضافة الى حوالى ٤,٧ مليار متر مكعب سنويا مياه صرف زراعى يعاد إستخدامها . يستهلك

* يقوم جهاز البيئة حاليا بتحديث البيانات البيئية واعداد تقرير عن توصيف الوضع البيئى فى مصر .

قطاع الزراعه أكثر من ٨٦٪ من جملة هذه المياه (حوالى ٥٥,١ مليار متر مكعب سنويا) والباقى يستهلك للأغراض البلدية والصناعية وغيرها^(١)

- تشير إحدى الدراسات الى تقدير العجز فى موارد مصر من المياه العذبه عام ٢٠٠٠ بحوالى ٢٠ مليار متر مكعب^(٢) مما يعنى ضرورة زيادة الموارد المائية خلال الفترات الزمنية القادمة ، ومن السياسات المقترحه لذلك :-
- إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى بعد معالجتها ، مع التحكم فى كمية المبيدات والكيماويات المستخدمة للزراعه للحد من تلوث هذه المياه ، وايضا تغيير وتطوير اسلوب الري .
 - تغيير التركيب المحصولى للزراعات المصرية
 - تقليل حجم الفاقد من المياه من المصادر المختلفه البلدية والصناعيه والزراعيه وترشيد استخدامات المياه .
 - إعادة استخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها .
 - الاستفادة من مياه السيول بدلا من مواجهة المشاكل والكوارث الناجمه عنها .
 - الاستفادة من المياه الجوفيه العميقة بالصحراء الغربيه والشرقيه وشبه جزيرة سيناء والساحل الشمالى الغربى .

تتعرض موارد المياه فى مصر لمشاكل التلوث الناجمه عن :

- صرف المخلفات الصناعيه السائلة بدون معالجة ، وتحتوى هذه المخلفات على ملوثات طبيعيه وكيميائية وبيولوجيه ذات تأثيرات خطيرة على الأحياء المائية وعلى الإنسان . وقد واجه قانون البيئة ١٩٩٤/٤ هذه المشكله بالنص على ضرورة معالجة مياه الصرف الصناعى عند المصدر قبل التخلص منها ، وقد بدأت بعض المصانع بالفعل فى إتخاذ الخطوات اللازمه لذلك وما زالت الجهود جاريه لتطبيق أحكام هذا القانون قبل نهاية المدة المسموح بها وهى ثلاث سنوات منذ صدور اللائحة التنفيذيه للقانون فى ١٩٩٥ .

- صرف المخلفات الزراعيه (سوائل الصرف الزراعى) المحتوية على بقايا

المبيدات والمخصبات . ومن الجدير بالذكر أنه نظرا للخطورة الشديدة الناجمة عن استخدام المبيدات الزراعيه ، فقد أُنخذت إجراءات صارمة للحد من استخدام هذه المبيدات ، وبالفعل تناقصت بشدة كمية المبيدات المستخدمة منذ عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٤ (من أكثر من ٢٣ الف طن سنويا الى حوالى ٣,٣ الف طن سنويا على التوالى) .

- سائل الصرف الصحى التى تصرف إما بدون معالجة أو بعد معالجة جزئية فقط وتعتمد الإستراتيجيات الحالية على إستكمال مشروعات الصرف الصحى وإستكمال عمليات المعالجة تدريجيا .

- المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن الأنشطة السياحيه والأنشطة الحضرية المختلفه كالمقامه .

وقد أدى صرف هذه المخلفات فى موارد المياه الى العديد من من صور تلوث هذه المياه منها :

- التلوث بالبكتريا والفيروسات المسببه للأمراض (مثل فيروس الكبد الوبائى) .

- التلوث بالمواد العضوية القابلة للتحلل والتى تمتص الاكسجين من الماء فتسبب تدمير الاحياء المائية بالإضافة الى تصاعد روائح كريهه .

- التلوث بالمعادن الثقيله (من المبيدات وبعض المخلفات الصناعيه) ذات التأثيرات الصحية الخطيرة .

- التلوث بالزيهات الذى يؤثر على الكائنات المائية .

- التلوث الحرارى والتلوث بالمواد المشعه .

٢-١ موارد الأرض الزراعيه :

تبلغ جملة الارض الزراعيه المستغلة حاليا (عام ١٩٩٦) حوالى ٧,٨ مليون فدان (١) بزيادة قدرها ٠,٥٣ مليون فدان عما كان عليه عام ١٩٩٠ . وتبلغ المساحه القابله للإستصلاح ذات الصلاحيه العالميه نحو ٨,٥ مليون فدان .

تبلغ المساحة التى يمكن استخدامها فى الانتاج السمكى نحو ١٤ مليون فدان ببحيرات ناصر والبردويل والمنزله والبرلس ونهر النيل والمسطحات المائية بالبحرين الاحمر والمتوسط (١)

تتعرض الأرض الزراعية فى مصر لمخاطر التلوث وسوء الاستخدام والزحف العمرانى على الأرض الزراعيه بالإضافة الى تجريف الأرض الزراعيه لصناعة الطوب اللازم للبناء مما تسبب فى خسارة الأرض المزروعة وبالتالي يحتاج الى وسائل مناسبة لتعويضها ورفع انتاجية وحدة الاراضى الزراعية كذلك تعرضت الأرض الزراعية الى مشكلة تملح التربة حيث تعاني حوالى ٢٥% من الاراضى الزراعيه من التملح (٤) بالإضافة الى التلوث الكيماوى والبيولوجى ، وقد ساعد الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمده الكيماوية فى تفاقم مشكلة التلوث ولذلك ، تم إتخاذ إجراءات صارمة للحد من استخدام المبيدات لتجنب تأثيراتها الخطيرة على عناصر البيئة .

وبالرغم من مشاكل قطاع الزراعه إلا أنه يمتلك كثير من الخصائص والامكانيات التى لم تستغل بالكامل بعد، وتهدف استراتيجيه التنمية حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ الوصول بالمساحة الارضية الى حوالى ١١,٢ مليون فدان بزيادة قدرها نحو ٣,٤ مليون فدان عن عام ١٩٩٦/١٩٩٧ .

٣-١ الهواء :

يعتبر الهواء النقى من أهم الموارد الطبيعيه التى لا يمكن الاستغناء عنه إلا لدقائق محدودة . وقد تعرضت نوعية الهواء فى مصر خاصة هواء المدن لمخاطر التلوث بأنواع عديدة من الملوثات أدت الى تغير خصائصه بصورة أصبحت تهدد صحة الإنسان والنبات وغيرها من عناصر البيئة . وتتمثل مصادر تلوث الهواء فى مصر فيما يلى :

- الأنشطة الصناعية المختلفة مثل الصناعات الكيماوية والتعدينية والحرارية وغيرها وينتج عنها أتربة ومعادن ثقيلة ومواد عضوية ، تزداد كمياتها مع ضعف عمليات الصيانة والاحلال والتجديد بالمصانع . وتؤثر هذه الملوثات بشكل مباشر على الأفراد القاطنين بمناطق تواجد هذه الصناعات ، وتزداد المشكلة إذا تواجدت هذه الصناعات فى مناطق ذات

كثافة سكانية عالية مثل منطقة حلوان وشبرا الخيمة • كذلك تنبعث من بعض الصناعات الغازات المؤثرة على طبقة الأوزون وغازات الصوبة الحرارية •

- محطات توليد الطاقة والتي تعتمد على الوقود ذو المحتوى المرتفع من الكبريت • ويعتبر مصدر هام لانبعاث غازات أكاسيد الكبريت والنتروجين بالإضافة الى الجسيمات العالقة •

- الحركة المرورية وانبعاث عوادم السيارات المحتوى على نسب مرتفعه من العناصر الثقيلة (مثل الرصاص) ويزداد تأثير هذه المواد مع اكتظاظ المرور وبطئة • وتؤثر هذه الملوثات على الإنسان وعلى النبات •

- حرق المخلفات الصلبه فى المناطق المكشوفة ، وهو سلوك شائع خاصة فى المقالب المكشوفة وفى بعض التجمعات السكانية •

- الأتربة المترسبة من الصحراء المحيطة ومن المناطق الصناعية •

بمقارنة نسب الانبعاثات من المصادر المختلفه بالمعدلات العالمية المقبولة، وجد أن نسب بعض ملوثات الهواء فى مدينة القاهرة ترتفع كثيرا عن هذه المعدلات ، كما يلى (٥) :

- نسبة المواد الصلبه العالقة : ٥ - ١٠ مرات أكبر من المعدلات العالمية المقبولة وفى دراسة حديثة عن ملوثات الهواء فى بعض المناطق فى مصر (٦) بلغت هذه النسبة حوالى ١٥٠ ميكروجرام فى المتر المكعب •

- نسبة ثانى أكسيد الكبريت : ٤ مرات أكبر من المعدلات العالمية •

- الأدخنة والرصاص : ٣ مرات أكبر من المعدلات العالمية

- أكاسيد النتروجين والكربون : تضاعفت نسبتها عن المعدلات العالمية •

ولمواجهة مشكلة تلوث الهواء فى مصر : تضمن قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية فى ١٩٩٥ والذى تضمن عدة مواد لمواجهة هذه مشكلة والحد من الانبعاثات المسببة لها من جميع المصادر. من هذه الأحكام :

- أ - حظر حرق أى نوع من انواع الوقود الا بعد مراعاة ان يكون الدخان والغازات والابخرة الضارة الناتجة فى الحدود المسموح بها .
- الزام المنشآت بإتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لمنع تسرب أو انبعاث ملوثات الهواء داخل مكان العمل مما يجاوز الحدود المسموح بها .
- ب - البدء فى استخدام البنزين الخالى من الرصاص فى بعض المركبات والعمل على تعميمه فى باقى المركبات .
- ج - تطبيق إجراءات الحد من الانبعاثات الصناعية .
- د - الرصد البيئى المستمر للانبعاثات الهوائية .

وبالرغم من المجهودات القائمة لتطبيق القانون ، وما تم من ايجابيات فى هذا الشأن ، مثل تعميم استخدام البنزين الخالى من الرصاص والعمل على تعميم استخدام الغاز الطبيعى ، إلا أن نوعية الهواء مازالت فى تدهور مما استلزم الاستناد الى إجراءات اخرى أكثر فاعلية ، وقد بدأ بالفعل مشروع تحسين هواء القاهرة الكبرى والحد من ملوثات الهواء من جميع المصادر كخطوة لتحسين هواء جمهورية مصر العربية .

١ - ٤ الثروة البترولية :

يبلغ الاحتياطى البترولى المتبقى عام ١٩٩٦ حوالى ١٠٧٧ مليون طن من الزيت الخام والغازات ومشتقاتها ، بزيادة قدرها ٢٩ مليون طن عن الاحتياطى عام ١٩٨٢ (حوالى ٦٤٨ مليون طن منها ٥١٠ مليون طن زيت خام ، ١٣٨ مليون طن غازات ومشتقاتها) هذا بخلاف ما تم انتاجه خلال هذه الفترة والبالغ ٧٤٨ مليون طن من الزيت الخام والغازات ومشتقاتها (١١٢,٦٣٦ مليون طن على التوالى) ، وبذلك يكون ما تم إضافته من احتياطيات نتيجة للإكتشافات البترولية التى تحققت منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن حوالى ١١٧٧ مليون طن منها ٥٤٣ مليون طن زيت خام والباقى غازات ومشتقاتها أى أن ما تم انتاجه من الزيت الخام خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٩٦ يزيد عن الإحتياطى فى عام ١٩٨٢ بحوالى مائة

• مليون طن (٢٠١)

١ - ٥ موارد أخرى : بالإضافة الى الكميات الكبيرة من الغازات الطبيعية تمتلك مصر طاقة شمسية غزيرة بدأ إستخدامها كبديل للطاقة ، وكذلك طاقة رياح كبيرة •

٢ - السكان والموارد الطبيعية:

ترتبط قضايا البيئة فى مصر بعدد السكان وتوزيعهم ومعدلات تزايدهم من ناحية ، وبالموارد الطبيعية واستخداماتها فى عملية التنمية من ناحية اخرى كما سيتضح فيما بعد :-

أ - تزايد عدد سكان مصر خلال القرن العشرين أكثر من خمسة مرات ، فقد وصل فى ١٩٩٦ (حسب البيانات الأولية لتعداد ١٩٩٦) الى حوالى ٦١,٤٥٢ مليون نسمة مقارنة بحوالى ١١,١٩ مليون نسمة عام ١٩٠٧ ، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم الى أكثر من ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ كما هو موضح بجدول (١) •

ب - يبلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٦ حوالى ٢,١٪ مقارنة بحوالى ٢,٨٪ فى فترة التعداد السابق (١٩٧٦ - ١٩٨٦) •

ج - تبلغ نسبة سكان الحضر حوالى ٤٣٪ والريف حوالى ٥٧٪ (حسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦) ، وبالرغم من انخفاض نسبة سكان الحضر عما سبق (٤٤٪ فى تعداد ١٩٨٦) إلا أن استمرار الهجرة من الريف للحضر يعتبر من العوامل المسببة لظاهرة الإسكان العشوائى والاسكان المتدنّى فى الحضر •

د - تبلغ المساحة الكلية لمصر حوالى ٩٩٧٧٣٨,٤ كم^٢ منها حوالى ٣٥١٨٨,٤٩ كم^٢ مساحة مأهولة والباقى مناطق صحراوية غير مأهولة (٧) وتشير تقديرات السكان فى ٧/١ الى أن متوسط

جدول (١)
تطور عدد السكان فى مصر منذ القرن العشرين
وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦

متوسط معدل النمو السكانى %	جملة	ريف		حضر		السنة
		نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	
١,٤٦	١١١٩٠	٨٢,٧	٩٢٦٠	١٧,٣	١٩٣٠	١٩٠٧
١,٢٨	١٢٧١٨					١٩١٧
١,٠٩	١٤١٧٨	٧٣,١	١٠٣٦٨	٢٦,٩	٣٨١٠	١٩٢٧
١,١٦	١٥٩٢١	٧١,٨	١١٤٢٩	٢٨,٢	٤٤٩٢	١٩٣٧
١,٧٥	١٨٩٦٧	٦٦,٥	١٢٦٠٤	٣٣,٥	٦٣٦٣	١٩٤٧
٢,٣٤	٢٦٠٨٥	٦١,٨	١٦١٢٠	٣٨,٢	٩٩٦٥	١٩٦٠
٢,٥٢	٣٠٠٧٦	٦٠,٠	١٧٦٩٢	٤٠,٠	١٢٠٣٣	١٩٦٦
١,٩٢	٣٦٦٢٦	٥٦,٢	٢٠٥٩٠	٤٣,٨	١٦٠٣٦	١٩٧٦
٢,٧٥	٤٨٢٥٤	٥٦,٠	٢٧٠٣٨	٤٤,٠	٢١٢١٦	١٩٨٦
٢,١	٦١٤٥٢	٥٧,٠		٤٣,٠		^١ ١٩٩٧/١٩٩٦
	٨٠١٩٠					^٢ ٢٠١٧/٢٠١٦

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢-١٩٩٤ - يونيو ١٩٩٥ - الجهاز

المركزى للتعبة العامة والإحصاء .

١ - التقديرات الأولية لتعداد ١٩٩٦

٢ - تقديرات - الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعيه فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧)

- ٢٠١٦ - ٢٠١٧) والخطة الخمسية (١٩٩١/٧٩ -

٢٠٠٢/١٠٠٢) وعامها الأول (١٩٩٨/٩٧) - وزارة التخطيط

ج ٢٠٤٠

الكثافة السكانية لإجمالي جمهورية مصر العربية فى ١٩٩٦ حوالى ١٧٤٤ نسمة /كم^٢ على أساس المساحة المأهولة ، تتفاوت كثيرا بين الاقاليم فتبلغ اقصاها فى اقليم القاهرة الكبرى (٦٥٨٣,٨) يليها جنوب مصر (١٧٩٢) ثم محافظات غرب الدلتا (١٥٤٦) وشمال الصعيد (١٣٣٦) ثم وسط وشرق الدلتا (١٢٤٣,٦) وأخيرا محافظات القناة وسيناء (١٠٤١,٥) . تعكس هذه الارقام قضية التكدر السكاني فى بعض المحافظات وتخلخلها فى محافظات اخرى ، وبالتالي أهمية الخروج من المساحة الضيقة المأهولة (الوادي القديم) بتنمية محافظات الحدود وتوفير الخدمات المتكاملة بها وفرص العمل لتصبح مناطق تجذب سكانى مع استكمال المدن العمرانية الجديدة مما يساعد على إعادة توزيع السكان جغرافيا . وقد بدأ بالفعل مشروعين عملاقين من أجل التنمية الشاملة وهما مشروع تنمية سيناء ومشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى) . والتحدى الحقيقي الذى يواجهه هذه المشروعات هو كيفية حماية البيئة والحفاظ عليها فى مناطق التنمية الجديدة .

هـ - تبرز قضية السكان أساسا عند مقارنتها بالموارد ، فالزيادة السكانية إن لم تصاحب بزيادة متوازنة فى الموارد تؤدي الى تناقص نصيب الفرد من هذه الموارد كما سيتضح مما يلى:

هـ - ١ - متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية :
فى ضوء محدودية حصة مصر من المياه العذبة المتمثلة فى نهر النيل (٥٥,٥ بليون متر مكعب سنويا) ومع الزيادة السكانية المستمرة ، فقد تناقص متوسط نصيب الفرد من هذه الحصة سنويا من أكثر من ألفى متر مكعب عام ١٩٦٠ (حوالى ٢١١٢ متر مكعب/فرد/سنة) الى حوالى ٩٠٣ متر مكعب/فرد/سنة عام ١٩٩٦ ، ومن المتوقع أن يصل الى حوالى ٦٩٢ متر مكعب/فرد/يوم عام ٢٠١٧ إذا لم يتم توفير مصادر تكميلية .

وحاليا وبناء على بيانات الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١) تبلغ جملة الموارد المائية حوالى ٦٣,٩ مليار متر مكعب سنويا بمتوسط نصيب للفرد يبلغ حوالى ١٠٤٠ متر مكعب سنويا .

هـ - ٢ - متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعيه :
أدت الزيادة السكانية مع عدم التوسع فى مساحة الارض الزراعيه
بنفس معدل الزيادة السكانية الى تناقص متوسط نصيب الفرد من
المساحة المزروعة من أكثر من نصف فدان فى بداية القرن
العشرين الى حوالى ٠,١٢٥ فدان عام ١٩٨٦ وتشير بيانات
الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه فى مستهل
القرن الحادى والعشرين الى زيادة فى هذا المعدل عام ١٩٩٦
(حوالى ٠,١٢٧ فدان/فرد) نتيجة التوسع فى المساحه المزروعة
بمعدل يزداد عن معدل الزيادة السكانية .

و - تمثل الزيادة السكانية تحدى كبير أمام التنمية المستديمة فى مصر،
فالزيادة السكانية تعنى زيادة الطلب على الموارد المختلفه لتوفير
الاحتياجات المتزايدة (إحتياجات غذائية - صحية تعليمية وغيرها)
بالإضافة الى زيادة ما ينتجونه من مخلفات تحتاج الى خدمات متكاملة
للتخلص الآمن منها، وبالطبع فإن تحقيق التنمية المستديمة يتطلب توفير
هذه الإحتياجات، بالموارد المتاحة بدون الجور على الأجيال القادمة ، وهذا
يستلزم سياسات رشيدة لتحقيق التوازن بين السكان والموارد والتنمية ،
ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

- تنمية السوارد المتاحة والعمل على إيجاد بدائل جديدة .
- تنمية القوى البشرية والاستفادة بالأعداد المتزايدة من السكان فى
تحقيق أهداف حماية البيئة وتنميتها تنمية مستديمة ، وهذا
بدوره يرتبط بسياسات التعليم والتدريب وغيرها .

٣ - بعض الخدمات الأساسية المرتبطة بحماية البيئة :

- ٣ - ١ - إمدادات مياه الشرب والصرف الصحى :
 - أ - تغطى شبكات مياه الشرب العامه (سواء من محطات معالجة
المياه السطحية أو الجوفيه أو كلاهما معا ، أو من مصادر المياه الجوفيه
المعالجة بالكلور فقط أو المياه الجوفيه غير المعالجة ، والتي تضخ فى
شبكة المياه مباشرة) حوالى ٨٧٪ من سكان الجمهورية عام ١٩٩٥ (٥)
وتتراوح هذه النسبة بين الاقاليم التخطيطية فتصل الى اكثر من ٩٣٪ فى

أقاليم الأسكندرية والدلتا ووسط الصعيد ، بينما تبلغ حوالى ٧٤,٤ ٪ فى إقليم جنوب الصعيد . وعلى مستوى المحافظات تغطى شبكات مياه الشرب العامه محافظتى بورسعيد ودمياط تغطية شاملة (١٠٠ ٪) . وتمثل نسبة الخدمة بشبكات المياه الجوفيه غير المعالجة التى تضخ مباشرة فى شبكة مياه الشرب نسبة مرتفعه فى محافظات المنوفيه (٨٢,٣ ٪) وأسيوط (٧٢ ٪) وسوهاج (٦١,٥ ٪) بينما تعتمد محافظة الشرقية بنسبة كبيرة على المياه الجوفيه المعالجة بالكلور فقط (٦٠,٦ ٪) وكذلك محافظتى الوادى الجديد (٣٨,٦ ٪) وبني سويف (٣١,٤ ٪) .

ب - محافظات الجيزة وجنوب سيناء وسوهاج من أكثر المحافظات اعتمادا على مياه الآبار والطمبات المنزلية غير المعالجة كمصدر لمياه الشرب والإستخدامات المنزلية (٣٧,٤ ٪ ، ٤٨,٢ ٪ ، ٢٠,٦ ٪) على التوالى) .

ج - يبلغ متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب العامه حوالى ١٨٠ لتر /فرد/يوم عام ١٩٩٥^(٨) ويصل هذا المتوسط الى حوالى ٣٢٥ لتر/فرد/يوم فى اقليم القاهره الكبرى بينما يبلغ حوالى ٨٥ لتر/فرد/يوم فى اقليم شمال الصعيد . وعلى مستوى المحافظات ، يصل هذا المتوسط الى أكثر من ٤٠٠ لتر/فرد/يوم فى محافظة القاهره والاسكندرية واقل من ٦٠ لتر/فرد/يوم لمحافظتى البحيرة وشمال سيناء .

د - أظهرت نتائج التعداد الأولية أن حوالى ٧٣,٥ ٪ من الأسر المصرية فى ١٩٩٦ يتمتعون بشبكات المياه العامه النقيه وحوالى ١٧,٧ ٪ يعتمدون على مياه الطلمبات والآبار غير المعالجة والباقي (٨,١٨ ٪) يعتمدون على مصادر أخرى .

هـ - خدمات الصرف الصحى مازالت متخلفه كثيرا عن خدمات إمدادات مياه الشرب . يصل المتوسط العام لنسبة التغطية بشبكات الصرف الصحى التقليدية حوالى ٣١ ٪ عام ١٩٩٥^(٨) ويتفاوت هذا الرقم بين ٥,٣ ٪ لمحافظة قنا وحوالى ٩٢,٦ ٪ لمحافظة بورسعيد .

وتعتبر محافظات الاسكندرية ، بورسعيد ، والسويس من المحافظات ذات مستوى الخدمة المرتفع من حيث التغطية بشبكات الصرف الصحى (أكثر من ٨٠٪) ولا يعنى ذلك ارتفاع مستوى الخدمة ايضا بالنسبة لمعالجة سوائل الصرف الصحى حيث نجد إنخفاض نسبة المعالجة بالأسكندرية ٠ الى حوالى ٤٠٪ فى حين تفتقر محافظة بورسعيد الى عمليات المعالجة ومن المنتظر الانتهاء من تجديد محطة الصرف الصحى القديمة ببورسعيد وإنشاء محطة جديدة مع نهاية الخطة ١٩٩٧/٩٦ ٠

يعتمد غالبية السكان غير المخدومين بشبكات صرف صحى عامة على الخزانات والبيارات الأرضية ٠

و - تهتم الدولة إهتماما كبيرا بمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى وقد تم تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج المكثفة ، ومازال هناك الكثير من المجهودات الجارية فى المناطق الحضرية والريفية ، وبالرغم من هذه المجهودات إلا أنه مازال هناك حوالى ١٣٪ من سكان الجمهورية غير مخدومين بشبكات عامة لمياه الشرب والصرف الصحى ، وأكثر من نصف عدد السكان فى ١٩٩٥ (٥٦٪) مخدومين بشبكات مياه شرب عامه فقط ومحرومين من الخدمة بشبكات صرف صحى عامة ٠

ز - مشكلة الفاقد من مياه الشرب من المشكلات التى تواجه قطاع خدمات إمدادات مياه الشرب حيث ترتفع نسب الفاقد من هذه المياه فى مراحل الخدمة المختلفه بدءا من عمليات الانتاج ، والتوزيع ثم الإستهلاك فى الأوجه المختلفه (منزلية - تجارية - مؤسسية - عامه وغيره)

ح - لم تواكب مشروعات الصرف الصحى المتكامله مشروعات إمدادات مياه الشرب النقيه بشكل عام ، وتزداد حدة هذه المشكلة فى المناطق الريفية ومناطق الإسكان العشوائى *١

* يهتم مشروع تنمية وتطوير المناطق العشوائية بتوفير هذه الخدمات تبعا للخطة الموضوعه منذ مايو ١٩٩٣ ٠

٣-٢- التخلص من المخلفات الصلبة :

المخلفات الصلبة هي المخلفات التي تنتج عن الأنشطة المختلفة في صورة صلبه أو شبه صلبه ، وتمثل مشكلة متعددة الجوانب تحتاج الى منظومة متكاملة لتداولها بدءاً من تجميعها ونقلها ومعالجتها أو التخلص النهائي منها . ويوضح الجدول (جدول ٢) التالي كمية المخلفات الصلبة المنتجة يوميا من المصادر المختلفة (١٠٨) .

بالرغم من تعدد الجهات المعنية بإدارة منظومة المخلفات الصلبة على المستويات المختلفة ، وبالرغم من الجهود الكثيرة التي تمت سواء في مجال الدراسات الميدانية على العديد من المدن المصرية أو في مجال المشروعات التجريبية التي تم تنفيذها بالفعل أو الدراسات التخطيطية ، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من إنخفاض كفاءة نسبة تغطية الخدمة بجميع مراحل المنظومة حيث يقدر متوسط نسبة الخدمة بنظم جمع ونقل المخلفات الصلبة البلدية بحوالى ٤٤٪ أما نسبة المعالجة والتخلص النهائي فلا تزيد عن ١٣,٥٪ (١١) مما يعنى وجود تراكمات تاريخية تقدر بحوالى ٤,٧ مليون طن سنوياً بالإضافة الى الكميات المتولدة يوميا (١٢) .

وقد تم مؤخرا إعداد إطار عام لمخطط شامل لمواجهة مشكلة المخلفات الصلبة في مصر ، ومقترح لمشروعات الخطة العشرية لحماية البيئة في مجال السيطرة على جميع أنواع المخلفات الصلبة وحماية البيئة من أخطارها يشتمل على خمسة مجموعات من المشروعات :

- مشروعات معنية بحل مشاكل المخلفات المناطق الحضرية .
- مشروعات معنية بتدوير مخلفات النشاط الزراعى
- مشروعات تدوير المخلفات الصناعية غير الخطرة
- مشروعات متعلقة بالمخلفات الخطرة
- مشروعات الدعم المؤسسى المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة .

وفى الواقع فإن مواجهة مشكلة المخلفات الصلبة فى مصر وتأثيراتها السلبية على عناصر البيئة وعلى صحة البشر وبالتالي على معدلات التنمية

جدول (٢)

كمية المخلفات الصلبة المنتجة يوميا ١٩٩٦

البند	معدل التولد	الكمية
١ - مخلفات صلبة غير خطرة : ١ - ١ - المخلفات الصلبة البلدية جملة حضر ريف	٤ر - ٣ , اكجم / فرد / يوم ٢ر - ٣٥ ر كجم / فرد / يوم	٣٥٠١٢ طن / يوم ٢٤٣٣٧ طن / يوم ١٠٦٧٩ طن / يوم
١ - ٢ - المخلفات الصلبة الصناعية	٣ - ٥ % من المخلفات الصلبة البلدية	حوالي ١٧٥٠ طن / يوم
١ - ٣ - المخلفات الصلبة الزراعية :- - مخلفات المحاصيل الزراعية - مخلفات الحيوانات		حوالي ٦٤ ألف طن يوميا حوالي ٥١٤ الف متر مكعب / يوم
١ - ٤ - المخلفات الصلبة العادية من المستشفيات	٦ , ١ كجم / سرير / يوم	حوالي ١٦٩ طن / يوم
٢ - مخلفات صلبة خطرة :- ٢ - ١ - من المستشفيات ٢ - ٢ - صناعية ٢ - ٣ - حمأة الصرف الصحي ٢ - ٤ - حمأة الصرف الصناعي ٢ - ٥ - مخلفات المبيدات الزراعية	٤ر كجم / سرير / يوم غير مؤكدة غير محددة	نحو ٤١ , ٧ طن / يوم حوالي ٥٠ ألف طن سنويا حوالي ١٧٠٠ طن / يوم وزن جاف (متوقع أن تصل الى حوالي مليون طن سنويا

الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من التحديات البيئية الكبرى فمن غير المعقول ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين أنه مازال هناك أكثر من ٥٥% من المخلفات الصلبة البلدية المتولدة يوميا لا يتم تجميعها ونقلها بصورة منتظمة وأكثر من ٨٦% منها لا يتم معالجتها والتخلص منها بطريقة آمنة بيئيا وصحيا ، وغالبية مخلفات المستشفيات والمصانع الخطرة وغير الخطرة - يتم تداولها مع المخلفات البلدية . ومازلنا فى إنتظار تنفيذ مشروعات للإستفادة من حمأة الصرف الصحى وإعداد وتشغيل مواقع للتخلص الآمن من جميع المخلفات الخطرة ، بالإضافة الى وجود كميات متراكمة من المخلفات الصلبة فى المناطق المفتوحة والمقالب المكشوفة تقدر كميتها بحوالى ٤,٧ مليون طن سنويا .

ونظرا لإرتباط مشكلة المخلفات الصلبة بجوانب عديدة إقتصادية وإجتماعية وفنية وبيئية فإن مواجهة هذا التحدى يتطلب التعامل مع هذه المشكلة كركن أساسى من أركان حماية البيئة لاينتظر تحقيق عائد إقتصادى مباشر منه مع إمكانية الاستفادة من هذه المخلفات كموارد متاحة لتوفير بعض متطلبات التنمية الشاملة خاصة وأن المخلفات الصلبة البلدية والزراعية تحتوى على نسبة عالية من المواد العضوية يمكن توجيه استخدامها لأغراض إنتاج الطاقة وإنتاج السماد العضوى .

٣ - ٣ - الإسكان العشوائى المتدنئ *

وهو أحد أنماط الإسكان غير الرسمى فى مصر الذى يعكس بوضوح المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، وعادة مايقطنه الفقراء بل والفقراء المدقعون البالغ نسبتهما حوالى % ، % عام (١١) .

تشير الإحصاءات الحديثة (١٢) الى وجود ١١٧٢ منطقة عشوائية فى المناطق الحضرية المصرية ، موزعة على جميع المحافظات عدا محافظة شمال سيناء والوادئ الجديد . تمثل محافظة الدقهلية أعلى المحافظات من حيث

* يقصد بالإسكان العشوائى الإسكان غير الرسمى غير المرخص ، وأحيانا يسمى إسكان عام أو إسكان غير مخطط . والإسكان العشوائى مستويات متفاوتة منها المباني متعددة الطبقات كاملة المرافق ، ومنها إسكان العشش الخشبية أو الطينية أو الصفيح ناقصة أو منعدمة المرافق والخدمات .

عدد المناطق العشوائية (١١٢ منطقة) بينما محافظتى بورسعيد والأقصر اقل المحافظات عددا فى المناطق العشوائية (٧ منطقة بكل منهما) .

تفيد الدراسات الموجودة بأن غالبية المناطق العشوائية تمثل بيئة غير صحية عمرانيا وإجتماعيا لقاطنيها ، البالغ عددهم -حوالى ١١,٨ مليون نسمة أو مايساوى ٣٣,٨٪ تقريبا من عدد سكان المراكز / المدن / الأحياء الموجود بها هذه المناطق العشوائية ، حيث تتصف معظم هذه المناطق بضيق شوارعها ، مع إرتفاع الكثافة السكانية داخل وخارج الوحدات السكنية **بالإضافة الى عدم توفر المرافق العامة من مياه شرب وطرق صرف صحى أمنة ، وكهرباء ومواصلات واتصالات وغيرها من الخدمات الأساسية (إسعاف - مطافىء - بوليس ٠٠٠) مع عدم وجود خدمات نظافة عامة وجمع قمامة . وعلى ذلك فهى تعتبر مناخ ملائم لانتشار العديد من الأمراض العضوية والنفسية والاجتماعية ويساعد على ذلك إنخفاض مستوى التهوية مع الإزدحام الشديد ونقص الإمكانيات المالية .

ونظرا لتعدد جوانب مشكلة الإسكان العشوائى المتدنى وإرتباطه بحالة البيئة فى مصر ، فقد حظت هذه المشكلة باهتمام كبير من الوزارات والمحافظات وقامت وزارة الإدارة المحلية منذ مايو ١٩٩٣ بحصر وتصنيف المناطق العشوائية فى جميع المحافظات وذلك تبعا لإمكانيات تطويرها ، وتحديد احتياجات ذلك وتحديد المناطق الغير قابلة للتطوير وتحتاج إزالة كاملة مع تدبير وحدات سكنية بديلة ، كما تم وضع خطة شاملة لتنمية وتطوير المناطق العشوائية تتولاها جميع أجهزة الدولة إستهدفت توصيل المرافق فى مجال مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء ، ورصف الطرق والنظافة العامة ، يتم تنفيذها على مرحلتين ، تشمل المرحلة الأولى ١١ محافظة تضم ٥٢٧ منطقة عشوائية وتشمل المرحلة الثانية باقى المحافظات التى تضم ٦٤٥ منطقة عشوائية وقد تم بالفعل حتى ٣٠/١٩٩٦ تطوير ١٢٦ منطقة عشوائية فى محافظات المرحلة الأولى تطويرا كاملا فى جميع المجالات السابقة ، كما تم إزالة

*
** يصل معامل الإزدحام داخل العشش والأكواخ الى سبعة افراد أو أكثر للوحدة الواحدة ، كذلك من الممكن أن يتواجد أكثر من أسرة داخل وحدة واحدة .

منطقة عشوائية وتوفير المساكن البديلة لقاطنيها ، ويوضح الجدول التالي
(جدول ٣) الوضع بالنسبة للمناطق العشوائية في مصر .

جدول (٣)

الوضع الحالي للمناطق العشوائية في مصر

إجمالي عدد المناطق العشوائية	مرحلة أولى	مرحلة ثانية	جملة
٥٢٧	٦٤٥	١١٧٢	
٥٠٩	٦٣١	١١٤٠	
١٨	١٤	٣٢	
١٢٦	-	١٢٦	
١	-	١	
٣٨٣	-	٣٨٣	
-	٦٣١	٦٣١	
١٧	١٤	٣١	

ويتضح من هذا الجدول أنه حتى منتصف عام ١٩٩٦ مازال هناك ١٠١٤ منطقة عشوائية محتاجة تطوير منها ٣٨٣ منطقة جاري العمل بها ضمن مناطق المرحلة الأولى من خطة تطوير وتنمية العشوائيات ، ومازال هناك ٣١ منطقة عشوائية محتاجة إزالة كاملة مع توفير المساكن البديلة لقاطنيها ضمن خطة الإسكان بالمحافظات (حوالي ٧٠ ألف وحدة سكنية) .

٤ - القوانين والتشريعات البيئية فى مصر (١٤١٢) :

يعتبر قانون البيئة ١٩٩٤/٤ بإصدار قانون فى شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية الصادرة عن جهاز شئون البيئة فى ١٩٩٥ هو القانون المنظم لشئون البيئة فى مصر . وتبعاً لهذا القانون يكون لجهاز شئون البيئة الشخصية الاعتبارية العامة ، حيث يقوم برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها مع الجهات الإدارية المختصة كما يكون أيضاً الجهة القومية المختصة بدعم العلاقات البيئية بين جمهورية مصر العربية والدول والمنظمات الإقليمية والدولية (١٢) .

وقد إهتم هذا القانون بمشاكل البيئة الهوائية والمائية والأرضية كذلك جميع الأنشطة الصناعية والزراعية وأهمية تحقيق الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة التى تضى بإحتياجات الأجيال الحاضرة مع تمكين الأجيال المقبلة من إستيفاء إحتياجاتها، ومن أهم هذه المشاكل مشاكل التلوث بكافة أشكاله ، ولم يقتصر دور هذا القانون على مواجهة مشاكل التلوث الناجمة عن المنشآت القائمة قبل صدوره فقط وإنما إمتد الى المنشآت الجديدة التى تقام بعد صدور القانون بما فى ذلك التوسعات فى المنشآت القائمة وذلك من خلال مطالبة المنشآت الجديدة بإجراء مايسمى بتقييم التأثير البيئى للمنشأة قبل البدء فى إقامة المنشأة/المشروع أو التوسعات وذلك بهدف تطوير برامج التنمية ، وضمان أن خيارات التنمية سليمة وآمنة بيئياً ، وليس منعها أو إعاقتها . ويتم ذلك عن طريق التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للمشروع والعمل على تعظيم الآثار الإيجابية والإقلال إلى أدنى حد ممكن أو تجنب الآثار السلبية ، وهذا هو أساس التنمية المتوازنة أو المستدامة التى بدونها تتعرض مواردنا المحدودة للنضوب . ونظراً لأن تقييم الآثار البيئية يعتبر أداة هامة لأسلوب الإدارة البيئية المتكاملة ، وإقتناعاً من جهاز شئون البيئة بأن البيئة والتنمية هما وجهان لعملة واحدة وحرصاً على دفع عجلة التنمية فى مصر من أجل رفاهية المواطن المصرى وحفاظاً على الصحة العامة وعلى البيئة من التلوث فقد بادر جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية والعالمية بإعداد الأسس والإجراءات الخاصة بتقييم التأثير البيئى للمشروعات

من أجل مساعدة الجهات الإدارية المختصة والجهات المانحة للترخيص في تنفيذ وإعمال مواد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعنية بتقييم التأثير البيئي للمشروعات (١٤) . كذلك ، نص القانون على أن المنشآت القائمة وقت صدور هذا القانون عليها توفيق أوضاعها وفقا لأحكامه خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر لائحته التنفيذية (فبراير ١٩٩٥) وبما لا يخل بتطبيق أحكام القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ، كذلك فقد سبق قانون البيئة بالإضافة إلى قانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ قانون المحميات الطبيعية ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ .

وفى الواقع ، يعتبر قانون ١٩٩٤/٤ وقواعده وأحكامه خطوة هامة لحماية البيئة فى مصر - وبالتالي حماية صحة الانسان المصرى - بشرط تطبيقه بما لا يعوق مشروعات التنمية بإستخدام أساليب وآليات واعية للتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة ، وبإتخاذ إجراءات غير معقدة للتنفيذ ، وبالطبع يتطلب ذلك إيجاد مناخ مؤسسى/تنظيمى/مالى مناسب .

وجهاز البيئة جهاز دوره تنسيقى وليس تنفيذى بالدرجة الأولى ، ومن أهم هذه الأدوار بناء القاعدة الأساسية للعمل البيئى فى مصر الذى تعمل من خلاله كل الجهات والتدريب اللازم لرفع الوعى بالقوانين والتشريعات البيئية مع إجراء الدراسات والمشروعات الريادية فى المجالات التى تتطلبها الحماية البيئية .

٥ - ملخص لبعض ملامح الوضع البيئى لمصر فى نهاية القرن العشرين .

يتضح من العرض السابق أن ما تحمله مصر معها من اوضاع بيئية من القرن العشرين يمكن تلخيصه فيما يلى:

- يبلغ إجمالى عدد سكان مصر فى ١٩٩٦ حوالى ٦١,٤٥٢ مليون نسمة بمعدل زيادة سنويه (١٩٨٦ - ١٩٩٦) يبلغ ٢,١٪ تقريبا .
- يمثل سكان الحضر ٤٣٪ من جملة سكان الجمهورية .
- يبلغ متوسط الكثافة السكانية عام ١٩٩٦ حوالى ١٧٤٤ نسمة/كم^٢ على أساس المساحة المأهولة فقط ، تتفاوت هذه الكثافة السكانية

كثيرا بين المحافظات ، تمثل محافظات الحدود أقل المحافظات كثافة .

- حصة مصر ثابتة من مياه النيل وتقدر بحوالى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا يبلغ على أساسها متوسط نصيب الفرد من مياه النيل عام ١٩٩٦ حوالى ٩٠٣ متر مكعب سنويا ، وقد أمكن إضافة موارد أخرى تقدر بحوالى ٨,٤ مليار متر مكعب سنويا من مصادر المياه الجوفية ومن إعادة إستخدام مياه الصرف الزراعى ليصل بذلك متوسط نصيب الفرد من موارد المياه الى حوالى ١٠٤٠ متر مكعب سنويا ، وتقدر إحتياجات السكان من مياه الشرب والإستخدامات المنزلية بناء على تعداد ١٩٩٦ بحوالى ٤,٥ مليار متر مكعب سنويا وهو ما يساوى ٨,١٪ من حصة مصر من مياه النيل فقط أو حوالى ٧٪ من إجمالى الموارد المائية التى تقدر بحوالى ٦٣,٩ مليار متر مكعب سنويا .

- تبلغ جملة الأرض الزراعية المستغلة فى ١٩٩٦ حوالى ٧,٨ مليون فدان بمتوسط حوالى ٠,١٢٧ فدان للفرد ، بينما تبلغ المساحة القابلة للإستصلاح ذات الصلاحية العالمية نحو ٨,٥ مليون فدان مما يعنى متوسط للفرد يبلغ حوالى ٠,١٣٨ فدان .

- تبلغ المساحة التى يمكن إستخدامها للإنتاج السمكى نحو ١٤ مليون فدان .

- مصادر تلوث الهواء عديدة ، وقد وصلت نسبة بعض الملوثات إلى أكثر من ٥ مرات المعدلات العالمية . وقد تم تعميم إستخدام البنزين الخالى من الرصاص والبدء فى تعميم إستخدام الغاز الطبيعى ، كذلك يشهد نهاية القرن الحالى البدء فى مشروع تحسين هواء القاهرة الكبرى .

- حوالى ١٣٪ من السكان غير مخدمين بشبكات مياه شرب عامه من أى من المصادر (معالجة - غير معالجه - معالجة جزئيا) وبناء على بيانات التعداد فى ١٩٩٦ ، أكثر من ربع الأسر المصرية (٢٦,٥٪) غير مخدمة بشبكات عامه لمياه الشرب النقيه مازال

هناك بعض السكان يشترى مياه الشرب العامه .

- أكثر من ثلثى السكان (٦٩٪) غير مخدمين بشبكات صرف صحى

عامه ويعتمدون على طرق أخرى مثل الخزانات والبيارات التي تمثل مصدرا للتلوث البيئي .

- مازال هناك أكثر من ٥٠% من المخلفات الصلبه البلدية المتولده يوميا لا يتم تجميعها ونقلها بصورة منظمة ، وأكثر من ٨٠% منها لا يتم معالجتها والتخلص منها بطريقة آمنة ، وتقدر كمية التراكمات من المخلفات الصلبه فى المناطق المفتوحة والمقالب المكشوفه بحوالى ٤,٧ مليون طن سنويا .

- غالبية مخلفات المستشفيات والمخلفات الخطرة من المصادر الأخرى الصناعية والزراعية والبلدية يتم تداولها مع المخلفات البلدية وقد بدأ بالفعل تنفيذ برنامج قومى للتخلص الآمن من مخلفات المستشفيات وإعداد دراسات لمواقع آمنة للدفن الصحى للمخلفات الخطرة ، لم يتم تنفيذه بعد .

- يبلغ عدد المناطق العشوائية فى مصر ١١٧٢ منطقة ، تم حتى منتصف ١٩٩٦ تطوير ١٢٦ منطقة وإزالة منطقة مع توفير مساكن بديلة . وما زال هناك ١٠١٤ منطقة عشوائية تحتاج الى تطوير منها ٣٨٣ منطقة بدأ العمل فيها ، ومازال هناك ٣٩ منطقة عشوائية محتاجة إزالة كاملة مع توفير مساكن بديلة لقاطنيها .

- قانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية هو القانون المنظم لشئون البيئة فى مصر ، وذلك دون الإخلال بتطبيق أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث وقانون المحميات الطبيعية ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ ، وقد بدأ الاستعداد الجاد للتطبيق الكامل للقانون فى فبراير ١٩٩٨ .

- جهاز شئون البيئة هو الجهة الاعتبارية القانونية لشئون البيئة فى مصر ودوره الأساسى تنسيقى بالدرجة الأولى ، وله دور تنفيذى فى إدارة المحميات الطبيعية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ويوجد بالجهاز شبكة رصد بيئى لإثبات تهمة الإخلال بالقانون .

- تحمل مصر معها فى نهاية القرن العشرين بداية مشروعين عملائين من أجل التنمية الشاملة . وهما مشروع تنمية سيناء ومشروع تنمية جنوب الوادى (توشكى) وذلك بعد أن أصبح الخروج من الوادى القديم ضرورة تفرضها الزيادة السكانية مع ثبات

• المساحة المأهولة •

بالإضافة الى تلوث الهواء والتلوث الناجم عن قصور منظومة إدارة المخلفات الصلبة البلدية والخطرة ، يمثل تلوث مياه النيل والمجارى المائية من الصرف الصناعى والصحى مشكلة قائمة • وتطبيقا لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بدأت بعض المصانع فى اتخاذ الإجراءات الصحيحة لمعالجة مخلفاتها ومازال هناك العديد من المصانع التى لم تبدأ بعد ، كذلك بدأ الاهتمام بمشروعات الصرف الصحى المستكاملة الا أنه ما زال هناك أكثر من ٧٠٪ من مياه الصرف الصحى يتم التخلص منها بدون معالجة كاملة •

ثانيا : إستراتيجيات وسياسات وخطط التنمية فى مصر (٢٠١) :-

يركز هذا الجزء على الاعتبارات البيئية فى إستراتيجيات وخطط التنمية الشاملة لمصر فى مستهل القرن الحادى والعشرين .

١ - الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠١٦/٢٠١٧)

تقوم الاعتبارات الأساسية للإستراتيجية القومية على عدة عناصر تتضمن بشكل غير مباشر كثير من النواحي البيئية " من هذه الاعتبارات :-
أ - إستمرار تنمية الوادى المعمور القائم بحيث لا يكون التوجه الى الخروج عنه مؤثرا على توفير احتياجاته أو تعظيم إمكاناته الزراعية والصناعية والخدمية أو إستكمال مشروعاته فى الانتاج وفى البنية الأساسية .

ب - إستمرار العمل على الحد من معدلات نمو السكان لبلوغ مستويات أفضل مما يجعل الزيادة السكانية فى مستوى يساعد على وضوح منجزات التنمية .

ج - مواجهة التحديات المستقبلية والتحسب لآثارها
هذا وتقوم إستراتيجية التنمية على عدة محاور أساسية هى :-
أ - إمتداد الأنشطة التنموية الى مناطق جنوب مصر وشرقا فى سيناء للوصول بالمساحة المأهولة من نحو ١٢,٥ مليون فدان (٥,٢% من المساحة الكلية) الى نحو ٦١,١ مليون فدان أو مايساوى ٢٥% من المساحة الكلية مما يعنى زيادة المنطقة المعمورة والوصول بها فى ٢٠١٦/٢٠١٧ الى خمسة أمثال ماهى عليه الآن بما يحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الأرض المأهولة وتخفيف الزيادة السكانية ومايرتبط بها من مشكلات

ب - الإنطلاقة الانتاجية والارتفاع بمعدل تنمية قطاع الزراعة الى معدل يصل الى ٤,٢% سنويا فى المتوسط ، وقطاع الصناعة الى أكثر من ١١% سنويا فى المتوسط ، بالإضافة الى دفع التنمية فى قطاع السياحة بمعدلات

كبيرة • وتعتمد الانطلاقة الانتاجية فى الأساس على مدى توافر الموارد الأرضية القابلة للزراعة والموارد المائية وكذلك الثروة المعدنية وغيرها من الموارد •

ج - إضطلاع القطاع الخاص بما يزيد عن ٨٠٪ من إجمالي الإستثمارات المقدرة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة •

د - التوجه التصديرى الكامل وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات (وبالطبع يتطلب ذلك العمل على تحقيق دفعة قوية للصادرات فى الأسواق العالمية وهو ما يمثل تحدى كبير يستلزم الإهتمام باعتبارات عديدة منها الاعتبارات البيئية ومواجهة مشكلات التلوث خاصة فى مجال الزراعة والمنتجات الزراعية التى تصدر للخارج بل والإعلام عن هذه الاهتمامات مما يساعد على زيادة الصادرات) •

هـ - البحث العلمى والتطور التكنولوجى ، وضع وتنفيذ برنامج قومى للبحث العلمى بهدف إدخال التكنولوجيا المتقدمة والأساليب العلمية الحديثة وتطبيعها للتوافق مع أوضاع وبيئة المجتمع والاقتصاد المصرى •

و - الإهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوث بكافة أشكاله وأنواعه • وتعتبر مشاكل التلوث من أخطر التحديات التى تواجه الانسان المصرى فى بداية القرن الحادى والعشرين فلا يمكن أن تتم تنمية بدون الحفاظ على البيئة ونظافتها وحمايتها •

وبناء على المحاور والمرتكزات الأساسية ، فإن الاستراتيجية القومية للتنمية خلال فترة العشرين عاما القادمة تسعى الى تحقيق أهداف عديدة معتمدة على أنشطة القطاعات الرائدة الأساسية : القطاع الصناعى - الزراعى - السياحة والقطاعات الخدمية والانتاجية والتنمية الاجتماعية • من هذه الأهداف :-

أ - تعظيم الانتاج كما ونوعا مما يؤدى الى الارتفاع بمستوى المعيشة وزيادة دخل الأفراد • ويتطلب ذلك :

- الانخفاض بمعدلات نمو السكان ليصل الى نحو ١,٢ ٪ عام ٢٠١٧
- تزايد معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ليصل الى نحو ٦,٩ ٪ سنويا في المتوسط خلال الخطة الخمسية الرابعة ثم الى أكثر من ٧,٦ ٪ سنويا في المتوسط عام ٢٠١٧ .

ب - زيادة الناتج المحلي الاجمالي ليقترّب من نحو سبعة أمثال معدل النمو السكاني بما يؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج ليصل عام ٢٠١٧ الى حوالى ١٣٧٥٠ أى أكثر من ثلاثة أمثال ماكان عليه (٤٢٧٠ جنيه) .

ويستلزم تحقيق هذه الأهداف والتوجهات الاستراتيجية مجموعة من السياسات الكلية والقطاعية المتكاملة تتناول جميع الأبعاد والجوانب، وتشمل سياسات مالية ونقدية وإئتمانية وسياسات قطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى وسياسات التعامل مع العالم الخارجى وسياسات الانفاق الاستهلاكي ، سياسات الاستثمار ، سياسات البيئة ، وسياسات سكانية ، سياسات التوظيف التنمية الاقليمية والمحلية ، تنمية المرأة فى المجالات المختلفة وسياسات الطفولة والأمومة ، وسوف نتناول فيما يلى الركائز الأساسية لبعض السياسات المرتبطة بحماية البيئة وتحقيق التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان والتنمية المستدامة . ومن الجدير بالذكر أن جميع السياسات سالفه الذكر تتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر بعض الاعتبارات البيئة ، فمثلا سياسات الاستثمار تركز على دور القطاع الخاص فى أنشطة عديدة منها خدمات البنية الساسية وحماية البيئة من التلوث ، وسياسات قطاع الأعمال تركز على تطبيق قوانين حماية البيئة ، وهكذا .

١ - ١ سياسات البيئة :-

ترتكز السياسة على أهمية الربط بين التنمية المستدامة والبيئة بجميع أركانها ومحتوياتها نظرا لأن البيئة تعتبر النسيج الأفقى الذى يربط التنمية الأفقية والراسية على السواء والتي تشتمل على :

- * بيئة الهواء والمحيط الجوى .
- * بيئة المياه العذبة والساحلية والإرتوازية .

- * بيئة التربة وتجريف الأرض والتعدي على الأرض بالبناء •
 - * بيئة العمل والسلامة والصحة المهنية •
 - * بيئة الحياة البرية والتراث الطبيعي والتاريخي •
- ونظرا لديناميكية التغيرات للأنشطة البيئية وإرتباطها الوثيق بتحقيق التنمية المستدامة والمتواصلة كمدخل هام للقرن الواحد والعشرين فإن المؤشرات والإتجاهات الرئيسية لسياسة مصر البيئية تفرض العناصر البيئية الآتية :
- عولمة التنمية الاقتصادية وارتباطها بالبرامج البيئية العالمية مثل مكافحة التصحر - تآكل طبقة الأوزون - النقل والتداول للمخلفات الخطرة ، تلوث المحيطات والمياه الساحلية •
 - دراسة إحتياجات التنمية وطرق تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك •
 - التكامل والشمول للتنمية الصناعية والزراعية والانتاجية والخدمية وأهمية إشترك كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية وقطاع الأعمال والقطاع الخاص فى شئون البيئة •
 - تواجد ضوابط وحدود وأغراض مستهدفة لحماية البيئة (OBJECTIVES & TARGETS) •
 - إجراء دراسات الجدوى البيئة (تقويم الأثر البيئي) للمشروعات والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية قبل وأثناء وبعد التنفيذ •
 - التأهيل بالمواصفات القياسية الدولية للبيئة ونظم الإدارة البيئية المتكاملة (ايزو 14000 - EMS) •
 - الاستخدام للتكنولوجيا النظيفة والأقل تلوثا للبيئة •
 - الترشيد لإستخدام الموارد الطبيعية وخاصة فيما يتعلق بالمياه والتربة •
 - الرصد المستمر للهواء الجوى والمحيط الحيوى والمياه والتربة وبيئة العمل وأماكن تواجد التراث الطبيعي والتاريخي والحياه البرية •
 - التحديث المستمر لأجهزة حماية البيئة وأهمية إجراء الصيانة الدورية والوقائية للمعدات والأجهزة •
 - توسيع قاعدة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة خاصة طاقة الكتلة الحية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية •
 - إستمرار التوعية والثقافة البيئية والتدريب والتعليم البيئي للقوى البشرية عن كيفية حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد والحفاظ على سلامة وصحة بيئة العمل •

- المراجعة والتفتيش الدورى لعناصر حماية البيئة والتوفيق مع التشريعات البيئية .
- تضمين مؤسسات التنمية لعناصر إدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية والصناعية بما فى ذلك نوبات الجفاف والفيضانات والزلازل والسيول وتكون من أدواتها نظم رصد البيئة والإنذار المبكر والتأمين ضد المخاطر الطبيعية والصناعية وتوافر عناصر السلامة والصحة المهنية (الامن الصناعى)
- استمرارية دعم الجهود المبذولة لإزالة وتطهير الأرض من الألغام ومخلفات الحروب .
- الربط بين التنمية المستدامة والاستراتيجية المكانية والسكانية وربطها بالتجمعات البشرية والديموجرافية ، واعتبار البيئة هى النسيج الأفقى الذى يربط كافة الأنشطة التنموية الرأسية والأفقية على السواء .

١ - ٢ السياسات السكانية :

تسعى السياسة السكانية الى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- أ - خفض معدل المواليد ومعدل الوفيات .
- ب - العناية بالانسان المصرى منذ طفولته ، كذلك العناية بالمرأة وتنمية دورها .
- ج - الانتشار السكانى الذى يشمل الأرض المصرية على أكبر مساحة ممكنة وتنمية المدن الجديدة والأقاليم المترامية فى سيناء ، خليج السويس ، البحر الأحمر ، جنوب الصعيد ، وخاصة جنوب السد العالى وامتداد توشكى والوادي الجديد وسيوة والساحل الشمالى . ويستند هذا الانتشار على الامكانيات الزراعية والصناعية والتعدينية والبتروولية والسياحية المتوافرة .

١ - ٣ سياسات التنمية الاقليمية والمحلية :

ترتكز سياسات التنمية على المحورين التاليين :

- المحور الخاص بالمواطن المصرى باعتباره هدف التنمية ووسيلتها وهو المحور الذى يهم الارتقاء بهذا الإنسان وتحويله الى نموذج جديد لقوى المنتجة .

- محو التنمية العمرانية السليمة وهو المحور الذى يهتم بتحقيق التوازن فى توزيع كل من السكان والأنشطة الاقتصادية على الحيز المكانى لتحقيق أكفأ توزيع لعوامل النمو ولبناء إقتصادى قومى متوازن وقوى .

وينبثق عن هذين المحورين عدة سياسات منها :

- التركيز على إحلال وتجديد وإنشاء شبكات الخدمات والمرافق العامة سواء فى مناطق التكدس السكانى الحالية لتحسين المستوى البيئى والمعيشى بها أو فى مناطق العمران الجديدة حيث يعتبر توفر مشروعات البنية الساسية والخدمات هو الركيزة لتهيئة المناخ الملائم للإستثمار وجذب رؤوس الأموال للتوطن بها والإسراع بالنمو العمرانى فيها .
- إعادة تخطيط المدن الكبرى والمراكز الحضرية الهامة بهدف استغلال المساحات الشاغرة داخل الكتلة العمرانية للتخفيف من حدة الكثافات السكانية المرتفعة التى تعاني منها بعض الأحياء خاصة الشعبية ، والاستمرار فى معالجة مابقى من اختناقات فى المرافق والمنافع العامة ودرء مخاطر تلوث البيئة ، وذلك بقصد بلوغ افضل الأوضاع لإتجاهات النمو العمرانى مستقبلا وبحيث لا يتم بصور عشوائية .
- تحديد المحاور الجديدة للتنمية ، والانطلاق من المعمور الحالى الى المناطق المستهدفة بالتنمية وتشجيع الحراك السكانى الى تلك المناطق وذلك فى اطار الترابط الصحيح بين هذه المناطق وبين المحور التاريخى فى وادى النيل وذلك بتنمية التوسع فى تعمير بعض مناطق الجمهورية مثل منطقة الساحل الشمالى الغربى وساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء ومنطقة توشكى والوادي الجديد واسوان حول بحيرة السد بقصد استغلال الإمكانيات الإقتصادية المتوفرة فى هذه المناطق وفتح آفاق جديدة للعمل أمام الأعداد السكانية المتزايدة والنهوض بالمستويات المعيشية لقاطنى هذه المناطق .
- الإسهام ومتابعة إقامة المدن الجديدة فى المناطق المتآخمة للوادي والمناطق الصحراوية لإعادة توزيع سكان المدن المختلفة وتخفيف الكثافة السكانية العالية حسب الدراسات التى حددت وتحدد مواقع تلك المدن ووظائفها وطاقاتها الإستيعابية ودورها فى التنمية حتى تصبح مراكز جذب سكانية حقيقية للسكان المقيمين فى المدن المكتظة .

- الاسهام ومتابعة توفير التخطيط العمرانى للمناطق العشوائية مع العناية بالمناطق الخضراء وزيادتها وتحسين البيئة ونوعية الحياة بها ومكافحة امتداد تلك المناطق بإعتماد أسلوب تنظيم للمبانى .
- مراعاة البعد البيئى عند القيام بمشروعات التنمية . أخذاً فى الاعتبار أن البيئة والتنمية هما وجهان لعملة واحدة ، وكذلك تعظيم دور المحليات والأفراد عن طريق زيادة الوعى البيئى فى برامج التعليم والتوجيه الاعلامى .
- حفز القطاع الخاص واستمرار تبسيط الاجراءات على إقامة المشروعات*١
- دعم التنمية الإقتصادية وتنشيط موارد السكان من خلال توفير برامج التدريب على الصناعات البيئية والصناعات الصغيرة من جانب الأجهزة المحلية وتشجيع صغار المستثمرين على خلق فرص عمل بهذه المناطق

- ٢ - الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ - (٢٠٢/٢٠٠١) فى ضوء الاستراتيجية القومية للتنمية ، تسعى الخطة الخمسية الرابعة الى تحقيق الأهداف القطاعية الآتية .

٢ - ١ قطاع الصناعة : تتمثل ركائز التنمية الصناعية خلال الخطة الخمسية الرابعة فى تحقيق الانتشار خارج الوادى بما يكفل الاستغلال الأمثل للثروات التعدينية على امتداد الصحارى المصرية وقيام الصناعات الغذائية بالمناطق الزراعية الجديدة بسياء ومايبدو منها حول امتداد ترعة الوادى الجديد وفى الامتداد الجنوبى الغربى . وذلك من خلال سياسات تهدف الى تحسين الكفاءة الانتاجية وجودة المنتجات وتطوير نمط الانتاج ، مع الاهتمام بالمتغيرات العالمية فى مجال التصنيع وتشجيع الاستثمار واتاحة الفرص كاملة للقطاع الخاص للقيام بدوره الاستثمارى مع العمل على تعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية وزيادة القدرة التنافسية

* من الاجراءات المطلوبة لإقامة المشروعات تقديم دراسات تقييم المردودات البيئية للمشروعات وذلك تبعا لقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادرة فى ١٩٩٥ .

• والتصديرية للمنتجات الصناعية

وتمثل جملة الاستثمارات المستهدفة لقطاع الصناعة فى الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالى ٩٢,١ مليار جنيه (بنسبة ٢٣٪ من إجمالى إستثمارات الخطة) يخص العام الأول منها حوالى ١٢,٥ مليار جنيه (بنسبة حوالى ٢١,٥٪) .

أهداف الخطة الخمسية الرابعة :

- معدل نمو سنوى للإنتاج الصناعى نحو ٩,٥٪ فى المتوسط
- معدل نمو الناتج من الانتاج الصناعى نحو ١٠,٨٪ سنويا فى المتوسط
- تحسين الانتاجية لتصل الى ٣٩٪

أهداف خطة السنة الأولى :-

- معدل نمو الانتاج الصناعى حوالى ٩٪
- معدل نمو الناتج من الانتاج الصناعى حوالى ٩,٨٪

وقد إهتمت خطة التنمية الصناعية بحماية البيئة من التلوث بالتركيز

على:

- إستخدام التكنولوجيا النظيفة
- التوسع فى تطبيق وسائل منع التلوث بالمصانع القائمة
- عدم التصريح بإقامة صناعات ملوثة للبيئة
- تشجيع إقامة مشروعات لتصنيع المخلفات الصناعية لإنتاج سلع أخرى .

٢ - ٢ قطاع البترول : إهتمت الخطة بتحديد السياسات والأهداف

وتوزيع الاستثمارات بين مجالات البحث والتنمية والتكرير والتصنيع والأمن الصناعى وحماية البيئة ، وفى مجال الأمن الصناعى وحماية البيئة ركزت الخطة على :

- أ - حماية البيئة بالتوسع فى إنشاء وحدات للعالجة البيولوجية للمياه فى معظم معامل التكرير مع تطوير

نظم الصرف الصحى لضمان عدم تسرب اية مواد

بتروولية تلوث المياه الجوفية .

ب - الاهتمام بالتدريب فى مجال الأمن الصناعى

ج - الاستمرار فى إجراء عمليات الصيانة الدورية والإحلال

والتجديد لكافة المنشآت البتروولية .

وتقدر جملة الاستثمارات المستهدفة لتحقيق أهداف قطاع البترول فى

الخطة الخمسية الرابعة بحوالى ٣٠,٨ مليار جنيه (تمثل حوالى ٧,٧٪ من جملة

إستثمارات الخطة) ، يخص العام الأول منها حوالى ٦,٨ مليار جنيه (بنسبة

٧,١١٪) .

٢ - ٢ قطاع الزراعة وإستصلاح الأراضى ، والرى والصرف :-

تهدف الخطة الى :

أ - إضافة طاقات ارضية جديدة يؤدى إستغلالها الى زيادة فى

الطاقة الانتاجية فى الحاصلات الزراعية المختلفة وتشمل :

- الحاصلات التى يعجز إنتاجها عن الوفاء باحتياجات الطلب

عليها وذات التأثير السلبى على ميزان المدفوعات (القمح

الذرة الشامية - الشعير - الأذرة الصفراء والسمسم) .

- الحاصلات التصديرية التى يزيد المعروض منها عن إحتياجات

الطلب المحلى عليها مثل القطن - الأرز - الفول السودانى

الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية .

- الحاصلات التى يحقق إنتاجها الوفاء بالاحتياجات المحلية

بدرجة تتواكب والزيادة فى الطاب المحلى عليها بسبب

الزيادة السكانية وارتفاع الدخول مثل قصب السكر - بنجر

السكر والبصل .

- الحاصلات ذات العائد النقدى المرتفع مثل فول الصويا وعباد

الشمس .

ب - زيادة الانتاج الحيوانى والداجنى والأسماك بالقدر الذى يرفع

من درجة الاكتفاء الذاتى منها ويخفض من وارداتها .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الأعمال الآتية :

- الميكنة وأعمال البنية الأساسية والاستصلاح الداخلى
- البحوث والدراسات الزراعية وإستنباط سلالات واصناف جديدة .
- الارشاد الزراعى والمحافظة على طاقات القطاع القائمة .
- ترشيد إستخدامات المياه وحمايتها من التلوث وتوفيرها من مصادرها غير التقليدية (أنظر موارد المياه) .

وتقدر جملة الاستثمارات المستهدفة لقطاع الزراعة والرى فى الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالى ٤٥,٨ مليار جنيه (حوالى ١١,٥٪ من جملة إستثمارات الخطة) يخص العام الأول منها حوالى ٦,٤ مليار جنيه (حوالى ١١٪ من جملة إستثمارات العام الأول) ومن المقدّر أن يقوم القطاع الخاص بتنفيذ إستثمارات تمثل حوالى ٦١٪ فى المتوسط .

- ٢ - ٤ قطاع الكهرباء :- يعتمد تنمية قطاع الكهرباء خلال المرحلة القادمة على مجموعة من السياسات تهدف الى توفير الطاقة الكهربائية لمواجهة كافة الاحتياجات للمواطنين . من هذه السياسات :-
- الاستغلال الأمثل لمصادر انتاج الطاقة الكهربائية والتركيز على المصادر البديلة .
 - تعميق التصنيع المحلى والتوسع فى إنشاء الصناعات الكهربائية المحلية وتدعيم وتحوير القائم منها بهدف الإعتماد على الذات والحد من الاستيراد .

وتستهدف الخطة الخمسية بذلك إضافة قدرات توليد جديدة وتقدر جملة الاستثمارات المستهدفة لقطاع الكهرباء فى الخطة الخمسية الرابعة حوالى ٢٨,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧,٢٪ من جملة إستثمارات الخطة) يخص العام الأول منها حوالى ٣ مليار جنيه (حوالى ٥,٢٪ من جملة إستثمارات العام الأول) .

- ٢ - ٥ قطاع المال :- فى ضوء إستراتيجية القطاع للسنوات العشرين القادمة تحددت أهداف القطاع خلال الخطة

الخمسية الرابعة فى المجالات الآتية :

- أ - فى مجال آليات التمويل • من الأهداف المقررة فى هذا المجال تمويل مشروعات البنية الساسية والمشروعات السياحية •
- ب - فى مجال التطور التكنولوجى والتنمية البشرية
- ج - فى مجال الانتشار الجغرافى
- د - فى مجال تنشيط ودعم التصدير
- هـ - فى مجال قيام البنوك بدورها كبنوك إستثمار • إجراء عمليات التقييم لأصول الشركات سواء بغرض طرح أسهمها أو تحديد القيمة التسليفية لها •

ويجوز التنويه هنا الى أنه من أهم محاور عمليات التقييم هذه هو إحتوائها على الاعتبارات الخاصة بالبيئة من حيث الحماية من أخطار التلوث وتداول المواد والمخلفات وترشيد إستخدام الموارد المختلفة ، ورصد آثار التلوث وعلاج هذه الآثار (فوق ذلك الإلتزام بمواد وأحكام قانون البيئة ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية خاصة مايرتبط بدراسات تقييم الآثار البيئية وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية وكيفية تجنبها •

٢ - ٦ قطاع الامتدادات والمجتمعات الجديدة :- من أهم أهداف

هذا القطاع الوصول بالمساحة المأهولة الى نسبة تتراوح بين ٧ - ٨% من إجمالى مساحة مصر (أى من ٧٠ - ٨٠ ألف كم^٢) كمرحلة أولى للوصول الى الهدف الاستراتيجى وهو ٢٥% من مساحة مصر ، وهذا يتطلب •

* إستكمال مراحل إمتدادات ومحاور المناطق غير المأهولة •

* اعطاء الأولوية لإتمام مراحل المدن والمجتمعات الجديدة الجارى إقامتها (١٩ مدينة وتجمع) وفقا للمراحل المخططة لإكتمالها والبدء فى إنشاء خمس مدن جديدة أخرى بالفيوم وسوهاج وقنا وأسوان (جزيرة سهيل) والاسماعيلية (وادي التكنولوجيا) •

* اعطاء الأولوية لاتمام مراحل مشروعات البنية الساسية والخدمات بمناطق الامتدادات والمجتمعات الجديدة انجارى تنفيذها لتحقيق الاستفادة الكاملة من الاستثمارات التى نفذت بها خلال الخمسة عشر عاما الماضية بالاضافة الى اقامة مشروعات التدعيم والتوسع للبنية الأساسية والخدمات اللازمة لهذه المناطق

يبلغ حجم الإستخدامات الإستثمارية لمشروعات التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة لتحقيق أهداف الخطة الخمسية الرابعة نحو ٦,٩٦ مليار جنيه منها نحو ٥,٥ مليار جنيه بنسبة ٧٩,٣٪ لمشروعات الإستكمال ، ونحو ١,٤٣ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٥٪ لمشروعات التوسع والجديد ونحو ١٢,٥ مليون جنيه لمشروعات الإحلال والتجديد . ويبلغ حجم الاستثمارات المستهدفة للسنة الأولى حوالى ١,٩٣ مليار جنيه

٢ - ٧ قطاع الإسكان : تركز تنمية قطاع الإسكان على مجموعة من السياسات التى يمكن أن تؤدى الى الحد من أزمة الإسكان الحالية وكذلك الحد من ظاهرة الاسكان العشوائى ، من هذه السياسات :-

- توفير الأراضى المجهزة بالمرافق المناسبة للبناء داخل المخططات العمرانية المعتمدة وخاصة فى الراضى الصحراوية المتآخمة للمدن المزدهمة مع إزالة معوقات تطبيق قانون التخطيط العمرانى .
- العمل على توفير المعروض من مواد البناء بأسعار مناسبة بالتنسيق بين شركات وجهات التوزيع لتصل الى مواقع البناء فى التوقيت المناسب وبالكميات اللازمة .
- توفير المشغلين فى قطاع التشييد والبناء المدربين بمراكز التدريب المنتشرة بجميع المحافظات .
- تشجيع إسكان محدودى الدخل بإعطائه الأولوية فى تخصيص الأراضى والقروض الميسرة .
- تشجيع الأفراد والجمعيات على القيام ببناء الوحدات

- بجهودهم الذاتية بعد توفير الأراضي لهم سواء بأسعار مناسبة أو بإيجارات رمزية مقابل حق الانتفاع .
- العمل على عودة نظام الإيجار وبدأ ذلك بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ للوحدات الجديدة والمؤجرة بعد هذا القانون .
- تدعيم جهاز المقاولات ومساعدته فى تطوير معداته واستخدام الوسائل الحديثة المتقدمة فى مجال البناء والتشييد

ومن المعروف أن من أهم أسباب أزمة الإسكان الحالية وظهور المناطق العشوائية والإسكان المتدنى إرتفاع أسعار مواد ومستلزمات البناء خاصة مع محدودية الدخل لبعض فئات المجتمع .

وتستهدف الخطة بناء حوالى ١,٣ مليار وحدة سكنية منها ٢٠٠ ألف وحدة لمواجهة الإحلال ، ١٠٠ ألف وحدة لتلبية إحتياجات المساكن الجوازية والحجرات المستقلة والمناطق العشوائية ، ومليون وحدة لمواجهة إحتياجات الأسر الجديدة ملحوظة : تمثل نسبة الوحدات السكنية المستهدف بناؤها فى الخطة الخمسية الرابعة لمواجهة إحتياجات المساكن الجوازية والحجرات المستقلة والمناطق العشوائية حوالى ١٠,٥% من جملة ^{حيز السكن} أعلى مستوى الجمهورية (حوالى ٩٥٣٧٥٣ وحدة) أو حوالى ١٣,٦% من جملة هذه المساكن على مستوى الحضر (حوالى ٧٣٥٢٤٩ وحدة) (١٦)٠

وتهدف خطة السنة الأولى فى إقامة ٢٢٠ ألف وحدة سكنية منها ٥٥ ألف وحدة لمواجهة الإحلال وتلبية إحتياجات سكان المناطق العشوائية والجوازية والحجرات المستقلة .

قطاع المرافق :

تستهدف الخطة زيادة الطاقة المتاحة من مياه الشرب بنحو ٤,٠٥ مليون متر مكعب سنويا أى بنسبة ٣٠,٥% (موزعة على القاهرة الكبرى والاسكندرية والأقاليم بكميات ٣,٣,١٥,٦ مليون متر مكعب سنويا على التوالى) وبذلك يصل متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب المتاحة الى ٢١٢,٥ لتر/يوم عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقارنة بـ ١٦٧,٥ لتر/يوم عام ١٩٩٧/١٩٩٦ .

ومن المستهدف أيضا الوصول بطاقة محطات رفع الصرف الصحي المتاحة الى ١٠,٩ مليون متر مكعب/يوم مقابل ٦,٥ مليون متر مكعب عام ١٩٩٧/١٩٩٦ أى بنسبة زيادة ٦٧,٧% ، موزعة على القاهرة الكبرى والاسكندرية والأقاليم بكميات ١٢,٤ ، ٣,٠ مليون متر مكعب/يوم على التوالي) وكذلك الوصول بطاقة محطات التنقية الى ٨,٣ مليون متر مكعب /يوم ، وهو مايعنى قدرة هذه المحطات على تنقية حوالى ٦٠% من مياه الصرف الصحي الناتجة أو حوالى ٧٦% من المياه المرفوعة ، كذلك يعنى إمكانية إستخدام حوالى ٢ مليار متر مكعب سنويا من مياه الصرف الصحي المعالجة الرى والزراعة تحت الظروف والاشتراطات الآمنة بيئيا وصحيا .

قطاع التعليم :

تهدف خطة التعليم الى تحقيق مجموعة من الأهداف للنهوض بالعملية التعليمية فى مصر وإعداد المواطن الصالح وتنمية قدراته وإكسابه المهارات التى تجعله قادرا على إستخدام تكنولوجيا العصر ومستحدثاته . ويتم ذلك من خلال أساليب عديدة منها تدعيم الاتجاه نحو الدراسات متعددة التخصصات كعلوم البيئة والهندسة الوراثية وغيرها .

قطاع الصحى :

- فى ضوء الاستراتيجية العامة للخدمات الصحية خلال السنوات العشرية القادمة يستهدف أن يتم تحقيق مجموعة من الأهداف منها :
- إستمرار الاهتمام بالصحة الوقائية والقضاء الكامل على الأمراض الوبائية والمستوطنة .
- تدعيم البرنامج القومى لمكافحة العدوى ليغطى جميع مواقع الرعاية الصحية فى مصر .
- إستكمال شبكة الرصد البيئى لتشمل باقى المحافظات وعددها ١٠ وبالطبع ترتبط هذه الأهداف بنواحى بيئية عديدة منها مستويات التلوث من المصادر المختلفة ، ومستوى خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحى وكذلك النظافة العامة والتخلص من المخلفات .

ثالثا : التحديات البيئية ومواجهتها :

١ - المشاكل والتحديات البيئية على المستوى المحلى :

فى ضوء ماتم عرضه من قضايا ومشاكل بيئية محلية ، وسياسات وخطط قومية ، يمكن عرض بعض التحديات البيئية التى تواجه التنمية الشاملة فى مصر فى مستهل القرن الحادى والعشرين كما يلى :

التحدى الأول : محدودية المساحة المأهولة بالسكان :-

المساحة المأهولة بالسكان لاتزيد عن ٥% من إجمالى مساحة مصر ، ويتزايد السكان سنويا بمعدل حوالى ٢,١% ، ويعنى ذلك زيادة مستمرة فى متوسط الكثافة السكانية (مع وجود تفاوت كبير فى الكثافة السكانية بين المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود) وضغط متزايد على جميع موارد البيئة الطبيعية بما يستلزم زيادة المساحة المأهولة بنسبة تزيد عن معدلات النمو السكانى مع تشجيع الخروج من الوادى القديم الى المناطق السكانية الجديدة ، وقد ركزت الإستراتيجية القومية للتنمية على أهمية الوصول بالمساحة المأهولة بالسكان الى حوالى ٢٥% من المساحة الكلية خلال العشرين عاما القادمة ، وحددت الخطة الخمسية الرابعة أحد أهدافها بالوصول بالمساحة المأهولة الى ٧ - ٨% من المساحة الكلية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك بتنمية المناطق غير المأهولة بالساحل الشمالى والبحر الأحمر وسيناء والوادى الجديد وإقليم جنوب الصعيد وتنمية إقليم القاهرة الكبرى وتنمية محورى سيناء وجنوب مصر ، وكذلك إعطاء أولوية لإتمام المدن الجديدة الجارى إقامتها (١٩ مدينة) مع البدء فى إقامة خمسة مدن جديدة وإستكمال مشروعات البنية الأساسية لكل هذه المناطق ويشهد القرن القادم بداية مشروعين عملاقين من أجل التنمية الشاملة وتحقيق التوازن بين السكان والموارد^١ مشروعى تنمية سيناء (عبر ترعة السلام) وتنمية جنوب الوادى (عبر مفيض توشكى) ومن التحديات التى تواجه هذين المشروعين تلك التى ترتبط بالحفاظ على وحماية عناصر البيئة بل وتنميتها مع تنفيذ الأنشطة الهائلة المتعددة المجالات .

التحدى الثانى : التصدى للتلوث بكافة أشكاله :-

١ - تلوث الهواء : ويعتبر من أكبر التحديات خاصة بعد أن وصلت نسبة بعض الملوثات فى هواء المدن الكبرى الى ٥-١٠ أمثال الحدود المسموح بها عالميا .

وقد تضمنت المؤشرات والاتجاهات الرئيسية لسياسة مصر البيئية ضرورة الرصد المستمر للهواء الجوى وإجراءات دراسات الجدوى البيئية (تقويم الأثر البيئى) للمشروعات والبرامج والأنشطة التنموية المستقبلية قبل وأثناء وبعد التنفيذ كذلك تضمنت الخطة الخمسية لبعض القطاعات إجراءات من شأنها التخفيف من حدة المشكلة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك مجهودات قد تمت بالفعل للحد من تلوث الهواء منها تعميم إستخدام البنزين الخالى من الرصاص وهناك مجهودات أخرى جارية مثل تعميم إستخدام الغاز الطبيعى ، كذلك البدء فى مشروع تحسين هواء القاهرة الكبرى كمشروع متكامل لمواجهة كافة الانبعاثات من المصادر المختلفة بالقاهرة الكبرى كمرحلة أولى لتحسين هواء مصر .

وبالرغم من ذلك ، وبالرغم من صدور القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية فى ١٩٩٥ والتي تتضمن عدة أحكام للتحكم فى نسب ملوثات الهواء الا أن مشكلة تلوث الهواء مازالت من أهم المشاكل البيئية فى مصر والتي تتطلب إجراءات إدارية وفنية وتنظيمية وإجتماعية وإقتصادية لمواجهتها .

٢ - تلوث مياه النيل وفروعه :

تعتبر مشكلة تلوث مياه النيل من التحديات الكبرى نظرا لإرتباطها بقطاعات إقتصادية متعددة وتأثرها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع الجوانب الفنية .

فمن المعروف أن مصادر تلوث مياه النيل الرئيسية تتمثل فى الصرف الصحى الغير معالج ، والصرف الصناعى والصرف الزراعى بالإضافة الى صرف مخلفات السفن والعائمات والتلوث الناتج عن بعض السلوكيات. يحتاج مواجهة هذه المشكلة :

أ - مشروعات متكاملة لتنقية مياه الصرف الصحى ، ومن الواضح أن مشروعات تنقية الصرف الصحى المدرجة بالخطة الخمسية الرابعة تسمح

بمعالجة حوالى ٦٠٪ فقط من مياه الصرف الصحى الناتجة عن إستخدامات مياه الشرب العامة مما يعنى ضرورة إستخدام طرق أخرى غير تقليدية للتخلص الآمن من مياه الصرف الصحى .

ب - معالجة سوائل الصرف الصناعى الناتجة من المصادر المختلفة وفى ضوء قانون البيئة ١٩٩٤/٤ ، على جميع المصانع إيجاد حلول لمشاكل التلوث الصناعى قبل فبراير ١٩٩٨ . ومن الجدير بالذكر أن بعض الشركات الصناعية تقوم حاليا بمعالجة سوائل الصرف الصناعى قبل التخلص منها وبعض الشركات الأخرى قد بدأت فى إتخاذ الإجراءات اللازمة .

ج - الحد من إستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والتي تمثل بقاياها مصدرا رئيسيا لتلوث مياه الصرف الزراعى وبالتالي مياه النيل وفروعه . وقد تم بالفعل الحد من استخدام المبيدات باتباع إجراءات حاسمة أدرجت الى تخفيض الكميات المستخدمة من أكثر من ٢٣,٤ الف طن عام ١٩٨٦ الى حوالى ٣,٣ الف طن عام ١٩٦٤ .

د - تغيير سلوكيات التعامل مع موارد المياه العذبة وتنمية الوعى بقيمة المياه وإستخداماتها .

ونظرا لإستخدام موارد المياه هذه لأغراض الشرب والاستخدامات المنزلية والصناعية والزراعية وغيرها ، فالتقنيات التى كانت تصلح لمعالجة مياه النيل سابقا قد لاتصلح اليوم فى ضوء تغير خصائص هذه المياه بالملوثات الصناعية والزراعية والصحية وغيرها .

التحدى الثالث : والخاص بتداول المخلفات الصلبة خاصة المخلفات البلدية فى الحضر والتي تزداد الكميات المتولدة منها يوميا مع الزيادة السكانية ومع تغير نمط الاستهلاك بالإضافة الى الكميات الهائلة المتراكمة على مدى سنوات عديدة سابقة فى مناطق التجمعات المفتوحة .

وتقدر الكميات المتراكمة بحوالى ٤,٧ مليون طن سنويا ، أما الكميات المتولدة يوميا ولا يتم جمعها ونقلها بصورة منتظمة فتقدر بنسبة حوالى ٥٦% من الكميات المتجمعة (حوالى ١٣,٦ ألف طن يوميا) وتزداد حدة المشكلة بقصور عمليات معالجة والاستفادة من والتخلص النهائى من هذه المخلفات حيث لاتزيد نسبة المخلفات الصلبة البلدية التى يتم الاستفادة منها والتخلص النهائى منها عن ١٤% من كمية المخلفات الصلبة المتولدة يوميا .

وتعتبر مشكلة المخلفات الصلبة ومايرتبط بها من قضايا مثل قضية النظافة العامة ركن، أساسى من اركان حماية البيئة تحتاج الى التعامل معها من خلال منظومة متكاملة صحيا وبيئيا وملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والامكانيات المحلية وبمشاركة الجهود الحكومية وغير الحكومية والخاصة مع توفير الاحتياجات المالية لذلك .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة إعداد تصور للإطار العام للمخطط الشامل لمواجهة مشكلة المخلفات الصلبة بجميع أنواعها (خطرة وغير خطرة) ومن مصادرها المختلفة (منزلية - صناعية - زراعية - صحية ٠٠٠) بجميع محافظات مصر حضر وريف ، لتنفيذه على المستوى المحلى وبالتنسيق مع المستوى القومى خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد قدرت التكلفة الرأسمالية اللازمة لتنفيذ البرنامج القومى للنظافة العامة وإدارة المخلفات البلدية فى الحضر بحوالى ١,٠٦٩ مليار جنيه وتكلفة سنويا حوالى ٤٠٤,١ مليون جنيه (١٠) .

وبمراجعة مشروعات الخطة الخمسية الرابعة المتعلقة بحماية البيئة نجد أن الاستثمارات الموجهة للهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة والهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، لاتكفى لتحقيق المستوى المطلوب من هذه الخدمات .

التحدى الرابع : والخاص بالتداول الآمن للمخلفات والمواد الخطرة الناتجة عن الانشطة الصناعية والزراعية والمنزلية والمستشفيات .

مع التطور الصناعى والزراعى والنمو الاقتصادى تزايدت كميات ونوعيات المواد والمخلفات الخطرة وتزايدت مخاطرها وتهديداتها للصحة العامة والبيئة خاصة مع قصور الأساليب والطرق الآمنة لتداولها . ورغم صدور قانون البيئة ١٩٩٤/٤ وتضمنه التشريعات القانونية لحماية البيئة من المواد والنفايات الخطرة ومسئولية الوزارات والجهات المختلفة الا أن الإدارة السليمة لهذه المواد والنفايات مازالت تواجه الكثير من المحددات التى تجعل منها تحدى كبير لعمليات التنمية الشاملة فى مصر . من هذه المحددات (١٧) :

- أ - تعدد الجهات الوطنيه المرتبطة بهذا الموضوع .
- ب - قصور البيانات والمعلومات الموثوق بها وكذلك نظم الرصد والاختبارات .
- ج - نقص الكوادر الفنيه المدربه - والكوادر المتخصصة .
- د - عدم توفر نظم ومرافق وبيئة اساسية لمعالجة النفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة بيئية سليمة مثل المحارق المجهزة والمرافق الآمنة .
- هـ - نقص الوعى اللازم عن مخاطر هذه المواد على كافة المستويات .
- و - نقص الموارد الماليه اللازمة لمعالجة هذه النفايات عند المصدر أو تعديل التكنولوجيات الملوثة الى تكنولوجيات نظيفة .

وبالتالى ، فإن إداره السليمه بيئيا لهذه النفايات تتطلب :

- توفر تدابير تنظيميه (تنظيم مؤسسى يضمن الإلتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة مع نظام رقابة ورصد منتظم)
- توفر بنية اساسية مناسبة للتعامل الآمن مع النفايات الخطرة .
- كفاءات قادرة على التعامل مع هذه المشكله .
- خطة طوارئ مناسبة .
- تدابير ماليه .

التحدى الخامس : تحقيق الاحتياجات المتزايدة للسكان من مياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحى المتكامله .

فى الواقع ، وبناء على أهداف الخطة الخمسية الرابعة لقطاع المرافق ، من المنتظر توفير مياه الشرب النقيه لجميع سكان مصر فى نهاية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وبكميات كافية لجميع الاستخدامات وذلك عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة أو الإنتهاء من تلك التى بدأ العمل بها لتوفير مياه نقيه للقرى المحرومه (٦% من القرى المصرية) وزيادة كميات المياه للقرى المغذاه بكميات غير كافيه (٥٦% من القرى المصرية) ، وزيادة الطاقة المتاحة لقطاع مياه الشرب بما يسمح بمتوسط نصيب الفرد من المياه المستهلكه ليصل الى حوالى ٢١٢,٥ لتر/يوم .

وفى الجانب الآخر ، خدمات الصرف الصحى وهى الشق المكمل لخدمات قطاع مياه الشرب، لا تتواءم مع خدمات امدادات مياه الشرب فبالرغم من ان الخطة الخمسية الرابعة تستهدف زيادة الطاقة المتاحة لمحطات الرفع ومحطات التنقية إلا أنه يتبقى حوالى ٤٠% من مياه الصرف الناتجه من إستخدامات مياه الشرب بدون معالجة فى نهاية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بالإضافة الى أن الخطة لا تتضمن مشروعات للإستفادة من النواتج الصلبه لمشروعات الصرف الصحى (الحمأة) والتى تمثل نوع من المخلفات الصلبه الخطرة التى تحتاج الى معالجات واساليب خاصة لتداولها .

وفى الواقع ، يحتاج تحقيق تغطية شاملة بمشروعات تنقية مياه الصرف الى إستثمارات تقدر بحوالى ١٥٠% من إستثمارات قطاع الصرف الصحى فى الخطة الخمسية الرابعه .

التحدى السادس : مواجهة مشكلة الإسكان العشوائى المتدنى

فى إطار خطة الدولة لتنمية وتطوير المناطق العشوائية فى مصر مازال هناك ٣١ منطقة عشوائية تحتاج الى إزالة كاملة ، وتوفير مساكن بديلة لقاطنيها يقدر عددها بحوالى ٧٠ ألف وحدة سكنية . وتستهدف الخطة الخمسية الرابعه بناء حوالى ١٠٠ الف وحدة سكنية بديلة للمساكن الجوازية والمشاركة والعشوائية وهو ما يعنى إمكانية توفير احتياجات المناطق العشوائية المطلوب إزالتها خلال فترة الخطة الخمسية الرابعة بنهاية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . أما بالنسبة لتطوير المناطق القابله للتطوير ، فقد تم تدبير المبالغ اللازمة

للمرحلة الأولى .

ومشكلة الإسكان العشوائى المتدنى مشكلة متعددة الجوانب تمثل إنعكاساتها البيئية والاجتماعية تحدى لعملية التنمية الشاملة ، وبالطبع ترتبط بالمستوى الاقتصادى . ويحتاج الحل الشامل لمواجهة هذه المشكلة إعادة بناء هذه المجتمعات بالكامل ، فبالإضافة الى توفير المرافق الأساسية من خلال مشروع تنمية وتطوير العشوائيات يحتاج الى خدمات صحية واجتماعية وأمنية بالإضافة الى وسائل عملية لتحسين الظروف المعيشية داخل المساكن ، وذلك من خلال تكاتف الجهود الحكومية وغير الحكومية وبمشاركة أفراد المجتمع .

التحدى السابع: والخاص بتطبيق أحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ ولا تحته التنفيذية الصادرة عن جهاز شئون البيئة فى فبراير ١٩٩٥ ، ويضم القانون أبوابا لحماية الهواء والأرض والمياه المصرية ، ويستهدف القانون الأنشطة المختلفة فى مجالات الصناعة - الزراعة - السياحة - الخدمات - الاسكان والمرافق ، وقد اعطى القانون مهلة ثلاث سنوات للمنشآت القائمة وقت صدور القانون لتوفيق أوضاعها وفقا لأحكامه .

فى الوقت الذى تشهد فيه مصر طفرة واضحة فى مجال الاستثمار وتأسيس شركات استثمارية عديدة ، ونموا ملحوظا فى قطاع الصناعة بشكل خاص بدأ الاستعداد الجاد لتطبيق القانون فى فبراير ١٩٩٨ ، وهنا تثار تساؤلات عديدة:

هل يصبح القانون عقبه فى سبيل نمو الاستثمار وتعطيله؟
هل من الممكن أن يضيف القانون قيودا جديدا قد تعوق التنمية؟
هل دراسات تقييم الآثار البيئية اللازمة للحصول على تراخيص ممكن أن تكون عقبه تعطل الإستثمار؟

وفى الواقع تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر حماية للبيئة وللإنسان ولمشروعات التنمية بكافة أشكالها وليس عائقا أو قييدا عليها خاصة إذا كانت إجراءاته بسيطة ، سريعة ، غير معقدة .

وهذا يستلزم الفهم والإدراك الواعى لجميع بنوده وأحكامه لدى القائمين على القانون ولدى الجهات والأفراد والمستثمرين ، كذلك يستلزم تبسيط الإجراءات بما لا يتعارض مع حماية البيئة وتوفير الكوادر المدربة الكافية لتنفيذه .

التحدى الثامن : يرتبط بالإدارة البيئية السليمه لجميع مشروعات وبرامج وأنشطة حماية البيئة فى مصر ، وهو من أكبر وأهم التحديات التى ترتبط بقدرة الجهات المعنية بشئون البيئة على القيام بأدوار إيجابية فى مواجهة المشاكل والقضايا البيئية المحلية والتعامل مع المتغيرات الخارجية ، كذلك يرتبط بالهيكل الإدارى والمالى والبشرى .

- فى الواقع يحتاج تنفيذ مشروعات وبرامج وأنشطة حماية البيئة الى إدارة بيئية قوية تستند الى التخطيط العلمى الذى يراعى تكامل النواحي الاجتماعيه/الاقتصادية/الفنيه/السياسية/التشريعيه ، والتنسيق الكامل الفعال بين النشاطات البيئية المختلفه ويرتكز على قاعدة بيانات قوية ومشاركة إيجابية من المجتمع مع وجود رؤية واضحة لأولويات العمل البيئى فى مصر وأهداف محددة بجدول زمنى . هناك خطة للعمل البيئى فى مصر وضعت عام ١٩٩٢ وبالطبع تحتاج الى إعادة نظر وتحديث .

- مشاكل البيئة ليست مسئولية جهاز البيئة وحده ولكنها مسئولية مشتركة بين كل القطاعات الحكومية وغير الحكومية ، وعلى ذلك فإن التنسيق بين كافة الجهات المعنية والمرتبطة بشئون البيئة يعتبر من أهم متطلبات الإدارة البيئية السليمة ، ويتمثل دور جهاز شئون البيئة فى بناء القاعدة الأساسية للعمل البيئى فى مصر الذى تعمل من خلاله كل الجهات التنفيذية - وضع القانون والتدريب اللازم ورفع الوعى وإجراء الدراسات وتقديم المساعدات الفنية ، أما الجانب التنفيذى فينحصر فى إدارة المحميات الطبيعية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية .

- كذلك ترتبط الإدارة البيئية السليمة بمدى توفر قوى بشرية - وكوادر مناسبة وهيكل تنظيمى وإدارى ، وسياسات مالية وإستثمارات كافية لمواجهة مشكلات البيئة ، وفى الواقع إستثمارات حماية البيئة فى الخطة الخمسية

الرابعة موزعة بين القطاعات المختلفة : الزراعة ، البترول ، الكهرباء ، والطاقة النقل والمواصلات ، الصحة والسكان ، التعليم ، الثقافة ، السياحة ، الانتاج الحربى ، الإدارة المحلية ، الاسكان والمرافق والمجتمعات الجديدة ، أما الاستثمارات المخصصة لجهاز شئون البيئة فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ فتمثل حوالى ٤٤٪ من جملة الاستثمارات المتعلقة بحماية البيئة (حوالى ١١٥,٤ مليون جنيه) .

- تواجه الإدارة البيئية تحد كبير يرتبط بأهمية وضرورة مراعاة الأبعاد البيئية فى كل نشاط من أنشطة القطاعات المختلفة (صناعية/زراعية/تجارية ٠٠٠) تحقيقا لأهداف الخطة الخمسية الرابعة ، مثال ذلك ، تستهدف إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجى استمرار التوجه التصديرى الكامل لتحسين أوضاع ميزان المدفوعات وإعطاء دفعة قوية للصادرات فى الأسواق العالمية وتعد الصادرات الزراعية والصناعية فى مقدمة هذه الصادرات التى تستهدف الخطة التوسع فيها بمعدلات عالية ، وبذلك يصبح الاهتمام بمواجهة التلوث بها والاعلام عن هذه الاهتمامات من ضروريات المساعدة على زيادة الصادرات (اعتبارات التخزين والتغليف والتعبئة وغيرها) .

التحدى التاسع : والخاص بتنمية الوعى البيئى ومشاركة المجتمع فى جميع مشروعات حماية البيئة ، فالمشكلات البيئية ليست مشكلات فنية فقط ولكنها أيضا وبقدر كبير اجتماعيه اقتصادية سياسية ، وعلى ذلك فسلوكيات الأفراد تجاه التعامل مع عناصر البيئة يؤثر بدرجة كبيرة على تلوث واستنزاف هذه العناصر، وعلى ذلك فإستخدام الأساليب المناسبة لزيادة الوعى البيئى وتنمية السلوكيات الايجابية فى التعامل مع البيئة مع توسيع قاعدة المشاركة الشعبية من شأنه تغيير إتجاهات الأفراد تجاه التعامل مع البيئة من متفرجون الى مشاركون .

٢ - التخطيط والتقييم البيئى كضرورة لمواجهة المشاكل والتحديات البيئية فى القرن الحادى والعشرين :

التخطيط البيئى كأداة لإدارة جميع مشروعات وبرامج وخطط البيئة يهتم أساسا بإتخاذ القرارات المناسبة من أجل حماية والحفاظ على عناصر البيئة

وتنميتها بما يحقق الاستفادة الحالية والمستقبلية منها واعداد الخطط اللازمة لذلك ، ويبدأ التخطيط البيئي بالتعرف على وتشخيص المشكلات والقضايا البيئية وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها فى فترة زمنية محددة واختيار أنسب السبل لتحقيقها بإستخدام الموارد والإمكانات المتاحة وبمراعاة الإعتبارات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية والعالمية .

وفى ضوء المشاكل والتحديات البيئية المحلية فى مواجهة القرن الحادى والعشرين ، ومع وجود خطة تنمية شاملة طموحة لمصر أصبح إعداد خطة بيئية متكاملة لمصر فى ضوء استراتيجية بيئية واضحة الأهداف من أجل حماية البيئة وتنميتها ضرورة ملحة وعاجلة ، على أن تراعى هذه الخطة ما يلى :

- أ - تحديد واضح لأهداف عملية يمكن تحقيقها فى ضوء ما هو متاح من موارد وسياسات وقوانين وتشريعات وغيرها .
- ب - الإهتمام بالجوانب الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريعية فى تحقيق أهداف الخطة . تتناول الجوانب الفنية التقنيات المناسبة لمعالجة آثار التلوث بكافة أشكاله ومصادره واختيار التكنولوجيات النظيفة الآمنة بيئيا لتجنب حدوث تلوث مستقبلى . تتناول الجوانب الاجتماعية أساسا مشاركة المجتمع فى تنفيذ الخطة وبالطبع يتطلب ذلك تنمية الوعى البيئى وأساليب مناسبة للمشاركة الشعبية .
- ج - مشاركة جميع الجهات ذات الخبرة وذات العلاقة بالمشاكل والقضايا البيئية ، والكوادر العلمية الخبيرة .
- د - التنسيق الكامل مع الجهات الحكومية والخاصة وغير الحكومية وبين النشاطات البيئية المختلفة من خلال آليات مناسبة .
- هـ - التقييم البيئى يعتبر بعد أساسى فى العملية التخطيطية ، ودراسات تقييم الآثار البيئية لخطط وبرامج ومشروعات .

إستراتيجية لحماية البيئة فى مصر :

من المهم لمواجهة التحديات والمشاكل البيئية وإعداد خطة متكاملة للحماية البيئية فى مصر وجود إستراتيجية قومية تركز على :

- أ - تكامل الأبعاد الاجتماعية مع الفنية والاقتصادية والسياسية والتشريعية لحماية البيئة فى مصر ، وتعميق المفاهيم .
- ب - تأمين الجدوى البيئية للمشروعات خاصة المشروعات الجديدة وذلك من خلال دراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات .
- ج - دعم دور الجهات المختلفة الحكومية وغير الحكومية القادرة على المشاركة فى العمل البيئى الإيجابى .
- د - الإستنادة بالخبرات الوطنية عالية المستوى والكوادر العلمية فى إعداد ومتابعة تنفيذ وتقييم خطة الشمل البيئى فى مصر .
- هـ - تدبير الإعتمادات الكافية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لحماية البيئة فى مصر .

ويمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية للحماية البيئية فى مصر فيما يلى :

- أ - الوصول بنسب ملوثات الهواء والمياه والأرض وغيرها من الملوثات الى الحدود الآمنة للإنسان والكائنات الحية وجميع عناصر البيئة .
- ب - تنفيذ مشروعات تحسين الهواء والتخلص من الملوثات مع تعميم استخدام الغاز الطبيعى والبنزين الخالى من الرصاص وغيرها من الإجراءات التى من شأنها الحد من انبعاثات المعادن الثقيلة والهيدروكربونات وغيرها من المواد المؤثرة على صحة الانسان والنبات والحيوان .
- ج - القضاء تماما على مشكلة المخلفات الصلبة بكافة ادواعها ومن جميع مصادرها وتوفير النظم المتكاملة لذلك ، وأساليب وآليات الحفاظ على النظافة العامة كمظهر حضارى يليق بمكانة مصر .
- د - توفير مياه الشرب النقية بكميات كافية لجميع السكان فى الحضر والريف .
- هـ - توفير نظم صرف صحى متكاملة مناسبة للمناطق المختلفة فى الحضر والريف مع نظم سليمة وآمنة للتخلص من نواتج عمليات معالجة سوائل الصرف الصحى (الصلبة والسائلة) .
- و - معالجة سوائل الصرف الصناعى من المصادر المختلفة وتوفير التكنولوجيات الملائمة لذلك بما يضمن القضاء على التلوث الناجم عن هذه السوائل .
- ز - توفير نظم آمنة للتخلص من المواد والمخلفات الخطرة المتولدة من

المصادر المختلفه (صناعية / زراعية / منزلية / صحية وغيرها)

ويشمل ذلك مواقع الدفن الصحى الآمن ووحدات الحرق والترميد .

ح - تحقيق نمو حقيقى فى الأراضى الزراعيه من حيث المساحه والإنتاجية ونوعية المنتجات مع الحزم فى تطبيق نصوص القوانين التى تجرم تجريف الأرض الزراعيه والتعدي عليها ، مع توفير نظم متكامله للإستفادة من المخلفات الزراعيه الناتجه عن الحيوانات وبقايا المحاصيل الزراعيه .

ط - تطبيق أحكام القانون ١٩٩٤/٤ ولائحته التنفيذية فى البنود المختلفه ، بآليات وأساليب تساعد عملية التنمية ولا تعوقها .

هـ - تحقيق التنسيق القوى الفعال بين الأجهزة والجهات الحكومية .
والخاصة وغير الحكومية المرتبطة بحماية البيئة فى مصر من خلال خطة متكاملة وبرامج زمنية محددة .

م - القضاء على ظاهرة الإسكان العشوائى والتمدنى ، مع تنمية المجتمعات السكنية الفقيرة فى المناطق الحضرية والريفية .

ن - الانتهاء من مشروعى تنمية سيناء (عبر ترعة السلام) وتنمية جنوب الوادى (عبر مفيض توشكى) مع عدم إغفال اعتبارات حماية البيئة فى هذه المناطق .

المراجع

- ١ - وزارة التخطيط ، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين " (١٩٩٨/١٩٩٧-٢٠١٦/٢٠١٧)
- ٢ - ج.م.ع ، وزارة التخطيط^١ ، وزير الدولة للتخطيط أمام مجلس الشعب والشورى : الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٦/٢٠١٧) والخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) وخطة عامها الأول ١٩٩٨/٩٧ .
- ٣ - الهيئة العامة للإستعلامات "السكان والبيئة" مجلة النيل العدد ٥٨، يوليو ١٩٩٤ .
- ٤ - جهاز شئون البيئة "خطة العمل البيئى فى مصر" ١٩٩٢ .
- ٥ - United states AID, " Environmental Assitance to Egypt", status Report, August 1994 .
- ٦ - United states AID, "An Assessment and source Apportionment of Air born particulate Matter in Cairo, Egypt", June 1996.
- ٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء "الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٩٤" يونيو ١٩٩٥ .
- ٨ - المجلس القومى للطفولة والأمومة "تقرير عن متابعة أهداف منتصف العقد" ١٩٩٦ (تقرير غير منشور)
- ٩ - نفيسة ابوالسعود " إدارة وتداول المخلفات الصلبة فى مصر" الفصل الخامس من بحث " الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة فى مصر - معهد التخطيط القومى - ديسمبر ١٩٩٦ .
- ١٠ - نفيسة ابوالسعود ، محمد الزرقا "تقرير عن مشكلة المخلفات الصلبة فى مصر والمخطط الشامل لمواجهتها" جهاز شئون البيئة . (تقرير غير منشور) ١٩٩٦ .
- ١١ - معهد التخطيط القومى - برنامج الأمم المتحدة الانمائى " ملخص لتقرير التنمية البشرية عن مصر " ١٩٩٧ .

الفصل الخامس

التحديات الاجتماعية للسياحة
في القرن الواحد والعشرين

ورقة مقدمة من أ.د. وفاء احمد عبد الله

المستشار بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

"التحديات الاجتماعية للسياحة فى

القرن الواحد والعشرين "

مقدمة عامة :

تحقق السياحة فوائد كبيرة للدولة وللأفراد والجماعات ، فهى ذات فوائد اقتصادية متعددة وفوائد سياسية واجتماعية كبيرة .

ولقد أصبحت مصر من الدول التى تهتم بقطاع السياحة فى وقتنا المعاصر نظرا لفوائدها المتعددة خاصة وأن مصر تمتلك الكثير والعديد المتنوع من الموارد والمغريات السياحية ٠٠٠ ولذلك قطعت مصر نشاطا وشوطا ملموسا فى هذا المجال فى الحقبة الأخيرة من هذا القرن فى تنمية وتطوير العرض السياحى وذلك لجذب المزيد المتنوع من الطلب السياحى سواء بالنسبة للطلب السياحى الداخلى أو الخارجى .

ولقد أكدت الإحصائيات هذا الدور الملموس للدولة حيث تضمن تقرير البنك المركزى مايفيد إحتلال السياحة فى مصر المركز الثانى فى مصادر الايرادات بالنقد الأجنبى (بعد التحويلات) ، وزيادة دخلها عن دخل كل من قناة السويس والبتترول والصادرات الصناعية والزراعية ، حيث بلغت تلك الايرادات فى عام ١٩٩٥ حوالى ٢٢٩٨,٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٥١٩,٦ مليون دولار عن عام ١٩٩٤ أى حوالى ٢٩,٧% وتمثل تلك الايرادات نحو ٤٦,٥% من إجمالى المتحصلات الساعية ، ٣٢,٧% من جملة المتحصلات الخدمية فى ميزان المدفوعات ٠٠٠ كما أكدت الإحصائيات على أن الدخل السياحى أصبح يعادل نحو ٣٠% من عجز الميزان التجارى ٦٥% فى البحر العجز الكلى فى ميزان المعاملات التجارية دون التحويلات (*)^١

مجلة البحوث السياحية إحصائيات سياحية وفندقية ، العدد الثانى عشر ص ١١٩ ، وزارة السياحة القاهرة .

وتؤكد تلك الإحصاءات الزيادة الكبيرة فى الطلب السياحى المتزايد حيث زار مصر فى عام ١٩٩٥ عدد ٣,١٣٣,٤٦١ سائحاً بزيادة قدرها ٢١,٤% من عام ١٩٩٤ . (*)

وفى إطار ماسبق وفى ضوء أهمية العمل على زيادة وتعظيم الطلب السياحى على مصر ضمن إستراتيجيات وسياسات التنمية السياحية فى القرن الواحد والعشرين علينا أن نسعى الى التعامل مع محور أساسى فى التنمية السياحية ألا وهو دوافع الطلب السياحى بشكل عام فى هذا القرن وفهم هذه الدوافع فهما جيداً وذلك فى ظل ما يحدث من تغيرات عالمية ومحلية معاصرة تؤثر بشكل مباشر على تلك الدوافع لدى الأفراد والمجتمعات الانسانية والتي تؤدى الى التأثير على حجم الطلب السياحى .

فالنظرة الى دوافع السياحة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدأت تأخذ شكلاً جديداً من هذا المنظور حيث أصبحت السياحة فى ظل ما يحدث فى العالم من التكدس السكانى والتلوث تمثل أحد المطالب والحاجات الحيوية لدى الأفراد ، وهو الأمر الذى كان سبباً رئيسياً ودافعاً كبيراً لأن تصبح السياحة ظاهرة جماهيرية منذ السبعينيات مع استمرار تزايد هذه الظاهرة وتضخمها حتى نهاية القرن ، وتوقع التزايد المستمر لها خلال القرن الواحد والعشرين .

من هذا المنطلق ، فإن النظرة الى السياحة بتلك الدوافع تفرض نفسها بل وتزايد وتعتبر أكثر الحاجات فى القرن الواحد والعشرين الأمر الذى يؤدى الى أهمية وضرورة تعامل الدولة مع جوهرها والعناصر المرتبطة بهذا الجوهر .

فاذا كانت أغلب إهتمامات الدولة تنحصر وتحدد بالنسبة للسياحة فى القرن والعشرين فى تلك الفوائد الاقتصادية التى تحققها السياحة من العملة الصعبة وغيرها فى المقام الأول ، فإنها يتعين عليها فى القرن الواحد والعشرين أن تنظر بعين الواقع الى دوافع وحاجات المجتمع والأفراد الذين يمثلون عنصر الطلب السياحى من السياحة ونظرتهم اليها كوسيلة لأهداف جديدة محددة وهى السعى الى إستعادة صحتهم الجسدية والنفسية والفكرية يدعمهم فى ذلك إدراكهم ووعيهم بمشكلات البيئة الماصرة التى يعيشون فيها

ومدى علمهم بتأثير تلك المشكلات على سلامة صحتهم ونفسياتهم وقدرتهم على العمل والإنتاج .

وهذا يعنى أن دوافع السياحة لم تعد مجرد الترفيه وقضاء الأجازات بل أصبحت أحد العوامل الهامة التى تلعب دورا هاما فى التنمية البشرية فى القرن الواحد والعشرين .

هذا واقع فعلى وتلك حقيقة هامة أكدتها الدراسات العلمية فى أواخر القرن الحالى (*) حيث أكدت الإحصاءات إزدهار حركة السياحة العالمية وتصاعد خطها البيانى مواكبا وموازيا للخطوط البيانية التصاعدية للتلوث البيئى العالمى المعاصر والمنزامن معها (*) .

وفى سياق ماسبق تقديمه فإنه لابد وأن توجد صياغة جديدة للسياحة فى القرن الواحد والعشرين من منظور علاقتها بالبيئة وبصحة البشر من أجل التنمية والإنتاج ، وذلك باعتبار أن البشر هم الذين يمثلون مفردات عنصر الطلب السياحى ويمثلون ركيزة التنمية من أجل الإنتاج أصبحوا فى حاجة ضرورية للسياحة لاستعادة صحتهم الجسدية والنفسية والفكرية والعقلية من خلال إستراتيجيات جديدة وسياسات وبرامج تحقق ذلك وتدعمه .
وبذلك فإن الدراسة المقدمة تهدف الى :

"تحديد ومناقشة أهم التحديات الاجتماعية للسياحة فى القرن الواحد والعشرين من منظور ارتباطها فى هذا القرن بالبيئة وبصحة البشر " .

وهذا الهدف يستلزم بداية حتمية يمكن أن تمثل فى حد ذاتها أحد التحديات فى بدايات هذا القرن وهى ضرورة إعادة صياغة السياحة كمفاهيم وموارد وتقسيمات وأدماط من منظور علاقتها بالبيئة وبصحة البشر وتضمين

(*) تم إعتداد الباحثة فى هذه الدراسة على إستخدام ماقامت به من دراسات سابقة فى مجال السياحة والبيئة وماوضعت أسس علمية متفردة فى هذا المجال

جوهر هذه الصياغة الجديدة فى استراتيجيات وسياسات وبرامج ومشروعات السياحة فى القرن الواحد والعشرين .

وفى إطار تحقيق هدف هذه الدراسة فإن المحتوى العلمى المقدم يتناول عدد خمسة مباحث رئيسية ذات أهداف فرعية تتابع وتتضمن نتائجها لتحقيق الهدف الأساسى لهذه الدراسة ، وهو مناقشة أهم التحديات الاجتماعية للسياحة فى القرن الواحد والعشرين .

وعلى تلك الأسس فإن محتوى الدراسة يضم الخمسة مباحث التالية :
المبحث الأول : ويتناول إستراتيجيات وسياسات التنمية الحالية حتى عام ٢٠١٧ فى ج م ع مع تحديد لأهدافها العامة فى الوضع الراهن .

المبحث الثانى : ويقدم رؤية عن وضع السياحة فى القرن الواحد والعشرين مع طرح صياغة جديدة للسياحة فى هذا القرن كمفاهيم وتعريفات وأنماط وتقسيمات من منظور علاقتها بالتنمية والتنمية البشرية .

المبحث الثالث : ويتم فيه تناول العرض السياحى فى ضوء المفاهيم والصياغة الجديدة لإرتباط السياحة بالبيئة والصحة مع تحديد للعلاقة بين موارد البيئة المعاصرة والعرض السياحى مع تقديم تحليل حول هذه العلاقة .

المبحث الرابع : ويقدم أهم الاستخلاصات والنتائج التى نتجت من إعادة صياغة السياحة من منظور إرتباطها بالبيئة والصحة وماتحتاجه من دعم فى القرن الواحد والعشرين من قبل الدولة .

المبحث الخامس : ويستعرض أهم التحديات السياحية فى القرن الواحد والعشرين على المستوى العالمى والدولى والمحلى مع تقديم بعض الجديد فى اساليب المواجهة .

هذا وقد احتوى كل مبحث على عدة دراسات تفصيلية وذلك على النحو المبين فى فهرس الدراسة .

والدراسة المقدمة هى محاولة لتفهم الدور الكبير الملقى على عاتق السياحة فى القرن الواحد والعشرين فى التنمية البشرية والتنمية المتواصلة وذلك فى إطار تفهم حقيقة الدوافع الانسانية للسياحة فى هذا والعمل على تذليل التحديات الاجتماعية التى تواجهها من أجل تنمية مستقرة ومتواصلة والله الموفق .

فهرس الدراسة

مقدمة عامة :

المبحث الأول :

أولا : إستراتيجيات وسياسات التنمية

الحالية حتى عام ٢٠١٧ فى ج م ع

١ - السياحة فى ضوء الاتفاقيات العالمية المعاصرة

٢ - المتغيرات فى قطاع السياحة على المستوى المحلى

(الوضع الراهن)

٣ - أهم المشروعات التى تم تنفيذها فى قطاع السياحة

فى الخمسة عشر عاما الأخير فى ج م ع

ثانيا : أهداف إستراتيجية التنمية السياحية حتى عام ٢٠١٦-٢٠١٧

١ - الرؤية المستقبلية لإنتشار الحيز المكانى السياحى

٢ - الأهداف الكمية والاستثمارات

المبحث الثانى :

السياحة فى القرن الواحد والعشرين

صياغة جديدة للسياحة فى القرن الواحد والعشرين كمفاهيم

وتعريفات وأنماط وتقسييمات من منظور علاقتها بالتنمية والتنمية

البشرية •

١ - التنمية البشرية كمحور أساسى للتنمية فى القرن الواحد والعشرين

٢ - علاقة السياحة بالصحة والبيئة فى القرن الواحد والعشرين والتنمية

البشرية •

٢ - أ / التلوث البيئى وتدهور صحة الانسان فى المدن المعاصرة

٢ - ب / حقيقة المشكلة البيئية التى يعيشها الانسان المتحضر

المعاصر

٢ - ج / تحليل حول الحركة السياحية وبحث الانسان عن الصحة

- ٣ - صياغة المفاهيم الجديدة للسياحة من منظور إرتباطها بالصحة والبيئة من حيث التعريفات والأنماط والتقسيمات .
- ٣ - أ إرتباط موارد كل من الصحة والسياحة
- ٣ - ب تعريف السياحة من المنظور الصحى
- ٤ - تحديد التقسيمات والأنماط السياحية الجديدة من منظور الصحة والبيئة .
- ٤ - أ / القسم الأول : السياحة الوقائية الحرة وأنشطتها
- ٤ - ب / القسم الثانى: السياحة الاستشفائية وأنشطتها

المبحث الثالث

- العرض السياحى (الموارد والمغريات السياحية) فى ضوء المفاهيم والصياغة الجديدة لإرتباط السياحة بالبيئة والصحة :
- تحديد العلاقة بين موارد البيئة وبين المغريات السياحية :
- ١ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية .
 - ٢ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والمغريات الاجتماعية السياحية .
 - ٣ - طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والموارد السياحية المصنوعة .
 - ٤ - تحليل حول العلاقة بين موارد البيئة والمغريات السياحية بشكل عام .
 - ٥ - الجديد فى القرن الواحد والعشرين لدعم فكر إرتباط بين السياحة والبيئة - السياحة التبادلية والتنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة

المبحث الرابع :

- أهم الاستخلاصات والنتائج التى نتجت من إعادة صياغة السياحة من منظور إرتباطها بالبيئة والتى تحتاج الى دعم فى القرن الواحد والعشرين :
- ١ - السياحة الاستشفائية كمحور أساسى لسياسات التنمية السياحية فى

- ط -

- القرن الواحد والعشرين بقسميها الوقائي والعلاجي
- ٢ - المنتجات وسوق السياحة العلاجية في ج م ع
- ٣ - الجانب الاقتصادي للسياحة العلاجية
- ٤ - المساحات التي تحتاجها ج م ع لإقامة سياحة علاجية متكاملة
- ٥ - أهمية التخطيط للنموذج بالسياحة العلاجية في ج م ع
- ٦ - السياحة التبادلية والتنمية المتواصلة

المبحث الخامس :

حول أهم التحديات السياحية في القرن الواحد والعشرين على المستوى العالمي والدولي والمحلي

- ١ - تكنولوجيا المعلومات
- ٢ - ديناميكية الأنماط السياحية وتكويناتها
- ٣ - الإرهاب كظاهرة عالمية ومحلية ومقترحات للمواجهة
- أ - تأثير الإرهاب على السياحة في ج م ع
- ب - الإجراءات التي إتبعتها وزارة السياحة
- ج - مقترحات لمواجهة أزمة السياحة الراهنة

المبحث الأول

إستراتيجيات وسياسات التنمية السياحية

حتى عام ٢٠١٧ فى ج ٢م "ع

إستراتيجيات التنمية السياحية فى ج م ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٧ (*)

شملت رؤى الإستراتيجية التوجيه للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ١٦ - ٢٠١٧) عديدا من الموضوعات والمتغيرات العالمية التى لابد وأن تعمل من خلالها إستراتيجية مصر المحلية ، تلك الموضوعات التى تحددت فى ما يحدث على الساحة العالمية من التكتلات الإقتصادية الرئيسية متمثلة فى الاتحاد الأوروبى ، منطقة التجارة الحرة من إستراليا ونيوزيلندا ، منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ، إتفاق التجارة الحرة (الآبك) ، التعاون الإقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى ، (رابطة جنوب آسيا) الآسيان ، الاتحاد الإقتصادى لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ، الاتحاد الإقتصادى لغرب إفريقيا (سيافو) ، الاتحاد الجمركى والإقتصادى (يودياك) ٠٠٠ الخ من الاتحادات والتى بلغت فى مجموعها مايزيد عن عشرين تنظيما واتحادا موزعة جغرافيا بين مجموعات دول العالم

وفى ضوء ذلك تم وضع عديد من الاتفاقيات إقليمية بين عديد من الدول دخلت أغلبها تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ، وبصدور الوثيقة الختامية لهذه المنظمة بالمغرب عام ١٩٩٤ تم إلزام دول المنظمة لكل البنود التى طرحتها هذه المنظمة من حيث قيامها بالعمل على أن تتوخى الدول فى علاقاتها ببعضها البعض فى مجال التجارة الإقتصادية عدة نقاط. وهى العمل رفع مستوى المعيشة ، وتأكيد العمالة الكاملة ، وتوسيع وإستمرار الدخل الحقيقى والطلب الفعال ، وزيادة الإنتاج وتوسيع نطاق التجارة الخارجية فى السلع والخدمات بما يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد فى إطار هدف النمو المتواصل لهذه الدول .

١ - السياحة فى ضوء الاتفاقيات العالمية :

(*) الاستراتيجية القومية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٩٧-١٩٩٨ / ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ، وزارة التخطيط المجلد الأول ١٩٩٦ القاهرة .

١ - السياحة فى ضوء الإتفاقيات العالمية :

شملت إتفاقية منظمة التجارة العالمية عديد من الإتفاقيات فى مجال التجارة فى المنتجات الزراعية والنفاذ للأسواق ، والدعم المحلى والمنافسة فى التصدير والتأكيد على الوصول لانفاق حول القضايا المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان ، وتحرير التجارة والقيود الفنية الموضوعية عليها واتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية ٠٠٠ الخ من بنود متعددة .

ولأول مرة شملت الاتفاقية والتي تختص بالتجارة العالمية التجارة فى الخدمات من أجل نمو الاقتصاد العالمى وتنمية فى جميع الدول لتعزيز النمو الاقتصادى فى الدول النامية على أساس التنمية المتوازنة بين الدول مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية ووضع أنظمة جديدة بشأنها وزيادة مشاركة الدول النامية فى تجارة الخدمات وتعزيز قدراتها فى مجال الخدمات المحلية .

وقد اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء من كافة القيود التي تعترض هذه التجارة على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

وحيث أن السياحة تعتبر صناعة الخدمات فإن تجارة الخدمات بمفهومها الواسع تشمل السياحة وخدمات شركات التأمين وخدمات النقل البحرى والجوى وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الاعلام والترجمة وكلها خدمات مساندة ومساهمة للتنمية السياحية المحلية والاقليمية والدولة .

وقد تضمن إقفاق التجارة فى الخدمات أربعة عناصر رئيسية وهى حركة الحدود وحركة المستهلك وحركة التأسيس وحركة العمالة وكلها عناصر تعمل بطريق مباشر على خدمة السياحة المحلية والدولية بشكل مباشر هذا الى جانب مساهمة عناصر مجالات التنمية الأخرى سواء فى الصناعة أو الزراعة أو البترول أو التعدين وغيرها فى التنمية السياحية بشكل غير مباشر .

٢ - المتغيرات فى قطاع السياحة على المستوى المحلى : (الوضع الراهن)

واجه قطاع السياحة الكثير من التحديات بداية من حرب الخليج الى حوادث الإرهاب مما أدى الى هبوط الحركة السياحية الدولية الى مصر وتراجع أعداد السائحين من -٣ مليون سائح عام ١٩٩٢/٩١ الى نحو ٢,٤ مليون سائح عام ١٩٩٤/٩٣ . كما إنخفضت الليالى السياحية من ١٩,٤ مليون ليلة الى نحو ١٣,٧ مليون ليلة خلال نفس الفترة ، لذلك تزايد إهتمام الدولة بمواجهة الموقف وأعدت خطة متكاملة للتنشيط السياحى شاركت فيها الأجهزة المعنية . وقد أدى ذلك الى إرتفاع معدل تدفق السائحين كما يتضح من الجدول التالى والذي يوضح تطور نشاط السياحة خلال ١٥ عاما من (٨١ - ٨٢ - ١٩٩٧/٩٦)

تاريخ البيان		عدد السائحين		الليالى السياحية		الطاقة الإيوائية	
العدد	معدل	العدد	معدل	العدد	معدل	العدد	معدل
بالمليون	النمو%	بالمليون	النمو%	بالمليون	النمو%	بالمليون	النمو%
١,٤	-	٩,٦	-	١٩٥٢٩	-	-	-
١,٥	٧,١	١١,٨	٢٢,٩	٢٧٥٧٨	٤١,٢	٨٢/٨١	٨٧/٨٦
٣ر-	١٠٠ر-	١٩,٤	٦٤,٤	٤٦٩٣٠	٧٠,٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
٢,٩	(٣,٢)	١٩ر-	(٢ر-)	٥١٢٢٦	٩,٢	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣
٢,٤	(١٧,٢)	١٣,٧	(٢٧,٩)	٥٥٧٦٣	٨,٩	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤
٢,٨	١٦,٧	١٨,٣	٣٣,٨	٥٨٧٨٠	٥,٤	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥
٣,٥	٢٥ر-	٢٢,٨	٢٤,٦	٦٣٣٧٦	٧,٨	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
٣,٨	٨,٦	٢٤,٨	٨,٨	٦٨٠٠٠	٧,٣	٩٧/٩٦	

على أن تشجيع الدولة وثقة المستثمر فى عودة قطاع السياحة الى أهميته السابقة فى الاقتصاد القومى أدى الى زيادة حجم الطاقة الإيوائية من ١٩٥٢٩ حجرة عام ٨٢/٨١ الى نحو ٦٨٠٠٠ حجرة عام ٩٧/٩٦ مما أتاح نحو

٨٠,٠٠ فرصة عمل مباشرة (خلاف العمالة غير المباشرة التي تقدر بنحو ١٢١,٠ ألف فرصة عمل .

٣ - أهم المشروعات التي تم تنفيذها فى قطاع السياحة خلال خمسة عشر عاما (١٥ سنة) من (٨٢ الى ١٩٩٧)

تركزت أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة خلال الخمسة عشر عاما الماضية فى عديد من الإنشاءات والتوسعات فى الطاقة الفندقية الى جانب الاشتراك فى أعمال التنشيط السياحى وذلك على النحو التالى :

- تم الانتهاء من إنشاءات فندق عمر الخيام الذى اقيم بالقاهرة على مساحة ١٧ فدان بطاقة إيوائية قدرها ١٢٥٥ غرفة وجناح .

كذلك تم الانتهاء من فندق أوبرى العريش بطاقة إيوائية قدرها ١٥٠ غرفة وكذلك شاليهات بورسعيد بطاقة بلغت ٩٦ شاليه مزدوج وكذلك ملحق فندق شيراتون القاهرة بطاقة قدرها ٣٥٠ غرفة مزدوجة .

- كما تم الانتهاء من إنشاءات مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات والذى يتكون من ثلاث قاعات رئيسية ممتدة الى سبعة قاعات فرعية ومسرح متحرك .

كما تم إجراء عمليات إحلال وتجديد لعدد كبير من الفنادق القائمة منها كورموبوليان - شهرزاد - شيراتون القاهرة - سيدى عبدالرحمن - المريديان - مينهاوس ونفرتيتى المنيا .

والانتهاء من إقامة الفندق العائم نيوزوريس والقيام بعمليات الإحلال والتجديد لكل من الفنادق القائمة إيزيس وأوزوريس .

- كما تم فى هذه الفترة إجراء توسعات فى قرية مجاويش بطاقة قدرها ١١٢ شاليه وقاعة مؤتمرات . وإجراء توسعات فى المنفذ البرى الجديد بمنطقة طابا . وكذلك تنفيذ المرحلة الأولى للجذب السياحى بمنطقة حلايب وشلاتين وذلك بإنشاء المبنى الإدارى لوزارة وهيئة التنشيط السياحى ومبنى شرطة السياحة .

والى جانب ماسبق قامت الوزارة بالاشتراك مع القطاع الخاص بحملة تنشيطية لتعظيم الطلب السياحى وذلك بإستخدام جميع وسائل الدعاية والتسويق . وقد بلغ إجمالى ما أنفق على مشروع هذه الحملة حوالى ٢١ مليون جنيه مصرى .

وقد قام القطاع الخاص بدور كبير فى هذه الفترة فى إجراء توسعات فى الطاقة الفندقية فى مناطق الجنوب السياحى الجديدة بالبحر الأحمر وشرم الشيخ فى جنوب سيناء .
الى جانب مساهمة هذا القطاع ايضا فى التوسع فى إقامة الفنادق العائمة بنهر النيل مما أدى الى مساهمته بنحو ٤,٦ ألف غرفة من جملة الزيادة البالغة ٤٨,٥ ألف غرفة خلال هذه الفترة .

ثانيا : أهداف إستراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧

تعتبر إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدى البعيد حتى مستهل القرن الحادى والعشرين بمثابة إستمرارية للتنمية من خلال خطة عشرينية المدى حيث بدأت عام ١٩٨٢/٨١ تم تنفيذ منها ثلاث خطط خمسية وحقت إنجازات عديدة على مدى خمسة عشر عاما .

والاستراتيجية البعيدة المدى تبدأ بالخطة الخمسية الرابعة العشرينية الحالية ولاشك أنها ترتبط باستراتيجية ابعده لمدى عشرين سنة قادمة .

وتعتمد هذه الاستراتيجية على عدة عناصر تدعم النهضة الشومية والتي تعتمد فى أساسها على تحقيق إنطلاقة فى الانتاجية السلعية والخدمية والسياحية .

وترتكز الاستراتيجية فى تحقيق اهدافها على القطاعات الرائدة الأساسية المتمثلة فى الزراعة والصناعة والسياحة .

وتعتبر السياحة دعامة من دعومات التنمية الشاملة ذات الأبعاد المتعددة والمتشعبة الجوانب لاتصالها بعدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية الهامة حيث تسهم السياحة فى تكوين فائض ميزان المدفوعات وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية وزيادة فرص العمل .

ويقدر الناتج لقطاع السياحة أن ينمو بمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ نحو ١٢٪ خلال السنوات العشرين القادمة وذلك اعتمادا على موارد مصر السياحية المتعددة والتي تغطى أغلب أقاليم مصر والتنوع الكبير فى هذه الموارد ما بين الابار الفرعونية والرومانية والتبطينية والإسلامية كموارد ثقافية .

وذلك الى جانب شواطئ مصر المتنوعة فى معطياتها بين المناخ والرمال الناعمة وبين مناطق العلاج بالموارد الطبيعية والتي تختلف ما بين العيون المعدنية والعيون الكبريتية والرمال المشعة والمناطق الجافة لعلاج عديد من الأمراض .

ويعتبر طول مدة الموسم السياحى فى مصر واستقرار مناخها فترة طويلة من العام أكبر عناصر الجذب التى تجعل مصر مقصدا سياحيا طول العام تقريبا

وتلك ميزة نسبية لا تتمتع بها أغلب الدول السياحية .

أهداف الاستراتيجية السياحية :

تهدف الاستراتيجية السياحية الى تحقيق أمرين :

* الرواج الاقتصادي عن طريق الانفاق السياحي ومايستتبعه من توفير فرص عمل .

* الحصول على أكبر قدر من العملات الأجنبية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة بها .

ولأن السياحة متعددة الجوانب فإنها تحتاج الى توقع علمي مبني على دراسات مستمرة من أجل إحداث تنمية متكاملة تقوم عليها إستراتيجية التنمية السياحية ولعل أهم العناصر التي تقوم عليها :

- زيادة الطاقة الإستيعابية الفندقية التي تقابل الطلب السياحي المستهدف زيادته والاهتمام بوضع البرامج المتكاملة لتنمية المناطق السياحية لتنشيط الأنماط السياحية غير التقليدية كالسياحة العلاجية وسياحة السفاري وسياحة الحوافز والمؤتمرات والسياحة البيئية ، مع وضع ضوابط لحماية البيئة والموارد الطبيعية والعمل على حل مشاكل المستثمرين .

ويراعى في هذا الشأن عدة اعتبارات أهمها مايلي :

* الإمتداد المكاني للتنمية السياحية الى المناطق التي توليها الدولة عنايتها في التوسع برفعة البلاد السياحية في المنطقة الإدارية شلاتين /حلايب/ أبو رماد ، سيناء الشمالية والجنوبية ، مدن القناة ، من جنوب مصر ، والساحل الشمالي الغربي ووادي منطقة توشكى والوادي الجديد ، ومنطقة البحر الأحمر .

* الاهتمام بالتراث الثقافي ، زيادة المتاحف ، وإعادة تنسيقها ، وإيجاد أذمات سياحية جديدة تضاف الى المنتج السياحي المعتمد على سياحة الآثار وتنويعه لجذب أكبر عدد ممكن من السياح الذين يتميزون بالاتفاق العالمي مثل سياحة اليخوت وسياحة الرياضيات المائية والسياحة الصحراوية وسياحة السفاري وسياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية والسياحة الفنية وغيرها من الأنماط المستحدثة .

* تصنيف المراكز السياحية على أساس طرح أولويات لعدة بدائل بين المراكز السياحية الرئيسية وهي تلك التي تستقطب الشطر الأعظم من

الحركة السياحية والمراكز السياحية النشطة وهى المراكز التى تتصف بمقومات خاصة للجذب السياحى وتتمتع بشهرة عالية تهىء لها سبل النمو السريع والمنتظم ، والمراكز السياحية الواعدة وهى تلك المراكز التى تملك إمكانيات سياحية كبيرة ولكنها غير مستغلة ، ثم المراكز الفرعية وهى المراكز المقترحة تنميتها على نطاق صغير بما يتوافق مع إمكاناتها

* الاستغلال الأمثل للموارد السياحية القائمة وصولاً الى تعظيم الآثار الاقتصادية والحضارية والاجتماعية للسياحة .

* إيجاد صيغة للتنسيق والتوازن بين مشروعات التوسع العمرانى والصناعى والمنشآت الفندقية لحماية الثروات الطبيعية من التشويه والتعديات والتلوث البيئى بمختلف اشكاله وجعل بعض المناطق محميات طبيعية بما يكفل صيانة ثرواتنا القومية وذلك من خلال وضع برامج متكاملة لحماية البيئة من التلوث ، والحفاظ على الحياة الطبيعية من التدهور والإنقراض

* إستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتعبئة التمويل من المؤسسات المالية (المحلية والدولية والصناديق العربية) لتوفير البنية الأساسية للتعجيل بإقامة المجتمعات السياحية بمناطق التنمية الجديدة بالبحر الأحمر حتى حدود السودان وجنوب سيناء والساحل الشمالى وجنوب مصر وتشجيع الإستثمارات السياحية الجديدة وفق خطط شاملة تحت مظلة التكامل بين مشروعات كل مركز سياحى مع المحافظة على البيئة الطبيعية لثرواتنا .

* مساندة قطاع السياحة المصرى الخاص لحل المشاكل التى يواجهها سواء مع الأجهزة الحكومية أو فيما بينها لدفع عجلته ورفع الأعباء عن كاهله وتقديم المزيد من الحوافز والمزايا والتيسيرات له .

* الاهتمام بالجودة السياحية لمستوى الخدمات المقدمة للسائحين .

* الاهتمام بالوعى الاجتماعى لصناعة السياحة وتعزيز السلوكيات الجاذبة لها وجعلها تحتل أولوية متقدمة على أجندة العمل الوطنى .

* الانفتاح على التطورات السياحية العالمية بإستضافة العديد من المؤتمرات والندوات السياحية العالمية والاقليمية والمحلية وتنشيط دور مصر فى منظمة السياحة العالمية .

* استمرار التوعية والثقافة البيئية والتدريب والتعليم البيئى للقوى البشرية

عن كيفية حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد والحفاظ على سلامة وصحة بيئة العمل .

* تضمين المؤسسات السياحية لعناصر إدارة الكوارث والمخاطر الطبيعية والصناعية بما فى ذلك السيول وغيرها وتكون من إدارتها نظم رصد البيئة والإنذار المبكر والتأمين ضد المخاطر الطبيعية والصناعية وتوافر عناصر السلامة كما يتم العمل على تعظيم الطلب السياحى بالإرتقاء بمستوى الأدوات والأساليب التنشيطية فى مجال الإعلام والإعلان والعلاقات السياحية والدعاية ، وذلك من خلال عدة محاور فرعية تتكامل فى خطة تنشيطية تهدف الى :

* إعادة ترتيب المكاتب السياحية بالخارج وتدعيمها بكوادر جديدة مع تزويدها بمطبوعات وملصقات ووسائل الدعاية المتطورة .

* تدعيم الصلات مع منظمى الرحلات ووكالات السفر والسياحة وشركات الطيران لدعم صورة مصر فى الخارج ، وعمل حملات إعلانية وتسويقية وإجراء إتصالات مع الجهات المتخصصة والجامعات لجلب نشاطاتها الى مركز المؤتمرات الدولية بالقاهرة .

* تنفيذ خطة تسويقية إعلامية وإعلانية شاملة تستهدف الأسواق المصدرة للسياحة لمصر وذلك باتباع أحدث أساليب التسويق والترويج ، يتعاون فيها قطاع الأعمال العام والخاص والمنظمات والاتحادات والغرف السياحية على حد سواء واستخدام أسلوب القوافل السياحية التى يشارك فيها الخبراء فى التسويق والعلاقات العامة .

* تنويع الأسواق المصدرة للسياحة الى مصر بإضافة مجموعة من الأسواق الجديدة مثل اليابان ، كوريا ، جنوب افريقيا ودول أمريكا اللاتينية .

* إعداد الكوادر الفنية وتدريب العمالة القائمة فى المجال السياحى مع إدخال الحاسب الآلى ومراعاة استمرار التحديث فيها تحقيقا لهدف نشر المعلومات السياحية على المستوى الدولى مع ربط المكاتب السياحية فى الخارج ومكاتب الاستعلامات الداخلية فى المحافظات بالحاسب المركزى بالإضافة الى الإشتراك فى شبكة المعلومات الدولية وغيرها من الأنظمة التى ستصبح هى الأساس التسويقى للسياحة المصرية بعد أن أصبحت النشرات السياحية والاعلانات من الوسائل التقليدية فى الدعاية .

* العمل على تنشيط سياحة المؤتمرات عن طريق عقد المؤتمرات المحلية

والدولية والمعارض الدولية المتخصصة والحفلات والمهرجانات والمسابقات

السنية ذات المستوى الراقى .

* المشاركة فى المؤتمرات والبروصات والمعارض السياحية لإظهار نشاط

سياحة المؤتمرات فى مصر بجانب باقى الأنشطة .

* الاستفادة بالخبراء المتخصصين فى التسويق لوضع خطط التسويق وتنمية

الموارد السياحية وتسويقها من خلال المؤتمرات فى أمريكا وأوربا .

وفى ظل إمكانيات مصر السياحية وتنوع المنتج السياحى بها فإنه يمكن

وضع مؤشرات للرؤية المستقبلية للحركة السياحية حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧

فى ضوء أفضل الأوضاع لمخططات التنمية السياحية الشاملة للمناطق

الجديدة .

١ - الرؤية المستقبلية لإنتشار الحيز المكاني السياحي:

محور شمال الصعيد :

ويمثل هذا المحور محافظات (الفيوم ، بنى سويف والمنيا) ويحتوى على

مجموعات ذات طبيعة متنوعة تضم الآثار والمواقع التاريخية من العصور

الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية والحديثة والبحيرات

الطبيعية المتميزة والمناخ المعتدل . ويعمل هذا التنوع على إتاحة المجال لجذب

نوعيات متباينة من السياحة تشمل بصورة أساسية سياحة الآثار ، والسياحة

الترفيهية وسياحة اليوم الواحد ، والسياحة النيلية ، ويتم دعم سياحة اليوم

الواحد والترانزيت عن طريق إقامة شبكة مناسبة من الطرق التى تسهل الوصول

الى هذه المزارات وإقامة المراسى النيلية ومحطات متطورة للقطارات

والأتوبيسات ، كذلك يتم تنويع المنتج السياحى للمنطقة وذلك بتجملها وتوفير

الاستراحات والاهتمام بالمهرجانات الرياضية والشعبية وسياحة المغامرات

الصحرائية وتسويق المشغولات اليدوية والحرفية ، كل هذا مع تأكيد المحافظة

على البيئة الطبيعية حيث تتمتع المعالم الطبيعية للإقليم بشهرة تاريخية وخاصة

المناطق الزراعية بالفيوم وبحيرة قارون ووادى الريان وعين السيلين .

والتكامل والترابط بين المناطق السياحية بإقامة الخدمات اللازمة على محاور

الربط بينها فى إطار برامج السياحة النيلية والثقافية المتكاملة بصعيد مصر ،

وفى ضوء ذلك فمن المقدر إقامة طاقة إيوائية جديدة فى حدود ٤٠٠٠ غرفة

حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ فضلا عن تطوير وتنمية المراكز والخدمات السياحية

بالمنطقة ، ومن ذلك :

- * إقامة وحدات إيوائية تبلغ نحو ١٤٥٠ غرفة حول بحيرة قارون بتكلفة تبلغ نحو ٢٧٠ مليون جنيه .
- * إقامة طاقة غيوائية بمحافظة بنى سويف تبلغ نحو ١٥٠ غرفة بتكلفة ٣٠ مليون جنيه . وفى محافظة المنيا تبلغ نحو ٥٠٠ غرفة بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه .
- * إنشاء مركز للصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية بمدينة الفيوم بتكلفة ٣ مليون جنيه .
- * إنشاء مرسى للضادق العائمة ببنى سويف وتنمية المنطقة بتكلفة ٣٠ مليون جنيه .
- * تطوير وتجديد الطرق المؤدية الى آثار ميدوم بمحافظة بنى سويف بتكلفة ١٠ مليون جنيه ، وآثار بنى حسن وتل العمارنة وتونة الجبل بمحافظة المنيا بتكلفة ٢٥ مليون جنيه .

محور سيناء :

تتمتع سيناء بالعديد من المقومات السياحية حيث تنتشر بها الكثير من المعالم ذات القيمة التاريخية والدينية والمقومات البيئية الطبيعية التى تجعلها تصلح لأنماط السياحة المختلفة مثل :

السياحة الترفيهية الشاطئية : فى سواحل البحر الأحمر (بدءاً من بالوظه الى رفح) وخليج السويس (من رأس مسله الى نخيل) ، والبحيرات المرة شرق القناة والبحر الأحمر عند محمية رأس محمد ، وخليج العقبة من شرم الشيخ الى طابا والسياسة العلاجية : وتتركز فى منطقة عيون موسى وعيون فرعون .

والسياحة الثقافية : وتتركز فى طريق حورس العنليم وطريق الحج القديم ، طريق هروب بنى إسرائيل ، طريق هروب العائلة المقدسة من أورشليم الى مصر / مناطق الآثار الفرعونية بوادى المغارة ، منطقة جزيرة فرعون وقلعة صلاح الدين ومنطقة النفط الحصينة بعيون موسى وميناء الطور القديم .

والسياحة الدينية : وتتركز فى منطقة وادى الراحة ، دير سانت كاترين ، جبل موسى ، مزارات الأنبياء بذات المنطقة . والسياسة العلمية : وتشمل دراسة البيئة النباتية والحيوانية البرية والبحرية . وسياحة الجبال والصحارى : وتشمل مناطق سانت كاترين والجبال المحيطة بها لإمكان مزاوله رياضيات تسلق الجبال ولهواة

الحياة الطبيعية . كما أن الصحارى الممتدة بوسط وشمال سيناء تمثل عدة عوامل جذب لهواة سياحة الصحارى .

وتقدر الطاقات الإيوائية المستهدفة حتى عام ٢٠١٧/١٦ بنحو ٢٠٠ ألف غرفة وتم الموافقة فعلا على إنشاء عدد من المشروعات السياحية تبلغ طاقتها الإيوائية نحو ٣٨,٤ ألف غرفة بتكلفة نحو ٥٣٣٠ مليون جنيه هذا فضلا عن مشروعات للتنمية السياحية الأخرى والتي تبلغ تكلفتها الكلية نحو ٢٨٥٠ مليون جنيه .

محور مدن القناة :

تعتمد المنطقة على مجموعة من عوامل الجذب السياحي الطبيعية والبشرية حيث تضم المجرى الملاحي والبحيرات الواقعة على مساره والمواقع التاريخية التي واكبت حفر القناة والأحداث التي جرت على ضفافها . هذا بالإضافة الى مواقع المحميات الطبيعية فى الزانيق شرق القناة وفى بحيرة المنزلة غربا ووادى التكنولوجيا شرق الاسماعيلية الذى يضم حديثة علمية ترفيهية ومنطقة السخنة السياحية جنوب سيناء الأدبية ، بجانب ما تتمتع به المنطقة من مناخ معتدل خلال العام وموقع يتوسط عوامل الجذب فى المنطقة المجاورة ويحمل هذا التنوع على اتاحة المجال لاجتذاب نوعيات متباينة من السياحة تشمل بصورة اساسية سياحة الترانزيت ، والمشتريات ، السياحة العلمية والبيئية ، السياحة الترفيهية والسياحة التاريخية .

هذا وتمثل سياحة الترانزيت للعابرين من قناة السويس إحدى نوعيات السياحة الرئيسية حيث ذلك بصفة خاصة فى منطقة بورسعيد والتي تتيح لركاب السفن فرص زيارة المزارات السياحية بالمنطقة خلال الفترة التي تعبر السفن فيها قناة السويس والتي تتراوح بين شهر اليوم الواحد أو يوم كامل . وفى كثير من الأحيان يحرص العابرون على القيام بزيارة سريعة للقاهرة لمشاهدة المتحف المصرى ومنطقة الأهرامات قبل التوجه الى مدينة السويس للحاق بالسفينة للحاق بالسفينة العابرة ، الا أنه فى كثير من الأحيان لايتوفر الوقت الكافى لهذه الزيارة مما يستلزم توفير عناصر الجذب السياحية فى المنطقة حتى تستوعب هذا النوع من السياحة داخل إقليم القناة ، مثل مناطق الآثار فى شمال سيناء كالفرما ، تل اللولى ، منطقة الحدائق العلمية شرق القناة

فى وادى التكنولوجيا وذلك لتقديم صورة عن حضارات مصر عبر العصور مع ضرورة دعمها بالمغريات السياحية الأخرى .

هذا ويهم تدعيم زيارة اليوم الواحد وتدعيم سياحة الاضطيااف التى تمت على شواطئ مدن القناة السويس وبورسعيد والاسماعيلية مع ربط وتكامل الاقليم مع الاقاليم السياحية المجاورة .

ومن أمثلة المشروعات التى تتم فى هذه المنطقة إنشاء مارينا لليخوت بطاقة ٢٠٠ يخت بتكلفة تقديرية نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، وفندق بمنطقة بور فاؤد بطاقة ٧٠٠ غرفة بتكلفة تبلغ ٤٠ مليون جنيه ببورسعيد .

وتطوير وتجميل الطرق الموصلة للمواقع التاريخية شمال الاسماعيلية بتكلفة تبلغ نحو ٧٠ مليون جنيه ، وإنشاء عدد ٢ فندق بسعة ٤٠٠ غرفة بتكلفة قدرها نحو ٨٠ مليون جنيه ، وإنشاء فندق بمشروع وادى التكنولوجيا بسعة ٧٠٠ غرفة بتكلفة قدرها نحو ٤٠ مليون جنيه بالاسماعيلية . وإنشاء مركز سياحى جنوب السخنة بطاقة ٥٠٠ غرفة فندقية والخدمات السياحية المكملة ومنطقة الفيالات بتكلفة تبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه ، ومنطقة منتزه قوسى فى وادى كسيب جنوب السخنة وذلك كمزار سياحى جديد .

محور جنوب الصعيد :

تبلغ الطاقة الإيوائية المقدرة حتى عام ٢٠١٧/١٦ نحو ٣٠٠ الف غرفة وتتوزع الطاقة المستهدفة فى عدة مناطق بالإضافة الى الأقصر وأسوان ومنطقة الامتداد الجديد لترعة الوادى الجديد والوادى الجديد والبحر الأحمر .

وتتنوع الموارد السياحية بجنوب الصعيد تنوعا كبيرا مما يحقق فرصا لجذب نوعيات مختلفة من السياحة (كسياحة الآثار ، السياحة الترفيهية ، سياحة الغوص ، والسفارى وسياحة المغامرات ، سياحة المؤتمرات والحوافز)

ومن أمثلة المشروعات فى هذه المنطقة : زيادة الطاقة الإيوائية بالأقصر بنحو ٥٦٢٥ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ١٢٩٤ مليون جنيه ، زيادة الطاقة الإيوائية بأسوان بنحو ٩٦٥٠ غرفة (منها ٥٠٠٠ كابينة) بتكلفة تبلغ نحو ٢٢٢٠ مليون جنيه إنشاء مركز لاصلاح وصيانة الفنادق العائمة بأسوان ، تطوير وتحسين

وتجميل طرق محافظة أسوان ، زيادة الطاقة افيوائية بالبحر الأحمر بنحو ٢٠٠ الف غرفة بتكلفة تبلغ نحو ٤ مليار جنيه ن زيادة الطاقة الإيوائية بأسسيوط بنحو ٢٧٥ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ٨٦ مليون جنيه ، إنشاء مراسى للفنادق العائمة بأسسيوط ، زيادة الطاقة الإيوائية بسوهاج بنحو ٧٢٤ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ١٦٧ مليون جنيه ، زيادة الطاقة الإيوائية بقنا بنحو ٨٠٠ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ١٨٤ مليون جنيه ، زيادة الطاقة الإيوائية بشأن ترعة الوادى والوادى الجديد بنحو ٥٧٥ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ١٣٢ مليون جنيه .

وهناك مشروعات للتنمية السياحية المتكاملة بمنطقة مرسى علم تضم ٩ فنادق وقرى سياحية تحتوى على نحو ٢٧٠٠ غرفة يخدمها مطار ومارينا مع إقامة بعض الصناعات الصغيرة بإستثمارات مصرية / عربية تبلغ نحو ١,٤ مليار جنيه .

كما أن هناك مشروع سياحى جنوب الغردقة يضم ٧ قرى سياحية بكل قرية ٣٠٠ غرفة على مساحة ٢٠٠ الف م٢ بتكلفة تبلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه وتتيح نحو ٤٠٠ فرصة عمل ، ومشروع سياحى متكامل شرق اللولى (شرق الغردقة) بتكلفة تبلغ نحو ٢ مليار جنيه برأسمال مصرى / عربى يضم مطارا ومناطق سياحية ، بالإضافة الى إقامة فندق بطابا مستوى ٤ نجوم على مساحة ٧٠ ألف م٢ يحتوى على ٩٠٠ غرفة بتكلفة تبلغ نحو ٦٠٠ مليون جنيه ، ومشروع التنمية السياحية لمنطقة رشيد / ادكو بتكاليف مبدئية تقدر بنحو ٤٤٣ مليون جنيه ، ومشروع تنمية رأس بناس بتكاليف مبدئية تبلغ نحو ١١٨٠ مليون جنيه بطاقة ٩٩٩٥ غرفة . ومشروع مركز فوكا / رأس الحكمة بتكاليف تقدر بنحو ٢٠٢ مليون جنيه .

٢ - الأهداف الكمية والاستثمارات :

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المقدر تحقيقها فى نهاية العشرين عاما

القادمة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١) مايلى :

* تقدر أن يرتفع عدد السائحين من نحو ٣,٨ مليون سائح عام ١٩٩٧/٩٦

الى نحو ٢٧,٢ مليون سائح عام ٢٠١٧/٦ .

* تقدر الوصول بعدد الليالى السياحية الى نحو ٢٣٧ مليون ليلة بنهاية عام

٢٠١٧/١ بزيادة قدرها ٢١٢,٢ مليون ليلة عن الليالى السياحية المتوقعة

- عام ١٩٩٧/٩٦ ، وبالتالي زيادة معدل بقاء السائح من ٦,٥ ليلة متوقعة في عام ١٩٩٧/٩٦ الى نحو ٨,٧ ليلة مستهدفة بنهاية عام ٢٠١٧/١٦ .
- * الوصول بالدخل السياحي في عام ٢٠١٧/١٦ الى نحو ١١٠ مليار جنيه (ما يعادل ٣٢,٤ مليار دولار) مقابل نحو ١١,٥ مليار جنيه متوقع تحقيقها عام ١٩٩٧/٩٦ (ما يعادل ٣,٣ مليار دولار) وبمعدل نمو متوسط يتقدر بنحو ٩٪ سنوياً .
- * الوصول بحجم الطاقة الإيوائية الى ٦١٨,٤ ألف غرفة في عام ٢٠١٧/١٦ بالمقارنة بنحو ٦٨ ألف غرفة في عام ١٩٩٧/٩٦ أي بزيادة قدرها ٤,٥٥٠ ألف غرفة .

الاستثمارات :

هذا ويقدر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ نحو ١٢٪ خلال السنوات العشرين القادمة . ويتطلب تحقيق هذا إستثمارات خلال الفترة تتراوح بين ١٢٠ ، ١٦٠ مليار جنيه .

وبعد فقد تناول العرض السابق الإستراتيجية السياحية وأهدافها حيث تم عرض إيجاز لأهم الاتفاقيات العالمية المعاصرة بدفع الحركة السياحية العالمية مع توضيح للوضع الراهن في ضوء متغيرات الوضع المحلي في ج.م.ع حتى عام ١٩٩٧ وتعرضت أهداف إستراتيجية التنمية السياحية حتى عام ٢٠١٧ الى توضيح للرؤية المستقبلية لانتشار الجذب المكاني السياحي وماتستهدفه الخطط للإستثمارات السياحية .

ولقد تم التنويه في ثنايا هذا العرض الى أن هناك ارتباطات وعلاقات تشابكية لقطاع السياحة في مجالات الصناعة ومايمكن أن تحتقه الصناعة للسياحة من صناعة الأجواء وصناعة الخدمات في ضوء امتداد الحيز المكاني السياحي لاستيعاب المزيد من الحلب السياحي بالنسبة لجمهورية مصر العربية .

وحيث أننا بدسبيل التعرض الى السياحة ومحدداتها في القرن الواحد والعشرين يرى الباحث أن أهم تحديات هذا القرن هو إعادة صياغة السياحة من منظور بنائها من جديد على ركيزة من المستجدات المعاصرة والتي أصبحت ذات علاقة وثيقة لتنمية الحركة السياحية وهي التنمية البشرية والبيئة وذلك من

أجل تحقيق التنمية الشاملة والتي تدعم استمرار هذه التنمية وتواصلها •
من أجل ذلك فإن الأجزاء التالية من هذه الدراسة نتناول بشكل علمي تفصيلي
ودقيق إعادة صياغة للسياسة للسياحة في ضوء علاقة السياحة بأهم متغيرين جديدين
فرضتا نفسيهما فعلا في الوقت المعاصر على السياحة ويتعاظم دورهما في
القرن الواحد والعشرين وهما صحة البشر وبيئتهم أي مجالي الصحة والبيئة •

المبحث الثانى

السياحة فى القرن الواحد والعشرين
صياغة جديدة للسياحة فى القرن الواحد والعشرين كمفاهيم
وتعريفات وأنماط وتقسيمات من منظور علاقتها بالتنمية
والبيئة البشرية

رؤية واقعية معاصرة للسياحة فى القرن الواحد والعشرين إعادة صياغة السياحة فى القرن الواحد والعشرين كمفاهيم وتعريفات وموارد وتقسيمات من منظور علاقتها بالبيئة والتنمية البشرية

١ - محور التنمية البشرية فى القرن الواحد والعشرين :

عندما نحاول التعرض الى حقيقة وضع السياحة فى القرن الواحد والعشرين لابد وأن ننظر الى هذا الوضع فى ضوء نظرة شمولية لمفهوم التنمية الذى طرح نفسه فى أواخر القرن العشرين والذى يتخذ من محور التنمية البشرية ركيزة أساسية تسعى اليها جميع المحاور الأخرى التى تدور فى تلك التنمية .

وإذا اتخذنا أهم المحاور الفرعية التى ترتبط بها محور التنمية البشرية نجد أنه محور صحة البشر (أى الصحة) والذى يلعب دورا هاما فى التأثير المباشر على التنمية البشرية .

كما أننا إذا اتخذنا محور صحة البشر نجد أنه يرتبط ارتباطا شديدا فى الوقت المعاصر بمحور البيئة والتى تؤثر بمردوداتها السلبية على صحة هؤلاء البشر .

وهذا يشير الى أن محورى الصحة والبيئة يشكلان أهم المحاور الفرعية التى تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية البشرية وبالتالي على التنمية ككل بمفهومها الجديد فى القرن الواحد والعشرين .

٢ - علاقة السياحة والتنمية والبيئة فى القرن الواحد والعشرين :

فى ضوء ماتبين من المناقشة الموجزة السابقة حول مفهوم التنمية فى القرن الواحد والعشرين وإرتباط هذا المفهوم بكل من الصحة والبيئة من أجل تعظيم دور البشر فى التنمية ، فى إطار ذلك يبرز محورين فرعيين آخرين يفرضان نفسيهما على هذا الارتباط وهما محورى السياحة والبيئة واللذان يشكلان الوسائل والأدوات المساعدة والمؤثرة على محور الصحة باعتبار أن السياحة فى

القرن الواحد والعشرين أصبحت تمثل الطريقة والوسيلة التي تمكن الانسان من حصوله على الصحة بعيدا عن تلوث البيئة فالعملية السياحية أصبحت تعنى حركة الإنسان للبحث عن صحته فى أماكن تحقق له الصحة من الناحية الجسدية والنفسية والفكرية والروحانية والأهمية هذا الموضوع وتأكيدُه فإنه لابد من تناول هذه العلاقة بتفصيل علمى نتناول فيه بداية موضوع البيئة ومشكلاتها المعاصرة وتأثيرها على صحة الإنسان وارتباطها بظاهرة السياحة وذلك على النحو التالى:

٢ - أ - التلوث البيئى وتدهور صحة الانسان فى المدن المعاصرة

بالرغم مما تقدمه الحضارة من خدمات متجددة ومتطورة للإنسان المتحضر فى الوقت المعاصر إلا أن أطماع الإنسان لاتنتهى عند حدود معينة فكماليات الأمس أصبحت بفعل التحضر ضروريات اليوم ، كما أن كماليات اليوم تصبح مع التطور التكنولوجى المصاحب للحضارة الحديثة ضروريات الغد ، وهكذا يعيش الإنسان المتمدن المعاصر فى إقبال مستمر على الجديد الذى تطوره له تكنولوجيا العصر فى جميع مجالات الحياة - الأمر الذى جعل الانسان يعيش حياة المدينة ذات الايقاع السريع فى جميع أنشطتها ، متعلقا بالمظاهر الحديثة للحياة ، غافلا عن كل مايتعلق بجوهر هذا التطور وردود فعله وجوانبه السلبية والذى يدفع ثمنه من إستقراره وسلامة صحته .

فالحقيقة هى أن الحضارة قد قدمت للإنسان معيشة وخدمات حضرية متطورة - الا أنها فى الوقت نفسه حملت له معها العديد من الأخطار الجسيمة لصحته الجسدية والنفسية . فقد اصبح الانسان داخل المدن محاطا بغلاف من ملوثات خطيرة ضارة بصحته ، مابين ملوثات بكتريولوجية ناقلة لمختلف الأمراض - أو سموم كيمياوية تنال من جسده وتهدد حياته فى الهواء الذى يستنشقه أو الماء الذى يشربه أو الغذاء الذى يأكله ، بالإضافة الى محدودية الموارد داخل المدينة - اللازمة لسلامة صحته الجسدية والنفسية .

فتقدم الحضارة يعنى زيادة التمدن ، وزيادة الكثافة السكانية ، ونمو الصناعة ، وقيام محطات توليد الكهرباء ، وزيادة وسائل النقل والمواصلات ، وزيادة صرف المخلفات الآدمية والصناعية ، بالإضافة الى ماتقدمه المصانع من أذخه وغازات ومعلقات مختلفة عبر الهواء الذى يستنشقه الانسان ، منها مايسبب التسمم كغازات أول أكسيد الكربون وثانى أكسيد الكبريت ، أو مما قد

تحتويه من السيانييد أو الكاديوم أو غير ذلك من العناصر السامة .
كما يعنى التمدن وزيادة الكثافة السكانية تضخم حركة النقل داخل المدن
وزيادة عدد السيارات التى تعمل بالبنزين أو السولار أو المازوت والتى يتخلف
عن احتراقها غازات تحتوى على ثانى أكسيد الكربون ، وأول أكسيد الكربون
والأبخرة البترولية المحتوية على مركبات الرصاص .

وقد أدت الزيادة فى حجم الملوثات على المستوى العالمى الى التدهور
المستمر فى بيئة المدن الصناعية من منظور صلاحية هذه البيئة لصحة الانسان

فقد اشارت الاحصاءات العالمية الى أنه فى عام ١٩٥٠ بلغت الملوثات
من المواد العضوية الكيميائية وزنا قدره مليون طن ، وفى عام ١٩٧٠ وصلت الى
(٦٣) مليون طن ، وقد بلغت (٢٥٠) مليون طن عام ١٩٨٥ .

كما قد تبين أنه فى منتصف السبعينات بلغ عدد الملوثات (١٥٠٠) مادة
أنتجت كميات من التلوث تزيد على (٥٠٠) طن فى العام ، وأكثر من (٥٠)
مادة خرجت فى كميات أكثر من مليون طن ، كما اشارت البيانات الى أنه
بالرغم من القوانين والاحتياطات الجادة فى المصانع لتقليل التلوث ، فانه
توجد بعض المواد التى تخرج فى تركيزات غير معلومة أقل من جزء فى
المليون قد تحدث أخطارا صحية جسيمة للأجيال القادمة .

وقد أطلق العلماء أخيرا صيحة تحذير فى المؤتمر الدولى الذى عقدته
هيئة الأمم المتحدة بالإشتراك مع الوكالة الأمريكية لحماية البيئة فى العام الحالى
، نبه فيه العلماء الى خطر كبير يواجه الأرض خلال الأربعين سنة القادمة ، بعد
أن أثبتت البحوث العلمية ، وصور الأقمار الصناعية ، تآكل طبقات الأوزون فى
الطبقات العليا من الهواء نتيجة لزيادة نسبة التلوث بالغازات ، مما يؤدى الى
زيادة مستوى الشععة فوق البنفسجية (ب) التى تصل الى سطح الأرض ،
وارتفاع درجات الحرارة التى يمكن أن تذيب كميات الجليد الهائلة بالقطبين ،
مما يؤدى الى ارتفاع منسوب سطح البحار والمحيطات أكثر من متر فتلتهم
العديد من الجزر ودلتا الأنهار وبعض الدول بأكملها .

وتشير الدراسات فى هذا الصدد الى أن ١٦% من دلتا مصر مهددة بالاختفاء ومتوقع أن تؤدي هذه التغييرات أيضا الى حدوث أمراض عديدة بالنسبة للإنسان مثل الإصابة بسرطان الجلد والدم وتشوهات الأجنة وضعف النشاط المناعى للإنسان والإصابة بالمياه البيضاء والتهابات الشبكية والقرنية بالعين ، وضعف الانتاج الزراعى والحيوانى وإنخفاض الأعمار بنسبة تصل الى ٥٠% لدى كل الأحياء .

وبالنسبة للمدينة ، فقد تأثرت صحة الانسان ساكنها بالتلوث تاثرا بالغا الا أن الاحصاءات قد عجزت حتى الآن عن التحديد الدقيق للأمراض والوفيات التى يمكن أن تعزى بشكل مباشر الى تلوث بعينه الا فى بعض الحالات التى تشكل فيها ظاهرة عامة أو كارثة ملموسة مثل كارثة اختناق سكان لندن عام ١٩٥٢ والتى تسببت غازات السناج Smog وفى وفاة (٤٠٠٠) مواطن بريطانى والكارثة المماثلة فى نيويورك عام ١٩٦٢ والتى تسببت فى وفاة (٨٠٠) مواطن أمريكى .

ومما يزيد فى تدهور صحة الانسان داخل المدن أن الملوثات تبقى حبيسة داخل المدينة ٠٠٠ ، ومن هذا المنطلق فقد شبه برايستون (١٩٧٢) المدينة ببركان أسماء البركان البشرى ، حيث أن المخلفات من أنشطة الانسان المختلفة داخل المدينة من تنفس ، وعادم سيارات ومصانع ، وأجهزة تدفئة وتبريد ٠٠٠ الخ تنتج طاقة حرارية ترفع درجة حرارة الهواء فيرتفع الى أعلى حاملا معه الدقائق الصلبة المعلقة من الغبار والسناج تظهر على شكل سحابة متربة تظل معلقة فوق المدينة تشبه السحابة المتصاعدة من فوهة بركان .

وقد تبين أنه نتيجة لذلك توجد فروق ملموسة بين هواء المدينة وهواء القرية كبيئة طبيعية ، فالمدينة تختلف عن القرية بزيادة درجتين فى درجات الحرارة ، وزيادة نسبة الغبار ١٠% والضباب بمقدار ضعفين ، والسحب بمقدار ٥ - ١٠% ، والأمطار بمقدار ٥ - ١٠% ، ومن ناحية أخرى نقل عن القرية فى نسبة الرطوبة بمقدار ٦% وسرعة الرياح ٢٠ - ٣٠% والاضاءة الشمسية بمقدار ١٠ - ٢٠% .

وقد أدت قلة ومحدودية الموارد الأساسية اللازمة لصحة الانسان مثل الهواء النقى وأشعة الشمس المقيدة داخل المدن بسبب التلوث الى كثير من المشاكل الصحية للإنسان فى صورة أمراض جلدية وصدريه وسرطانية - الأمر الذى أدى الى سعى الانسان بين الحين والآخر الى الانتقال خارج المدن لاستعادة صحته ، وبهذا شكل الحصول على الهواء النقى وأشعة الشمس المفيدة تكلفة أو ثمنا لهذه الموارد والتي أصبحت من الناحية الاقتصادية تدرج تحت قائمة الموارد المحدودة .

وتقدر ثمنا مرتفعا للحصول على أشعة الشمس النقية والهواء النقى من حيث ضرورة استعمال الانسان لهذين الموردتين لسلامة صحته ، والذي يقدر بالثمن أو التكاليف المادية التى يتحملها الانسان فى انتقاله للحصول عليها ، بالإضافة الى أن محدوديتهما يحددان بالضرورة العمليات الحيوية الأخرى التى تدور داخل الأجهزة البيئية والمتعلقة بالحياة وتكوين الموارد ، يؤكد ذلك موت النبات وانقراض الحيوانات فى أماكن الصناعة المكثفة ، وكثرة نسبة غياب عمال المصانع بسبب الأمراض التى يتعرضون لها مما يؤثر على الانتاج .

وبذلك فإن التلوث فى مجموعه يؤدى الى خسائر فادحة للإنسان ، خاصة وأن برامج القضاء على التلوث تتكلف مبالغ باهظة وسنين عديدة وبنجاحات محددة .

وإجمالاً لما سبق ، يتبين أنه توجد عوامل متعددة وراء تدهور صحة الانسان الجسدية والنفسية داخل المدينة الصناعية المعاصرة ، وذلك من خلال مايتعرض له ساكن المدينة من تلوث الهواء والماء والغذاء - الأمر الذى يؤثر تأثيراً مباشراً على صحته الجسدية بالإضافة الى مايعانيه الانسان داخل المدينة من التكدس ومايترتب عليه من ضجيج وتلوث سمعى وبصرى وإرهاق فى صعوبة التحرك والانتقال للحصول على متطلبات الحياة اليومية بسهولة ويسر ، هذا الى جانب معاناته فى العمل وأوجه النشاط المختلفة داخل المدينة - اقتصادية أو إجتماعية - من تفشى ظاهرة البيروقراطية وسيادة النزعات الفردية ... الخ من العوامل التى ساهمت فى تدهور بيئة المدينة كقيمة اجتماعية .

ولاشك أن كل هذه العوامل مجتمعة قد أدت الى إصابة الانسان ساكن المدينة بعدد من الأمراض التى أدت الى تدهور فى صحته الجسدية والنفسية

وقد أكدت الأبحاث العلمية ذلك ، فعلى سبيل المثال - لا الحصر - وضع بحث أجرى على سكان مدينة فيلادلفيا عام ١٩٦٩ أنه نتيجة للزحام الشديد ونضوب البيئة الطبيعية من وسط المدينة ، أصبح سكان المدينة يعانون من أمراض جسدية مثل أمراض القلب ضغط الدم ، السل ، السرطان ، تليف الكبد والدوسنتاريا بأنواعها والتسمم الغذائي ، كما يعانون من أمراض إجتماعية مثل الاكتئاب النفسى ، الانتحار إدمان المخدرات والكحوليات ، إنتشار السرقات ، الإغتصاب ، إرتفاع معدل وفيات الأطفال ، الشذوذ الجنسى والشراسة فى السلوك ، وذلك الى جانب عديد من الأمراض والاختلالات فى الصحة النفسية وزيادة أعداد المرضى فى مستشفيات الأمراض العقلية .

وقد كان من أهم نتائج هذا البحث أن أعلى نسب من أعداد المرضى تركزت فى وسط المدينة ، بينما قلت هذه النسب تدريجيا حتى وصلت اقلها فى أطراف المدن .

وبذلك فقد أشارت كل البنود السابقة من الورقة الى التدهور فى بيئة الانسان المتمدن المعاصر ، معرضة هذا الانسان للإصابة بعديد من الأمراض الجسدية والنفسية ، هى واقع الأمر جزئيات أساسية من إطار متكامل لمشكلة بيئية معقدة شارك الانسان المتحضر المعاصر بنفسه فى إحداثها ، ويعتبر التلوث الذى أصاب المدينة والأمراض التى أصابت الانسان جزء من ردود فعلها .

٢ - ب : حقيقة المشكلة البيئية التى يعيشها الانسان المتحضر المعاصر :

وتتلخص حقيقة المشكلة البيئية التى يواجهها الانسان المتحضر المعاصر فى أن معيشته داخل المدينة تخضع لنظم متعددة متداخله تتكون من عناصر مختلفة طبيعية ، وصناعية واجتماعية ، تحدد محصلة تداخلاتها وتفاعلاتها شكل ونمط ومستوى تحضره من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالإطار الذى يعيش فيه الانسان المتمدن يتكون من ثلاث منظومات تختلف فى الأصول والتنظيمات الخاصة بكل منها والتى تشكل جوهر المشكلة .

ففى المدينة توجد المنظومة الحيوية Biosphere وهى منظومة الغلاف الحيوى والتي توفر للإنسان الأرض التى يعيش عليها ، والهواء الذى يتنفسه ، والشمس التى تمدّه بالطاقة ، والماء الذى يشربه ويروى به زرعه ، وتعتبر هذه المنظومة أحد المكونات الأساسية فى الأجهزة الطبيعية Global Ecosystems والتي تبني من خلال مكوناتها الموارد اللازمة لغذاء الانسان من النباتات والحيوانات وما يحتاجه من معادن وموارد إنتاجه .

كما توجد المنظومة الصناعية Technosphere والتي تتكون من كل الانشاءات التى صنعها الانسان داخل الغلاف الحيوى مثل المباني وأنظمة المواصلات والاتصالات والطرق والمطارات ، والمراكز الصناعية ، والعديد من الخدمات ... الخ .

بالاضافة الى المنظومة الاجتماعية Sociosphere والتي تعمل على تنظيم المنظومتين السابقتين ، وهى تتكون من ثلاث أنواع من التنظيمات : (تنظيمات سياسية Sociopolitical تنظيمات اقتصادية Socio-economic تنظيمات إجتماعية وثقافية Socioculture) .

ويشكل التداخل بين عمل المنظومات الثلاث (الحيوية ، والصناعية ، والاجتماعية) بظروفها ومعاييرها المختلفة جوهر المشكلة البيئية المعقدة التى يعيشها الانسان المتحضر من حيث المنظومة الاجتماعية بأقسامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتحكم فى المنظومة الحيوية والصناعية ، وكلها ذات اصول وتنظيمات مختلفة متعارضة ، وهذا التعارض فى الأصول والتنظيمات الخاصة بكل منهم يسبب صعوبات كبيرة فى العملية التنظيمية Control والتي لايسيطر عليها الا من خلال وجود قدرات قومية National Capabilities تكون لديها القدرة الكافية على فهم وتنظيم التفاعلات بين المنظومات الثلاث وذلك من خلال التطبيق العلمى السليم للتكنولوجيا الملائمة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبذلك تعتبر الدولة متقدمة ، اذا ما استطاعت أن تمتلك تلك القدرات أما الدول النامية ، فهى تلك الدول التى مازالت تصارع لإنشاء مثل هذه القدرات والتي يستلزم انشاؤها وجود قوى عاملة مدربة ، وأجهزة ذات كفاءة عالية

عالية للحصول على المعلومات والتي تعتمد على قاعدة عريضة من البيانات الصادرة .. علاوة على وجود أجهزة منظمة لوضع السياسات والقرارات القصيرة والبعيدة المدى .

وفى رأى الباحثة ، أن حل المشكلة البيئية يتعدى أبعاد التنظيم بين الثلاث منظومات الحيوية ، والصناعية ، والاجتماعية ، وأن الأمر يتطلب مراجعة الأسس والمفاهيم والأساليب العلمية التى تمارسها المنظومة الاجتماعية بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن كثير من الأساليب المستخدمة فى التنمية الاقتصادية أدت الى ظهور عديد من المشاكل البيئية والتى تم الاشارة اليها مثل التلوث والخلل البيئى لغيبه وعدم وضوح المفاهيم البيئية - الأمر الذى يدعو الى ضرورة إعادة دراسة وصياغة مفاهيم واسس جديدة لإستخدام أساليب التنمية فى ظل المفاهيم العلمية .

ولذلك فإن المحافظة على بيئة الإنسان المتحضر وصيانة صحته الجسدية والنفسية يمكن أن تتحقق من خلال تبنى المنظومة الاجتماعية لمفاهيم جوهرها الحفاظ على مكونات المنظومة الحيوية والتوازنات الطبيعية للأصول الانتاجية المتواجدة بها ، والعمل على الموازنة بين البناء الطبيعى للموارد وهدم الانسان لها - الأمر الذى يجعل الانسان يحقق متطلباته الحضارية من مكونات المنظومة الصناعية دون الاخلال بالمنظومة الطبيعية التى يعيش فيها .

هذا بالإضافة الى أن النجاح فى تحقيق التوازن البيئى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطا كبيرا بمدى الوعى والادراك وإحساس الانسان بالبيئة التى يعيش فيها ، وتقدير مسئوليته تجاهها ، والذى يعبر عنه بالضمير البيئى للإنسان Inscape سواء عند المخططين أو المنفذين أو المستفيدين (المواطنين)* (١) والتثقيف البيئى المستمر له الدور الكبير فى

وفاء عبدالله (حول المشكلة البيئية المعاصرة ومفهوم جديد للتنمية) مرجع رقم (١١) ص ٢٣
وفاء عبدالله (حول المشكلة البيئية المعاصرة ومفهوم جديد للتنمية) مرجع رقم (١١) ص ٢٣

تواجهه ونموه ، وهو ما تتبناه الدول المتقدمة فى الوقت المعاصر .

وقد وضح العرض الموجز السابق عن حقيقة المشكلات البيئية التى يعيش فيها الانسان المتحضر داخل المدن أنها مشكلات معقدة لا يمكن حلها على المدى القصير ، بل تحتاج الى وقت طويل قد يصل الى عشرات أو مئات من السنين من حيث أن المشكلات البيئية ليست مشكلات آنية ، بالإضافة الى أن حلها يتعلق بعوامل متعددة تتعلق بمدى الإدراك للتوازنات البيئية وإمكانية وجود القدرات التى يمكن أن تعمل على حلها مع وجود الضمير البيئى ووجود المعلومات والبيانات الصادقة التى تخدم هذه القدرات .

وقد أدرك سكان المدن فى الدول المتقدمة العديد من حقيقة المشكلات البيئية التى يعيشون فيها نتيجة للإعلام المستمر وإنتشار الوعى البيئى - الأمر الذى جعلهم يحرصون كل الحرص على الانتقال بين الحين والآخر الى خارج المدن الى الأماكن الطبيعية لاستعادة قد من صحتهم الجسدية والنفسية والتى يتعرضون لفقد مواردها واسبابها داخل المدن ^{١*} كما تم الإشارة الى ذلك - وأصبحوا يتخذون أوقات الفراغ والأجازات القصيرة أو الطويلة وسيلة للانتقال لتحقيق هذا الهدف داخل الدولة أو خارجها ، فى صورة فردية أو جماعية - الأمر الذى أصبح يشكل ظاهرة عامة سميت فى مجموع أنشطتها بظاهرة السياحة .

وبذلك ارتبطت ظاهرة السياحة - فى ظل المشكلات الحالية لبيئة الانسان المتحضر إرتباطا جوهريا برغبته فى حماية وتدعيم صحته ، مما يشير الى أهمية التركيز على المنظور الصحى للسياحة باعتباره يشكل عنصرا هاما فى دفع حركة السياحة المعاصرة .

* وأيضاً الراحة والهدوء وهروباً من الضوضاء والضجيج وإرتفاع نسبة المواد العالقة فى الهواء نظراً لوجود المصانع وكثرة عدد السيارات فى المدن "رسالة برلين الأهرام ٥ أغسطس ١٩٨٦" .

٢ - ج : تحليل حول الحركة السياحية وبحث الانسان عن الصحة (١)

أوضحت إحصاءات حركة السياحة العالمية أن نمو الحركة السياحية ارتبط أساس بتوفر أوقات الفراغ والتي كانت متاحة في البداية للطبقة الواسعة الثراء المحدودة العدد من الأغنياء ، ثم إرتبط نموها السريع بعد ذلك بوجود الأجازات مدفوعة الأجر والتي أصبحت حقوقا مكتسبة تملكها الفئات العريضة من الطبقة العاملة الكبيرة العدد متوسطة الدخل - الأمر الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أدت الى إزدهار حركة السياحة المعاصرة بفضل الاقتناع التام والايمان العميق العام لدى شعوب الدول الصناعية المتقدمة بالمنظور الصحي للسياحة واعتبارها وسيلة لزيادة الانتاج تعمل على تحقيق الرفاهية الصحية للعاملين واستعادتهم وتجديدهم للصحة الجسدية والنفسية - الأمر الذي اتخذ كهدف يسعى الجميع الى تحقيقه حكومات وافراد فى ظل التزايد المستمر للمشكلات البيئية التى تحيط بالانسان المتحضر .

والعلاقات الموضحة بالرسم البيانى الملحق تشير الى العلاقة الطردية الواضحة بين نمو حركة السياحة العالمية والدولية وزيادة التلوث ، بمعنى زيادة المشكلات البيئة التى يعيشها الانسان المتحضر المعاصر .

وبذلك فان تفاقم المشكلات لبيئة المدن أدى بشكل مواكب الى نمو الحركة السياحية حيث يسعى الانسان المتحضر فى الدول المتقدمة الى التخطيط الدائم لاستخدام أجازته وأوقات فراغه بالانتقال خارج المدن ، أما داخل الوطن أو خارجه بشكل فردى أو جماعى بهدف إكتساب الصحة والذى يشكل فى مجموع أنشطته والمجموعات القائمة به ظاهرة الحركة السياحية .

(١) وفاء أحمد عبدالله "حول العلاقة بين السياحة والبيئة المعاصرة مرجع رقم (٢)

وقد ساعد إنتشار الوعى بالمشكلات البيئية الصحية لسكان الدول المتقدمة (*)^١ على ترسيخ الهدف الصحى للسياحة والايمان بها كوسيلة للإبتعاد المؤقت بين الحين والآخر عن التواجد المستمر داخل هذه المشكلات للتخفيف من التأثير بأضرارها ، وحاوله العمل على المحافظة على أجهزة الفرد الحيوية من جهة ورفع كفاءتها لتحمل معاودة مواجهة المشاكل البيئية داخل المدينة مرة أخرى .

ونرى أن انتشار الوعى والتثقيف والاعلام البيئى فى الدول المتقدمة يعتبر أحد العوامل الأساسية التى أدت الى نمو الحركة السياحية فى هذه الدول عنها فى الدول النامية ، تدعم ذلك الاحصاءات التالية : (١٥)

أ - وضحت الاحصاءات زيادة الحركة السياحية فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية ، حيث يتبين أن السياحة الأوروبية بلغت نسبتها ٧٢,٨ ٪ من حجم السياحة العالمية عام ١٩٨٠ ، بينما نجد أن السياحة الأمريكية بلغت ١٨,٤ ٪ ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥,٣ ٪ فى شرق آسيا ، ثم الى ٢ ٪ فى افريقيا ، وبلغت ١ ٪ فى الشرق الأوسط ، بينما بلغت ٢/١ ٪ فقط فى جنوب آسيا .

ويتبين من ذلك أن الدول الأوروبية قد حصلت على أكبر نسبة ، بينما تليها أمريكا ، وهما تمثلان أكبر حجم فى الدول المتقدمة ، بينما تبين الانخفاض الملحوظ فى باقى الدول والتى تمثل فى مجموعها دولا نامية .

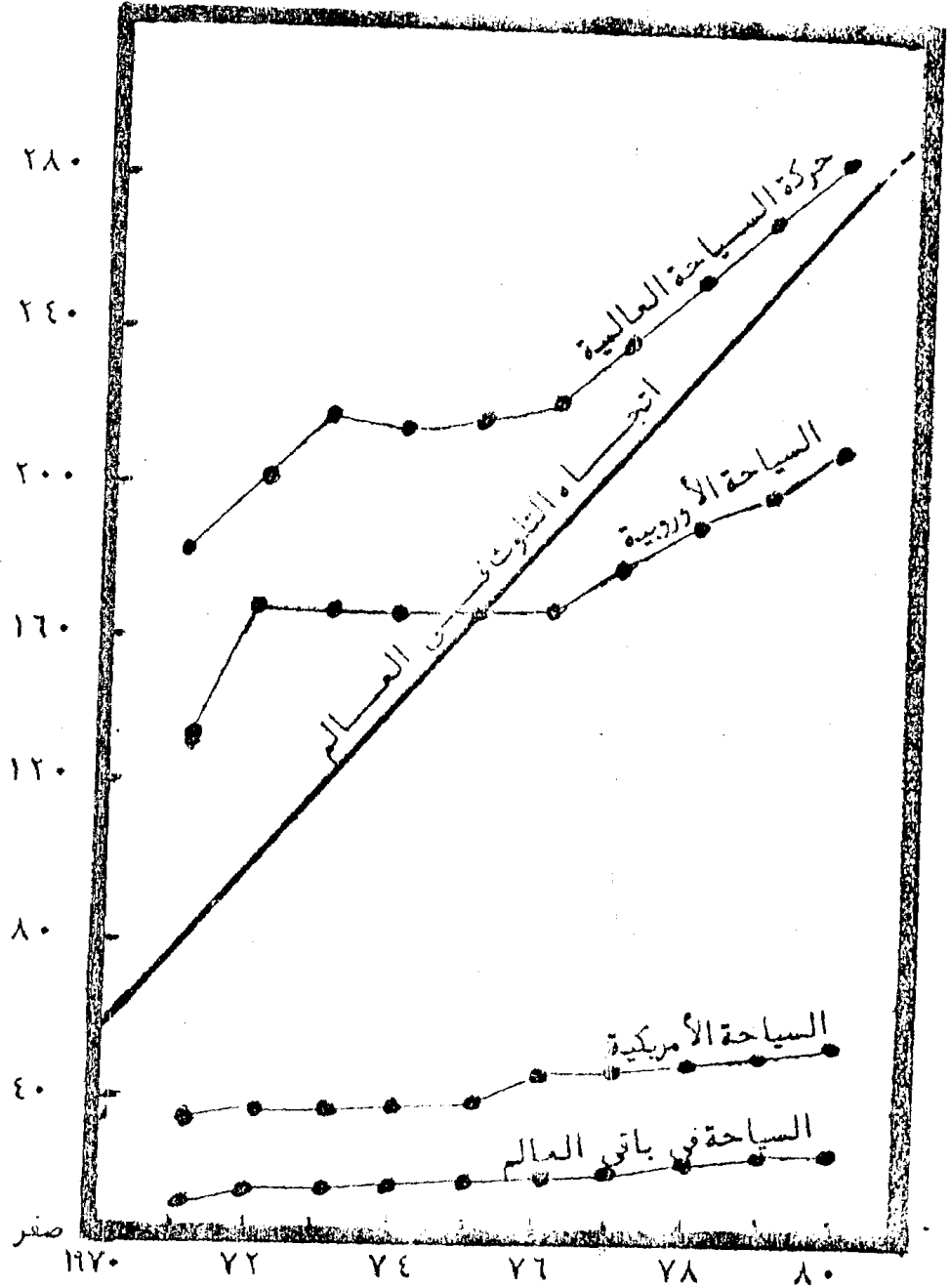
ب - وضحت حركة السياحة العالمية أن السياحة الداخلية فى الدول المتقدمة قد بلغت اربعة أضعاف حجم السياحة العالمية ككل ، وذلك يشير الى الانتشار الكبير للوعى والتثقيف البيئى لشعوب هذه الدول ، وايمانهم بالعلاقة بين السياحة والصحة ، وهو أحد العوامل التى أدت الى نمو حركة السياحة الداخلية بشكل كبير من حيث إمكانية مواءمتها لمستويات

(*) الدول المتقدمة سباقة فى مضمار التصدى لمشكلات البيئة منذ بداية ظهور آثارها الضارة على صحة الانسان فى الدول الصناعية وذلك فى صورة مؤتمرات وبرامج ومناهج ثقافية (٢١) .

(١) وفاء أحمد عبدالله "حول العلاقة بين السياحة والبيئة المعاصرة مرجع رقم (٢)

((الحركة السياحية والتقدم الحضارى والتلوث))

السياحة الدولية (بالمليون سائح)



المصدر : منظمة السياحة الدولية

خط التلوث - الحالة من الهامشة - (الكمية بالمليون طن)

تحرص بشكل مستمر متكرر على تحقيق هذا العائد .

ج - وتأكيذا لزيادة الوعي والتثقيف البيئي فى الدول المتقدمة ونمو الحركة السياحية من حيث ارتباطها بالصحة ، فقد أشارت الاحصاءات أيضا الى أنه فى الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٢ زادت السياحة الداخلية فى روسيا (فى مجموعة دول تبادل المساعدات الاقتصادية CEMA) من ٤٢ الى ٦٣ مليون سائح ، بينما زادت السياحة الخارجية فى هذه الفترة من ٢,٣ الى ٤ مليون فقط ، ويرجع كبر حجم السياحة الداخلية فى روسيا - بالاضافة الى الوعي والتثقيف البيئي والصحي - الى التسهيلات الكبيرة فى السياحة الداخلية نظرا للقيود التى تضعها هذه الدول على السفر الى الخارج ، بالاضافة الى مواءمة مستويات الدخول مع التسهيلات التى توفرها الدولة بالنسبة للسياحة الداخلية .

ونخلص من التحليل السابق الى أن السياحة كظاهرة انتقال مؤقت نشأت واستمرت وليدة دافع أساسى هو البحث عن الصحة ، ونمت وترعرعت واصبحت تشكل ظاهرة عامة بفضل ايمان الأفراد بهذا المفهوم وحرصهم على الاستفادة من عائدته الصحي - الأمر الذى جعل السياحة تشكل حركة عالمية كبيرة درستها ونظمتها لها واستفادت منها الدول المتقدمة حتى اصبحت بفضل الوعي والتثقيف البيئي صناعة من الصناعات الهامة فى العصر الحديث من منطلق حرص الفرد والدولة على صحة الانسان كقيمة انسانية واجتماعية واقتصادية ، وهو مفهوم مازال جديدا لم يخرج الى النور فى الغالبية العظمى من الدول النامية .

وندعم هذا الاستخلاص باجراء مقارنة بالنسبة للكثافة السكانية والتحضر وارتباط ذلك بحجم الحركة السياحية فى الدول المتقدمة ومجموعة من الدول النامية كما هو موضح بالجدول التالى :

(الاحصاءات بالمليون / ١٩٨٠)* ١

الدول	عدد السكان	عدد سكان الحضر	إجمالي الحركة السياحية
مجموعة أمريكا الشمالية	٢٤٨	١٨٣	٥٢,٥٠
الدول (أوروبا)	٤٨٤	٣٦٩	٢٠٨
المتقدمة (روسيا)	٢٦٥	١٧٤	٦٣
الاجمالي	٩٩٧	٧٢٦	٢٢٣,٥٠
مجموعة من (شرق آسيا	١١٧٥	٣٥٩	١٥
الدول (جنوب آسيا	١٤٠٤	٣٣٠	١,٥٠
النامية (افريقيا	٤٧٠	١٣٢	٥,٨٠
الاجمالي	٣٠٤٩	٨٢٢	٢٢,٣٠

تشير المقارنة الى أنه بالرغم من أن مجموع عدد السكان في مجموعة الدول النامية بلغ ثلاثة اضعاف هذا المجموع في الدول المتقدمة ، الا أنه توجد فروق بسيطة في مجموع سكان الحضر في هاتين المجموعتين ، في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الحركة السياحية في مجموعة الدول المتقدمة (١٥) ضعف هذه الحركة في الدول النامية أى نسبة ١٥ : ١ ، ومعنى ذلك أن التحضر - بمعنى سكنى المدن - لايشكل دافعا أساسيا للسياحة .

وحيث أن ارتفاع المستوى الاقتصادى فى الدول المتقدمة يوفر للإنسان الاحتياجات المعيشية المادية المتطورة داخل المدن ، ولايوجد لديه نقص ملموس فى هذه الاحتياجات بدرجة تجعله يرغب فى تعويضها بدوام الانتقال خارج هذه المدن .

لذلك فإن الارتفاع النسبى للمستوى الثقافى ، ودرجة الوعى البيئى ، ومعرفة الانسان بحقيقة المشكلات البيئية الصحية التى فرضها عليه التقدم الحضارى داخل المدن فى الدول المتقدمة ، يعتبر مؤشرا أساسيا وراء إقتران

تم استخلاص الاحصاءات الموضحة بالجداول من تقرير برنامج الأمم المتحدة عن البيئة العالمية ١٩٧٢ - ١٩٨٢ .

الأفراد بالانتقال المؤقت المستمر خارج هذه المدن لاستعادة الصحة الجسدية والنفسية والفكرية الأمر الذى يعكسه الحجم الكبير للحركة السياحية فى هذه الدول والتي تمثل ١٥ ضعف هذه الحركة فى الدول النامية ، والتي مازالت شعوبها تعاني من التدنى النسبى فى المستوى الثقافى والوعى البيئى والصحى .

٣ - إعادة صياغة مفاهيم جديدة :

المنظور الصحى للسياحة من منظور ارتباطها بالبيئة :

تحاول الباحثة فى هذا الموضع إعادة بناء وترتيب وتوضيح لبعض المفاهيم النظرية لظاهرة السياحة ، والقيام بتأصيل لهذه المفاهيم على ضوء العلاقة بين السياحة والصحة باعتبار أن بحث الانسان عن صحته الجسدية والنفسية هو الركيزة والدافع المحرك لظاهرة السياحة ، وهى ما خلصت اليه علميا فى الأجزاء السابقة من الورقة ، حيث وضحت أن ظاهرة السياحة المعاصرة هى ظاهرة انتقال الانسان للبحث عن الصحة .

من هذا المنطلق ، فإن الباحثة تطرح رؤيتها لمفاهيم وتقسيمات جديدة لظاهرة السياحة المعاصرة من خلال مناقشة موارد وتعريفات وتقسيمات كل من السياحة والصحة وذلك على النحو التالى :

٣ - أ : موارد الصحة والسياحة :

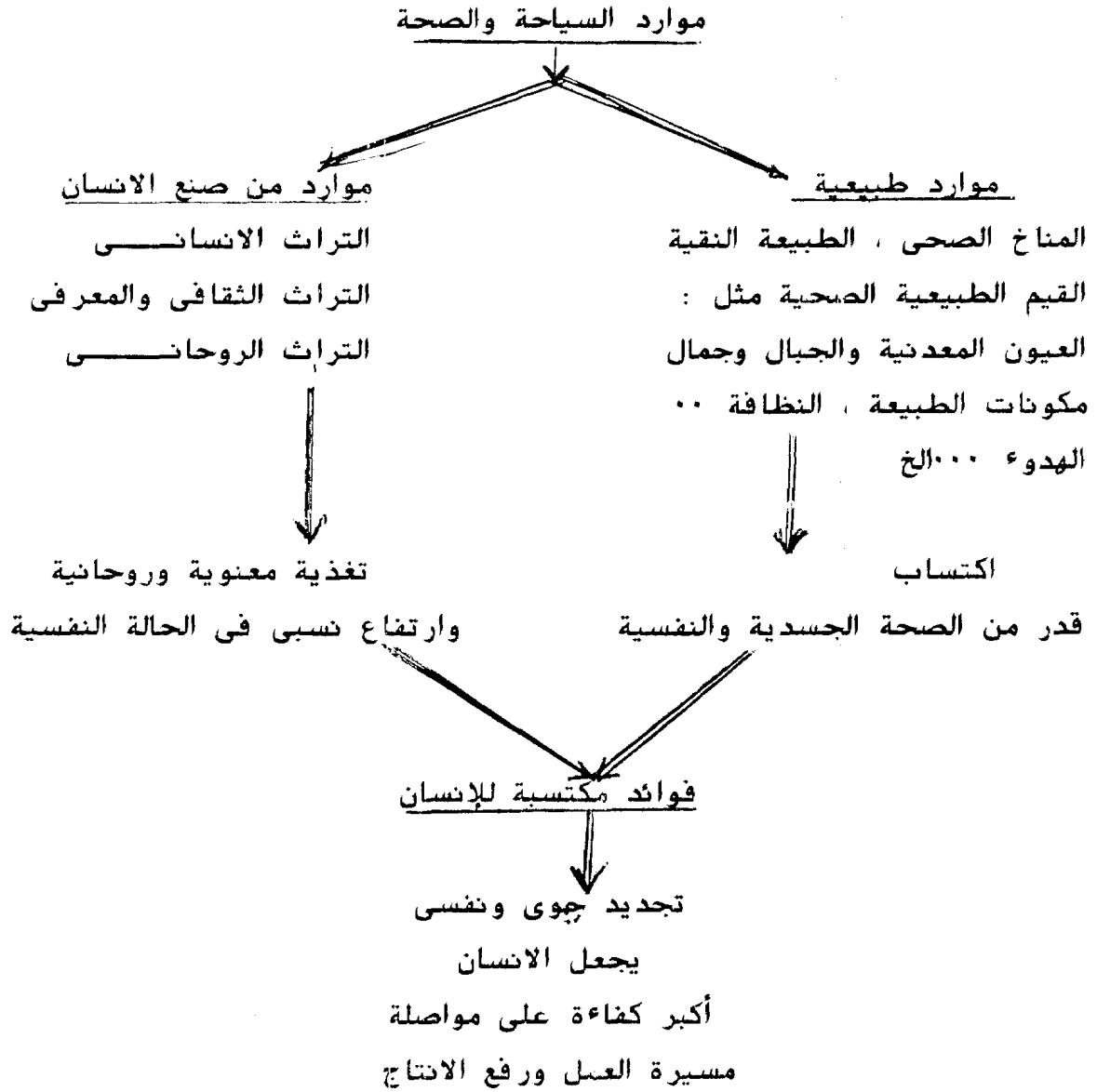
عند إجراء مقارنة بين الموارد المستهدفة والتي ينتقل اليها الانسان لاشباع حاجته منها بالنسبة لطلبه من كل من السياحة والصحة الجسدية والنفسية يتبين وحدة الموارد الأساسية بالنسبة للطلب على السياحة والصحة ، فقد قسم الباحثون الموارد أو التراث السياحى الذى ينتقل اليه السائح الى موارد طبيعية وموارد من صنع الانسان :

فالموارد الطبيعية تتمثل فى : المناخ بما فيه من هواء نقى ، وماء صحى (مياه العيون المعدنية والكبريتية) ، وشمس ساطعة ذات اشعة متكاملة نقية وطبيعية جميلة متنوعة .

وتلك الموارد تشكل فى مجموعها غذاء للجسد والنفس ، وتعود على الانسان بالصحة الجسدية والنفسية .

وتتمثل الموارد السياحية من صنع الانسان فى : التراث الانسانى والذى يغذى النفس بعدد من أنواع الثقافة والمعرفة بأنواعها ، والروحانية الدينية ، وكلها تؤدى الى إستعادة وتقوية الصحة النفسية والفكرية للإنسان .

وبذلك فان استمتاع الانسان قدرا من الصحة الجسدية والنفسية والفكرية والتي يفقد أسباب التمتع بها فى المدن المعاصرة - الأمر الذى جعله يسعى الى اشباعها عن طريق السياحة حتى يعود الى عمله أكثر صحة وأكبر كفاءة على مواصلة مسيرة الانتاج ، وبالتالي فانه مع وحدة الموارد الطبيعية والصناعية اللازمة لكل من السياحة والصحة تعتبر السياحة كظاهرة انتقال وسيلة ، أما الصحة فتعتبر هدفا لهذه الظاهرة ، كما هو موضح فى الرسم التخطيطى التالى :



٣ - ب : المنظور الصحى وتعريف السياحة :

اجتهد كثير من الباحثين وتعددت وجهات نظرهم تجاه ظاهرة السياحة فقد دار محور التعريفات والتي انبثقت من وجهات نظر متعددة حول السياحة كظاهرة انتقال باعتبار أن الانتقال يمثل عنصر الحركة ، وهو عنصر أساسى فى هذه الظاهرة .

ومن هذا المنطلق ، فقد عبرت مجموعة من التعريفات ببلاحيين فى مجال علم السياحة عن وجهات نظر أصحابها بالنسبة لهذا الانتقال من حيث

مدته باعتباره انتقالاً مؤقتاً ، ومن حيث هدفه واشتراط تحرره من قيود الكسب أو العمل ، ومن حيث مصدر الانفاق عليه واشتراط الانفاق من مال لا يكتسب في جهة القصد .

كما اختلفت التعريفات وتنوعت لمجموعة أخرى باختلاف النظرة العامة التي ينظرون منها الى ظاهرة السياحة ، فالبعض يعرفها كظاهرة اجتماعية ، والبعض الآخر يعرفها كظاهرة اقتصادية ، ومنهم من ينظر اليه كعامل من العوامل التي تنمى العلاقات الانسانية ، وفريق آخر يركز على دورها السياسى فى تنمية العلاقات الدولية .

والتعريفات فى جملتها تحاول القاء الضوء على السياحة واعتبارها ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية .

وتضيف الباحثة الى هذه الاجتهادات المتعددة والتعريفات المتنوعة المنظورات تعريفاً جديداً من خلال المنظور الصحى للسياحة .
والتعريف المطروح مبنى على ماتم تقديمه من جهد متواضع فى الأجزاء السابقة من الورقة حول هذا المنظور والذى أورى ارتباط ظاهرة السياحة بالصحة الجسدية والنفسية للإنسان .

وبناء على ذلك ، تربط الباحثة تعريفها للسياحة بتعريف الصحة ، مع أخذ عنصر الانتقال فى الاعتبار باعتباره يشكل ويمثل العنصر الأساسى فى الطبيعة الديناميكية لظاهرة السياحة .
فقد وضحت تعريفات الصحة - كما أجمع الباحثون فى مجال الصحة والبيئة "أنها ليست غياب المرض ، ولكنها خلو الانسان من الأسباب التى تعوق الأداء الطبيعى لوظائفه الجسدية والعقلية والفكرية ، وعلاقاته مع المجتمع والبيئة من حوله" .

ومعنى ذلك أن غياب الأمراض بعلاماتها المميزة والمعروفة ، لايعنى أن الانسان صحيح الجسد ، سليم النفس ، فقد وضع التعريف ارتباط صحة الانسان - بالبيئة وبذلك ألتى عبئاً ومسئولية كبيرة على البيئة التى يعيش فيها الانسان

الأمر الذى يعنى اكتمال صحة الانسان لاتتم بمعزل عن سلامة البيئة من حوله .

وبذلك فقد اثر التدهور البيولوجى والفيزيقي والاجتماعي لبيئة الانسان المتحضر المعاصر على صحة الانسان من النواحي البيولوجية والنفسية ، كما تم الاشارة الى ذلك - الأمر الذى يجعل الانسان المتحضر يفضل ثقافته ووعيه بابعاد مشكلات بيئته ومقومات صحته يلجأ الى الانتقال المؤقت خلال أوقات فراغه وأجازاته بالابتعاد الى بيئات أخرى تمتلك من اسباب وموارد الصحة القدر الكافى الذى يعوضه عما يفقده من هذه الأسباب فى بيئته الصلية .

وقد استندت الباحثة على جوهر مفهوم هذا الانتقال وأهدافه كأساس لوضع تعريفها للسياحة من المنظور الصحى ، حيث تعرفها بأنها "الانتقال المؤقت المتحرر من أى عمل أو كسب للحصول على مايفقده الانسان من موارد وأسباب الصحة فى بيئته الأصلية والتي تدعم مستوى الأداء الطبيعى لظائفه الجسدية والعقلية والفكرية وعلاقاته الاجتماعية" .

٤ - إعادة صياغة تقسيمات السياحة :

ظهرت فى السنوات الأخيرة أنماط جديدة متعددة للأنشطة السياحية ، وقد تميزت الأنماط الجديدة بالتنوع والابتكار والتحديث فى شكل واساليب قضاء أوقات الفراغ والأجازات - الأمر الذى دعى الى ظهور مسميات عديدة متنوعة لهذه الأنماط اختلفت من دولة الى أخرى باختلاف الخصوصية البيئية الاجتماعية والثقافية للدول المختلفة .

وقد صاحب النمو الملحوظ فى حركة الانتقال المؤقت للإنسان المتحضر فى السنوات الأخيرة على المستويات المحلية والدولية والعالمية تعدد فى الرغبات والأهداف المتنوعة بالنسبة للسياحة منها أهداف محددة ومختلطة تتنوع ما بين العمل وعقد الصفقات التجارية ، وزيادة المعارض التى تنوعت وكثرت ، وحضور المؤتمرات التى ازدهرت فى جميع المجالات ، اضافة الى نمو الأنشطة الرياضية وتعددتها على المستويات المحلية والدولية والعالمية ، وزيادة الاشتراك فى المناسبات والرحلات الدينية ، كل ذلك اصبح بشكل تعدد فى

أشكال الانتقال وتنوع وخلق في أهدافه .
لذلك فإن الباحثة في سبيل تناولها تحديد أقسام السياحة من المنظور الصحي
فإنها تحدد أولاً وضع السياحة بالنسبة لهذه الأهداف على ضوء ماتم تحديده
لموارد ومفهوم وتعريف السياحة من هذا المنظور .

وعلى تلك الأسس فإن الأهداف المتعددة لانتقال الانسان المعاصر يمكن
حصرها في ثلاث مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى :

وتشمل الانتقال لأهداف مادية بحتة :

ويندرج تحتها الانتقال بهدف الكسب المادي ، سواء من خلال العمل
المؤقت أو عقد الصفقات وكل مايتعلق بالأنشطة التجارية أو الحرفية أو
الأعمال الفنية عناصرها العمل والمال ، ويكون دافع الانتقال فيها اجباري ومبنى
على المصالح المادية البحتة ، وتشكل المراكز التجارية والصناعية والزراعية
أماكن القصد لتحقيق هذه الأهداف سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو
العالمي .

المجموعة الثانية :

وتشمل الانتقال لتحقيق أهداف معنوية بحتة :

ويتميز الانتقال في هذه المجموعة في أنه يهدف الى الحصول على
موارد وأسباب تحقق الصحة الجسدية والنفسية والفكرية والروحية ، ويتميز
الانتقال في هذه المجموعة بأنه انتقال اختياري يدفعه اقتناع الانسان بأهمية
المحافظة على صحته الجسدية والنفسية من خلال علمه ووعيه بأمور البيئة من
حوله ، وتشكل الأماكن الطبيعية والصحية والثقافية والدينية مقصدا اساسيا
لتحقيق هذه الأهداف على المستويات الجغرافية المختلفة .

المجموعة الثالثة :

وتشمل الانتقال لتحقيق أهداف مشتركة :

وتجمع أهداف الانتقال في هذه المجموعة بين تحقيق الأهداف المادية
البحثة وجزء من الأهداف المعنوية ، حيث تتوزع أهداف الانتقال مابين العمل

المؤقت والكسب المادى ، وبين رغبة الانسان فى قضاء جزء من الوقت فى مكان القصد لتحقيق أهداف معنوية والتماس بعض اسباب الصحة الجسدية والنفسية والفكرية .

أقسام السياحة :

من خلال تحديد للأهداف العامة للإنتقال المؤقت المعاصر والمؤسسة على المفاهيم السياحية من المنظور الصحى ، يتبين أن السياحة تندرج تحت مجموعة الأهداف المعنوية البحتة ، كما يندرج جزء منها تحت مجموعة الأهداف المشتركة .

وبناء على ذلك ، فإن الباحثة تقسم السياحة من المنظور الصحى والذى يخدم تحقيق الأهداف المعنوية البحتة والقدر المندرج منها فى مجموعة الأهداف المشتركة الى قسمين رئيسيين هما :

السياحة الوقائية الحرة Free preventive Tourism

السياحة الاستشفائية Curative Tourism

وذلك على الوجه التالى :

٤ - أ : القسم الأول : السياحة الحرة FREE PREVENTIVE TOURISM وأنشطتها

ويشتمل هذا القسم على جميع أنشطة وأنماط السياحة التى يمكن حصول الانسان فيها على الأسباب التى تدعم أو ترفع مستوى الأداء الطبيعى لوظائفه الجسدية والعقلية والفكرية ، وتنمى علاقاته الاجتماعية ، كل ذلك من خلال انتقال الانسان الاختيارى المؤقت الى الأماكن التى تمتلك موارد هذه الأسباب بشكل تلقائى ذاتى حر لا يخضع الى الاشراف الطبى المتخصص على ممارسة هذه الأنشطة فى أماكن القصد .

وتمارس خلال السياحة الوقائية الأنشطة التى تؤدى الى تجديد حيوية الانسان ، وانتعاش وتحسن نفسيته ، وتنمية ثقافته وافكاره ، وتمتعه الدينى والروحانى .

وهذه الأنشطة تمارس من خلال رحلات سياحية متعددة قصيرة المدة متفرقة الأنشطة ، أو من خلال رحلة سياحية واحدة ذات مدة كافية تسمح بممارسة عدد كبير من الأنشطة دفعة واحدة .

أنماط السياحة الوقائية الحرة وأماكن القصد :

تمارس أنشطة السياحة الوقائية حسب تعريفها وتحديد أنشطتها في أماكن متعددة من خلال أنماط من السياحة المتداولة والمعروفة يمكن تصنيفها بالنسبة للعائد الصحي للإنسان على الوجه التالي :

بالنسبة للعائد على الصحة الجسدية :

تتحقق من خلال أنشطة السياحة الترفيهية والسياحة الرياضية ، وباقي الأنشطة التي تمارس في أوقات الفراغ والأجازات ، وتمارس هذه الأنشطة في الأماكن التي تمتلك المناخ الصحي وتميزه بوجود الهواء النقي ، والشمس النقية ، والجو الخالي من التقلبات يستطيع فيه السائح أن يمارس الاسترخاء والترفيه والرياضة بأنواعها *^١ الى جانب الاستفادة من المقومات العلاجية الطبيعية مثل وجود المياه المعدنية أو الكبريتية ، والاستفادة بمناخ الغابات والجبال ، وممارسة الأنشطة الرياضية المتعلقة بطبيعتها .

أما بالنسبة للعائد على الصحة النفسية والفكرية :

فتتحقق من خلال ما توفره أماكن القصد بجانب مواردها الأساسية من الهدوء والجمال والنظافة والاحساس بالأمن والاستقرار ، مما يحقق التمتع والراحة والاستقرار النفسى ويتحقق الفائدة الفكرية من ممارسة الانسان للأنشطة الثقافية والدينية والروحية والتي يقوم بها الانسان برغبته المحضة وتتمثل في زيارة المعارض والمتاحف والآثار والمكتبات والمسارح ، أو حضور المؤتمرات والندوات ، أو الاطلاع على التراث الانساني والطبيعي ، والاستفادة من التراث الروحاني والديني ، ويحقق الانسان ذلك من خلال الأنماط المعروفة بالسياحة الثقافية ، والسياحة الدينية ، وسياحة المؤتمرات .

تؤدي مجموعة هذه الأنشطة الى تجديد الحيوية البيولوجية للإنسان وتعرف بالأنشطة التجديدية Reavation Activities لحيوية الجسم ، فمن خلالها يعيد الجسم شحن بطارياته حسب تعريف Abrahamsen سنة ١٩٥٧ .

٤ - ب : القسم الثانى : السياحة الاستشفائية CURATIV
TOURISM E وأنشطتها :

تختلف السياحة الاستشفائية عن السياحة الوقائية الحرة فى أن أنشطتها تمارس داخل أماكن ذات قيم علاجية طبيعية مخططة للعلاج والنقاهاة يطلق عليها مصحات الاستشفاء يخضع فيها تقرير أنشطتها من حيث الأساليب والمدد اللازمة لممارستها للإشراف الطبى المتخصص .

وتتميز هذه الأماكن بسيادة الطبيعة فيها، فالأماكن الطبيعية لاتقل عن ٩٠% من مساحتها الاجمالية - والتي بدورها لاتقل عن الف فدان وقد تبلغ مدنا بأكملها - وهى محصلة للعلاج وللإستفادة من القيم العلاجية الطبيعية الموجودة فى مناخها أو مياهها مثل مياه العيون بأنواعها تحت الاشراف الطبى المنظم* ١ وتنقسم الأنشطة التى تمارس فى سياحة الاستشفاء داخل المصحات العلاجية الى نوعين من الأنشطة :

١ - أنشطة السياحة العلاجية Medical tourism

٢ - أنشطة السياحة الوقائية Controled preventive Iourism

بإيجاز على أنواع سياحة الاستشفاء وذلك على الوجه التالى :

١ - السياحة العلاجية : * MEDICAL TOURISM

تتمثل السياحة العلاجية فى انتقال السائح من بلدة الأصلى داخل أو خارج وطنه بهدف الاستفادة من العناصر أو القيم العلاجية الطبيعية التى أوجدها الله سبحانه وتعالى بصورة طبيعية فى جو أو مياه بلد آخر والتي يفقدها السائح فى طبيعة بلده الأصلى ويضطر الى تعويضها فى بلده عن طريق المركبات الدوائية أو الأجهزة الصناعية المشعة .

أما بالنسبة للبلد المضيف ، فتتمثل السياحة العلاجية فيها فى حسن استغلال وتخطيط الموارد العلاجية الطبيعية بأساليب تؤدى الى شفاء كثير من الأمراض المؤقتة والمزمنة للمرضى الوافدين من داخل الوطن أو خارجه .

وتمتاز السياحة العلاجية بدور ايجابى فى العلاج ، وذلك بالنسبة لحدوث ارتفاع لمعنويات ونفسية المريض من خلال إرتباط حصوله على الشفاء بأماكن طبيعية جميلة يستطيع فيها أن يجمع بين العلاج والاستجمام والترفيه والثقافة ، وبذلك فإن الأهداف العامة للقائمين بالسياحة العلاجية تجمع بين الرغبة فى العلاج من بعض الأمراض الحادة والمزمنة ، واستعادة الصحة بصفة عامة ، وتجديد لحيوية الجسم .

٢ - السياحة الوقائية المنظمة : COUNTOLED PREVENTIVE TOURISM

تمارس أنشطة هذه السياحة داخل مصحات الاستشفاء ، وتضم أغلب الأنشطة المتعلقة بالسياحة الوقائية الحرة Free Preveventive Tourism ولكنها تمارس داخل المصحات تحت الاشراف الطبى المتخصص المنظم ، وهى تشمل جميع الأنشطة التى تحقق للإنسان الصحة الجسدية والنفسية والفكرية بصفة عامة من خلال ماتحققه هذه الأنشطة المنظمة الاشراف من تجديد لحيوية الجسم واستعادة الصحة من خلال ممارسة التغذية المنظمة والرياضة العلاجية والترفيهية والثقافية ، وبذلك فإن أغلب روادها من القائمين بسياحة الاجازات .

كما تعتبر أنشطة السياحة الوقائية المنظمة أنشطة تكميلية يمارسها المرضى من الرواد أثناء النقاهة وبعد الشفاء ، حيث ينصح الأطباء المرضى بالبقاء مدة لاتقل عن شهر بعد الشفاء يمارس فيها المرضى الرياضة والترفيه والاشتراك فى البرامج السياحية لزيارة المعالم الثقافية الموجودة فى البلد أو الوطن المضيف .

ومن خلال الخلاصة الموجزة المقدمة عن أنواع السياحة الاستشفائية والتى شملت السياحة العلاجية والسياحة الوقائية المنظمة ، فإن الباحثة تعرف السياحة الاستشفائية بأنها :

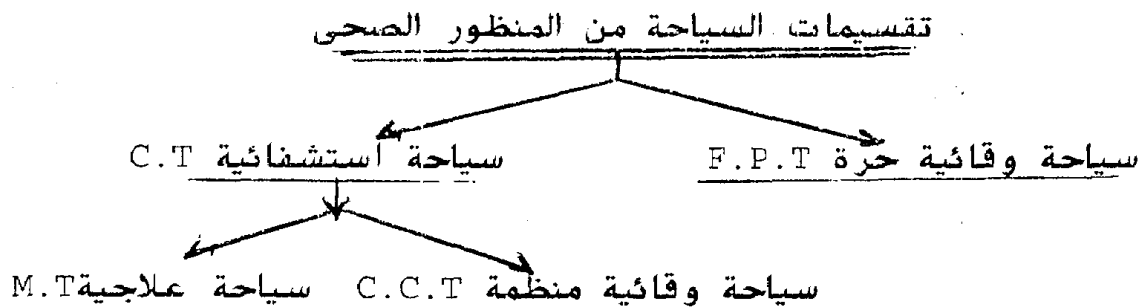
انتقال السائح بدافع من الرغبة فى تحقيق الشفاء من بعض الأمراض عن طريق اشباع حاجات جسده من عناصر يفتقر الى وجودها بصورة طبيعية فى

مناخ بلده ويجدها فى المناخ الطبيعى فى البلد المضيف ، أو بدافع الاستفادة المنظمة من الأسباب التى تدعم أو ترفع مستوى الأداء لوظائفه الجسدية والنفسية والفكرية وتنمى علاقاته الاجتماعية وذلك تحت الاشراف الطبي المتخصص المنظم أو لتحقيق الهدفين معا .

وقد وضحت الدراسات تصنيفا لرواد مصحات الاستشفاء من الأجانب والمواطنين ، وذلك على الوجه التالى :

- * رواد قائلون بالمستشفى الموجود بالمصحة ، وهم الذين يحتاجون اتصال مباشر مستمر مع الأطباء مع احتياجهم الشديد لكل المعدات الموجودة داخل المستشفى (الحالات المرضية الحادة) .
- * رواد يحتاجون جزء من العلاج داخل المستشفى وجزء خارجه فى الطبيعة من خلال برامج طبية معدة ومخططة لهذا الغرض .
- * رواد يحتاجون لعناية طبية لحالات محددة تحتاج لمدد طويلة فى العلاج والرعاية الطبية كمتكردين غير مقيمين .
- * رواد يترددون لأخذ نصائح طبية بين الحين والآخر لبعض الأمراض .
- * رواد يترددون لمدد بسيطة للاتصال بالأطباء لأخذ التعليمات اللازمة لكيفية قضاء أوقات الفراغ وسط الطبيعة ، والاستفادة الصحية من الهواء الطلق ، وحمامات الشمس ، والاسترخاء ، والسياحة ، وتقنية الجهاز التنفسى .

وتجمل الباحثة رؤيتها عن تقسيمات السياحة من المنظور الصحى - والتى طرحتها فى هذا الجزء من الورقة - فى الرسم التخطيطى التالى :



المبحث الثالث

العرض السياحي (الموارد والمغريات السياحية) فى ضوء

المفاهيم والصياغة الجديدة لإرتباط السياحة بالبيئة والصحة

مقدمة :

إن السائح لا يسعى لزيارة مكان معين أو دولة معينة إلا إذا كان هذا المكان أو هذه الدولة تتصف بعوامل جذب تشده وتدفعه وتحفزه لإتمام هذه الزيارة .

وعادة ماتكون هذه العوامل متمثلة فى :-

- * موقع جغرافى .. يتصف بالقرب أو البعد أو سهولة الوصول اليه أو العكس .
- * مناخ .. متميز ذو خصائص وصفات فريدة (معتدل .. ممطر .. به ثلوج)
- * الآثار التاريخية القديمة والحديثة .. النادرة والمثيرة .. المعبرة عن عبق التاريخ والحضارة المشبعة لدوافع المعرفة والثقافة .

ومصر .. دولة فريدة .. تتمتع وتتوافر بها .. كل المقومات السياحية وعوامل الجذب السياحى فموقعها يتوسط العالم قديمة وجديدة ومناخها معتدل طوال العام وىأثارها فريدة ومتميزة ومتعددة ولكافة العصور (فرعونى / يونانى/ بطلمى / قبطى / إسلامى) فضلا عن كونها دولة حضارية رسخت وطورت أسس حضارية متميزة فكان شعبها شعبا ذو سمات وصفات وقيم وتقاليد موروثية ومتميزة مما يجعلها دولة جاذبة للسياحة بكل دوافعها ومقوماتها لمكانتها الفريدة فهى تملك ثلث آثار العالم النادرة ويتوافر لها شواطئ ممتدة فى الشمال بطول سواحلها على البحر الأبيض المتوسط المعتدل المناخ طوال العام .. وايضا شواطئ متميزة ونظيفة ورائعة بطول خليجى السويس وبطول البحر الأحمر حيث تتصف هذه الشواطئ بالدفاء طول العام وبالأحياء المائية والشعب المرجانية وهدوء الموج .. كما تتوافر بمحصر المسطحات الخضراء باتساع الدلتا وطول الوادى .. فضلا عن الصحارى الشرقية والغربية .. أيضا سلاسل جبال الوادى .. فضلا عن الصحارى الشرقية والغربية .. أيضا سلاسل جبال البحر الأحمر الممتدة بألوانها وبارتفاعاتها الشاهقة .. كما تتوافر بمصر عيون مائية (عذبة / معدنية / ساخنة وباردة) .. أيضا البحيرات (طبيعية / صناعية) (مالحة وعذبة) .. الخ من العديد المتنوع من الموارد .

وفى إطار إعادة تقسيم موارد السياحة من منظور إرتباطها بالبيئة بمعناها الشامل كموارد فلاشك أنه توجد علاقة وثيقة بين البيئة بأقسامها الطبيعية والاجتماعية والصناعية ، وبين المغريات أو الموارد السياحية .

فالسياحة تمثل أساسا حركة انتقال الانسان لتحقيق أهداف منزهة عن العمل أو الكسب المادى وذلك للاستفادة الجسدية والنفسية للإنسان بما يحققه من استمتاع بقيم طبيعية متنوعة Natural Valuee من موارد البيئة سواء كانت بيئة طبيعية أو إجتماعية أو صناعية ، والتي تشكل فى مجموعها مجموعة الأقسام المكونة للبيئة بشكل عام .

والبيئة أو الأقسام المكونة لها تعبر عن الاطار الذى يعيش فيه الانسان ينتقل بين جنباته سائحا يبحث ويستمتع بالمغرى والمفيد من اقسامه الطبيعية والاجتماعية والصناعية بما يحقق اشباعا ذاتيا ايجابيا نفسيا وجسديا .

ومعنى ذلك ايضا أن كل مايؤثر على البيئة بأقسامها المختلفة سواء بالسلب أو الايجاب ينعكس على أنماط وأهداف حركة الانسان وانتقاله للإستمتاع بالمفيد والمغرى من أقسام البيئة ومكوناتها ، مؤكدا العلاقة الكبيرة بين البيئة الاجتماعية والصناعية وبين الموارد السياحية الطبيعية أو المغريات السياحية الطبيعية .

ويتناول هذا الجزء من الورقة محاولة لابرار وتأكيد هذه العلاقة ، وذلك من خلال التعرض أولا الى اجراء مقارنة (بين تقسيمات البيئة وتقسيمات المغريات السياحية) وتوضيح العلاقة أو الارتباط بين اقسامها ، والوقوف على مدى تأثير السياحة ومغرياتها وأنشطتها بكل مايؤثر على البيئة بأقسامها والعناصر المكونة لهذه الأقسام .

حول العلاقة بين موارد البيئة وبين المغريات السياحية بشكل عام :

تتضح العلاقة بين موارد البيئة وموارد السياحة من المقارنة الموضحة بالجدول التالى والذى يستعرض تقسيمات البيئة وتقسيمات المغريات السياحية ، مستخدما ما هو متعارف عليه علميا من التقسيم المعاصر للبيئة الى منظومات

طبيعية Biosphere واجتماعية Sociosphere وصناعية Technosphere وبين مايقابلها من التقسيم المتعارف عليه للموارد السياحية والتي تعرف بالمغريات السياحية والتي يقسمها أغلب العلماء الى مغريات طبيعية وأخرى من صنع الانسان مع إشارة الى مايقابل هذه المغريات من الأنشطة وأنماطها المتعارف عليها .

تشير المقارنة الموضحة فى الجدول بين أقسام البيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية (المنظومة الطبيعية والمنظومة الاجتماعية والمنظومة الصناعية) وبين أقسام المغريات السياحية (مغريات طبيعية ومغريات من صنع الانسان) أنه توجد تماثل وشبه تطابق بالنسبة للشكل العام لكل من العناصر المكونة للبيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية وعناصر المغريات السياحية كجزء لاينفصل ولايتجزأ عن عناصر البيئة ، وذلك بالرغم من الاختلاف الموجود فى الشكل التنظيمى والمسببات التى تقتضيها المناهج والمفاهيم العلمية لكل من علم السياحة وعلم البيئة .

والمناقشة التفصيلية التالية لطبيعة العلاقات القائمة بين الموارد والمغريات السياحية يمكن أن تعطى رؤية أكثر وضوحا فهما للشكل الخاص لنوعية هذه العلاقة وما وراءها من روابط وعلاقات طبيعية وثيقة وأصيلة .

حول طبيعة العلاقة بين الموارد البيئية والمغريات السياحية :
أوردت المقارنة بين تقسيمات البيئة وموارد السياحة أنه يوجد تشابه بين هذه التقسيمات والتى تحددت فى كل منهما فى ثلاثة أقسام رئيسية وهى:
الموارد الطبيعية والموارد الاجتماعية والموارد الصناعية .

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين البيئة والسياحة ، فإن هذا التقسيم يحتاج الى مزيد من التعمق لمحاولة التوصل الى ردود كافية لعدة تساؤلات تطرح نفسها حول أسباب وطبيعة هذا التشابه ، وأصل ومدى العلاقة بين القسم المتشابهة فى كل من البيئة والسياحة ، ومدى التجاذب أو التنافر بينهما وأيهما المؤثر وايهما المتأثر بهذه العلاقة ، وماهى العوامل المؤثرة فى كل منهما ، وماهى ردود فعل هذه العوامل على العلاقة بينهما ٠٠٠ الخ من هذه التساؤلات

تقسيمات البيئة وتقسيمات السياحة

الأنشطة السياحية (أنماط السياحة)	تقسيمات السياحة (المغريات السياحية)	تقسيمات البيئة (المنظومات البيئية)
* السياحة الترفيهية * السياحة الرياضية * السياحة الاستشفائية * السياحة العلاجية وهي جميعها (من المنظور الصحي) تمثل أنماط السياحة الوقائية والسياحة العلاجية * السياحة الثقافية * السياحة الروحانية أو الدينية * سياحة وقائية فكرية وروحانية * السياحة التجارية * السياحة الثقافية * سياحة المؤتمرات الخ من الجديد والمستحدث من أنماط السياحة التي واكبت النهضة الصناعية الحديثة السياحة بها تمثل سياحة وقائية جسدية ونفسية	أولا : المغريات الطبيعية : المناخ المعتدل المستقر ، الشمس لدافئة بما فيه من التنوع المفيد والمشوق للإنسان البحار ، البحيرات ، الأنهار ، الشلالات ، الآبار والعيون التنوع في الأرض ، والتضاريس الغير تقليدية ، والمغارات والكهوف الطبيعية الخ * الثروة النباتية Flore وتنوع النباتات الطبيعية * الثروة الحيوانية Fauna من الحيوانات المختلفة بما فيها آكلات العشب واللحم والطيور ثانيا : عناصر من صنع الانسان : (أ) فيما قبل الصناعة الحديثة (التراث الاجتماعي) وتشتمل على التراث الثقافي والمعرفي من ثقافة وعادات وتقاليد ونظم اجتماعية وسياسية واقتصادية . كما تشتمل على التراث الروحاني من تقاليد ونظم عقائدية ودينية . كما تضم الصناعات اليدوية والتي تعكس تعبير الانسان وتأكيده لهذه النظم وتعميقها وتأصيل أنماطها عناصر من صنع الانسان : (ب) بعد قيام الصناعة التكنولوجية الحديثة : وتشتمل على المعالم الحضارية الحديثة بما قدمته من ابداع وتطور في أنماطها وما استحدثته من أنماط الإقامة والاعاشة والانتقال السياحي السريع المتعدد والمتنوع فتكنولوجيا الاتصال الي جانب التسهيلات والابداع في الوسائل التكميلية للسياحة . وذلك بفضل تكنولوجيا الصناعة المعاصرة .	أولا : المنظومة الحيوية (الطبيعية) Biosphere وتشتمل على : (أ) مجال الهواء وعناصره الطبيعية النقية Atmosphere والشمس الساطعة التي تعطي الدفء والطاقة (ب) مجال المياه Hydrosphere والشمس الساطعة التي تعطي الدفء والطاقة (ج) مجال الأرض Lithosphere وما عليها وما تحتويها من ثروات معدنية * والمملكة النباتية Vegetation * والمملكة الحيوانية من آكلات العشب Herbivorous ومن آكلات اللحم Cernivorous ثانيا : المنظومة الاجتماعية Sociosphere وتشتمل على النظم الانسانية كنظم ، وتشتمل على : نظم سياسية Sociopolitical نظم إقتصادية Socioeconomic نظم إجتماعية وثقافية Sociocult ثالثا : المنظومة الصناعية (الصناعات الحديثة) Technosphere وتشتمل على كل الانجازات الصناعية الحضارية في مختلف مجالات الحياة الحديثة .

التي تؤدي الاجابات عليها الى توضيح وتحديد وتأسيس للعلاقة بين البيئة والسياحة .

وكمحاولة لاجراء تغطية شاملة للإجابة عن التساؤلات المطروحة حول طبيعة العلاقة بين موارد البيئة وموارد أو مغريات السياحة ، فإنه يمكن تضمين الاجابات المطلوبة جملة لهذه التساؤلات من خلال عرض ومناقشة لثلاثة موضوعات رئيسية تحدد في مجموعها العلاقة بين البيئة والسياحة وهي : (*)^١

- ١ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية بالمغريات السياحية الطبيعية
- ٢ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية والمغريات السياحية الاجتماعية .
- ٣ - مناقشة وضع موارد البيئة الطبيعية من حيث علاقتها بالمغريات المصنوعة للسياحة ، ومناقشة أثر التصنيع عليها .

١ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية :

لتوضيح العلاقة بين البيئة الطبيعية (المنظومة الطبيعية) والمغريات السياحية ، الطبيعية تجدر الإشارة بشيء من التفصيل لكل عناصر البيئة الطبيعية وعلاقتها بالعناصر الطبيعية للمغريات السياحية :

(أ) فالبيئة الطبيعية أو المجال الحيوي Biosphere بمجالاته المختلفة تتكون من :

* مجال الهواء Atmosphere بما يدور داخله من دورات مستمرة متوازنة لمكوناته من الأكسجين والنيتروجين والكربون والرطوبة النسبية والطاقة التي تتوازن صالح الحياة بشكل عام ٠٠٠ ويمثل الهواء النقي النظيف الجاف المتوازن الصحي أحد المغريات السياحية الطبيعية الذي يستمتع السائح به في الأماكن الطبيعية ومراكز الاستشفاء .

* حددت هذه الموضوعات مع الأخذ في الاعتبار تثبيت عناصر البيئة الطبيعية باعتبارها هي الموارد الثابتة الأساسية الأصلية للحياة وأن تغيراتها تغيرات ليست آنية ٠٠٠ طويلة المدى ٠٠

* ومجال الماء Hydrosphere بما يشمل هذا المجال من البحار والأنهار والبحيرات والينابيع والشلالات والسحب والأمطار والآبار على اختلاف مساحاتها وأشكال مسطححاتها والتباين فى درجات حرارتها وملوحتها وعذوبتها وماتحتويه من ثروات طبيعية متنوعة من غذاء وقيم علاجية ٠٠ وكنوز وجمال ٠٠ سخرها الله جميعها من اجل حياة وصحة ومنتعة الانسان ٠

* ومجال الأرض Lithosphere بما عليها باختلاف ألوانها وارتفاعها ووديانها وثرواتها الغذائية وكنوزها الطبيعية وخصبها ونماؤها بنباتاتها وغاباتها وبراريها وحيواناتها التى لاتعد ولا تحصى سواء فى الأجناس أو الأنواع (Flora & Fauna) ٠٠

وتلك المجالات فى مجموعها تتكون منها عناصر البيئة الطبيعية والتى تشكل فى مجموعها مغريات سياحية طبيعية ينتقل خلالها الانسان ليستفيد صحيا ويتمتع نفسيا بما تمتلكه الطبيعة بصفاء ونقاء وتنوع وهدوء وعلم وثقافة ٠

* والانسان ، كعنصر من عناصر البيئة ، يمثل فى المجال الحيوى ارقى الكائنات الحية التى تعيش على الأرض ، وله مكانة خاصة ضمن الأجهزة البيئية (*) ١ ٠

٢ - طبيعة العلاقة بين عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والمغريات الاجتماعية السياحية :

تؤثر البيئة الطبيعية تائيرا مباشرا أو غير مباشر فى المجتمع والثقافة ، وفى البيئة الطبيعية عوامل وظواهر وسمات يترتب على وجودها استجابات معينة من جانب الانسان ٠

* تعتبر الكرة الرضية جهاز بيئى عالمى Global Ecosystem وتعتبر مكونات البيئة الطبيعية أجهزة بيئية فرعية Subsystems تتميز بشكل خاص من الموارد التى تنتجها بالدورات التى تدور داخلها ، وبالعلاقة مع الأجهزة البيئية الأخرى والتوازنات العامة بينها ٠

وتتمثل هذه الاستجابات فى تكييفات نمطية تتفق وطبيعة تلك العوامل البيئية من ناحية وتوفير حاجات الانسان من ناحية أخرى .
ففى المجتمعات البدائية التى تعيش معتمدة اعتمادا مباشرا على الأرض وفصول السنة نجد أنه يوجد تلازم واضح بين العوامل أو السمات الطبيعية وبين الانسان يمكن أن يعكس بشكل واضح حياة السكان وطابعهم المميز .

ففى هذه المجتمعات كثير من المعانى والرموز التى تعكس التفاعل بين الانسان والطبيعة مما يعكس ذلك على مختلف نواحى أنشطته وعلاقاته الاجتماعية ويوجد نوع من الضبط الاجتماعى الذى ينظم سلوك الافراد تجاه بعضهم البعض .

فعلى سبيل المثال - والأمثلة لاحصر لها - تعزى كثير من القبائل الافريقية انقطاع المطر الى غضب الالهة والأرواح على البشر لخروجهم على القيم المتوارثة وعلى تقاليد المجتمع ويعتقدون فى أن نزول المطر رهن بتقديم القرابين للآلهة والعمل على استرضائها للأجداد والأرواح والتمسك بتقاليد المجتمع وتعاليمه الدينية .

من هذا المنطلق أيد بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الحتمية الجغرافية والتى تعتبر البيئة الطبيعية العامل الوحيد فى نشأة وتشكيل الثقافة والنظم الاجتماعية ، وتعليل الاختلافات القائمة بين المجتمعات الانسانية الى الاختلافات فى الظروف البيئية والاجتماعية وتفسير الثقافة والنظم الاجتماعية من خلال ظروف البيئة الطبيعية مثل المناخ والتضاريس والأمطار والتربة والمصادر المعدنية وغيرها .

ويحاول أصحاب هذه المدرسة البيئية Environmentalism ارجاع نشأة النظم والعادات والتقاليد والفنون المختلفة فى البيئات المختلفة من واقع ملاءمتها لعناصر البيئة الطبيعية والتى تحدد قيام وظائف معينة فى هذه المجتمعات .

كما يؤكد اصحاب هذه المدرسة على أن البيئة الطبيعية ، كما تحدد أنماط المساكن وألوان واشكال الملابس وأصناف المأكول والمشرب ، فانها تشكل سمات الانسان الجسدية وتتدخل تدخلا مباشرا فى طبيعة النظم والعادات والتقاليد الموجودة بالمجتمع .

* ويتبين من العرض السابق أن البيئة الطبيعية تلعب دورا كبيرا فى تشكيل المجتمعات من حيث النظم السائدة بين افرادها والشكل الثقافى والاجتماعى والعادات والتقاليد السائدة فيها ، كما يتبين أن دخول التكنولوجيا الحديثة وتحول هذه المجتمعات من مجتمعات تقليدية الى مجتمعات حديثة يؤدى الى التحول التدريجى عن النظم والأنماط والقيم الاجتماعية القديمة الأصلية السائدة فى هذه المجتمعات واكتسابها التدريجى لشكال وأنماط تفرضها عليها الحكومات الحديثة .

ونظرا لأن التباين فى القيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية فى المجتمعات الانسانية التقليدية بشكل أحد أقسام المغريات السياحية التى من صنع الانسان ، فهذا يعنى أن انتشار ودخول التكنولوجيا الحديثة للتعامل مع البيئة الطبيعية ومواردها فى المجتمعات المختلفة يشكل عاملا هاما فى القضاء على مصدر التباين فيما بينها ، ويلغى الخصوصية المحلية للكمجتمع فى تعامله مع البيئة الطبيعية ، بالاضافة الى الغاء الملامح العامة لقوانين المجتمع الذاتية التى تشكل عاداته وتقاليد ، وفى ذلك قضاء على المغريات السياحية الاجتماعية .

ولايعنى ذلك أن نرحب بالتخلف ونمنع التقدم عن المجتمعات التقليدية أو النامية من أجل التباين الاجتماعى والثقافى الموجود بين هذه المجتمعات كموارد ومغريات سياحية ، ولكن ذلك يعنى الكثير بالنسبة لبذل المحاولات وتبنى الساليب المختلفة التى تفرز تكنولوجية بيئية مناسبة تعمل على تطوير هذه المجتمعات بشكل يؤكد أصالتها ويحافظ على تراثها وشخصيتها وثقافتها ويخلق حضارة متميزة ، وذلك مع الاحتفاظ وبالرعاية والتسجيل والحماية المستمرة للتراث الاجتماعى والعمل على تطويره وتحديثه والابقاء على بعض النماذج الحية التى تحكى التاريخ وتجمد التراث ليظل من المغريات السياحية الاجتماعية التى تجذب عشاق الثقافات الصيلة من السياح .

٣ - طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والموارد أو المغريات السياحية الصناعية :

وضحت طبيعة العلاقة بين موارد البيئة والمغريات السياحية الطبيعية أن

هذه المغريات هي جزء من البيئة الطبيعية ، وبالتالي فالعلاقة علاقة طردية أصيلة ، بمعنى أن الحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية هو حفاظ أكيد على المغريات السياحية الطبيعية .

كما أوردت العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الاجتماعية أن الموارد الطبيعية تمتلك اليد العليا في نسج وتشكيل الموارد السياحية والاجتماعية دون أدنى رد فعل أو تأثير معاكس على الطبيعة من المغريات السياحية الاجتماعية ، طالما لم تتدخل يد التصنيع الملوثة للبيئة للتعامل مع هذه المغريات .

ومعنى ذلك أن العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية والاجتماعية تتخذ شكل العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الطبيعية والاجتماعية تتخذ شكل العلاقة الايجابية الطردية .

ولكن طبيعة العلاقة بين موارد البيئة الطبيعية والمغريات السياحية الصناعية الحديثة تتخذ شكلا مختلفا ووضعاً خاصاً من حيث أن هذه العلاقة تتميز بان لها جانبها الايجابي على اقامة المغريات والتسهيلات السياحية الصناعية في الوقت الذي يشكل اقامتها - بما تسببه من تلوث - جانبا سلبيا بالنسبة لموارد البيئة الطبيعية :

ويمثل الجانب الايجابي بالنسبة لعلاقة موارد البيئة الطبيعية لصالح المغريات السياحية الصناعية في أن الموارد الطبيعية تعمل على امداد هذه المغريات بكل متطلباتها من الموارد الطبيعية الخام اللازمة لاقامتها وتشغيلها ، وبذلك تساهم موارد البيئة الطبيعية أساسا في اقامة جميع التسهيلات السياحية ، بدءا من الخدمات الحضرية من توفير البنية التحتية من وسائل الانتقال والاتصال وأماكن الإقامة وتأثيراتها وتشغيلها ، ووسائل الاعاشة ، وجميع الخدمات السياحية التكميلية بمنشآتها ووسائلها ومتطلبات تشغيلها .

وذلك الى جانب مساهمة موارد البيئة الطبيعية أساسا في كل المنجزات والمنشآت والمشروعات الضخمة التي تعبر عن التقدم الحضارى والتطور التكنولوجي والذي يشكل في النهاية مغريات صياحية صناعية .

وتعتبر البيئة بمواردها الطبيعية منبع ومصدر العطاء من الثروات الطبيعية التى تدعم وتساهم فى ايجاد عرض كبير متنوع ومتطور ودائما موضع للتنافس بالنسبة للمغريات السياحية الصناعية التى تدعم الحركة السياحية وتعمل على ازدهار صناعة السياحة والتى تتبناها فى العصر الحديث الدول المتقدمة وأغلب الدول النامية لدعم النشاط الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول .

أما الجانب السلبى بالنسبة لعلاقة موارد البيئة الطبيعية بالمغريات السياحية فيتمثل فى الاستنزاف الجائر المستمر لموارد البيئة الطبيعية واستغلالها فى إقامة كل المغريات والمتطلبات السياحية الصناعية ، وحقيقة أن السياحة ليست السبب الوحيد فى استنزاف هذه الموارد ولكن تطور السياحة واعتبارها من أهم الصناعات الانتاجية المعاصرة فى معظم الدول يزيد العبء على الموارد البيئية الطبيعية ويعمل على زيادة استنزافها .

كما أدى استخدام التكنولوجيا المتطورة المصاحبة لمرحلة الصناعة الحديثة فى الاستنزاف والعمليات التحويلية للموارد الطبيعية الى التلوث والخلل البيئى الأمر الذى إنعكس على تكوين موارد البيئة الطبيعية وأدى الى نضوب الكثير منها ، مؤثرا بالتالى تأثيرا سلبيا على المغريات السياحية الطبيعية .

٤ - تحليل حول العلاقة بين موارد البيئة والمغريات السياحية :

يشير العرض الذى تم حول طبيعة العلاقة بين السياحة والبيئة ، والذى شمل توضيح العلاقات بين موارد البيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية الى معظم المغريات السياحية الطبيعية هى جزء لا يتجزأ من موارد البيئة الطبيعية كما أن المغريات السياحية الاجتماعية تعتبر نتاج وافراز طبيعى لاضطرابات عناصر البيئة الطبيعية ، وهو نتاج ، متعدد ومتنوع يعكس الفكر والسلوك وفلسفة الحياة للمجتمعات الانسانية والتى تتواءم نظمها مع البيئة وتخضع لنواميس ودستور الطبيعة .

كما أثرت البيئة الطبيعية على طابع المغريات السياحية المصنوعة والتى تميزت فيما قبل مرحلة التصنيع التكنولوجى الحديث بتبعيتها الخالصة لثقافة ومكونات وسمات البيئة المحلية الطبيعية والاجتماعية - الأمر الذى أكد أن البيئة الطبيعية كانت تمتلك اليد العليا على تشكيل المغريات السياحية الطبيعية

والاجتماعية والصناعية فيما قبل عصر الصناعة الحديثة (*)^١ حيث كانت العلاقة بين البيئة بأقسامها والسياحة بمغرياتها علاقة أصيلة وطيدة مستقرة مستمرة ٠٠٠ الا أن هذه العلاقة اهتزت في عصر الصناعة الحديثة ، واختلت اختلالا كبيرا بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة الملوثة للبيئة في الانتاج المستمر للعديد المتنوع والمتطور من المنتجات الحضارية ، والمطور من المغريات السياحية الصناعية ، مهددة في ذلك البيئة الطبيعية ومواردها ، والمغريات السياحية وعناصرها بالاستنزاف والخلل والتلوث والانقراض والاندثار

ولم يكن ذلك التأثير الضار الوحيد لفعل الصناعة بالنسبة للمغريات السياحية الطبيعية ، ولكن امتد ضررها الى التأثير السلبي بالنسبة لتباين التراث الانساني كفكر وثقافة وفلسفة وعادات وتقاليده ونظم وأنماط اجتماعية ذاتية محلية ، وذلك بما فرضته الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من نظم وأفكار موحدة دخيلة وغريبة تعمل على الغاء الخصوصية البيئية والتي تتميز بها المغريات السياحية الاجتماعية ، بالاضافة الى أضرار التلوث على صحة الانسان نفسه من الناحية الجسدية والنفسية وكسر علاقاته البناءة مع البيئة الطبيعية .

وكاستخلاص عام فقد أمكن تصوير العلاقات بين موارد البيئة الطبيعية وعلاقتها بالمغريات السياحية والطبيعية والمصنوعة من صنع الانسان والتي تتمثل في مغريات اجتماعية وصناعية في الرسم التخطيطي التالي (نموذج رقم ٢) حيث يوضح النموذج هذه العلاقات في مرحلتين :

* مرحلة ما قبل قيام الصناعة الملوثة للبيئة ، وهي مرحلة التصنيع البيئي (*)^١

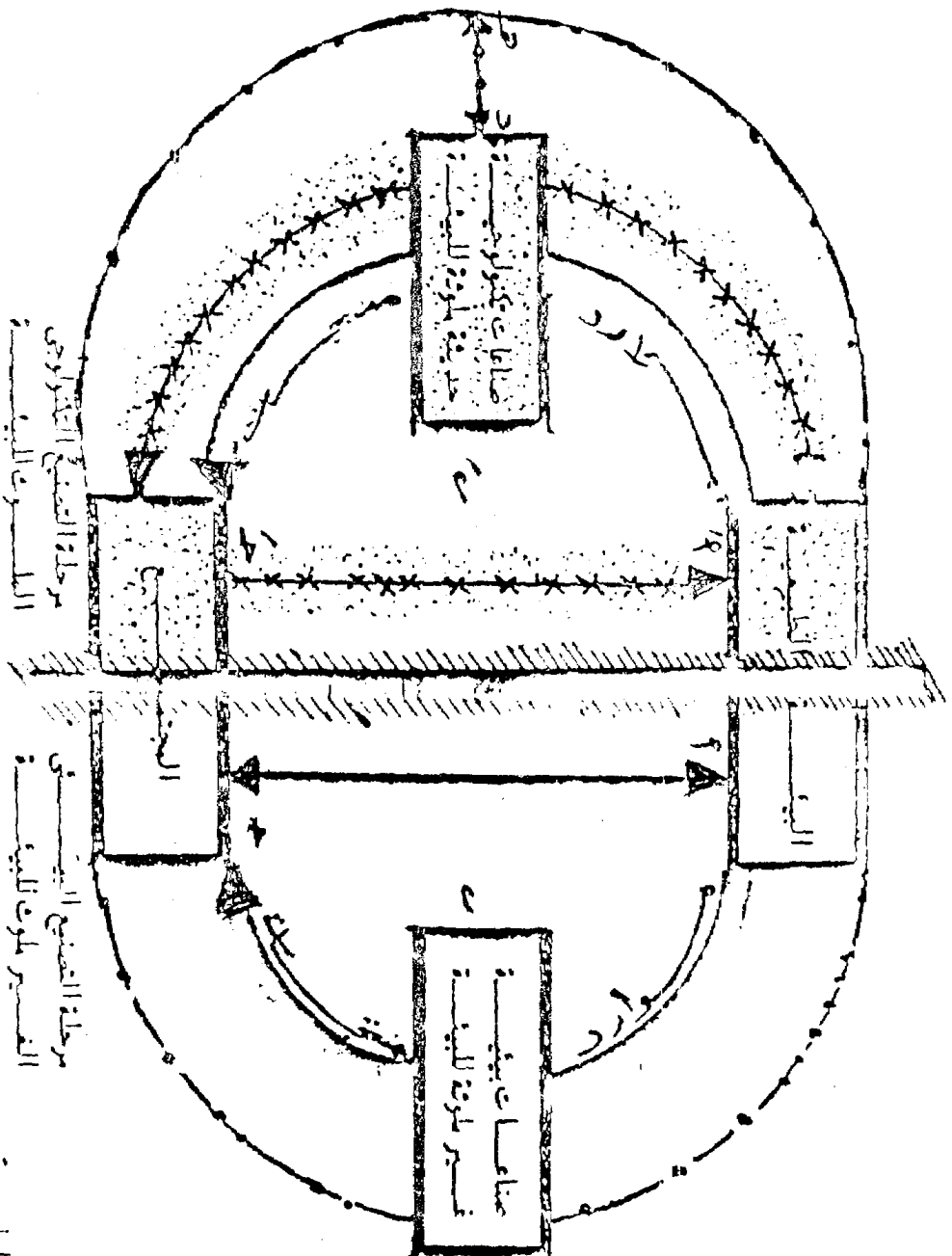
* ومرحلة قيام الصناعات التكنولوجية الملوثة للبيئة وهي مرحلة التصنيع التكنولوجي الحديث .

(*) لم يؤد إيقاع بطء الصناعة في تلك المرحلة بسبب عدم وجود الآلات الحديثة السريعة للقطاع الجائر للموارد أو النقل أو العمليات التحويلية الى الجور على موارد البيئة الطبيعية ، وبذلك كانت الفرصة متاحة وسهلة أمام البيئة الطبيعية لتعويض وتجديد مواردها - خاصة في عدم وجود التلوث الذي يحد من قدرة النظم البيئية على هذا التجديد .

* والتي تستعمل التكنولوجيا البيئية المحلية المتوائمة مع البيئة دون احداث أضرار جانبية لعناصر البيئة الطبيعية .

رسم تخطيطي يوضح العلاقات بين موارد البيئة الطبيعية والضرر في مراحل التصنيع البشري والتصنيع الإلكتروني

(نموذج رقم ٢)



مصادر الموارد الطبيعية
مصادر تلوث البيئة
مصادر التصنيع الإلكتروني

مع ربط هذه العلاقات فى هاتين المرحلتين بالتلوث الناتج من الصناعة وتأثيره على نمط ومدار الحركة السياحية ، وبناء على ذلك يشير النموذج الى الآتى :

* وجود ثوابت محددة وهى المنظومات البيئية الثلاث والتي تتمثل فى البيئة الطبيعية ، والمجتمع والصناعة أ، ب ، ح { أ/ ، ب/ ، ح/ وذلك فى المرحلتين :
مرحلة التصنيع البيئى ومرحلة التصنيع التكنولوجى الحديث .

* وتتمثل المتغيرات فى ثلاث مدارات ، وهى : مدار استخدام الموارد الطبيعية ، ومدار التلوث الناتج عن الصناعات التكنولوجية الحديثة ، ومدار الحركة السياحية ، وذلك بالتأثيرات الموضحة بالنموذج والذي تتلخص جملة العلاقات القائمة بين تكويناته على الوجه التالى :

- يوضح مدار موارد البيئة الطبيعية فى مرحلة التصنيع البيئى وجود علاقة تبادلية ناقصة بين البيئة الطبيعية والتصنيع البيئى والمجتمع والتي تتمثل فى الاستفادة المتوازنة الرشيدة من الموارد فى التصنيع البيئى ، كما تتمثل فى التأثير الايجابى للمجتمع بالطبيعة وولائه لها والتعايش السلمى البناء معها (الخط أ ح)

فى حين أنه لا توجد هذه العلاقة فى مرحلة التصنيع التكنولوجى الحديثة والتي تتسم فقط بالاستنزاف الجائر للصناعة للموارد الطبيعية من أجل توفير الحضارة الحديثة للمجتمع الذى لا يقيم أى صلة أو سياسة بناء مع الطبيعة للمحافظة على ديناميكية تكوين الموارد بها - بل يعمل على كسرها وهدمها من خلال تأثير التلوث عليها (الخط ح/ أ/)

- كما أنه فى نفس الوقت فان الصناعة التكنولوجية الحديثة تطلق ملوثاتها التى تؤثر على كل من موارد البيئة الطبيعية والموارد الاجتماعية والذي يوضحه مدار التلوث فى مرحلة التصنيع التكنولوجى الملوث للبيئة - الأمر الذى لم يعرف فى مرحلة التصنيع البيئى .

- وينعكس ذلك على مدار الحركة السياحية ، حيث يتبين الانفصال التام لهذا المدار فى مرحلة التصنيع التكنولوجى وبعده عن أماكن تجمعات الصناعات والتجمعات الانسانية - اللهم الا من زيارات سريعة قصيرة (هـ د)

لهذا الأماكن حيث يسودها التلوث والضوضاء وهي أمور يعلمها السائح ويتجنبها وبذلك يبتعد هذا المدار ليصل الى الأماكن الطبيعية البعيدة غير الملوثة ، وبينما نجد أن هذا المدار فى مرحلة التصنيع البيئى يخرق أماكن التجمعات الانسانية وأماكن الصناعات البيئية حيث العديد المتنوع المغرى والمفيد من المغريات السياحية الاجتماعية والمصنوعة ذات الطابع الخاص والشخصية المحلية المستقلة والتمتع بها دون انخوف من أى اضرار ملوثة ، بالإضافة الى التمتع بالبيئة الطبيعية الخاصة والتي كانت لها السيادة على البيئة فى أغلب هذه المجتمعات

وبعد ٠٠٠ وقد وضع هذا الجزء الارتباط والعلاقة الطبيعية الوثيقة والأزلية بين موارد البيئة وموارد السياحة ، مشيرة الى تأثير الصناعات التكنولوجية الحديثة الملوثة للبيئة على إيجابية واستمرار هذه العلاقة .

الجديد فى القرن الواحد والعشرين لدعم فكر ارتباط بين السياحة
بالبيئة :

السياحة التبادلية والتنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة (*)^١

تعتبر السياحة التبادلية أحد أنماط السياحة التى تتوازن فى تعاملها مع
البيئة فى الوقت الحاضر .

فقد أصبح إستعمال إصطلاح السياحة التبادلية منذ حوالى ثمان سنوات
فى كتابات علماء وخبراء السياحة وباحثينها أمرا شائعا . وتعددت تفسيراتهم
لهذا الاصطلاح الذى أصبح يضاد السياحة المعتادة والتى تقوم على تحرك
المجموعات الكبيرة والتى ينسب اليها التسبب بدرجات متفاوتة فى كافة
الأضرار البيئية والتدمير الأيكولوجى الذى يحدث لكثير من الدول وبخاصة فى
الدول النامية .

ويعلق Hong بأن هذه المجموعات بعد أن دمرت بيئتها وبعد نفاذ كل
ماهو طبيعى فيها يقوم هؤلاء ساكنوا الدول الاستهلاكية المتقدمة الى البحث عن
حياة برية طبيعية ، وهواء نقى ، ومناطق خضراء شاسعة وشواطىء رملية
ذهنية فى الدول الأخرى ، وبمعنى آخر فإنهم ينظرون الى بيئات أخرى يعملون
على إستهلاكها وبذلك ينتقلون الى دول العالم الثالث لكى يدمروا ويستهلكوا
بيئاتها الطبيعية ولم لاتزال بكرا غير مستهلكة " .

ويمكن تقديم تعريف للسياحة التبادلية يبرز خصائص السياحة المتوازنة
والمتواصلة على النحو التالى :

(*) مقال د. صلاح عبدالوهاب .٠٠ السياحة المصرية فى ضوء التحديات الراهنة "
مجلة البحوث السياحية / العدد الحادى عشر ص ٢٠ - ٢٣ ١٩٩٦ .

أولا : أنها السياحة التى لاتتدمر ولاتتضر بالبيئة وتحافظ على الاطار الأيكولوجى وتتفادى الآثار الضارة للتنمية السياحية الواسعة والتى تتم فى مناطق لم تكن محلا للتنمية من قبل .

ثانيا : تضم السياحة التبادلية مشروعات تنموية صغيرة متعددة او عناصر جذب سياحية تقيمها المجتمعات المحلية بحيث تكون مقبولة لدى المواطنين المحليين .

ثالثا : تجنب السياحة التبادلية على السؤال الهام ، من يستفيد من السياحة ، فتعمل على إفادة المجتمعات المحلية ابتداء ومباشرا بالسياحة بحيث لا يكون ثمة استغلال لمصالحهم .

رابعا : يتم فى السياحة التبادلية التركيز على التواصل والاستمرار الحضارى والاجتماعى Socio-Cultural Sustainability فالسياحة التى لاتتدمر حضارة ولاتؤدى نظام قيم المجتمع المضيف يطلق عليها عادة عبارة "السياحة التبادلية" فهى سياحة تحترم إيجابيا وتشجع الحقائق الحضارية والاجتماعية للمجتمع المضيف والتى يتعلمها السائحون من خلال رحلاتهم المنظمة ولقاءاتهم مع السكان المحليين .

خامسا : تحترم السياحة التبادلية الإمتداد الأرضى الطبيعى ولاتغير استخداماته عن طريق المشروعات السياحية العملاقة التى يشكل تعاقبها حائطا صناعيا يعتبر عنصرا غريبا على البيئة قد يحجب البحر كمورد سياحى رئيسى أو يقطع التناغم الطبيعى الذى خلقه الله فى طبوغرافيا الأرض .

فالسياحة التبادلية هى السياحة التى تنمى نوعا من السفر بين مختلف ألوان وجنسيات البشر وتعمل على تحقيق التفاهم المتبادل والتلاحم والمساواة بينهم كاشخاص يأخذ كل منهم بقدر مايعطى للآخر .

والسياحة التبادلية بهذه المثابة ليست مجرد أداة للتنمية الاقتصادية فحسب ، بل هى دأريق فعال لحسن إدارة الموارد الطبيعية الحضارية والبشرية والمالية وتوجيهها لخدمة الدولة المضينة سياسيا وإعلاميا وحضاريا واجتماعيا واقتصاديا ، فهى بذلك تطبيق لحسن إدارة تواصل الموارد حيث تكون الحدود الدنيا لمستويات السلامة متوفرة ضمنا لعدم تدهورها وهبوط مستواها . وهذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجهه مخططو التنمية السياحية .

السياحة الطبيعية Eco-Tourism

تعتبر السياحة الطبيعية تطبيقا من تطبيقات السياحة التبادلية تقوم أساسا على الاحساس بأهمية التكلفة الاجتماعية للتنمية السياحية وضرورة تضافى البيئة التى تتسبب عن توسيع قاعدة السياحة بصورة غير ملائمة للموارد الوطنية سواء على المستوى القومى أو على مستوى غقليم معين . فهى سياحة تقوم على إحتضان الطبيعة وتتخذ من الموارد الطبيعية والثقافية محورا أساسيا لها بحيث تنشط بطريق مباشر وغير مباشر حماية البيئة الحضارية والطبيعية وتساند التنمية المتواصلة .

المبحث الرابع

أهم الاستخلاصات والنتائج التي نتجت من إعادة صياغة

السياحة من منظور إرتباطها بالبيئة والتي تحتاج

الى دعم فى القرن الواحد والعشرين

إستخلاص عام حول البيئة والسياحة وأهمية السياحة العلاجية في ج م ع :

ومن خلاصة ماتم تقديمه عن علاقة السياحة بالصحة وإعادة صياغتها علميا من هذا المنظور ك مفاهيم وموارد وتنقسمات يتضح لنا الدور الكبير الذى تقوم به السياحة فى مجال التنمية البشرية بشكل خاص وبالتالى فى مجال التنمية بشكل عام فى القرن الواحد والعشرين .

وفى إطار ذلك فإن النظرة الى السياحة لابد أن تعتمد على هذه المفاهيم الحقيقية للنشاط ودوره فى إحداث تنمية حقيقية متواصلة من خلال دعمها لتنمية بشر أصحاب جسديا ونفسيا ومعنويا وروحانيا قادرين على تنمية التنمية وتطوير التنمية والتواصل مع التنمية فى القرن الواحد والعشرين .

١ - السياحة الاستشفائية لسياسات التنمية السياحية فى القرن الواحد والعشرين بقسميها الوقائى والعلاجى :

وضحت المفاهيم السابقة حول إرتباط السياحة بالصحة والبيئة الدور الكبير المنوط به قطاع السياحة فى القرن الواحد والعشرين فى التنمية بوجه عام .

إلا أن هذه المفاهيم والتى أدت الى اعتبار كل أنماط كسياحة إستشفائية للبشر لاستفادة الصحة بوجه عام ثم تقسيم هذه السياحة الاستشفائية الى سياحة وقائية وسياحية علاجية كما سبق الإشارة الى ذلك تفصيليا فهذا يعنى أنه لابد وأن توجد سياسات تعمل على التخطيط للنهوض بالسياحة الوقائية والسياحة العلاجية والذان يمثلان جناحى السياحة بمعناها الحقيقى وهو السياحة الاستشفائية .

ولاشك أن أغلب السياسات أن أغلب السياسات السابقة هدفت أساسا قبل هذا التقسيم الجديد الى التخطيط الى النهوض بجميع أنماط السياحة .
والتي تقع معظمها تحت القسم الخاص بالسياحة الوقائية حسب التقسيم الجديد .
ولاشك أيضا أن هذه السياسات أغفلت عن غير عمد التركيز الشديد على القسم الثانى للسياحة وهو السياحة العلاجية بالرغم من أن السياحة العلاجية تعمل تحقيق أكثر عائد إقتصادى من العملة الصعبة بالنسبة لأنماط

السياحة الوقائية •

ومن المهم ونحن نحاول وضع لبنة في إستراتيجيات وسياسات التنمية في القرن الواحد والعشرين أن أنوه الى حقيقة هامة وهى أن مشروعات السياحة العلاجية القائمة حاليا فى ج.م.ع لاتضعنا عالميا داخل السوق العالمية الخاصة بالسياحة العلاجية ومازلنا خارج المنافسة بالرغم من أن ج.م.ع تمتلك أغلب الموارد الطبيعية للسياحة العلاجية والتي لايجدها السائح الراغب فى العلاج فى أى بلد آخر وذلك لعدم وجود منتجعات علاجية فى مصر بالمعنى المفهوم دوليا •

٧ - المنتجعات وسوق السياحة العلاجية فى ج.م.ع :

وضحت الدراسات والبحوث فى مجال السياحة العلاجية فى الفترة من السبعينات حتى التسعينات أن مصر لم تستطيع حتى الآن إقامة منتجع علاجى متكامل بالمعنى المعروف عالميا لهذه المنتجعات • فالمنتجعات العلاجية لها مكونات اساسية واسس إنشائية تساهم فيها الموارد الطبيعية فى العلاج وسط الطبيعة بنسبة تزيد عن ٩٠% من مساحة هذه المنتجعات وتتشكل فيها البيئة الطبيعية بمكوناتها من الهواء والنباتات والمياه العلاجية وضوء الشمس لتعطى المريض العلاج ولذلك فإن هذه المنتجعات ذات مساحات شاسعة لاتقل عن ألف فدان وتزيد مساحتها حتى تصل الى مساحات القرى والمدن الصغيرة مثل حلوان قديما ومونت كابتى فى إيطاليا وبادن وبادن فى النمسا وكارلفوفارى فى تشيكوسلوفاكيا وغيرها العديد من المنتجعات المتعارف عليها عالميا • ولسنا هنا بصدد شرح التكوين العلمى للمنتجعات والمتعارف عليه دوليا ولكننا نفتقر الى خلاصة هامة وهى أن جميع مايقع تحت مسمى مشروعات السياحة العلاجية فى ج.م.ع مازال خارج المنافسة بالنسبة للطلب على السياحة العلاجية بمعناها المفهوم عالميا • لأنها تمثل مشروعات جزئية داخل أبنية لاتعتمد على معطيات وموارد البيئة الطبيعية فى العلاج وهو مايعلمه السائح القادم للعلاج ويهدف اساسا الى الاستفادة المباشرة من مكونات البيئة الطبيعية للعلاج ولايتاح ذلك الا من خلال منتجعات أنشئت أساسا لتحقيق ذلك •

٨ - الجانب الاقتصادى للسياحة العلاجية :

تحقق السياحة العلاجية عائدا إقتصاديا كبيرا لكثير من الدول التى أحسنت التخطيط المتكامل لإستغلال مواردها السياحية الطبيعية للعلاج السياحى

والتخطيط السليم للمصحات العلاجية ، ومراكز الاستشفاء المتكاملة يعتبر الركيزة الأولى لقيام السياحة العلاجية بمعناها الواسع ، حيث يسمح بإقامة المرضى والناقلين وطالبي الاستجمام مددا متفاوتة تبدأ بحد أدنى ١٤ يوما للسائح الأجازات ، وتبلغ شهورا عديدة للمرضى حسب حالاتهم المرضية المختلفة - كما سبق الإشارة الى ذلك .

ويعتبر طول المدد التي يقضيها القائمون بالسياحة العلاجية ، ومايتاح خلالها من برامج سياحية ترفيهية وثقافية ومتنوعة للسائح بالإضافة الى مايتلقاه من علاج - من الأمور التي تحقق عائدا إقتصاديا كبيرا للبلد المعالج فقد حققت كثيرا من الدول الأوروبية مبالغ طائلة من السياحة العلاجية ، رغم قصر الموسم السياحي العلاجي لها ، والذي يبدأ فى نهاية شهر ابريل وينتهى فى نهاية شهر أغسطس فقط .

ونظرا لعدم توفر الاحصائيات الحديثة عما تحققه السياحة العلاجية العالمية من عائد مادي (خاصة فى ظل التضخم العالمى الحالى فى الأسعار) بالنسبة لمجالات السياحة الأخرى ٠٠ فان الباحث يحاول توضيح الارتفاع النسبى لهذا العائد من السياحة العلاجية متخذا من طول فترة إقامة السائح التي يقضيها فى العلاج ، بالإضافة الى قيامه بعدد من الأنشطة السياحية الأخرى التي يتاح له ممارستها أثناء إقامته الطويلة مرتكزا لعقد مقارنة توضح مايمكن أن يتحقق من عائد من كل من السائح العادى - والذي يهدف ممارسة الأنشطة الثقافية والترفيهية بأنواعها - والسائح القادم للسياحة العلاجية .

فبينما تشير الدراسات الى أن السائح القادم للعلاج يمكن أن يقضى فى أى مركز إستشفاء علاجي مددا متفاوتة بحد أدنى ١٤ يوما يمكن أن تصل الى عدة شهور ، وهو مايمكن أن يتحقق فى ج.م.ع فى حالة وجود مراكز الاستشفاء المتكاملة ، نجد أن متوسط المدة التي يقضيها السائح القادم للمجالات السياحية الأخرى بشكل عام فى ج.م.ع (عام ١٩٨٠) - تبلغ ٦,٥ يوما (*) وهى تعتبر تقريبا نصف الحد الأدنى لمدة سائح الاجازات الاستشفائية - كما تعتبر

١/٤ المدة التى يقضيها السائح الناقه والذى يتطلب بقاءه مدة شهر فى مركز الاستشفاء ، ١/١٠ المدة التى يقضيها مريض يتطلب علاجه مدة تقرب من شهرين ٠٠٠ وهكذا .

وحيث أن السياحة العلاجية توفر للقائمين بها اثناء مدة إقامتهم المختلفة عديد من البرامج السياحية المتنوعة فى مجالات السياحة الأخرى حسب حالتهم الصحية ، بالإضافة الى أن الأطباء عادة ماينصحون باستبقاء المريض بعد الشفاء فى مركز الاستشفاء مدة اربع اسابيع تحت الملاحظة ، ويسمحون له فى هذه الفترة بمزاولة أنشطة متعددة والاشتراك فى البرامج والزيارات السياحية التى لم يتح له الاشتراك فيها وهو تحت العلاج فان ذلك يعنى أن السائح القادم للعلاج يمكن أن يمارس خلال مدة إقامته العديد من الأنشطة التى مارسها السائح العادى فى المجالات السياحية الأخرى بل قد تزيد عددا ونوعا ٠٠٠ وبالتالي يمكن أن يحقق عائدا ماديا للدولة يجمع بين القيمة المادية من عائد العلاج ، والقيمة المادية من عائد الأنشطة السياحية المختلفة .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالى والذى يعقد مقارنة بين أوجه إنفاق السائح العادى وأوجه إنفاق السائح القادم للعلاج (*)

أوجه الانفاق	السائح العادى	السائح القادم للعلاج
نفقات إقامة	أ	أ
نفقات إعاشة	ب	ب
نفقات وسائل	ج	ج
تكميلية (**)	-	د
نفقات علاج		

ويوضح الجدول زيادة أوجه إنفاق السائح القادم للعلاج حيث :

(*) بافتراض تساوى مستويات الإقامة والاعاشة والانفاق على الوسائل التكميلية السياحية للإثنين .

(**) توفر مراكز الاستشفاء برامج ترفيهية كاملة للمرضى بشكر مستمر داخلها .

إن نفقات السائح العادى تمثل أوجه الانفاق فى المجالات أ+ب+ج ونفقات السائح القادم للسياحة العلاجية يمثل أوجه الانفاق فى المجالات أ+ب+ج+د وباعتبار متوسط مدة اقامة السائح العادى (س) فإن مدة اقامة السائح المريض القادم للسياحة العلاجية تكون مكررات المدة (س) ويرمز لها بالرمز (ص) والتي تتكرر حتى حصول المريض على تمام الشفاء حسب حالته الصحية .

وبذلك تقدر جملة انفاق السائح العادى بمجموع الانفاق فى الأوجه (أ+ب+ج) × المدة س

وتقدر جملة انفاق السائح القادم للعلاج بمجموع الانفاق فى الأوجه (أ+ب+ج+د) × المدة س × المكررات ص = (أ+ب+ج+د) س ص

وتشير هذه المقارنة الى زيادة أوجه انفاق السائح القادم للسياحة العلاجية بما ينفقه على رسوم العلاج (د) بالاضافة الى الانفاق المتكرر على الأنشطة السياحية الترفيهية والثقافية المتعددة الأخرى التى يشترك فيها خلال مدة علاجه الطويلة أو بعد انتهائه من العلاج ٠٠٠ كما أن وجود البرامج الترفيهية والثقافية المتعددة

داخل مركز الاستشفاء المتكامل تتيح اشتراك المرضى محدودى القدرة على الحركة والانتقال فى هذه البرامج بما يحقق انفاق مادى متكرر من قبل هذه الفئة من المرضى .

ويخلص الباحث مما سبق الى أن التخطيط العلمى السليم لمراكز الاستشفاء المتكاملة بالاضافة الى البرامج السياحية الترفيهية والثقافية المخططة للمرضى داخل أو خارج مركز الاستشفاء - بما يتلاءم مع حالتهم الصحية ، تعتبر من الأمور الأساسية فى ضمان تحقيق عائد اقتصادى كبير من السياحة العلاجية بالنسبة لأنواع السياحة الأخرى .

٤ - المساحات التى تحتاجها ج ٠ م ٠ ع لاقامة سياحة علاجية متكاملة :

وضحت الدراسات أن مستعملى المصحات العلاجية من المواطنين يختلف من دولة لأخرى : ففى فرنسا يقوم ٣,٥ ٪ من السكان بارتياح مراكز الاستشفاء

، وتبلغ هذه النسبة ٣,٥٪ من السكان أيضا فى روسيا ، ٢,٥٪ فى النمسا ، ٢,٥٪ فى تشيكوسلوفاكيا و ١٪ فى بولندا وبينما نجد أن فرنسا كإحدى الدول المتقدمة تمتلك حوالى مائة مركز استشفاء - نجد أن بولندا وهى إحدى الدول النامية لديها حوالى ١٩ مركز استشفاء ذات برامج مختلفة ٠٠٠(*)

ولتحديد المساحات اللازمة من مراكز الاستشفاء ذات البرامج المتكاملة فى ج م ع يتخذ الباحث النسبة ١٪ من سكان ج م ع كراغبين لزيارة مراكز الاستشفاء سواء من المرضى أو الناقهين أو الراغبين فى تجديد واستعادة صحتهم وحيوتهم خلال الأجازات ٠ وبذلك يكون عدد مستعملى هذه المراكز من السكان ٦٠٠ الف مواطن من عدد السكان الكلى للجمهورية البالغ ٦٠ مليون نسمة ٠

وحيث أن متوسط ما يخص الفرد من مساحة فى مركز الاستشفاء المتكامل البرامج - كما أشارت الدراسات - من ٣٠٠ : ٥٠٠ م^٢ ، فإن الباحث يفترض تخصيص ٣٠٠ م^٢ كحد أدنى من المساحة اللازمة للفرد الواحد - وبذلك تكون المساحة الكلية المطلوبة لنسبة ١٪ من السكان حوالى ٤٠,٥٠٠ فدان موزعة على أماكن الموارد الطبيعية العلاجية فى ج م ع - يمكن أن تحقق دخلا كبيرا من المساحة العلاجية الداخلية للمواطنين ، بالإضافة الى مايمكن أن توفره من عائد كبير من العملة الصعبة من الأجانب ٠

ان قيام السياحة العلاجية فى معظم الدول بدأ باهتمام هذه الدول بتوفير حاجات المواطنين من السياحة العلاجية باعتبارهم ذوى الحق الأول فى الاستمتاع بموارد بلادهم ٠ ليعيدوا بناء أجسادهم ويعودوا الى أعمالهم أكثر قدرة على زيادة الانتاج ومواصلة العمل على تقدم بلادهم ٠٠٠ ومصر كانت من الدول التى سارت على الدرب قديما فأنشأت مدينة حلوان التى استعملها المواطنون كمشتى ومركز علاجى منذ سنين طويلة ٠

(*) وفاء احمد عبد الله - البيئة المصرية والسياحة العلاجية مرجع رقم (٤) ٠

٥ - حول أهمية التخطيط للنهوض بالسياحة العلاجية فى جمهورية مصر العربية :

وضحت الدراسات التى سبق عرضها أن جمهورية مصر العربية رغم غناها بمواردها الطبيعية العلاجية ، الى أنه لم يتم حتى الآن وضع تخطيط من قبل الدولة لقيام مشروعات السياحة العلاجية المتكاملة ، سواء لخدمة المواطنين أو الأجانب ، برغم العائد الكبير الذى يمكن أن تحققه السياحة العلاجية من العملة المحلية أو الأجنبية من قبل المواطنين والأجانب .

ولذلك فإن مصر فى حاجة الى تخطيط علمى متكامل لاستغلال مواردها العلاجية . حتى يمكنها أولا أن توفر لأبنائها الاستفادة بالقيم الطبيعية التى منحها الله لها بالإضافة الى إمكانية استفادة المرضى من دول العالم بالعلاج بهذه القيم ، والتمتع بمصر ودفئها ، واستقرار مناخها ، وفيما العلاجية الطبيعية .

وتقدم الباحثة المقترحات التالية حول أهم النقاط التى يجب مراعاتها للتخطيط للسياحة العلاجية على الوجه التالى :

١ - يجب اجراء مسح شامل للعيون المعدنية فى ج م ع . . . وترتيبها حسب قيمها العلاجية . . . وتحديد الأماكن ذات الجود العلاجى المستقر البعيد عن التقلبات .

٢ - إختيار أحسن الأماكن ذات القيم العلاجية وإقامة المعاهد المتخصصة فيها فى فروع :

البيومتراتولوجى Biometerology ، والباليولوجى Balneology وهى المعاهد المتخصصة فى العلاج بالقيم العلاجية الجوية والمائية . . . ويعتبر معهد الروماتيزم فى حلوان أحد المعاهد المتخصصة فى العلاج بالقيم العلاجية المائية

٣ - التخطيط لاستعادة حلوان وشهرتها مرة أخرى . . . فقد وضحت الاحصائيات أن الاقبال على العلاج بالمياه الكبريتية فى معهد الروماتيزم فى حلوان مازال فى تصاعد مستمر من المواطنين وذلك لارتفاع القيم العلاجية للمياه المعدنية والكبريتية فيها .

- ٤ - الاستفادة بالبلاد ذات القيم العلاجية الطبيعية مثل : أسوان ، والفيوم - ومحاولة إقامة المشروعات المتكاملة للسياحة العلاجية ، واستكمال المشروعات الجزئية الموجودة بها .
- ٥ - الاستفادة بمنطقة الغردقة التي نالت إعجاب المتخصصين الاسكندريانيين وكذلك منطقة الساحل الشمالى ورأس البر فى مشروعات السياحة العلاجية .
- ٦ - الاستفادة بالواحات الخمسة وعيونها العلاجية ، وكذلك عيون وسط سيناء والعيون الموجودة فى شرق خليج السويس وغرب خليج العقبة . والعين السخنة . الخ .
- ٧ - التركيز على تكامل مشروعات السياحة العلاجية بحيث تنشأ متكاملة للعلاج الداخلى والخارجى وسط الطبيعة فهذا الشق الأخير من العلاج هو الذى يجعل السائح يترك بلده ويأتى للعلاج وسط الطبيعة بالقيم العلاجية الطبيعية ويلزم فى هذا الصدد الاستعانة بالخبرات العلمية فى اعداد وتخطيط المراكز العلاجية حتى تأتى مطابقة لمراكز الاستشفاء العالمية .
- ٨ - دعوة الأطباء والمتخصصين والمسئولين فى الجمعيات والهيئات العالمية التى تعنى بشئون المرضى وعلاجهم ، لزيارة مصر واطلاعهم على الامكانيات الطبيعية الموجودة بها وتنظيم الاتصال الشخصى بهم عن طريق ممثلينا فى الخارج - الى جانب أهمية الاشتراك فى الجمعيات والاتحادات العالمية فى مجال السياحة العلاجية .
- ٩ - الاهتمام بعمل دراسات جدوى للمشروعات الخاصة بالسياحة العلاجية وفتح باب الاستثمار فيها وتشجيع المشروعات الاستثمارية المشتركة فى مجال السياحة العلاجية المتكاملة حيث يمكن اشتراك أكثر من دولة فى إقامة قرى أو مدن صغيرة للسياحة العلاجية لارسال مرضاهم للعلاج فيها بشكل دائم

ولاجدال فى أن أماننا الجهد الكبير الذى يجب أن نبذله لتلحق بركب الدول التى سبقتنا ٠٠٠ رغم تواضع مواردها الطبيعية العلاجية - فى هذا المضمار - والتى تستقطب أفواج المرضى والناقهين من كافة أنحاء العالم ٠٠٠ فى حين تقف مصر بمواردها الضخمة فى هذا المجال موقفا سلبيا دون مبرر .

ان مجرد وجود مشروعات السياحة العلاجية المتكاملة فى ج.م.ع ٠ لن يحتاج الى كثير من الجهد الدعائى أو التسويقى لترويج هذا النوع من السياحة فكثير من المرضى الأجانب يرغبون العلاج فى جو مصر خاصة فى الشتاء بالقيم العلاجية الطبيعية المتنوعة الموجودة فى جو مصر ٠٠ وقد ثبت عدم وجود التسهيلات اللازمة لهذا النوع من السياحة هو الذى يمنع كثيرا من المرضى من القدوم الى مصر ٠٠ لذلك لابد من تكاتف الجهود من قبل القطاعات ، والأجهزة المعنية بالدولة ، التى لديها من الامكانيات ، والاختصاصات ، مايمكنها من المساهمة الفعالة نحو تحقيق مستوى البرامج المطلوبة من السياحة العلاجية لكل من المصريين والأجانب لتحقيق الاستفادة الكاملة بما وهبه الله لمصر من ثروة طبيعية علاجية لم نعرف قيمتها بعد .

٦ - حول أهمية الوعى البيئى والصحى كمدخل لتحريك السياحة الداخلية فى جمهورية مصر العربية :

لاشك أن هناك العديد من الجهود التى تبذلها الدولة حاليا فى تنمية حركة السياحة الداخلية فى ج.م.ع ٠ أما بإيجاد مناطق جذب جديدة ، أو تطوير وتحسين لبعض المرافق العامة والسياحية .

وفى إطار تنمية السياحة الداخلية ، فان الباحثة تركز فى توصياتها على أهمية الوعى والتثقيف البيئى والصحى كمدخل لاقتناع وتحريك المواطن المصرى المتحضر بأهمية السياحة الداخلية باعتباره يشكل عنصر الطلب على هذه السياحة ، وذلك من منطلق ماتم التوصل اليه فى هذه الورقة عن الارتباط بين السياحة والصحة .

فالتحضر فى ج.م.ع سريـع الخطوات ، فقد وضحت الاحصاءات (*)^١ أن ٤٤% من سكان الجمهورية يعيشون فى المدن ، كما أن ٤% من هذه النسبة فى مدن كبيرة مثل القاهرة والاسكندرية وضواحيها ومدن القناة ، كما تشير المؤشرات الى أن ٥٠% من سكان الجمهورية سيعيشون فى المدن فى عام ٢٠٠٠.

وقد اشارت المقالات والأبحاث العلمية المتعددة على المستوى الدولى والمحلى الى التلوث الشديد الذى أصبح يسود معظم مدن جمهورية مصر العربية باختلاف أنواعه ومصادره ، بالإضافة الى التدهور الملحوظ الذى أصبح يسود معظم المدن الكبرى من زيادة الحوادث ، والتغير الملحوظ فى القيم الاجتماعية وانتشار الأمراض والانحرافات ، وتعدد وتنوع الأمراض الاجتماعية والنفسية والعقلية .

ومع انتشار هذه الظواهر ، لاتوجد احصاءات عامة محددة أو خلاصة جامعة موحدة لعدد من الاجتهادات العلمية المتفرقة فى هذا الشأن ، وبذلك لا يوجد موقف محدد لحقيقة المشكلات البيئية وآثارها على صحة الانسان ، ومع كثرة وتعدد وتنوع المشكلات البيئية التى يعيشها ويلمسها ويعانها الانسان المتحضر فى ج.م.ع ، الا أن الغالبية العظمى من سكان المدن لاتهتم بممارسة السياحة الداخلية ، وترجع الباعثة الى عدم وعيهم بحقيقة وحجم وخطورة عائد المشكلات البيئية وتأثيرها الضار على صحتهم فى المدى القريب والبعيد .

أما النسبة الضئيلة التى تمارس السياحة الداخلية من سكان المدن فتقوم بها من قبيل التغيير أو الترفيه دون وعى أو تخطيط مسبق لهذه الممارسة معرفة بأبعادها الصحية - الأمر الذى يشير الى عدم وجود أولوية للسياحة الداخلية - لا فى ميزانية الدولة أو فى ميزانية الفرد - مما يجعلها تخضع للعشوائية المطلقة فى الممارسة من جهة المواطنين أو فى الاستثمار السياحى من قبل الدولة .

(*) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦ .

وترى الباحثة أن الوعي البيئي والصحي ، واقتناع سكان المدن بحقيقة المشكلات البيئية السائدة فيها واثرها على صحة الانسان يشكل حجر الزاوية والمدخل الذي يعمل على تحريك المواطنين ليس فقط للانتقال المؤقت بعيدا عن هذه المشكلات ، والقيام بالممارسة المنظمة للسياحة الداخلية لاستعادة وحماية صحتهم الجسدية والنفسية والفكرية ، ولكن ايضا فى المساهمة فى ترشيد استهلاكهم للإنفاق على الكماليات الحضارية والمساهمة فى تقليل المشكلات البيئية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فى العمل على تحريك واقناع الدولة ودفعها الى وضع أولوية للإستثمار المخطط فى مجال السياحة الداخلية كحاجة حضارية ملحة وضرورة من ضرورات العصر .

ومن هذا المنطلق فإن الباحثة توصى - فى بداية العمل على تنمية السياحة الداخلية - بأهمية التركيز على نشر الوعي التثقيف البيئي والصحي لدى المواطن المصرى وإبراز ارتباطها ودورها فى المحافظة على الصحة الجسدية والفكرية ، وتطرح فى هذا الصدد التوصيات التالية :

أولا: أهمية التعاون الوثيق بين وزارة السياحة والصحة والتعليم فى المجالات المتعلقة بالوعي والتثقيف والتعليم البيئي والصحي ، وتبنى الأساليب والمناهج التى طرحتها المؤتمرات العالمية وبدأت تطبقها الدول المتقدمة فى هذا المضمار (*)^١

والباحثة تفتح هذا المجال الواسع أمام كثير من الاجتهادات العلمية والعملية لكثير من المتخصصين فى المجالات المتعلقة بهذا الموضوع .

(*) تبنت الدول المتقدمة تطبيق برامج التوعية والتثقيف والتعليم البيئي الناتج من نشاط المؤتمرات الدولية العديدة ، مؤتمر استوكهولم ١٩٧٢ ، وبرامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلوم الثقافية (اليونسكو) ، وبرنامج الأمم المتحدة UNEP ، ومؤتمر تابيليزى Tabilisi الذى عقد فى روسيا ، والندوات العديدة وبرامج العمل المتفرعة التى تمت فى عديد من الدول المتقدمة وقامت بالتطبيق .

فطبقت برامج التوعية عن طريق الجمعيات ، التعليم والتثقيف المنزلى للأطفال (مرحلة ما قبل المدرسة) ، تدريب معلمى الصغار وتعليم الصغار ، والتعليم البيئي فى المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات ، ودور الاعلام الالكترونى بأنواعه ، والصحافة .

ثانياً: الاهتمام بعقد المؤتمرات المحلية التى تتناول الربط بين البيئة المصرية والسياحة الداخلية ، والاعلام عن موارد البيئة المحلية الصحية .

ثالثاً : أهمية التركيز على تجميع البحوث والمسوح الواقعية المتعلقة بالمشكلات البيئية داخل المدن وداخل الجمهورية ، والحرص على اعلام المواطنين بنتائجها الحقيقية دون تحسب أو حساسية ، باعتبار أن هذه المشكلات هى ردود الفعل التى يفرضها التقدم الحضارى على سكان المدن فى جميع أنحاء العالم .

رابعاً : توعية المواطنين بأهمية السياحة من المنظور الصحى ، باعتبارها انتقال للصحول على جزء أساسى من الموارد والسلع والخدمات اللازمة لصحة الإنسان البيولوجية والنفسية والفكرية - الأمر الذى لا يقل قدراً عن شراؤه للغذاء والكساء والدواء .

خامساً : أهمية تقدير الدولة لحقوق المواطنين فى الحصول على الإجازات من واقع المنظور الصحى والحرص على الإنسان باعتباره وسيلة للإنتاج، مع العمل على منح التسهيلات لانتقال المواطنين لقضاء أجازاتهم خارج المدن وتوفير مناطق جذب جديدة لقضاء الاجازات بأسعار معتدلة .

سادساً : وأخيراً ، فالمنظور الصحى للسياحة يحتم البدء فى نشر السياحة الاستشفائية بأقامة مصحات الاستشفاء على الأسس والمعايير التخطيطية المعروفة لأقامة هذه المصحات وسط الطبيعة ، وذلك لخدمة السياحة الوقائية المنظمة والسياحة العلاجية ، فليس من المعقول أن تخلو جمهورية مصر العربية من هذه المصحات بعد القضاء على حلوان والتى عرفت لسنين طويلة كمدينة استشفاء عالمية ، خصوصاً وأن الجمهورية تدخر بالعديد من الموارد البيئية الطبيعية العلاجية والمنتشرة فى جهات عديدة من أرضها (**)

(**) لمزيد من التفاصيل انظر وفاء أحمد عبدالله "الأساليب العلمية لتوظيف البيئة الطبيعية لأغراض السياحة العلاجية" مرجع سبق ذكره .

المبحث الخامس

حول أهم التحديات السياحية

فى القرن الواحد والعشرين على المستوى العالمى

والدولى والمحلى

حول التحديات السياحية في القرن الواحد والعشرين

ركزت الدراسة المقدمة في الأجزاء السابقة على إعطاء صزرة عامة عن وضع السياحة في مصر حتى عام ٢٠١٧ بدءاً من الاستراتيجية التي تم وضعها والخطط التي تم وصفها لتنفيذ هذ الاستراتيجية لتحقيق المستهدف منها .

وفي إطار الرغبة في تعظيم العائد من صناعة السياحة المصرية فقد قدم الجزء الثاني من هذه الدراسة إطاراً جديداً للسياحة في ضوء المستجدات التي فرضت نفسها ليس على مصر وحدها ولكن على العالم أجمع . تلك المستجدات التي تحددت في مستهدف التنمية والتركيز على التنمية البشرية أولاً ، ثم هيمنة موضوع البيئة على كل مجالات التنمية ثانياً .

وفي إطار ذلك قدم الجزء الثاني إعادة لصياغة السياحة من خلال تلك المستجدات وتحديد كيانها الحالي كمفاهيم وتعريفات وتقسيمات وأنماط وأهداف بشكل علمي تحليلي واقعي والذي تبين منه أن السياحة أصبحت تمثل في الوقت المعاصر ظاهرة حركة الإنسان للبحث عن صحته .

وخلاصة ما سبق عرضه يوضح أن السياحة في القرن الواحد والعشرين أصبحت قطاعاً أكثر حيوية عن ذي قبل لأنه لا يستهدف فقد تحقيق جوائب إقتصادية بعينها مثل تعظيم العائد من العملة الصعبة ولكنه أصبح يستهدف أيضاً المساهمة في إحداث تنمية بشرية وتعظم قدراتها في أعضاء قوة للتنمية الشاملة في أي موقع .

وإذا كنا بصدد التعرض للتحديات السياحية في القرن الواحد والعشرين في هذا الجزء فإنه في إطار ما سبق عرضه وما تم تقديمه بالنسبة للصياغة الجديدة للسياحة فإن الباحثه تقسم تحديات القرن الواحد والعشرين الى مجموعتين من التحديات على النحو التالي: (*)^١

(*) صلاح عبد الوهاب - مرجع سبق ذكره .

أهم التحديات على المستوى الدولي والعالمي والمحلى :

١ - تكنولوجيا المعلومات : تعتبر السياحة العالمية حجما وحركة وعائدا عن معانى كثيرة ومؤشرات هامة . فمن جهة الحجم تشير الاحصاءات الى أن السياحة العالمية بلغت ٤٨٠٠ مليون زيادة سياحيه عام ١٩٩٢ بلغ حجم الانفاق فيها حوالى ٢,٢ تريليون دولار امريكى وهو يعادل حوالى ١٢,٥٪ من الناتج الاجمالى العالمى وهو ما لم تحققه الصناعات الأخرى فى العالم حيث بلغ عدد الوظائف السياحيه فى العالم ١٢٠ مليون وظيفة عام ١٩٩٢ .

وهذه الزيادة الكبيرة فى حركة السياحة العالمية تؤكد مرة أخرى أن السياحة فى عصر التلوث وعصر الاهتمام بالعنصر البشرى كركيزة للتنمية أصبحت ظاهرة إنسانية تعبر عن حدث حقيقى واقعى ألا وهى الحركة الانسانية لبحثه عن صحته والحصول على الصحة الجسدية والنفسية والفكرية والروحانية كهدف أساسى لهذه الحركة فالسياحة تمثل الوسيلة لتحقيق هذا الهدف .

ولاشك أن مجتمعات الدول المتقدمة فى العالم حكومة وأفراد تعزف لحنا واحدا مشتركا فى هذا المضمار مدعمة بوعى بيئى وصحى لدى الفرد والمجتمعات يعملان كدوافع أساسية لهذه الحركة .
ومن الطبيعى أن تلك الدوافع لاتتصاعد الا من خلال أجهزة قوية وإدارة متطورة للمعلومات الصادقة والمعلنة للجميع من خلال تحليلات علمية دقيقة فى جميع المجالات خاصة فى مجال البيئة ومشكلاتها ومردوداتها على صحة الانسان وكذلك ماتتعلق بجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتعلق من قريب أو بعيد بمجال السياحة وتؤثر عليها .

وفى إطار سبق تحديث التكنولوجيا العالمية المستمر فإن السياحة الدولية أيضا لابد وأن تعمل على اللحاق بهذا السباق حتى تستحوذ على نصيب من العدد المتنامى فى السياحة حيث بلغ حجم السياحة الدولية ٤٧٦ مليون زيادة سياحية فقط عام ١٩٩٢ وهو يمثل ١٠٪ فقط من حجم السياحة العالمية ويحقق دخلا قدره ٥٪ فقط من دخل السياحة العالمية - وهذا يشير الى مدى قدرة

تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على تحريك المجتمعات الانسانية للمحافظة على صحتها وإستعادة حيويتها من خلال السياحة وأن هناك تفاوتاً كبيراً في هذه القدرة بين دول السياحة العالمية ودول السياحة الدولية .

٢ - ديناميكية الأنماط السياحية وتكويناتها :

تتصف السياحة دائماً بظاهرة عدم الثبات لأن حركة الأفراد تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات أساسية المنظومة الاجتماعية ، الى جانب ما يحدث في المنظومة الطبيعية والمصنوعة باعتبار أن هذه الثلاث منظومات تشكل البيئة بمعناها المعاصر المتكامل وفي إطار إعادة صياغة ظاهرة السياحة واعتبارها حركة الانسان للبحث عن صحته أصبح الانسان ينتهج أنماطاً عديدة جديدة ومتغيرة من السياحة تواكب العصر السريع المعاصر بهدف القيام بسياحة وقائية تقي جسده ونفسيته من عديد من الضغوط التي تعرضها الحضارة والتمدن المعاصرة من تلوث وضوضاء وتكدس . الخ .

هذا الى جانب رغبات الانسان الجديدة والمتنوعة في الحصول على التغذية الفكرية والروحانية كوقاية للعديد من التناقضات والانتكاسات في القيم الانسانية والتي يسدها أواخر القرن العشرين .

فالسياحة بصياغتها الجديدة إستشفائية ومسميها الوقائية والعلاجية ستستمر في إفراز مستمر لأنماط سياحية جديدة بين حين وآخر . من هذا المنطلق ستواجه الدول في القرن الواحد والعشرين بمنافسة قوية بين بعضها البعض في دوام وسرعة توفير العرض السياحي المتنوع والمتطور والمتغير لمقابلة النوعيات المتغيرة والمتطورة من الطلب السياحي وهذا يمثل في حد ذاته تحدي تجاري من قبل الدول اتلى يجب أن تتوافر لديها القدرة في سرعة توفير الخبرات السياحية والبرامج المتطورة والمتنوعة والتي تواجه هذا التطور والتنوع .

وفي إطار ماتم من عرض بالنسبة للتحديات بالنسبة للطلب السياحي العالمي يجدر التنويه الى حقيقة مؤلمة ومثال صارخ عملي بالنسبة لدور تكنولوجيا المعلومات ومصادقيتها وتحريكها لهذا الطلب بين دول العالم وهي أن مصر

بالرغم من كونها أغنى دول العالم واستحواذها على موارد العلاج بعناصر الطبيعة سواء في المناخ الجاف المستقر معظم فصول السنة وعيون طبيعة علاجية معدنية تزيد عن ١٤٥٠ عين موزعة بين أنحاء الجمهورية إلا أنها لاتحظى بأى نسبة من الطلب العالمى للسياحة العلاجية لأن شبكة المعلومات تفيد عن مصر أنه لم يتم إنشاء المنتجعات العلاجية المتكاملة بها لتقديم خدمات العلاج بالبرامج والأساليب والخبرات المتعارف عليها عالميا فى أسواق السياحة العلاجية العلمية وبالتالي فإن مصر حتى الآن تعتبر خارج المنافسة بالنسبة لأسواق السياحة العلاجية وستظل كذلك رغم غناها الشديد بالموارد الطبيعية اللازمة للعلاج الى أن يتم الاجتهاد فى تقديم الخدمة بالأساليب المتعارف عليها عالميا فى هذا الصدد وتضع قدمها على أبواب المنافسة العالمية فى هذا المجال .

٣ - الإرهاب كظاهرة عالمية ومحلية ومقترحات لمواجهة أزمة السياحة الراهنة: (*)^٢

عندما نتكلم عن الارهاب كظاهرة عالمية ومحلية فإنه لايجوز تناول أفضل مما قدمه الأستاذ الدكتور صلاح الدين عبدالوهاب فى هذا الصدد بصفته عضو الأكاديمية الدولية للسياحة ورئيس اللجنة التنفيذية لأكاديمية الدراسات السياحية المصرية ورئيس جمعية خبراء السياحة العلميين فى ج م ع . من هذا المنطلق فإنه يتم عرض تناوله لهذا الموضوع نصا كما جاء بمقال سيادته فى هذا الشأن :

الإرهاب Terrorism

رغم تعدد محددات وتحديات السياحة فى العالم وفى مصر ، فإن أخطر هذه التحديات حاليا هو حوادث الإرهاب التى أصبحت فى كثرة وقوعها فى الدول المختلفة وفى تعدد اسبابها وتنوع أساليبها ظاهرة دولية . جاء فى كتاب أجندة الإرهاب لمؤلفه ايان جيلدارد عام ١٩٩١ أن إجمالى عدد الهجمات الإرهابية فى العالم بلغ ١٧١٢ حادثة عام ١٩٩١ كان الشرق الأوسط هو أقل المناطق فى العالم تعرضا لتلك الحوادث إذ خصه منها ٢١٦ حادثة فى حين بلغ عدد الحوادث الإرهابية فى أوروبا ٤٩٩ حادثة وفى الأمريكتين ٤١٩ وفى

(*) صلاح عبد الوهاب - مرجع سبق ذكره .

آسيا ٢٥٤ وفى أفريقيا ٢٢٥ . وعلى صعيد الدول كانت مصر أقل الدول تعرضا للإرهاب فقد بلغ عدد الحوادث الإرهابية فيها ١٢ عام ١٩٩١ فى حين أن تركيا تعرضت لثمانين حادثة وبلغ عدد الحوادث الإرهابية فى إسرائيل ٥٢ وفى الولايات المتحدة ٦٨ وفى المملكة المتحدة ١٢٤ حادثة . أما فى عام ١٩٩٢ فقد زادت الحوادث الإرهابية بنسب كبيرة إذ بلغ عددها ٢٥٨٤ حادثة فى ألمانيا وحدها أى أكثر من مرة ونصف عدد الحوادث الإرهابية فى العالم عام ١٩٩١ نظرا لازدياد نشاط النازية الجديدة ضد الأجانب فى ألمانيا . كما بلغ عدد الحوادث افرهابية فى فرنسا حوالى ١٧٠٠ حادثة وفى تركيا وصل عددها الى ٢٣٨ حادثة نتيجة ازدياد نشاط الأكراد الأتراك لرغبتهم فى الاستقلال . وفى إسرائيل بلغ عدد الحوادث الإرهابية ١١٧ حادثة . أما فى مصر فلا يزال عدد هذه الحوادث أقل منها عن غيرها من الدول وان كان قد زاد عن عددها إذ بلغ حوالى ٨٨ حادثة .

فالإرهاب إذن أصبح ظاهرة عامة فى معظم دول العالم . وهو رغم قلته فى مصر فقد كان ذا تأثير كبير على الحركة السياحية الى مصر على عكس دول أخرى استمرت السياحة اليها كما هى تقريبا رغم ما فيها من إرهاب أكثر إنتشارا من الإرهاب فى مصر .

أما التحديات والمحددات التى تختلف من دولة الى أخرى فهى كثيرة تعز على الحصر ولن نستطيع تبينها فى هذا المقام لأن لكل دولة ظروفها الخاصة ونظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى يؤثر ولاشك على إتجاهات وتفاصيل التنمية السياحية فيها .

تأثير الإرهاب على السياحة فى مصر

رغم أن ظاهرة الإرهاب فى العالم قديمة ، ورغم أن دولا عديدة تعانى منذ زمن طويل من نشاطات المنظمات الإرهابية سواء السياسية منها أو الجنائية كعصابات المافيا فى أوروبا وأمريكا ، والألوية الحمراء (الفاشيون) فى إيطاليا ، وأباطرة المخدرات فى كولومبيا وبعض دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، والجيش الجمهورى الأيرلندى فى المملكة المتحدة ، والباسك فى أسبانيا ،

والنازية الجديدة فى ألمانيا ، والفرنسيون اليمينون الذين يعملون على طرد الأجانب من فرنسا وغير ذلك ، الا أن الاعلام الدولى قد خص الحوادث الإرهابية التى ظهرت فى مصر منذ عهد قريب بتعليقات وكتابات تظهره بمظهر مبالغ فيه تحت عنوان الأصوليين الإسلاميين والإرهاب الإسلامى وغير ذلك ، وأنه غرهاب موجه بصفة اساسية ضد السياحة والسائحين (رغم أن الإرهاب الذى استشرى فى ولاية فلوريدا الأمريكية موجه أساسا هو الآخر ضد السائحين بدرجة أكبر) وقد أدى ذلك بالدول المتقدمة التى تمثل الأسواق السياحية المصدرة الرئيسية الى عدم السماح لمسئوليتها بزيارة مصر الا فى أحوال استثنائية ونصح مواطنيها بعد السفر للسياحة الى مصر مما ترتب عليه هبوط الحركة السياحية الدولية الى مصر وتراجع أعداد السائحين الأمر الذى أدى بدوره الى توقف شبه كامل فى عجلة العمل السياحى فى مصر ومعاناة من يعمل فى الحقل السياحى وتأثره الشديد بهذا التوقف لدرجة أن جميع عناصر صناعة السياحة فى مصر من شركات سياحية وفنادق وقرى سياحية ومطاعم المصادرات غير المنظورة محدودة للغاية . فضلا عن ذلك فإن الهبوط المؤثر حقيقة طرأ على نوعية السائح القادر على الانفاق المرتفع . فليست العبرة دائما بالكم ولكن بالكيف وهذا هو مايجب أن يلتفت اليه مسئولو السياحة وبوجه خاص مسئولو التنشيط السياحى .

ولعل أخطر تأثير للحالة الراهنة الناجمة عن الإرهاب على السياحة هو أن معظم بل كل منظمى الرحلات السياحية الشاملة فى أوروبا وأمريكا قد رفعوا برامج زيارة مصر من مطبوعاتهم وبذلك أخرجوا مصر من نطاق المنافسة الدولية فى السياحة . وهذا العمل وحده يستوقف النظر ويدعو الى ضرورة السرعة فى مواجهة شاملة بإجراءات تصحيحية علمية متطورة لاتقليدية خاصة وأن مصر لاتزال تعتبر دولة سياحية نامية ترتيبها الثانية والثلاثين فى قائمة الدول المستقبلية .

الاجراءات التى اتبعتها وزارة السياحة المصرية

قامت وزارة السياحة ومعها هيئة تنشيط السياحة بعد تطور الأزمة الإرهابية فى مواجهة تأثيرها الضار على السياحة بإجراءات متعددة بدأت

بقاﺋلة السﻳﺎﺣة الﺗﻰ مرﺗ بمعظم العواصم الأوربية بﻗﻳادة وزیر السﻳﺎﺣة وتﺻرﻳﺣﺎﺗه الﺗﻰ ﻗصد منها توضﻳﺢ الصورة عن ﺧدودﻳة ﺣواﺩﺙ الإرهاب وأن ماﻳﻘع فى الدول الأوربية أكثر مما ﻳﻘع فى مصر ، وأن الإﻋلام الدولى ﻳعالج الموضوع عادة بشىء من المبالغة . وتلا ذلك أن قام رئیس هیئة تنشﻳط السﻳﺎﺣة بتكشﻳف زﻳاراته لﺑعض الدول الأوربية والولايات المتحدة وعقد لقاءات مع الصحفﻳﻴن والسﻳﺎﺣﻴﻴن لشرح وجهة نظر مصر فى هذه الأزمة (ودعوة بعض الﻛتاب السﻳﺎﺣﻴﻴن ومسئولى شركات السﻳﺎﺣة الأﺟنبﻳة لمصر ، وأﺧﻳرا تكشﻳف التواجد فى المعارض السﻳﺎﺣﻳة والمؤتمرات الﺗﻰ ﻳتمﻳز ﺣضور المصرى فیها بالﻛثرة والانفاق السخى ، والتعاقد مع شركة ﻋلاﻗﺎﺕ ﻋامة أمﺑرﻳﻜﻳة بمبالغ للمعاونة فى هذا السبﻳل .

ورغم ماضى ﺣوالى سنة ﻛاملة على هذه الإﺟراءات الﺗﻰ تواجه بها وزارة السﻳﺎﺣة إنتﻛاسة السﻳﺎﺣة ، فلازالت هذه الاﺟراءات محدودة الأثر رغم بعض التصرﻳﺣﺎﺕ بعودة السﻳﺎﺣة الدولية الوافدة الى مجراها الطﺑﻳعى فى سﺑﺗمبر ١٩٩٣ أو أﻛﺗوبر ١٩٩٣ ونشر ماﻳﻔﻳد وصول أعداد ﻛبﻳرة من السائﺣﻴن العرب وﺑعض السائﺣﻴن الأﺟانب وهو مانراه ﻏﻳر مبشر بزوال هذا الانتﻛاسة فى وقت ﻗرب .

مقﺭﺣﺎﺕ لمواجهة أزمة السﻳﺎﺣة الراهنة

نعود الى ماﻗﻠناه آنفا عن أن الإرهاب ﺣﻘﻳقة موجودة فى دول ﻛثﻳرة ورغم وجوده لاتتوقف ﺣﻳاة بل تسﻳر وفق معدلاتها الطﺑﻳعية ولم تنتﻛس السﻳﺎﺣة فى دول ﻛثﻳرة بل تستمر ﺣرﻛتها طﺑﻳعية .

فلماذا إذن انتﻛست السﻳﺎﺣة فى مصر الى الحد الذى أسلفنا بﻳانه ؟ ﻳرجع ذلك الى ماﺣظى به الإرهاب فى مصر من اﻫﺗمام ﻋالمى نستطﻳع أن مرده لﺳببﻳن على الأقل :

١ - أن الغرب أصبح ﻳعتبر الإسلام هو العدو البديل للشیوعية الﺗﻰ ﻓقدت الﻛثیر من ﻗدرتها على ﺗحدى ﺣضارة الغربﻳة بتفﻛك الاتحاد السوفﻳﺗﻰ ورده دول أورﺑا الشرقﻳة (تسمى الآن بدول أورﺑا الوسطى) عن

الشيوعية ، وبالطريق التصحيحي الذي بدأته الصين بالسماح بالاستثمارات الغربية . ولما كانت مصر هي الدولة الأم في الشرق الأوسط عربيا وإسلاميا والتي بزغ نجمها وازدادت أهميتها السياسية بصفة خاصة مع حرب الخليج ودخلت في دور إصلاح إقتصادي حقيقى ، فانها يمكن تأخير تقدمها السياسى والاقتصادى عن طريق وضع ما يحدث فيها تحت الأضواء لتقليل أهميتها السياحية ولإظهار المسلمين أما العالم فى ثوب الهمجية والعنف .

٢ - أن التقدم السياحي الذى كان ينتظر مصر بعد نجاح مؤتمر الأستا رقم ٦٢ الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٢ كان يجب العمل على تأخيرته لحساب بعض دول المنطقة التى يمكن أن تستفيد من تقلص الحركة السياحية فى مصر بإظهار الإرهاب فى مصر بمظهر أكبر من حقيقة حجمه .

ومن ناحية أخرى ، فإن التقييم العلمى والموضوعى المحايد لأساليبنا التنشيطية فى السياحة يعتمدها بعض العيوب التى يمكن أن نلخصها فيما يلى والتى ارجو ألا يغضب ذلك أحدا :

١ - التقليدية : وعدم تطوير أساليبنا التنشيطية بما ينفق ويتناسب مع المتغيرات والتطورات الدولية فى التسعينات نتيجة غياب كامل للبحث العلمى .

٢ - غياب السياسة السياحية العامة المدونة والتى نهت الى ضرورة وضعها واصدرها فى صورة تشريع (قانون السياحة الأساسى) لتكون ملزمة .

٣ - غياب السياسة التنشيطية والتسويقية التى تتفرع عن السياسة السياحية العامة وتهدف الى تحقيق أهداف كمية وكمية توضع مسبقا عن علم وخبرة وبخاصة فى ظل التكتلات الإقليمية المؤثرة بلاشك على اتجاهات حركة السياحة الدولية .

- ٤ - نقص الهادفية المحددة لحملاتنا التنشيطية وغياب تقييم مدى فعاليتها بأجزائها المختلفة سنويا .
- ٥ - نقص التجانس بين أجزاء الحملات التنشيطية التي توجه الى كل سوق سياحي بحيث تكمل هذه الأجزاء بعضها البعض .
- ٦ - غياب النظرة العلمية فى توزيع اعتمادات تنشيط السياحة بين السواق السياحية المختلفة مع ضرورة زيادة هذه الاعتمادات نسبيا .
- ٧ - عدم التنوع فى الاستراتيجيات التنشيطية تبعا لاختلاف الأسواق المصدرة للسياحة طبقا لما تظهره الدراسات السياحية العلمية المتعمقة لهذه الأسواق .

وعلى ذلك فان أية مواجهة للأزمة الراهنة التى تمر بها السياحة المصرية يجب أن تفتقر الى فرعين رئيسيين :

الفرع الأول هو علاج العيوب المتأصلة فى مجهوداتنا التنشيطية والقضاء على معوقات السياحة وتبنى الأسلوب العلمى فى إدارة التسويق السياحى القومى بالعائد . وهذا هو علاج للأمد المتوسط ولكن يجب البدء فيه فورا لكى يؤتى ثمرته المرجوه خلال سنتين الى ثلاث .

الفرع الثانى هو إدارة الأزمة الحالية عن طريق إزالة أو على القل تخفيف الآثار السلبية المترتبة على الإرهاب .

فبالنسبة للفرع الأول المتعلق بعلاج العيوب المتأصلة فى تنشيطنا السياحى والعمل على مواكبة أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية فى إستراتيجيات التسويق السياحى فهو موضوع واسع كبير لايسمح به المقال الراهن ويمكن الرجوع فى شأنه الى المؤلفات العلمية والتطبيقية فى هذا الشأن ومنها مؤلفات كاتب هذا المقال .

أما بالنسبة للفرع الثانى وهو كيفية مواجهة الأزمة الحالية وإدارتها بقصد القضاء عليها أو تخفيف الآثار السلبية للإرهاب فيجمل فى اقتراح الوسائل

الكفيلة بتنشيط السياحة قوميا بصورة تتعايش مع هذا الإرهاب .
فعلاج أزمة السياحة لا تتوقف على زوال الإرهاب وإنما يجب أن يبدأ وأن
يتم هذا العلاج ولو استمرت الحوادث الإرهابية كما يحدث في دول أخرى .

ونبادر الى القول بضرورة وضع سياسة لإدارة الأزمات تلتزم بها وزارة
السياحة وغيرها من الأجهزة بناء على اقتراح وزارة السياحة يجب أن تعالج
حساسية السياحة ومدى تأثرها بالحوادث والوقائع المختلفة سواء أكانت سياسية
أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو غير ذلك .

وسياسة إدارة الأزمات هذه يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة
السياحية العامة للدولة ويجب أن تتضمن عدة عناصر أساسية هي :

١ - وضع الأسس الكفيلة بخلق مناسبات سياحية أو قومية كبرى يمكن عن
طريقها تحويل الأنظار والرأى العام العالمى عما يحدث فى مصر من
حوادث إرهابية ومثال على هذه المناسبات القومية الكبرى Mega Events
مايلى :

- إعلان عام ١٩٩٤ عام للسياحة المصرية بالاتفاق مع منظمة السياحة
العالمية اعتبارا من شهر يوليو ١٩٩٤ مع تصميم مهرجانات وأسابيع
للسداقة مع دول أوربية وأمريكية .

- الدعوة الجادة لمؤتمر عالمى للحوار بين الشمال والجنوب أو بين الدول
المتقدمة والدول النامية يعقد فى عام ١٩٩٤ .

- الدعوة لعقد مؤتمر عالمى لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق
الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وهى الدعوة التى رفع لواءها الرئيس
حسنى مبارك منذ سنتين .

- الدعوة لعقد مؤتمر سياحى عالمى بالاشتراك مع منظمة السياحة العالمية
لإزالة المعوقات فى سبيل إنطلاق السياحة الدولية وتكثيف تسهيلاتهما
وتشجيع الاستثمارات السياحية .

٢ - مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للتسويق السياحى فى الخارج مع
اعادة النظر كاملا فى أهداف المكاتب السياحية المصرية فى الخارج
وبرامج عملها ومؤهلات وخبرات الذين يعينون فيها .

٣ - استحداث إدارة للأزمات بوزارة السياحة لتعمل كأمانة للجنة عليا للتسويق السياحي التي يجب تشكيلها من اكبر الخبرات العلمية للسياحة بالاشتراك مع بعض كبار الساتذة الجامعيين فى الاقتصاد وإدارة الأعمال وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والتسويق .

٤ - إصدار خطاب سياحي نصف شهرى يوجه الى جميع منافذ التوزيع فى الأسواق السياحية يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالمستحدثات على الساحة السياحية فى مصر وبخاصة أهم المعالم السياحية والبرامج السياحية الجديدة وغير التقليدية .

٥ - تطوير هيئة التنشيط السياحي لتصبح منظمة سيادية تسويقية سياحية فعالة تعمل وفقا لنظرية النظم لتكون قادرة على القيام ببعض الدراسات التسويقية الضرورية وتنفيذ نتائجها ، ويتطلب ذلك إعادة تنظيمها واعادة تدريب العاملين فيها على أحدث الاتجاهات السياحية الدولية .

٦ - وضع أجندة ثابتة للأحداث والمناسبات السياحية كالمهرجانات الفرعونية فى بعض المحافظات والكرنفالات الموسيقية والشعبية والأوبريتات بحيث لا تقل عن اثنى عشر مناسبة فى السنة بواقع واحدة كل شهر .

٧ - وضع قانون جديد لحماية السائح كمستهلك على نسق القوانين التي صدرت بمناسبة السوق الأوروبية الموحدة ويتضمن ضمن مايتضمن تشديد العقوبات على الجرائم التي ترتكب ضد السائحين .

٨ - العمل على رفع مستوى الوعى الشعبى بالسياحة ويقتضى ذلك اعادة النظر فى البرامج التلفزيونية والاذاعية لضمان فعاليتها فى تشكيل الضمير السياحي للأمة . ويمكن للصحافة أن تساهم فى ذلك مساهمة فعالة فى هذا المجال بشرط أن يتم تخطيط ذلك بشكل علمى .

٩ - وضع خطة تسويقية عاجلة تقوم على القواعد العلمية الحديثة وتتفق مع التطورات والمستحدثات الدولية وبوجه خاص التكتلات الاقتصادية

الإقليمية وهى السوق الأوروبية الموحدة ، وتنظيم النمر الستة فى آسيا ومنظمة شمال أمريكا الحرة ، ويجب تصنيف هذه الخطة لتلائم الأسواق السياحية المختلفة حسب طبيعة وخصائص كل سوق والتي يجب أن يوضع لكل سوق معادلة رياضية خاصة تغطى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية ٠٠٠ الخ ٠

١٠ - الاستمرار فى ارسال بعثات الصداقة السياحية لبعض عواصم الدول الأوروبية وأمريكا واليابان بشرط العناية بتشكيلها من الشخصيات القادرة على تمثيل مصر ولديها القدرة الاقناعية عند التعامل بمصداقية مع أجهزة الإعلام وشركات السياحة الأجنبية ٠ وبحسن تنظيم اسابيع سياحية متكاملة مع بعض الدول كالمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا واليابان بحيث تتضمن هذه الأسابيع السياحية معروضات من المنتجات المصرية المختلفة فى أكبر المحلات التجارية ، وعروض أزياء مصرية ، وأكلات مصرية تقدم فى مطاعم وفى فنادق معينة ، وعروض موسيقية مع فرق راقصة كفرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية وغير ذلك ٠ وإذا أحسن تنظيم هذه الأسابيع السياحية فانها يمكن أن تعطى تكاليفها كما كان يحدث ذلك فى السنوات الستينات ٠

١١ - تشجيع منظمى الرحلات الشاملة فى أوروبا وأمريكا بمختلف الحوافز على تنظيم الرحلات متنوعة الدوافع والاهتمامات ومن بينها رحلات سفارى الصحراء مع الفنادق المنتقلة ورحلات اكتشاف المناطق البعيدة مثل معابد النوبة وجبل علبة بجنوب البحر الأحمر وبرامج سياحية مشتركة مدروسة مع الدول المجاورة لمصر ٠

١٢ - عرض برامج تليفزيونية فى الدول الأوروبية يتم فيها مناقشة موضوعات بعينها تتعلق بمصر وتنظم فيها مسابقا يمنح الفائزون فيها كجوائز رحلات شاملة لمصر لمدة أسبوع على الأقل ٠

١٣ - إنتاج أغنية مصورة نليفزيونيا تعرض فى تليفزيونات الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا تمثل دعوة لزيارة مصر بشرط أن تكون جذابة وتعرض فى أوقات الذروة أى مع أخبار الصباح وفى وقت العشاء مساء كما حدث مع أغنية جاميكا نجاحا كبيرا بعد حوادث افرهاب التى سببت تدهور السياحة الأمريكية الى جاميكا .

١٤ - تشكيل لجنة على مستوى عالى لوضع أهداف محددة تعمل شركة العلاقات العامة التى تم التعاقد معها على تحقيقها مع رسم برامج عمل محددة لها بحيث يسهل تقييم أداؤها أولا بأول تماما كما كنا نفعل خلال السنينات عندما تعاقدنا مع شركة هاملتون رايت الأمريكية وسلفيستر فيد الاسكندنافية ومايكل رايس البريطانية .

خاتمة :

ان المقترحات السابقة ماهى الا بعض الأمثلة التى يتسع لها المقام لما يمكن عمله لمعالجة تدهور السياحة نتيجة الإرهاب . ومن الجلى أن يتم عمل ذلك طبقا لموازنة توضع مقدما لمدة الستة شهور الأولى ونحن على ثقة من أنه أحسن تنفيذ هذه المقترحات فان السياحة المصرية لابد وأن تعود الى حالتها الطبيعية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ حتى ولولا قدر الله استمرت الحوادث الإرهابية بمعدلها الحالى فإذا أنتجت مقاومة الإرهاب نتائجها المرجوة كان ذلك بطريق أولى عاملا على نمو الحركة السياحية الى مصر وبوجه خاص إذا عولجت العيوب التى اسلفنا بيانها فى هذا المقال .

ونود أن نلفت النظر الى ضرورة الابتعاد عن فكرة تخفيض اسعار الخدمات السياحية على المستوى القومى كاجراء مساعد لمواجهة آثار الإرهاب لأن تخفيض الأسعار فى مثل هذه الحالات لا يكون منتجا فى جذب من يحجم عن الحضور خوفا ولأن عودة الأسعار الى مكانها الطبيعى بعد ذلك سيتطلب وقتا طويلا يقدر بالسنوات كما حدث عند تخفيض الأسعار فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ .

المراجع

- ١ - الإستراتيجيات القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ٩٧ - ٢٠١٦/١٩٩٨ - ٢٠١٧ ، وزارة التخطيط المجلد الأول ١٩٩٦ القاهرة .
- ٢ - وفاء أحمد عبدالله "حول العلاقة بين السياحة والبيئة المعاصرة "مع الاشارة الى الأثر السلبى للصناعة فى منطقة حلوان لدراسة حالة " مؤتمر البيئة السياحية والحفاظ على البيئة وإستخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة ، وزارة السياحة / جهاز شئون البيئة / مؤسسة فريدريش إيبيرت ص ٢٤ - ٢٦ ابريل ١٩٨٧ القاهرة .
- ٣ - وفاء أحمد عبدالله "السياحة بحث عن الصحة" رؤية لظاهرة السياحة وإرتباطها بالصحة من واقع المشكلات البيئية التى يعيشها الانسان المتحضر المعاصر، مؤتمر جمعية خبراء السياحة العلميين / مجلة البحوث السياحية عدد خاص عن السياحة الداخلية للإحتفال بيوم السياحة العالمى وزارة السياحة ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦ ، القاهرة
- ٤ - وفاء أحمد عبدالله "السياحة العلاجية والبيئة العلاجية والبيئة المصرية" مؤتمر برنامج القادة الإداريين مايو ١٩٨٣ القاهرة .
- ٥ - مجلة البحوث السياحية / العدد الحادى عشر - وزارة السياحة - القاهرة ١٩٩٦ .

الفصل السادس

حول أهم التحديات فى مجال الثقافة والإعلام
فى القرن الحادى والعشرين

ورقة مقدمه من أ.د. نادره وهدان

مستشار ومدير مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى

تقديم :

شهد العقد الأخير - مابين سنتي ٩٥،٨٥ - تحولات حادة فى حركة المتغيرات العالمية ، كانت فى شدتها وتتابعها بمثابة الزلزال العنيف الذى أعقبته تواجيع متلاحقة تؤكد عنفه وقوته ، وعلى الرغم من أن تعتمد الصورة الظاهرة لمجريات الأحداث إكتسبت اللون السياسى ، الا أن جوهرها كان تغيرا أيولوجيا ، فكريا ، ثقافيا ، وكان أبرز هذه الوقائع والأحداث إنهاء صرح البناء الأيدلوجى الشرق أوروبى الضخم المسمى بالاتحاد السوفيتى وذلك تحت مطارق الليبرالية الغرب أوروبية التى تحقق لها السيادة دون إطلاق رصاصة واحدة وبذلك إنتهت الهيمنة الثنائية وبدأ القطب الواحد محاولاته فى تشكيل العالم بعد أن تحقق له الانتصار بلا حروب وذلك من وجهة النظر السياسية بل ان بعض الاتجاهات الفكرية الأمريكية إعتبرت نهاية الحرب الحرب الباردة بمثابة "نهاية التاريخ" الذى إنتهت حياته بانتصار القيم الرأسمالية بصورة نهائية وأن الحضارات العالمية جميعها ستنصهر فى بوتقة هذه القيم الى الأبد ، وعلى الرغم من تحريف هذا الاتجاه الذى عبر عن نفسه فى كتب ومقالات وأعمال فنية الا أن مظاهر الحياة الغرب أوروبية إجتاحت الشرق الأوروبى فى موجات عارمة وسلبته كثيرا مما كان يعتبر من خصائصه الأيدلوجية سواء فى أنماط الفكر أو الفن أو السلوك .

ولكن سرعان مابرز إتجاهها فكريا آخر فى الولايات المتحدة ينذر بأن المستقبل سيكون مشحونا بحركات عنيفة من الصراعات فى أعقاب خمود الصراع الأيدلوجى بين الشيوعية والرأسمالية ، ان الصراع القادم سيكون "صراع الحضارات" الذى سيحل محل صراع المصالح وأن عوامل هذا الصراع واضحة بصورة يجب عدم إغفالها حيث أن شواهدا وبوادرها طفت على سطح الأحداث وأن أهم مناطق الصراع الحضارى الثقافى ستكون فى النطاق الجغرافى للبحر المتوسط بين شماله وجنوبه ، الشمال الغنى بمظاهر التفوق الاقتصادى والصناعى والتكنولوجى المتمتع بالرفاهية والحريات الفردية وإن كان يعانى من الهزال والفراغ فى الجانب الروحى ، بينما الجنوب يشوبه القصور فى كافة الجوانب التى يتفوق فيها الشمال علميا وإقتصاديا وتكنولوجيا ، ومع ذلك فهو مازال ثريا فى جانبه الروحى حيث تركز غاياته على عقائده عكس المجتمع الآخر الذى ليس له غاية خارج نطاق الحياة .

ومن ثم يكون الصدام جينذاك بين الوسائل والغايات ، وهو فى جوهره صدام ثقافى حضارى لم يتبين بعد مداه ولا ماذا يكون منتهاه ، وعلى ضوء ذلك ينفتح أصحاب هذا الاتجاه فى تفسير الصراعات الحضارية الشمالية الجنوبية حتى ينتهى الأمر بمصرع "الجنوب " كما انتهى من قبل بمصرع الشرق الأوروبى السوفيتى .

وعلى الرغم مما يبدو فى هذه الاتجاهات من مغالاة - وخاصة مع وجود إتجاهات معتدلة - إلا أن ذلك يستدعى منا سعيًا حثيثًا للخروج من دائرة التخلف والفقر بنظرة واعية الى المستقبل مستهدفين فى ذلك تحديدًا لجميع وسائلنا فى كل مجالات حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية وتظهر بصفة خاصة أهمية الثقافة فيما ننشده من تجديد لحياتنا من خلال نظرة مستقبلية واعية لأسباب كثيرة يأتى فى مقدمتها :

- أن الثقافة هى العامل الفعال المساعد على سرعة التجاوب مع التقدم وخاصة مع التطورات المتسارعة فى مجالات المعلومات والاتصال والتي فرضت نفسها على جميع المجتمعات .
- أهمية دور الثقافة فى تكوين فكر المواطن وصياغة سلوكه وتيسير معاشيته لعصره وتنمية الوعي بمشكلاته وبلورة اتجاهاته وإرهاصاته المستقبلية

والجدير بالذكر أن مصر - كانت ولا تزال - ثرية بقدراتها الثقافية والفكرية والفنية والعلمية سواء كان ذلك متمثلاً فى ثروتها البشرية من الرواد المبدعين فى جميع المجالات السابقة وفيما تزخر به من كنوز للتراث والحضارة على إختلاف عصورها . ويجب أن يراعى أن التطورات السابقة لها جانب آخر فيما يتعلق بأوضاعنا المحلية يتصل بمواكبة الثقافة للتعليم فى مختلف مراحله لتحقيق بناء الانسان المصرى بما يتمشى مع روح العصر من خلال تحقيق التربية المتكاملة للملكات والقدرات وكذلك المشاعر بما يكفل إيقاظ قوى الابتكار والابداع لدى النشء حتى يمكن إعداد جيل جديد قادر على التعامل مع منجزات القرن الحادى والعشرين وخاصة فى مجالات التفوق العلمى العالمى والتطبيقات التكنولوجية علما وعملا ، كضرورة حتمية للخروج من مأزق التخلف واللاحق بالمستقبل والتوجه له ولذلك سنتعرض فى تلك الدراسة لسمات إعلام الغد ، ودور مصر الريادى فى بناء الثقافة العربية المعاصرة ورصد إمكاناتها

الاعلامية وما هو متاح من وسائل الثقافة والاعلام بالفعل وقدرته على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين فى هذا المجال مع لمحة للطريق السريع الإلكتروني باعتبار أن هذا الاصطلاح يطلق على مشروعات وتقنيات جديدة ترتبط بتقارب أنظمة الاتصالات والاعلام والمعلومات وتوفير سرعة التوصيل لمضامينها لأى مكان فى العالم والتحامها بشتى الوسائل المرئية والمسوعة والمقروءة ، وكيفية التطويع العملى لتقنيات الطريق السريع الإلكتروني لإيجاد التوازن وتحقيق المواكبة بين الاعلام المصرى والعربى والاعلام الخارجى ، ودور الننون فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، وكيف يمكن أن تلعب دورا هاما فى مواجهة تلك التحديات من خلال تأكيد هويتنا وإبراز ذاتيتنا فى سباق مهرجان الاعلام العالمى على كوكب الأرض بما يتميز به من طفره وثورة إتصالية مستدامة لن نتوقف بعد اليوم .

والدراسة المقدمة تهدف الى إبراز أهم التحديات التى لابد وأن يتعامل معها مخططى أنشطة مجالات الثقافة والاعلام المتعددة فى القرن الواحد والعشرين والتى تقدمها نهاية هذه الدراسة وتتصدى لها فى شكل توصيات ومقترحات .

ولتحديد تلك التحديات تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث رئيسية . تناول المبحث الأول منها اللقاء الضوء على إستراتيجية الدولة الأخيرة فى مجال الثقافة والاعلام حتى عام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .

كما تناول المبحث الثانى عرض كامل للأنشطة الراهنة المتعلقة بقطاع الاعلام ثم جاء المبحث الثالث ليحدد بالامح وسمات إعلام الغد متناولا مسميات هذا الاعلام وطبيعته وأنشطته .

وبناء على ماتم عرضه فى الثلاث مباحث السابقة أختتمت الدراسة بوضع أهم التوصيات والمقترحات بالنسبة لكل مايمكن أن يمثل تحديات للثقافة والاعلام بشكل عام مع عرض بعض المقترحات لمواجهة هذه التحديات فى القرن الواحد والعشرين .

محتوى الدراسة

تقديم :

المبحث الأول :

أولا : إستراتيجية الدولة فى مجال الثقافة والاعلام وأهدافها

١ - مرتكزات الاستراتيجية

٢ - الاستراتيجية كأهداف عامة

٣ - الخدمات الاعلامية

ثانيا : الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون

ثالثا : الدور المصرى فى إقرار نظام إعلامى عالمى جديد

المبحث الثانى :

الوضع الراهن بالنسبة لأنشطة قطاع الاعلام

أولا : أنشطة قطاع الاذاعة حتى نهاية عام ١٩٩٦

ثانيا : أنشطة قطاع التليفزيون حتى عام ١٩٩٦

ثالثا : أنشطة قطاع الانتاج فى الاذاعة والتليفزيون حتى عام ١٩٩٦

رابعا : أنشطة قطاع الهندسة الإذاعية حتى عام ١٩٩٦

خامسا : أنشطة قطاع الأمانة العامة حتى عام ١٩٩٦

سادسا : أنشطة شركة صوت القاهرة للصوتيات والمرئيات حتى عام

١٩٩٦ .

المبحث الثالث :

ملامح وسمات إعلام الغد

أولا : إعلام التقنيات المتطور

ثانيا : إعلام الديمقراطية

ثالثا : إعلام ثورة المعلومات

رابعا : إعلام الكيانات الكبرى والمؤسسات الضخمة

أهم التوصيات والمقترحات بالنسبة لتحديات الثقافة والاعلام بشكل عام

أولا : أهم التوصيات والمقترحات على المستوى الداخلى .

ثانيا : أهم التوصيات والمقترحات على المستوى الخارجى

المراجع

المبحث الأول

- أولا : إستراتيجية الدولة فى مجال الثقافة والاعلام وأهدافها
- ١ - مرتكزات الاستراتيجية
 - ٢ - الاستراتيجية كأهداف عامة
 - ٣ - الخدمات الاعلامية
- ثانيا : الأهداف الاستراتيجية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون
- ثالثا : الدور المصرى فى غقرار نظام إعلامى عالمى جديد

أولا : إستراتيجية الدولة فى مجال الثقافة والاعلام وأهدافها

إن إستراتيجية التنمية الثقافية تعكس فى جوانبها المختلفة مفهوم الثقافة من أجل التنمية باعتبار أن العنصر الأساسى المستهدف من العمل الثقافى هو فكر ووجدان الانسان المصرى الذى هو أداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك فإن الاستراتيجية تركز على تحقيق أهداف الرسالة الثقافية والفنية فى تنوير المجتمع وتأصيل قيمه الإيجابية وبلورة فكره ووجدانه والارتقاء بأحاسيسه ومشاعره .

١ - مرتكزات الاستراتيجية :

- * تنمية الوعى الثقافى والارتقاء بأحاسيس المواطن وربطه بمنظومة أخلاقية تحكم السلوك العام فى المجتمع وتقيه مزالق الانحراف فى الفكر والعقيدة والسلوك بما يحفظ للمجتمع وحدته وسلامته توجهه ، وهى مهمة ينبغى أن تتصدر قائمة المهام التنموية فى الوقت الحاضر .
- * تأكيد ريادة مصر الثقافية والأدبية والفنية كمركز إشعاع حضارى تتطلع اليه الدوائر المحيطة بمصر عربيا وإفريقيا واسلاميا .
- * تأكيد الهوية الثقافية والحضارية لمصر وللأمة العربية فى عصر الأقمار الصناعية . فرغم الترحيب بالانفتاح على العالم وثقافته المختلفة ، وأن يتابع المواطن المصرى ثورة العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصال ، فلا بد من الحرص على تأكيد ارتباط المواطن المصرى بجذوره الأصيلة المتمثلة فى قيمه الروحية والتاريخية وتراثه وقضاياه وتقاليده وعاداته . ومن ثم يتحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة فيتم التفاعل بين الثقافات دون أن تطغى ثقافة منها على بقية الثقافات .
- * تعميق روح المبادرة الإيجابية فى المجال الثقافى ودعوة كل المبدعين وكل رجال الأعمال على السواء للإهتمام بالدخول فى مجال الانتاج الثقافى فى مناخ المجتمع الذى يعتمد على ذاته ويحشد طاقاته لكى يحسن استثمار إمكانياته العظيمة التى تتمثل فيما لديه من مفكرين وأدباء وشعراء وفنانين ومبدعين فى شتى المجالات .
- * دعم الأكاديميات والمعاهد والكليات الفنية والعمل على تنشيطها بكافة السبل والاستعانة بخبراتها ومنجزاتها لتقوم بدور فعال يتجاوز مجرد

طرح الأفكار النظرية الى حيز التنفيذ والتطبيق فضلا عن التركيز على المعارف الجديدة التى تتصل بالمخترعات والمكتشفات الحديثة .

* التوسع فى إنشاء المكتبات بالقرى والنجوع وزيادة عدد المكتبات التى تنشأ فى المناطق المحرومة من هذه الخدمة الثقافية الهامة .

* التنسيق بين كافة وسائل الثقافة والمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية فى مجال قضية بناء الانسان وفى تأكيد دور الثقافة فى التنمية الشاملة باعتبار أن الانسان هو الركيزة الأساسية فى هذه التنمية الشاملة .

* دعم التفاعل بين أجهزة الاعلام والثقافة ايا كانت مصادر الانتاج الثقافى باعتبار أن الاعلام هو الوعاء الذى ينقل هذا الانتاج الثقافى ويوفر له الانتشار الواسع على مستوى الجماهير العريضة ، وباعتبار أن الاعلام يسهم الى جانب ذلك فى الانتاج الثقافى بما ينتجه من مسلسلات وأفلام ومسرحيات تليفزيونية وما يقدمه من ندوات وبرامج ثقافية تتناول كل قضايا الثقافة بالتحليل والدراسة .

* الاهتمام بثقافة الطفل والمرأة .

* تحقيق التكامل الثقافى مع دول المنطقة فى المجالين العربى والافريقى

* التركيز على دور المحليات فى إحداث التنمية الثقافية مع الاهتمام بالمناطق النائية (جنوب الوادى ، سيناء ، الوادى الجديد) .

* إتساع دور القطاع الخاص بالمشاركة الفعالة فى مجال التنمية الثقافية واستخدام التكنولوجيا المناسبة للمشروعات الثقافية وعلى الأخص المشروعات ذات العائد .

٢ - أهداف الاستراتيجية كأهداف عامة :

- الحفاظ على التراث عن طريق صيانة وترميم وتطوير الآثار وتطبيق النظم الحديثة لحراسة المتاحف والمناطق الأثرية والكشف عن الآثار فى المناطق الأثرية .

- العمل على وصول الكتاب للقارئ بأقل تكلفة ومستوى مرتفع فى الإخراج الفنى والطباعى وإزالة المعوقات التى تقابل طبع ونشر الكتاب والاستمرار فى طبع كتب التراث والمعاجم ونشر المكتبات المتنقلة فى القرى والمناطق النائية .

- دعم صناعة السينما باعتبارها الصناعة الرائدة والأساسية فى المنطقة العربية وباعتبارها مصدر إشعاع ثقافى يؤكد دور مصر وباعتبارها صناعة تصديرية يمكن أن تكون بين الصناعات المصرية الناجحة فى مجال التصدير . ويمكن فى هذا الصدد تشجيع بناء دور جديدة للسينما على مستوى مصر كلها ومنح التسهيلات التى تشجع المستثمرين على إقامة دور عرض جديدة فى أنحاء مصر ومنح شركات الانتاج السينمائى نفس التسهيلات التى تمنح للشركات الاستثمارية فى المجالات الاقتصادية الأخرى ودعم تصدير وتسويق الفيلم المصرى فى الخارج فى إطار خطة الدولة فى تشجيع الصادرات المصرية .
- دعم المسرح المصرى بتشجيع الانتاج المسرحى سواء كان فى مسارح الدولة أو القطاع الخاص ، وحفز المستثمرين على الدخول فى هذا الميدان والحرص على ارتباط الانتاج المسرحى بقضايا المجتمع وال جماهير وارتباط هذا الانتاج برسالة المسرح الأساسية كمعلم للشعوب ومنازة ثقافية وتنويرية لتأصيل القيم والارتفاع بالمشاعر والأحاسيس وتعميق الانتماء .
- مواكبة العصر ثقافيا بترجمة مايفيدنا من المؤلفات الأجنبية فى شتى مجالات العلم والمعرفة والعودة الى ماكانت تصدره مصر من سلاسل مختلفة فى مجال الترجمة .
- الارتفاع بمستوى الفنون بوجه عام كالفنون التشكيلية والشعبية وفنون الموسيقى والغناء وتعميق القيم الجمالية والتذوق الجمالى ، بإنشاء متاحف الفنية والمعارض .
- تأكيد الفهم الدينى المستنير للقضايا المتنوعة المتصلة بالفن والابداع والبحث والتفكير ، والعمل على توسيع ونشر الفهم الدينى الايجابى للفن وتأكيد القيم الدينية التى تحث على تذوق الجمال .
- إقرار البرامج والأفلام والأنشطة الدينية والمصنفات عن طريق لجان مختصة تضم علماء الدين والاجتماع والتربية لإقرار هذه التوعية الثقافية .
- التنسيق مع الوزارات المعنية كالإعلام والثقافة والتربية والشباب لصياغة برامج توعية دينية شاملة متناسبة مع كافة المستويات

• الثقافية

الاهتمام بأنشطة قطاع الثقافة الجماهيرية من مكاتب ومهرجانات والمساهمة فى بناء شخصية الطفل المصرى على أسس دينية معتدلة وثقافية والتنسيق بين قطاع الثقافة الجماهيرية وباقى وسائل الاعلام لنشر الثقافة الفنية بهدف جذب أكبر عدد من قطاع الشباب لهذه المجالات والعمل على زيادة الحاسة والتذوق الفنى والجمالى للفنون لدى قطاع الشباب •

- الاهتمام بالمتاحف الفنية القائمة بهدف توفير خدمة ثقافية تساعد على تطوير الذوق الفنى بين المواطنين مع إتاحة الفرصة لهم لمشاهدة العروض الفنية التشكيلية ذات الذوق الرفيع من خلال المتاحف والمعارض التى تمثل المدارس الفنية المختلفة •

٣ - الخدمات الاعلامية :

إنطلاقا من دور الاعلام المصرى فى خدمة قضايا المجتمع وخدمة الانسانية ، خطا الاعلام خطوات ملموسة فى تطوير الرسالة الاعلامية على الصعيدين الداخلى والخارجى وفى تعريف شعوب العالم بحضارة مصر واصالتها وبإنجازات شعب مصر فى مجالات التنمية المختلفة • ونظرا لأهمية دور الاعلام فى ظل عصر القنوات الفضائية والاتصالات التكنولوجية الحديثة تستهدف الاستراتيجية الاعلامية الى مايلى :

* تحقيق التوازن بين الخدمات الاعلامية وشمولها لكافة أغراض العمل الاعلامى وتقديمها فى شكل متوازن يتفق وطبيعة أهداف كل وسيلة •

* الوصول بالرسالة الاعلامية المصرية الى مستوى الاعلام العالمى جودة وانتشارا مع ما يتطلبه ذلك من ملاحقة التطورات السريعة المتلاحقة على الساحة الدولية •

* توفير أحدث المعلومات وتيسير تدفقها فوريا لخدمة المواطن المصرى وتوسيع نطاق الاعلام المتخصص من خلال انشاء إذاعات وقنوات متخصصة مع الاهتمام بالاعلام المحلى وتدعيمه بشبكة الاذاعات المحلية والقنوات التليفزيونية لضمان وصولها الى كل أقاليم مصر •

* الحفاظ على الهوية فى عصر السماء المفتوحة التى تمتلئ بالقنوات الفضائية الأجنبية من خلال خطة علمية مدروسة تنطلق من استراتيجية الاعلام

التي تحرص على دخول القرن الواحد والعشرون بمشروعات إعلامية عملاقة تتمثل فى مدينة الانتاج الاعلامى باعتبارها أكبر مركز للإنتاج الاعلامى والثقافى فى الشرق الأوسط ، والتي يتوقع أن تقفز بالانتاج الاعلامى والثقافى والفنى من الف ساعة الى ستة آلاف ساعة فيتوفر الانتاج الاعلامى العربى الغزير الذى يكون قادرا على تلبية احتياجات القنوات الفضائية المصرية والعربية وبذلك يكون بدلا مصرية وعربية للقنوات الدولية .

* إطلاق القمر الصناعى المصرى لضمان التواجد الاعلامى المسموع والمرئى على الخريطة العربية والافريقية والاسلامية والعالمية مع إلتقاء مايتمشى مع تقاليد المجتمع .

* حماية العقل المصرى من الاختراق سواء من تيارات الفكر المضلل أو الذى يدعو الى التحلل ، وتأكيد التوازن بين الأصالة والمعاصرة بفكر مستنير يلتزم بالمجتمع وقيمه وقضاياه ويستهدف التقدم دائما الى الأمام ومواكبة العصر بكل ما فيه من إيجابيات .

* الاهتمام بالاعلام المصرى من حيث الشكل والمضمون لتلبية إحتياجات الاذاعات والتليفزيونات العربية ويكون قادرا على المنافسة الأجنبية .

* التعاون الاعلامى مع المنظمات والاتحادات العربية والاسلامية والدولية فى مجال الانتاج للتبادل الاخبارى والبرامجى والتدريب والتكنولوجيا .

* توفير النظم الهندسية والتكنولوجية المتطورة لرفع كفاءة البث الاذاعى والتليفزيونى طبقا للمعايير الدولية .

* الاهتمام بالدراسات والبحوث الخاصة بوصول الرسالة الاعلامية الى المناطق المختلفة بالداخل والخارج والارتقاء بالتدريب لكافة التخصصات .

* تنفيذ مشروع القمر الصناعى المصرى ضمانا لانتشار الرسالة الاعلامية وترسيخا لتواجدها .

* تقديم الرسالة الاعلامية التى تلتزم بالصدق والموضوعية لتؤكد دور مصر فى الحفاظ على التراث الثقافى والحضارى والاسلامى على المستوى الاقليمى والعالمى .

ويقضى ذلك تدعيم نظام الشبكات الاذاعية بكافة أنواعها ونظام قنوات التليفزيون وإنشاء قناتين تليفزيونيتين الأولى لشمال سيناء (القناة التاسعة) والثانية لجنوب سيناء (القناة العاشرة) .